



٣٧٦٦

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة

١٠٠١٦٩١

آيَاتُ الْأَحْكَامِ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

جمعاً ودراسة

قسم العبادات والمعاملات

رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية

إعداد

وليد بن محنوس بن أحمد الزهراني

إشراف

سعادة الدكتور / محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود

الجزء الثاني

العام الجامعي ١٤٣١هـ

١٠٧٧.٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : وليد بن محمد بن أحمد الزهراني كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : الكتاب والسنة
الأطروحة مقدمة لبليل درجة : الماجستير في تخصص : الكتاب والسنة
عنوان الأطروحة : « آيات الأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمته الله) (مجموعه ودراسة) لشمس الدول

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٤٢٢ هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المناقش الداخلي

المناقش الداخلي

المشرف

الاسم : د/ محمد بن عبد الله بن محمد

الاسم : د/ محمد بن عبد الله بن محمد

الاسم : د/ محمد بن عبد الله بن محمد

التوقيع : محمد بن عبد الله بن محمد

التوقيع : محمد بن عبد الله بن محمد

التوقيع : محمد بن عبد الله بن محمد

يعتمد

رئيس قسم

الاسم : د/ حسين محمد عليان

التوقيع : حسين محمد عليان

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

الفصل الخامس آيات أحكام الاعتكاف وفيه أربعة مباحث

- المبحث الأول : في تعريف_____ه.
- المبحث الثاني : يشترط أن يكون في مسجد_____د
تقام فيه صلاة الجماعة_____ة.
- المبحث الثالث : لا يشترط له الصيام_____ام.
- المبحث الرابع : تحريم المعاشرة للمعتكف_____ف.

المبحث الأول تعريف الاعتكاف

المبحث الأول تعريف الاعتكاف

[تعريفه لغة]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ((جماع معنى الاعتكاف؛ الاحتباس، والوقوف، والمقام^(١))، يقال: عكف على الشيء يعكف، ويعكف عكوفاً، وربما قيل: عكفاً؛ إذا أقبل عليه مواظباً، ومنه: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ [الاعراف: ١٣٨]، وقوله سبحانه - حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبْنَيْهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢]، وقوله أيضاً: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١]، فعدها باللام؛ لأن المعنى أنتم لها عابدون، ولها قانتون. ومراً على بن أبي طالب عليه السلام يقوم يلعبون بالشطرنج، فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون؟!^(٢)

ويقال: فلان عاكف على فرج حرام.

وقال الطرماح^(٣)

فَبَاتَ بَنَاتُ اللَّيْلِ حَوْلِي عَكْفًا عَكُوفُ الْبَوَاكِي يَبْنُهُنَّ صَرِيْعُ

[تعريفه شرعاً] ثم صار هذا في لسان الشرع عند الإطلاق مختصاً بالعكوف لله، وعليه^(٤) في

بيته؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال تعالى

١ - مختار الصحاح (ص/٣٣٣)، تحرير ألفاظ التنبيه (ص/١٣٠)، الدر النقي (٢/٣٧٢)، وفي المطبوعة: (جماع معنى الاعتكاف والاحتباس...؛ وهو خطأ).

٢ - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/٢٨٧)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٢١٢) وقد ضعفه محقق قسم الصيام من شرح العمدة، والله أعلم.

٣ - هو الطرماح بن حكيم. انظر ترجمته في الشعر والشعراء، لابن قتيبة (٢/٥٨٩)، والبيت في ديوانه (ص/٦٥).

٤ - هكذا في الأصل، ولم يتبين لي وجهه. قال ابن المبرد في الدر النقي: ((وهو - أي الاعتكاف - في اللغة: لزوم الشيء، والعكوف عليه)) (٢/٣٧٢).

: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِتِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وقال في موضع آخر: ﴿لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، ولم يذكر العكوف لمن؟ وعلى من؟ لأن عكوف المؤمن لا يكون إلا لله.

ويستعمل متعدياً^(١) أيضاً، فيقال: عَكَفَهُ، يَعْكُفُهُ، وَيَعْكِفُهُ، عَكْفًا: إِذَا حَبَسَهُ، وَوَقَفَهُ، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِي مَعَكُمْ وَأَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥].

ويقال: ما عَكَفَكَ عن كذا؟ أي: ما حبسك عنه، والتاء في الاعتكاف تفيد ضرباً من المعالجة والمزاولة؛ لأن فيه كُلفه كما يقال: لست، وألست، وعمل واعتمل، وقطع واقتطع، وربما حسب بعضهم أنه مطاوع: عكفه فاعتكف، كما يقال: انعكف عليه؛ وهو ضعيف. ولما كان المرء لا يلزم ويواظب إلا من يُحبّه، ويعظمه، كما كان المشركون يعكفون على أصنامهم وتماثيلهم، ويعكف أهل الشهوات على شهواتهم، شرع الله سبحانه وتعالى لأهل الإيمان أن يعكفوا على ربهم سبحانه وتعالى. وأخص البقاع بذكر اسمه سبحانه وتعالى والعبادة له: بيوته المبنية لذلك، فلذلك كان الاعتكاف: «لزوم المسجد لطاعة الله فيه»^(٢)،^(٣).

١ - للسان (مادة: عكف) (٩/ ٢٥٥)، تحرير ألفاظ التنبيه (ص ١٣٠)

٢ - هذا تعريف أبي محمد في الكافي (١/ ٣٦٧)، والمقنع، قال في الإنصاف: "قوله: وهو لزوم المسجد لطاعة الله تعالى؛ يعني على صفة مخصوصة، من مُسلم، طاهر، مما يُوجبُ غُسْلاً" (٣/ ٣٥٨)، وانظر المبدع (٣/ ٦٣)، المنهج القويم (١/ ٥٤٣)، الدر النقي (٢/ ٣٧٢)، تحرير ألفاظ التنبيه (ص ١٣٠).

٣ - شَرْحُ الْعُمْدَةِ (٢/ ٧٠٥-٧٠٨)، وانظر أحكام القرآن للشافعي (١/ ١١٠) ففيه تشابه واضح مع كلام ابن تيمية هنا.

المبحث الثاني

لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد

المبحث الثاني لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد

وقد اتفق أهل العلم على ذلك^(١)، ولم يشترط شيخ الإسلام في المسجد سوى أن يكون عامراً بالعبادة؛ أي أن تقام فيه صلاة الجماعة؛ إذ المسجد المهجور، المعطل عن العبادة، لا يسمى مسجداً حينئذ.

ولم يشر الشيخ -رحمه الله- لاشتراط إقامة صلاة الجمعة في هذا المسجد؛ فلعله لا يراه شرطاً، والله أعلم.

والآن نبقى مع ابن تيمية، وتفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا كُنُوزَ الْمَسَاجِدِ﴾.

١- انظر التمهيد (٣٢٦/٨)، بداية المجتهد (٣١٣/١)، المجموع (٤٨٠/٦) فتح الباري (٢٧٢/٤)، المغني (٤٦٢/٤).
وقد شذ بعض العلماء، فلم يشترطوا الاعتكاف في المسجد. انظر فتح الباري (٢٧٢/٤)، المجموع (٤٨٠/٦).

قال تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾

المسألة الأولى / يشترط المسجد للاعتكاف

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

« فلم ينه عن المباشرة إلا من عكف في المسجد ، وتخصيصه بالذكر يقتضي أن ماعداه بخلافه ، وتبقى مباشرة العاكف في غير المسجد على الإباحة^(١) ، وإذا لم يكن العاكف في غير المسجد منهيًا عن المباشرة ؛ علم أنه ليس باعتكاف شرعي ؛ لأننا لا نعني بالاعتكاف الشرعي إلا ما تحرم معه المباشرة ، كما أنا لا نعني بالصوم الشرعي إلا ما حرم فيه الأكل والشرب ، ولأن كل معتكف تحرم عليه المباشرة ، فلو كان المقيم في غير المسجد معتكفا لحرمت عليه المباشرة كغيره^(٢) .

فإن قيل : فقله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ دليل على أنه قد يكون عاكفا

في غير المسجد ؛ لأن التقييد بالصفة بما لولاه^(٣) ، لدخل في المطلق .

قلنا: لا ريب أن كل مقيم في مكان، ملازم له؛ فهو عاكف كما تقدم، لكن الكلام

في النوع الذي شرعه الله تعالى؛ كما أن كل ممسك يسمى صائما، وكل قاصد يسمى متيمما، ثم لما أمر الله تعالى بتيمم الصعيد، وأمر بالإمساك عن المفطرات؛ صار ذلك هو النوع المشروع ؛ على أن الصفة قد تكون للتبيين والإيضاح؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا

آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾

١- العاكف في غير المسجد، غير العاكف الذي خرج من المسجد ، فهناك فرق بين الاثنين ، فالأول اعتكافه غير صحيح ،

فلو باشر زوجته أثناء اعتكافه جاز ، وأما الثاني فلا يجوز له مباشرة زوجته خارج المسجد . انظر ص (٥٠٢) من هذا

البحث ، وتفسير السمرقندي (١ / ١٨٧) .

٢- تقرير الكلام: فلم تحرم ؛ فعلم أن اعتكافه غير شرعي ، والله أعلم .

٣ - في الأصل (بما لولاه) وأشار المحقق أن الناسخ قال في هامش المخطوطة : " لعله : لولاه " قلت : وهو الأقرب ، والله أعلم

[القرة: ٦١]. ونحو ذلك ، وإنما جاز في كل مسجد ، لأن الله سبحانه : عم المساجد بالذكر ، ولم ينص مسجداً دون مسجد ، وهو اسم جمع ، معرف باللام ، والمباشرة ، نكرة في سياق النفي ، فيكون معنى الكلام : لا تفعلوا شيئاً من المباشرة ، وأنتم عاكفون في مسجد من المساجد...

والمسجد موضع السجود، ومحلّه، وهذا الاسم إنما يتم له ، ويكمل إذا كان معموراً بالسجود، وبالصلاة فيه، أما إذا كان خراباً، معطلاً عن إقامة الصلاة فيه؛ فلم يتم حقيقة المسجد له، وإنما يسمى مسجداً بمعنى أنه مهياً للسجود، معد له كما قد تسمى الدار الخالية مسكناً، ومترلاً ... وبهذا يعلم أن قوله: ﴿وَأنتم عاكفون في المساجد﴾ إنما يفهم منه المواضع التي فيها الصلاة والسجود»^(١).

قلت : وقد استدل ابن تيمية - رحمه الله - على تلك المسألة كذلك بإجماع الصحابة - وهو المفهوم من عبارة ابن المنذر، وابن حزم^(٢) في كتابيهما ، وقال به من مفسري آيات الأحكام الجصاص، وابن العربي^(٣)، ولم أجد لغيرهما اختيار في ذلك ، وأما استدلال ابن تيمية بقوله تعالى ﴿وَأنتم عاكفون في المساجد﴾ بأنه لا يسمى مسجداً ؛ إلا إن كان مهياً للسجود فيه ، لا خراباً معطلاً ؛ فلم أر من استدل بذلك قبله، وهو استدلال لطيف قوى المعنى ، والله أعلم

١ - شرح العمدة (٢ / ٧٢٣ - ٧٢٤) .

٢ - الإجماع (ص : ٤٨) ، مراتب الإجماع (ص : ٤١) ، وقد حكى الإجماع الإمام القرطبي في تفسيره (٢ / ٣٣١) .

٣ - انظر أحكام القرآن للجصاص (١ / ٢٩٤ - ٢٩٥) ، أحكام القرآن لأبن العربي (١ / ١٣٥) ، وقد ذكر القرطبي الأقوال في ذلك دون ترجيح (٢ / ٣٣١) .

المبحث الثالث يجوز الاعتكاف بدون صيام

المبحث الثالث / يجوز الاعتكاف بدون صيام^(١)

قال تعالى: ﴿وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود﴾

وقال: ﴿وأنتم عاكفون في المساجد﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

((يصح [الاعتكاف^(٢)] بغير صوم، والاستحباب له : أن يصوم ، وهذا اختيار أصحابنا^(٣)؛

لأن الله سبحانه قال: ﴿وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود﴾ [البقرة: ١٢٥].

وقال تعالى في موضع ﴿والقائمين﴾ [الحج: ٢٦].

١- وبه يقول : الشافعية والحنابلة، انظر المجموع (٤١٤/٦) ، والمستوعب (٤٧٨/٣)، وذهبت الحنفية إلى أن الصوم شرط للاعتكاف، ووافقهم المالكية انظر المبسوط (٢/٣) والإشراف (٤٥٢/١)، لقوله ﷺ: ((لا اعتكاف إلا بصوم)) رواه أبو داود، في كتاب الصوم ، باب المعتكف يعود مريضاً برقم (٣٤٧٣) والبيهقي (٤٦٦/١) رقم (١٤٧٨) عن عائشة رضي الله عنها ، وأدلة الجمهور أتى بها شيخ الإسلام ، وقبل الترجيح أشير إلى أن دليل الحنفية لا يصح؛ قال الدارقطني : تفرد به سويد عن سفيان بن حسين، وسويد بن عبد العزيز الدمشقي ضعيف باتفاق الحديثين (انظر سنن الدارقطني (٢/٢٠١) ، وقال البيهقي في الصغرى (١/٤٦٦) : " ولم يثبت رفعه " ، وللخطابي في معالم السنن (٢/٨٣٦-٨٣٧) كلام نفيس على الحديث ، فراجع إن شئت ، ومن الأدلة القوية التي ترجح مذهب الجمهور ؛ ما أخرجه البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب قال : يا رسول الله ، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ؟ فقال رسول الله ﷺ: ((أوف بنذرك))، أخرجه البخاري في الاعتكاف ، باب الاعتكاف ليلاً (رقم/٢٠٣٢) ، ومسلم في الإيمان ، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم (رقم / ٤٢٦٨) وورد في رواية أبي داود أنه قال : ((اعتكف وصم)) أخرجه في الصوم ، باب المعتكف يعود المريض ، عن ابن عمر (رقم/٣٤٧٥) ، والدارقطني (٢/٢٠١-٢٠٢) وقال : إسناده حسن ورواه البيهقي في الكبرى (٤/٣١٧) وقال: ((ذكر نذر الصوم مع الاعتكاف غريب ، تفرد به سعيد بن بشير عن عبيد الله ، والله أعلم))، وقال في مختصر خلافيات البيهقي: ((وقوله (ويصوم) ليس بمحفوظ ، وسعيد تفرد به ، وهو غير مقبول لمخالفته الثقات)) (٣/١٠٨) ، والحديث ضعفه ابن عبد الهادي في التنقيح (٢/٣٧٥) ط . عامر صبري ، وانظر التلخيص الحبير (٢/٢٣٢) ، ولابن حجر كلام نفيس حول هذه المسألة ، انظر فتح الباري (٤/٣٢٢) .

٢- زيدت للملائمة السياق

٣- المغني (٣/١٨٦-١٨٧)، وهو قول الشافعي في الجديد، انظر مختصر خلافيات البيهقي (٣/١٠٦) .

فَعَلِمَ أن المقام في بيت الله ، هو العكوف فيه من غير شرط ، وأنه عبادة بنفسه كما كان الطواف ، والركوع ، والسجود ، عبادة بنفسه ، ولأن العكوف في اللغة: الإقبال على الشيء على وجه المواظبة ، وهذا يحصل من الصائم والمفطر، وهو لفظ معروف، ولا إجمال فيه ، ولأن العاكفين على الأصنام، ولها ، سُمُّوا بذلك، بمجرد احتباسهم عليها، وإن لم يصوموا، فالاحتباس لله في بيته؛ عاكف له، وإن لم يكن صائماً، ولأن الله سبحانه أطلق قوله: ﴿عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ ولم يخص به صائماً من غيره ؛ نعم لما أباح المباشرة للصائم بالليل ، وقد يكون معتكفاً؛ نهاه أن يباشر في حال عكوفه ؛ لتبيين : أن كل واحد من الصَّوم، والعكوف مانع من المباشرة^(١))).

قلت : ولم أر من اختار رأي الشيخ هذا من مفسري آيات الأحكام^(٢) ، اللهم إلا القرطبي الذي ذكر الأقوال بدون ترجيح ، ويبدو لي - والله أعلم - أنه يرجح رأي المالكية، كما هو قول ابن العربي ، والجصاص، ولم أر لألكنيا رأياً في المسألة، والله أعلم.

١ - شَرْحُ الْعُمْدَةِ (١ / ٧٥٤-٧٥٥)، وهذا الاختيار قد رجح عنه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فقد نقله عنه ابن القيم في زاد المعاد (٢ / ٨٨) ؛ فقال: " فالقول الراجح في الدليل الذي عليه جمهور السلف : أن الصوم شرط في الاعتكاف، وهو الذي يُرَجَّحُهُ شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية " ، ولم يشر ابن مفلح، ولا المرداوي؛ لاختيار أبي العباس في هذه المسألة، والله أعلم.

٢ - انظر أحكام القرآن للجصاص (١ / ٢٩٧)، لألكنيا الهراسي (١ / ٧٥)، لابن العربي (١ / ١٣٥)، للقرطبي (٢ / ٣٣٢-٣٣٣).

المبحث الرابع حكم مباشرة المعتكف لأهله

المبحث الرابع / حكم مباشرة المعتكف لأهله

تكلم شيخ الإسلام على ثلاث مسائل متعلقة بهذا الموضوع عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ .

- المسألة الأولى: مباشرة المعتكف لأهله بالوطء ، وقرر أنها مبطللة للاعتكاف سواء كان المعتكف في المسجد ، أم خرج منه لحاجته ، وهذا موطن إجماع بين العلماء ^(١) .
- ثانيها : أن المباشرة المجردة عن الشهوة لا تبطل الاعتكاف ، ولا تؤثر فيه .
- ثالثها : المباشرة بشهوة فيما دون الوطء مكروهة ، ولا تبطل الاعتكاف ؛ إلا أن يقترن بها الإنزال .

وإليك كلامه كاملا حول الآية السابقة.

١- في الإجماع له (ص : ٤٨) ، وكذا ابن حزم في مراتب الإجماع (ص : ٤١) .

قال تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«فنهى عن المباشرة لمن اعتكف في المسجد ، وإن كان في غيره؛ لأن المباشرة في نفس المسجد لا تحل لعاكف ، ولا غيره؛ فعلم من هذا أن العاكف في المسجد قد يكون في حكم العاكف مع خروجه منه ، حتى تحرم عليه المباشرة ٠٠٠٠ فلا يحل له في المسجد ، ولا خارجا منه - إذا خرج خروجاً لا يقطع الاعتكاف - أن يباشرها بوطء ، ولا لمس ، لا قبلة؛ لشهوة ، بل ذلك حرام عليه .

قال قتادة - في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ «كان

الناس إذا اعتكفوا ، يخرج أحدهم ، فيباشر أهله ، ثم يرجع إلى المسجد؛ فنهاهم الله تعالى عن ذلك^(١)»

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : «إذا جامع المعتكف ، بطل اعتكافه ، واستأنف الاعتكاف» رواهما إسحاق^(٢).

فأما إن مسها لغير شهوة؛ مثل أن يناولها حاجة ، أو تناوله؛ فلا بأس؛ لحديث عائشة^(٣).

والوطء يبطل الاعتكاف - بإجماع أهل العلم ، ذكره ابن المنذر^(٤)؛ لأنها عبادة حرم

فيها الوطء ، فأبطلها ، كالصوم ، والإحرام .

١- أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٥٤١) ، وعبد الرزاق في تفسيره (١/ ٨٨) وهو صحيح .

٢- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٣٣٨) ، وسننه صحيح .

٣- أخرجه الشيخان ، قالت : «إنما كانت ترحل النبي ﷺ وهي حائض ، وهو معتكف في المسجد ، وهي في حجرهما ، يناولها رأسه ...» أخرجه البخاري في الاعتكاف ، باب المعتكف يدخل رأسه البيت للغسل (رقم ٢٠٤٦) ومسلم في الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ... (رقم : ٢٩٨) .

ووجه الشاهد : أن مس البدن في هذه الصورة واقع لا محالة . وقد أشار لهذا إلكيا المحرسي في أحكام القرآن (١/ ٧٥) .

٤- في الإجماع له (ص : ٤٨) ، وكذا ابن حزم في مراتب الإجماع (ص : ٤١) .

فأما المباشرة دون الفرج - كالقبلة ، واللمس - فإنها لا تبطله ، فيما ذكره القاضي^(١)، ومن بعده من أصحابنا ، كما لا يبطل الإحرام ، والصيام ، إلا أن يقترن بها الإنزال ، فإن أنزل؛ فسد الاعتكاف كما يفسد الصيام بالإنزال^(٢))) قلت : وبالقول بتحريم الوطء على المعتكف قال جميع مفسري آيات الأحكام^(٣)، وهو موطن إجماع كما سبق ، وبه يبطل الاعتكاف .

وأما المس بشهوة فيما دون الجماع فقد اختار شيخ الإسلام هنا الكراهة ، وكذلك قال القرطبي ، وهو مذهب الحنفية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والله أعلم.

-
- ١- القاضي أبو يعلى؛ ولم أره في المسائل الفقهية من كتابه الكبير الروائين والوجهين ، ولا في التمام لولده محمد انظر شرح الزركشي (٣/ ١٢-١٣) ، الشرح الكبير (٣/ ١٤٥) ، وانظر المجموع للنووي (٦/ ٥٥٥) .
 - ٢- شرح العمدة (٢/ ٨٠١-٨١٢-٨١٤) .
 - ٣- انظر أحكام القرآن للجصاص (١/ ٢٩٩) ، أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٣٦) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (١/ ٧٥) ، أحكام القرآن للقرطبي (٢/ ٣٣٠) وقد اختار كراهية المباشرة لشهوة
 - ٤- بدائع الصنائع (٣/ ١٠٧٢) .
 - ٥- شرح الزركشي (٣/ ١٢-١٣) .

الفصل الخامس آيات أحكام الحج

المبحث الأول	تعريف الحج.
المبحث الثاني	حكم الحج.
المبحث الثالث	متى فرض الحج.
المبحث الرابع	حكم العمرة.
المبحث الخامس	تكرار الاعتمار في سفر واحد
المبحث السادس	الإحرام من المواقيت.
المبحث السابع	الإسلام من شروط صحة الحج
المبحث الثامن	الاستطاعة من شروط وجوب الحج
المبحث التاسع	يحج عن الميت الذي لم يحج من تركته وإن لم يوص
المبحث العاشر	تحديد الأشهر الزمانية للحج
المبحث الحادي عشر	المراد بحاضري المسجد الحرام
المبحث الثاني عشر	أحكام هدي التمتع .
المبحث الثالث عشر	محظورات الإحرام .
المبحث الرابع عشر	أحكام الفدية ، وجزاء الصيد
المبحث الخامس عشر	أركان الحج.
المبحث السادس عشر	واجبات الحج
المبحث السابع عشر	أحكام الإحصار

المبحث الأول
تعريف الحج لغة واصطلاحاً .

المبحث الأول / تعريف الحج

أولاً : تعريفه لغة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« جَمَاعٌ مَعْنَى الْحَج - فِي أَصْلِ اللُّغَةِ - : قَصْدُ الشَّيْءِ ، وَإِثْبَاتُهُ ^(١) وَمِنْهُ سُمِّيَ الطَّرِيقُ : مُحِجَّةً ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الذَّهَابِ ، وَالْجِيءِ ، وَيُسَمَّى مَا يَقْصِدُ الْخَصْمُ حُجَّةً ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِمُهُ ، وَيَنْتَحِيهِ .

ومنه في الاشتقاق الأكبر - : الحاجة ، وهو ما يُقصد ، ويُطلب للمنفعة به ، سواء قصده القاصد لمصلحته أو لمصلحة غيره ، ومنه قوله ﷺ « من لم يدع قول الزور والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » ^(٢) . . .

ومعلوم أنه إنما يُقصد ، ويُؤتي : ما يعظم ، ويُعتقد الانتفاع به ، وإذا كان كذلك ؛ فلا بد أن يُكثر اختلاف الناس إليه .

فكذلك يقول بعض أهل اللغة : الحج : القصد .

ويقول بعضهم : هو القصد إلى من يُعظم .

ويقول بعضهم : كثرة القصد إلى من يعظمه ^(٣) .

ورجلٌ مَحْجُوجٌ ، ومكانٌ مَحْجُوجٌ ؛ أي مقصود مأتي ، ومنه قوله ^(٤) :

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُلُولًا كَثِيرَةً
يَحْجُونَ سَبَّ الزَّبْرَقَانِ الْمَرْعَفَرَا

قال ابن السكيت ^(٥) : يقول : يُكثرون الاختلاف إليه

١ - انظر اللسان (مادة : حجج) ، الصحاح للجوهري (٣١٣/١) (مادة : حجج) معجم مقاييس اللغة

(ص ٢٥٠) . الدر النقي (٣٧٦ / ٢) ، تحرير ألفاظ التنبيه (١٣٣) .

٢ - أخرجه البخاري في الصوم ، باب من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم رقم (١٩٠٣) .

٣ - وهو محكي عن الخليل ، انظر كتابه العين (٩/٣) .

٤ - هو المُخْبِل السعدي ، كما في الصحاح (٣٠٣ / ١) .

٥ - شيخ العربية أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، بن السكيت البغدادي ، النحوي ، المؤدب ، مؤلف كتاب إصلاح

المنطق ، قال الذهبي : " دَيْنٌ ، خَيْرٌ ، حُجَّةٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ (ت/ ٢٤٤) ، انظر سير أعلام النبلاء (١٦/١٢) .

وقوله^(١):

قَالَتْ: تَغَيَّرَ ثُمَّ بَعْدِي فَقُلْتُ لَهَا لَا وَالَّذِي يَبِثُّهُ يَا سَلَمَ مَحْجُوجٌ

[ثانياً: تعريفه اصطلاحاً]*:

ثم غلب في الاستعمال الشرعي، والعرفي على "حج بيت الله - سبحانه وتعالى وإتيانه" فلا يفهم عند الإطلاق إلا هذا النوع الخاص من القصد؛ لأنه هو المشروع الموجود كثيراً. وذلك كقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٍ﴾ [البقرة/١٩٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج/٢٧]، وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ مَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة/١٩٦].

وقد بين المحجوج في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [٢٢] غمراً/٩٧]، وقوله تعالى ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة/١٥٨]. فإن اللام في قوله: ﴿الْبَيْتَ﴾ لتعريف الذي تقدم ذكره في أحد الموضعين، وعلمية المخاطبون في الموضع الآخر.

وفيه لغتان قد قرئ بهما^(٢)؛ الحَجُّ، والحِجُّ، والحِجَّة - بكسر الحاء وفتحها - . ثم حج البيت له صفة معلومة في الشرع، من الوقوف بعرفة، والطواف بالبيت، وما يتبع ذلك، فإن ذلك كله من تمام قصد البيت؛ فإذا أُطلق الاسم في الشرع؛ انصرف إلى الأفعال المشروعة، إمّا في الحج الأكبر، أو الأصغر^(٣).

١- لم أقف على قائله .

٢- قال المهدوي في شرح الهداية: (الحِجُّ) و (الحَجُّ) لغتان، وهما جميعاً مصدران وقد قيل: إن الحَجَّ بالفتح المصدر، والحَجَّ بالكسر: الاسم " (٢٢٩/١) . وبالكسر يقرأ أهل نجد، وبالفتح قراءة أهل الحجاز . انظر التبصرة (ص: ١٧٣) والحجة للفارسي (٧١/٣)، ولابن زنجلة (ص: ١٧٠) .

٣- شرح العمدة (١/ ٧٣-٧٦)

المبحث الثاني
حكم الحج

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«الحج واجب في الجملة^(١)، وهو أحد مباني الإسلام الخمس ، وهو من العلم المستفيض الذي توارثته الأمة ، وتناقلته خلفاً عن سلف .

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ .

وحرف (على) للإيجاب^(٢)، لا سيما إذا ذكرَ المُسْتَحَقُّ ؛ ف قيل (لفلان على فلان) .

وقد اتبعه بقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ لبيان أن من لم يعتقد وجوبه؛

فهو كافر^(٣) وأنه إنما وضع البيت ، وأوجب حجه ؛ ليشهدوا منافع لهم ، لا الحاجة إلى الحجاج كما يحتاج المخلوق إلى من يقصده ويعظمه ؛ لأن الله غني عن العالمين^(٤) .

وكذلك قوله: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] على أحد التأويلين^(٥)، وقوله:

﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ [الحج: ٢٧] ...

وأما السنة؛ فما روى ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « بني الإسلام على

خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رَسُولُ اللَّهِ ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت» متفق عليه^(٦) .

وفي حديث جبريل - في رواية عمر رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ : ما الإسلام ؟ .

١- الإجماع لابن المنذر (ص : ٥٤) .

٢- قال ابن العربي : « قال علماؤنا : هذا من أوكد ألفاظ الوجوب عند العرب ، إذا قال العربي : لفلان عليّ كذا ،

فقد وكّده وأوجبه » (١ / ٣٧٤) من أحكام القرآن . وهذه اللام في ﴿وَلِلَّهِ﴾ هي لام الإيجاب ، والإلزام .

٣- وهذا بالإجماع ، ومن قاله ابن عباس ، والحسن وبجاهد ، انظر تفسير الطبري (٧ / ٤٧) تفسير ابن أبي حاتم (٢ / ٤٢٩-٤٣٠) .

٤- انظر الإمام في بيان أدله الأحكام ، للعز بن عبد السلام (ص : ٢١٧-٢١٨) .

٥- انظر ص (٥١٩) .

٦- أخرجه البخاري في الإيمان ، باب دعاؤكم بإيمانكم (رقم ٨) ، ومسلم في الإيمان باب أركان الإسلام ودعائمه

العظام (رقم : ١٩) .

قال: ((أن تشهد أن لا إله إلا الله . وأن محمداً رَسولُ الله وتقيم الصَّلَاة وتؤتي الزكاة . وتصوم رمضان . وتُحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً^(١))) روه مسلم^(٢) .
قلت : وهذه المسألة من المسائل المجمع عليها بين أهل العلم ، والحمد لله^(٣) .



١٦٧٣

٢- في الإيمان ، باب بيان الإيمان ، والإسلام ، والإحسان ، ووجوب الإيمان بإثبات قدرة الله - سبحانه وتعالى - (رقم : ١٢٠) .

٣- شرح العمدة (٧٧/١ - ٧٨) ، وانظر الجواب الصحيح (١٢٥/٢) .

٤- انظر الإجماع لابن المنذر (٤٨) ، التمهيد (١٢٧/٩) ، (٥٢/٢١) ، المغني (٥/٥) أحكام القرآن للحصاص

(٣٠/٢) لابن العربي (١٦٨/١) ، لإلكيا (٢٩٤/٢) ، للقرطبي (١٤٢/٤) .

المبحث الثالث متى فرض الحج

المبحث الثالث متى فرض الحج ؟

هذه المسألة تنبني عليها مسألة أخرى ، ألا وهي: هل الأمر بالحج على الفور أم التراخي ؟

فابن تيمية يختار أن الحج إنما فرض في السنة التاسعة^(١) ، أو العاشرة من الهجرة ، وهي السنة التي حج فيها الرسول ﷺ ، ويبيّن اختياره على مايلي : -

١ . أن الآية الموجبة للحج هي قوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٧] وهذه الآية نزلت في السنة التاسعة ، أو العاشرة^(٢).

٢ . أن قوله تعالى: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّٰهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] لا يدل على وجوب الحج ابتداء ، بل هو أمر بالإتمام لمن شرع فيه .

٣ . ما ورد عن النبي ﷺ في بدء الهجرة من أحاديث تُعيّن فرائض الله على عباده ، ولم يُذكر فيها الحج ؛ لأنه حينئذ لم يكن مفروضاً ، ولم يرد إلا في الأحاديث المتأخرة

فإليك سياق كلامه في ذلك :

-
- ١- وهو قول جُمهُورُ الْعُلَمَاءِ . انظر المبسوط (٤/ ١٦٣) ، بدائع الصنائع (٣/ ١٠٨٠) ، الإشراف لعبد الوهاب (١/ ٤٥٩) ، الإنصاف (٣/ ٤٤) ، المجموع للنووي (٧/ ٨٢) ، زاد المعاد (٢/ ١٠١) .
 - ٢- وعلى القول بأنها كانت سنة تسع ؛ فلا إشكال فيها أيضاً على القول بالفور ؛ لأن ترك النبي للحج عام تسع كان لأسباب عدة : منها : كثرة الوفود عليه في تلك السنة حتى سُميت بعام الوفود ، وتبليغ الدعوة هي المهمة الأولى للرسول ﷺ ، ومنها : وجود بعض المنكرات في الحج ، كحج المشركين غرة ؛ فبعث الرسول ﷺ أبا بكر لينذرهم ألا يحجوا بعد عامهم هذا ؛ لكي يتمحض حج النبي ﷺ للمسلمين ، وتعليمهم . انظر أحكام القرآن للجصاص (٣/ ٣٠٢) ، الشرح الممتع (٧/ ١٧- ١٨) .

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«الحج فقد تنازع الناس في [سنة^(١)] وجوبه : -

فقال طائفة^(٢) : فرض سنة ست من الهجرة، عام الحديبية، باتفاق الناس، قالوا : وهذه الآية^(٣) تدل على وجوب الحج ، ووجوب العمرة أيضاً ؛ لأن الأمر بالإتمام يتضمن الأمر بابتداء الفعل ، وإتمامه .

- وقال الأكثرون^(٤) : إنما وجب الحج متأخراً ، قيل : سنة تسع ، وقيل : سنة عشر ، وهذا هو الصحيح ؛ فإن آية الإيجاب إنما هي قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ وهذه الآية في آل عمران في سياق مخاطبته لأهل الكتاب وصدر آل عمران ، وما فيها من مخاطبة أهل الكتاب نزل لما قدم على النبي ﷺ وفد بنجران^(٥) النصراني ، وناظروه في أمر المسيح ، وهم أول من أدى الجزية من أهل الكتاب ، وكان ذلك بعد إنزال سورة براءة التي شرع فيها الجزية... ولهذا لم يذكر وجوب الحج في عامة الأحاديث ، وإنما جاء في الأحاديث المتأخرة . وقد قدم على النبي ﷺ وفد عبد القيس^(٦) وكان قدومهم قبل فتح مكة - على الصحيح^(٧) كما قد بيناه ، وقالوا : يا رسول الله ! إن بيننا وبينك هذا

١ - زيادة يقتضيها السباق .

٢ - وهذا قول الشافعي، ومتأخري المالكية ، ورواية مرجوحة للحنابلة ، ومحمد بن الحسن من الحنفية . انظر الأم (١١٨ / ٢) ، المجموع (٨٢ / ٧) .

٣ - قوله : ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة : ١٩٦]

٤ - وهو قول المالكية والحنفية ، والحنابلة ، انظر المبسوط (١٦٣ / ٤) ، المعونة (١ / ٣٢١ - ٣٢٢) ، المغني (٥ / ٣٦) ، زاد المعاد (١٠١ / ٢) الإنصاف (٤٠٤ / ٣) .

٥ - قدوم وفد بنجران ، وأن الآية لما نزلت دعاهم الرسول ﷺ ستأتي (ص ٦٩٩) ونزول صدر سورة آل عمران فيهم أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢ / ١ / ٢٠ - ٢١) (رسالة جامعية) ، وانظر العجائب لابن حجر (٢ / ٦٥٧) فما بعدها ، تفسير الطبري (١٧٧ / ٣) ، (٢٣٣ / ٣) ، تفسير القرطبي (١٢٢ / ٤) .

٦ - ذكر قدومهم الشيخان - البخاري في الإيمان ، باب أداء الخمس من الإيمان (رقم ٥٣) ، ومسلم في الإيمان ، باب الأمر بالإيمان بالله وتعالى ورَسُولُهُ ... (رقم ٢٣) .

٧ - انظر سيرة ابن هشام (١٨٦ / ٤) ، طبقات ابن سعد (٣١٤ / ١) ، البداية والنهاية (٤٦ / ٥) .

الحي^(١) من كُفَّارٍ مُضَرٍّ - يعنون بذلك أهل نجد ، من تميم ، وأسد ، وغطفان - لأنهم بين البحرين ، وبين المدينة المنورة ، وعبد القيس هم من ربيعة ، ليسوا من مضر ، ولما فتحت مكة زال هذا الخوف ، ولما قدم عليه وفد عبد القيس ، أمرهم : بالصَّلَاة ، والزكاة ، وصيام رمضان ، وخمس من المغنم ، ولم يأمرهم بالحج^(٢).

وحديث ضِمَامٍ قد تقدم أن البخاري لم يذكر فيه الحج^(٣) ، كما لم يذكره في حديث طلحة ، وأبي هريرة ، وغيرهما ، مع قولهم : إن هذه الأحاديث هي من قصة ضِمَامٍ ، وهذا ممكن ، مع أن تاريخ قدوم ضِمَامٍ ليس متيقناً .

وأما قوله: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٤) فليس في هذه الآية إلا الأمر بإتمام ذلك ، وذلك يوجب إتمام ذلك على من دخل فيه ، فترل الأمر بذلك لما أحرموا بالعمرة عام الحديبية ، ثم احصروا فأمروا بالإتمام ، وبَيَّن لهم حكم الإحصار ، ولم يكن حينئذ وجب عليهم لا عمرة ، ولا حج^(٥).

قُلْتُ : واستدلال شيخ الإسلام - رحمه الله - قريب مما قرره الإمام الجصاص - رحمه الله - حيث قال : « وقيل أنها نزلت في سنة تسع ، وروي أنها نزلت في سنة عشر ، وهذا أشبه بالصحة ؛ لأننا لا نظن بالنبي ﷺ تأخير الحج المفروض عن وقته للمأمور فيه ؛ إذ

١- قال الحافظ في الفتح (١ / ١٥٩) : " والحي : هو اسم لمثل القبيلة ، ثم سميت القبيلة به لأن بعضهم يحيى ببعض " .

٢- وهو المحفوظ كما نبه عليه الحافظ في الفتح ، وقال عن رواية البيهقي التي ذكر فيها الحج : رواية شاذة (١ / ١٦٣-١٦٤) .

٣- أخرجه البخاري في العلم ، باب ما جاء في العلم ... (رقم ٦٣) . قال الحافظ في الفتح (١ / ١٨٣) : " لم يذكر الحج في رواية شريك هذه ، وقد ذكره مسلم وغيره .. وأغرب ابن التين فقال : إنما لم يذكره لأنه لم يفرض ! وكان الحامل له على ذلك ما جزم به الواقدي ، ومحمد بن حبيب : أن قدوم ضِمَامٍ كان سنة خمس ، فيكون قبل فرض الحج ، لكنه غلط من أوجه ... فالصواب أن قدوم ضِمَامٍ كان في سنة تسع وبه جزم ابن إسحاق ، وأبو عبيدة ، وغيرهما " وانظر الإصابة له (٣ / ٢٧٢) .

٤- انظر ص (٥١٩ - ٥٢٠)

٥- منهاج السنة (٧ / ٦٠٦ - ٦٠٧) ، وانظر جواب أهل العلم ، والإيمان ، بتحقيق عبد العزيز ندا (ص / ٢٣١) ، الجواب الباهر (ص / ٢٤) .

كان النبي ﷺ من أشد الناس مسارعة إلى أمر الله، وأسبقهم إلى أداء فرضه ... لاسيما وقد أمر غيره بتعجيله فيما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((من أراد الحج فليتعجل))^(١) فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليأمر غيره بالتعجيل بالحج، ويُؤخره عن وقت وجوبه !))^(٢).

فيما قرر بقية المفسرين^(٣) أن الحج على التراخي ، وأنه فرض سنة ثلاث من الهجرة! أو ست من الهجرة ، وقد سبق كلام ابن تيمية في الرد عليهم ، والله تعالى أعلم .

-
- ١- أخرجه أبو داود في المناسك (١٧٣٢) ، وابن ماجه فيه ، باب الخروج إلى الحج (٢٨٨٣) ، وأحمد (١ / ٢١٤) ، ٣١٤ ، ٣٢٣ ، ٣٥٥) عن ابن عباس ، والبيهقي في الحج ، باب ما يستحب من تعجيل الحج إذا قدر عليه (٤ / ٣٤٠) ، والحاكم في مستدركه (١ / ٤٤٨) وصححه ، ووافقه الذهبي .
 - ٢- أحكام القرآن الجصاص (٣ / ٣٠٢) .
 - ٣- انظر أحكام القرآن لابن العربي (١ / ٣٧٤) ، لإلكيا الهراسي (٢ / ٢٩٥) ، للقرطبي (٤ / ١٤٠ - ١٤٢) .

المبحث الرابع حكم العمرة

المبحث الرابع

حكم العمرة^(١)

رد ابن تيمية على من استدل بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ على وجوب العمرة^(٢)؛ بأن هذه الآية تدل على خلاف قولهم ، فإن هذه الآية إنما هي في وجوب إتمام الحج والعمرة لمن شرع فيهما ، وأما في الابتداء ، فلم يوجب سبحانه سوى في الحج وحده .

وكذلك ؛ فإن العمرة من جنس أفعال الحج ، فهي إحرام ، وطواف ، وسعي وهذه من أفعال الحج كذلك .

قال - رحمه الله عند قوله الله عز وجل: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ما نصه:

١ - اختلف أهل العلم في حكم العمرة على ثلاثة أقوال :

- القول الأول : أن العمرة واجبة . وهو مذهب الشافعية ، والصحيح عند الحنابلة .
- القول الثاني: عدم وجوب العمرة - وإنما هي سنة - وبه يقول الحنفية، والمالكية، وهو اختيار

شيخ الإسلام ابن تيمية .

- القول الثالث : أن العمرة واجبة على الآفاقي دون المكي . وهي رواية للأمام أحمد . انظر الهداية مع فتح

القدير (١٣٩/٣) ، الكافي لابن عبد البر (١/٤١٦) ، المجموع للنووي (٩/٧) الإنصاف (٣/٣٨٧) .

٢- العمرة : مأخوذة من الاعتماد وهو الزيارة ، يقال : جاء فلان معتمراً ؛ أي زائراً . وفي الشرع "زيارة بيت

الله على وجه الخصوص" انظر المطلع (ص : ١٦٠) ، الروض المربع (١/٤٥٣) ، وتسمى الحج الأصغر،

لمشاركتها الحج في الإحرام ، والطواف ، والسعي ، والحلق ، أو التقصير ..

قال تعالى

﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾

«والأظهر أن العُمْرَةَ ليست واجبة^(١)، وأن من حج ولم يعتمر فلا شيء عليه سواء ترك العُمْرَةَ عامداً ، أو ناسياً ؛ لأن الله إنما فرض في كتابه حج البيت بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران ٩٧] .

ولفظ الحج في القرآن لا يتناول العُمْرَةَ ، بل هو سبحانه إذا أراد العُمْرَةَ ذكرها مع الحج كقوله: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقوله ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] فلما أمر بالإتمام ؛ أمر بإتمام الحج والعُمْرَةَ [وفي الابتداء إنما أوجب الحج] .

وهذه الآية نزلت عام الحديبية سَنَةً ست باتفاق النَّاسِ^(٢)، وآية آل عُمَرَان نزلت بعد ذلك ، سَنَةً تسع أو عشر ، وفيها فرض الحج ولهذا كان أصح القولين أن فرض الحج كان متأخراً ، ومن قال : إنه فُرض سَنَةً ست فإنه احتج بآية الإتمام وهو غلط! فإن الآية إنما أمر فيها بإتمامهما لمن شرع فيهما ، لم يأمر فيها بابتداء الحج والعُمْرَةَ .

والنبي صلى الله عليه وسلم اعتمر عُمْرَةَ الحديبية قبل أن تنزل هذه الآية ، ولم يكن فُرض عليه لا حج ولا عُمْرَةَ ، ثم لما صدّه المشركون ؛ أنزل الله هذه الآية ، فأمر فيها بإتمام الحج والعُمْرَةَ ، وبين أحكام المَحْضَر^(٣) الذي تعذر عليه الإتمام ، ولهذا اتفق الأئمة

١- وفي شرح العُمْدَةِ (١ / ٨٨ - ١٠٤) ساق الشيخ - رحمه الله - دلالة الآية على القول بالوجوب ، وعلى القول بالاستحباب ولم يُرجح شيئاً ؛ وإن كان يُلمس منه القول بالوجوب آنذاك ، ورأيه هنا مُقَدَّم ؛ لأنه متأخر، وانظر الاختيارات له (٣٨١ / ٥) ضمن الفتاوى الكبرى .

٢- وقد ذكر الشافعي ، وغيره الإجماع على ذلك . انظر مجموع الفتاوى (٢٥٣ / ٢٦) ، فتح البدي (٤ / ١٤٧) .

٣- انظر ص (٦٤٧) .

على أن الحج والعمرة يلزمان بالشروع فيجب إتمامها^(١)، وتنازعوا في الصيام والصلاة، والاعتكاف^(٢).

[دلالة العقل^(٣)]

وأيضاً فإن العمرة ليس فيها جنس من العمل غير جنس الحج ، فأنها إحرَام ، وطَوَاف ، وسعي ، وإحلال ، وهذا كله موجود في الحج .

والحج إنما فرضه الله مرة واحدة ، لم يفرضه مرتين ، ولا فرض شيئاً من فرائضه مرتين ، لم يفرض فيه وقوفين ، ولا طَوَافين ، بل الفرض طَوَاف الإفاضة ، وأما طَوَاف الوداع فليس من الحج ، وإنما هو لمن أراد الخروج من مَكَّة^(٤) ولهذا لا يطوف من أقام بمَكَّة وليس فرضاً على كل أحد، بل يسقط عن الحائض، ولو لم يفعله [الحاج^(٥)] لأجزاه دم^(٦)، ولا يبطل الحج بتركه ، بخلاف طَوَاف الفرض ، والوقوف ، وكذلك السَّعي لا يجب إلا مرة واحدة ، والرمي يوم النحر لا يجب إلا مرة واحدة ، ورمي كل حجرة في كل يوم لا يجب إلا مرة واحدة ، وكذلك الحلق والتقصير لا يجب آلا مرة واحدة .

فإذا كانت العمرة ليس فيها عمل غير أعمال الحج ، وأعمال الحج إنما فرضها الله مرة لا مرتين ، علم أن الله لم يفرض العمرة

١- انظر التمهيد (١٧/٢٠) فقد نقل الإجماع كذلك .

٢- انظر نثر الورود للشنقيطي (٥٦/١) ، شرح الخطاب لمختصر خليل (٩٠ / ٢) .

٣- زيادة للتوضيح.

٤- لقول ابن عباس - رضي الله عنهما - "أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ؛ إلا أنه خُفِّفَ عن الحائض" أخرجه البخاري في الحج ، باب طَوَاف الوداع (رقم/١٧٥٥) ، ومسلم في الحج ، باب وجوب طَوَاف الوداع (رقم ١٣٢٧) .

٥- زيدت لملائمة السياق .

٦- لقول ابن عباس - رضي الله عنهما - " من نسي شيئاً من نسكه ، أو تركه ، فليهرق دمًا " أخرجه مالك في

الموطأ (٣٦٦ / ١) ، والدارقطني (٣٤٤ / ٢) ، والبيهقي (٣٠ / ٥) ، وهذا القول في حكم المرفوع ؛ لأنه قول

صحابي مما لا مجال للرأي فيه . انظر الشرح المتع لابن عثيمين (٢١٧/٧ ، ٣٩٨) .

ولأن العُمرة مع الحج كالوضوء مع الغسل ! والمغتسل للجنازة يكفيه الغسل ولا يجب عليه الوضوء عند جُمهُورُ الْعُلَمَاءِ^(١)؛ فكَذَلِكَ الْحَج ، فَإِثْمَا عِبَادَتَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، صَغْرَى ، وَكَبْرَى ، فَإِذَا فَعَلَ الْكَبْرَى لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فَعْلُ الصَّغْرَى ، وَلَكِنْ فَعَلَ الصَّغْرَى أَفْضَلُ وَأَكْمَلُ ، كَمَا أَنَّ الْوُضُوءَ مَعَ الْغَسْلِ أَفْضَلُ ، وَأَكْمَلُ^(٢).

قُلْتُ : وَبِقَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَام - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ جُمهُورُ مَفْسَرِي آيَاتِ الْأَحْكَامِ^(٣) قَبْلَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١- سبق في آيات أحكام الطهارة (ص : ١٧٧) .

٢- مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٢٦ / ٨ - ٩) ، وَانْظُرْ مِنْهُ (ص ٥ - ٦) وَ (٧٠ / ٢٥) ، وَقَدْ نَقَلَ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ صَاحِبِ الْفُرُوعِ (١٥٣ / ٣) ، وَالْإِنْصَافِ (٣٨٧ / ٣) .

٣- انْظُرْ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ (١ / ٣٩١ - ٣٢٤) ، ابْنُ الْعَرَبِيِّ (١ / ١٦٩) ، الْقُرْطُبِيُّ (٣٦٧ / ٢) .

المبحث الخامس هل الأفضل للمعتمر الميکوث في الحرم للتعبد أم تكرار العُمرة ؟

المبحث الخامس

هل الأفضل للمعتمر المكوث في الحرم للتعبد أم تكرار العُمرة ؟

في سياق كلام شيخ الإسلام - رحمه الله - في استحباب مكوث المعتمر في الحرم بعد أداء عُمَرَتِهِ ، والاشتغال بالطَّوَّافِ ، والتلاوة دون تكرار الاعتمار ، بالخروج إلى الحل ، والإحرام منه ، والعودة للبيت - حيث عدَّ هذا الفعل من البدع الحادثة المخالفة للسنة النبوية ، وفعل السلف - ذكرَّ الشيخ وجهاً تفسيراً ، ودلالة قرآنية لذلك ، فقال :

((الاعتمار : افتعال من عَمَرَ ، يَعْمُرُ ، والاسم فيه : العمرة .

قال تعالى : ﴿ فَتَنْ حَجَّ الْبَيْتِ أَوْ اعْتَمَرَ ﴾ [البقرة : ١٥٨] ، وقال تعالى : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [التوبة : ١٩] وعمارة المساجد ، إنما هي بالعبادة فيها ، ومقصدها لذلك ، كما قال النبي ﷺ : ((إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد ، فاشهدوا له بالإيمان))^(١) ؛ لأن الله يقول : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [التوبة : ١٨] .

والمقيم بالبيت أحق بمعنى العمارة من القاصد له ، ولهذا قيل : العُمرة هي الزيارة لأن المعتمر لا بد أن يدخل من الحل ، وذلك هو الزيارة ، وأما الأولى فيقال لها : عمارة .

ولفظ عمارة أحسن^(٢) من لفظ (عُمرة) ، وزيادة اللفظ يكون لزيادة المعنى .

ولهذا ثبت في الصحيح : أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قال : ((لا أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام .

وقال آخر : لا أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أسقي الحَجَّيجَ ، فقال علي : الجهاد في سبيل الله أفضل مما ذكرتم .

فقال عُمَرُ : لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا قُضِيَت الجمعة - إن شاء الله - دخلت عليه ، فسألته ، فأنزل الله : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ

١- سبق تخريجه في قسم الصلاة (ص/ ٢٤٧)

٢- أحسن من جهة اللغة في هذا الموطن .

وَعِمَارَةُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿١﴾ [التوبة / ١٩]

وإذا كان كذلك ، فالمقيم في البيت ، طائفاً فيه ، وعامراً له بالعبادة قد أتى بما هو أكمل من معنى المعتمر ، وأتى بالمقصود بالعمرة ، فلا يُستحب له ترك ذلك بخروجه عن عمارة المسجد؛ ليصير بعد ذلك عامراً له ؛ لأنه استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير^(٢). قلت : ولم أجد من أشار لهذه اللطيفة من مفسري آيات الأحكام ، والله اعلم.

١- انظر تخريجه ص (٦٤٥) .

٢- مجموع الفتاوى (٢٦ / ٢٦٢-٢٦٣) ، قال في الفروع: " وكره شيخنا الخروج من مكة لعمرة تطوع ، وأنه بدعة... (٣/٣٨٩) ، وذكره في الإنصاف كذلك (٤/٥٧) .

المبحث السادس معنى إتمام العمرة في قوله تعالى

﴿وَأَتُمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾

المبحث السادس

معنى إتمام العُمرة في قوله تعالى

﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾

نقل شيخ الإسلام - رحمه الله - التفسير المروي عن عُمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب - رضي الله عنهما - لهذه الآية، واعتمد عليه، وأقره^(١)، وكلامه في هذه المسألة يدور حول ثلاث نقاط:

- بيان معنى الآية الكريمة .
 - الرد على من فسّر قول عُمر ، وعلي - رضي الله عنهما - بأن المراد الإحرام من بلد الحاج ، أو المعتمر دون المواقيت^(٢).
 - كما أشار - رحمه الله - أن الآية دالة على تأكيد أمر العُمرة ؛ وإن العُمرة التي يقصدها المعتمر بالسفر ، أفضل من عُمرة المتمتع بالحج ، ومن تكرار العُمرة لمن اعتمر سواء بخروجه لأدى الحِل ، أو برجوعه للمواقيت ؛ ليحرم منها .
- ونظراً لتعلق هذه المسائل بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ، واعتماد شيخ الإسلام - رحمه الله - لتفسير عُمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - لها ، فقد نُقلت من كلامه ما رأيته متعلقاً بهذه الآية الكريمة .
- فإلى سياق كلامه حول ذلك :

١ - اختلف المفسرون في معنى إتمام الحج والعمرة المأمور بهما في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾

على ثلاثة أقوال : القول الأول: أن الإتمام بمعنى الإقامة؛ فيكون المراد: أقيموا الحج، والعمرة لله.

• القول الثاني: أن يكون الخطاب لمن شرع فيهما؛ وهو مطالب بالإتمام بالإجماع.

• القول الثالث: ما روي عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما؛ كما سيذكر ذلك شيخ

الإسلام ابن تيمية، ويحجب عنه. انظر تفسير الطبري (٣٦٥/٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٦/٢٠)، مختصر

اختلاف العلماء (٦٠/٢)، الأم (٢٥٤/٧)، المغني (١١٤/٣) ط/ دار الفكر، الفروع (٢٠٦/٣)، المحلى

(٧٥/٧).

٢- وهم الحنفية ، حيث قالوا : الأفضل للحاج ، والمعتمر أن يُحرم من بلده ؛ للآية أعلاه ، ولتفسيره عُمر وعلي رضي

الله عنهما بأنه الإحرام من ديرة الأهل انظر بدائع الصنائع (١٦٤/٢) ، بداية المجتهد (٣١٤ /١) ، مغني المحتاج

(٤٧٥ /١) ، المغني (٦٥ /٥) ، معرّفة السنن والآثار (١٠٢/٧) .

قال تعالى: ﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

«عن علي عليه السلام أن رجلاً سأل عن هذه الآية ﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾؟

قال: «إن إتمامها أن تُحرم بما من دويرة أهلك»^(١)

قال حرب: سمعت أحمد يقول: قال سفيان بن عيينة - في تفسير الحديث -: «أن

تُحرم من دويرة أهلك» قال: «هو أن ينشئ سفرها من أهلها»^(٢).

وقال أحمد - في رواية ابن الحكم - وقد سئل عن الحديث؟ أن تُحرم من دويرة

أهلك؟

قال: «ينشئ لها سفرًا من أهلها؛ كأنه يخرج للعمرة عامداً، كما يخرج للحج

عامداً، وهذا مما يؤكد أمر العمرة»^(٣).

والذي يدل على هذا التفسير: ما روى عبد الرحمن بن أذينة^(٤)، عن أبيه^(٥) قال: أتيت

عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فسألته عن تمام العمرة؟

فقال: أتت علياً فسله،

فعدت فسألته، فقال: أتت علياً فسله، فأتيت علياً فقلت: أي قد ركبت الخيل

والإبل، والسفن، فأخبرني عن تمام العمرة؟

فقال: تمامها أن تنشئها من بلادك.

١- أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٠٣/٢) برقم (٣٠٩٠)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه

الذهبي، وقوى سند الحاكم الحافظ ابن حجر في التلخيص (٢٢٨/٢)، وأخرجه البيهقي (٣٤١/٤)، برقم

(٨٤٨٦)، وابن أبي شيبه (٢٥/٣)، برقم (١٢٦٨٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٥٩/٢)، وابن عبد البر

في التمهيد (١٤٤/١٥)، وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٠٦/٢-٢١٢).

٢- لم أجد هذه الرواية في الكتب المطبوعة من كتب المسائل عن الإمام أحمد، وقد ذكره الحافظ في التلخيص

(٢٢٨/٢)، ونسبه لابن عبد البر؛ ولم أره في التمهيد، والله أعلم.

٣- انظر مسائل أحمد لابن هانئ (ص ١٤٦).

٤- عبد الرحمن بن أذينة - مصغر - العبدی الکوفي، قاضي البصرة، قال عنه الحافظ في التقریب (ص ٥٦٩): ثقة.

٥- أذينة - بالتصغير - بن سلمة بن الحارث العبدی، مختلف في صحبته، والراجح أنه لم يدرك الرسول ﷺ - انظر

الاستيعاب (١/١٣٦)، (الإصابة ١/٢٦).

فعدت إلى عُمر ، فسألته ؛ فقال : ألم أقل لك ائت علياً فسله ؟ !

فَقُلْتُ : قد سألته ، فقال تمامها أن تنشئها من بلادك .

قال : هو كما قال « رواه سعيد^(١) ، وذكره أحمد وقال :

قال علي : « أحرم من دوية أهلك » .

فقد توافق عُمر ، وعلي - رضي الله عنهما - على أن تمامها أن ينشئها من بلده ، فيسافر لها سفراً مفرداً كسفر الحج - كما فعل النبي ﷺ حين أنشأ لعمرة الحديبية ، والقضية سفراً من بلده - وهذا مذهبنا ، فإن العمرة التي ينشئ لها سفراً من مصره أفضل من عمرة المتمتع ، وعمرة المحرم ، والعمرة من المواقيت .

وهذا هو الذي كان يقصده عُمر بنهيهم عن انتعة^(٢) ، أن ينشئوا للعمرة سفراً آخر؛ فأما أن يُراد به الدخول في الإحرام من المصر ؛ فكلا ؛ لأن عُمر قد زجر عن ذلك^(٣) ، وعلي لم يفعله قط هو ، ولا أحد من الخلفاء الراشدين ، بل لم يفعله رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فكيف يكون التمام الذي أمر الله به لم يفعله رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ولا أحد من خلفائه ، ولا جماهير أصحابه !!

وقوله : " أن تُحرم من أهلك " ، كما يقال : تحج من أهلك ، وتعتمر من أهلك ؛ لمن سافر سفر الحج ، وإن كان لا يصير حاجاً ، ولا معتمراً ، حتى يهل بهما ، كما قال النبي ﷺ : « لا يركب البحر إلا حاج ، أو معتمر ، أو غاز في سبيل الله^(٤) »^(٥) .

١- لم أجده في المطبوع من سننه ، والأثر أخرجه بهذا اللفظ ابن حزم في المحلى (٧٥/٧) ،

٢- سيأتي - إن شاء الله - ذكر ذلك . (ص : ٥٥١) .

٣- أخرجه البيهقي في الحج ، باب من استحب الإحرام من دوية أهله ... (٥ / ٣١) ، وابن حزم في المحلى (٧/

٧٥) وهو من رواية الحسن البصري ، عن عُمر ، ولم يسمع منه ، وانظر المحلى (٧٥/٧-٨٠) .

٤- أخرجه أبو داود في الجهاد ، باب ركوب البحر لحج ، أو عمرة ، أو غزو (رقم ٢٤٨٩) ، وضعفه الألباني في

الإرواء (٤ / ١٦٩) .

٥- شرح العمدة (١ / ٣٦٩ - ٣٧١) .

قلت: ولم أر من أشار لهذه المسألة حاشا الإمام ابن العربي^(١)، الذي أشار لكرهية الإحرام قبل الوصول للمواقيت^(٢) نظراً للمشقة التي تلحق في ذلك .
 علماً بأنه لا خلاف في صحة إحرام المحرم من قبل وصوله للمواقيت ، خلافاً للظاهرية^(٣)، والله أعلم .

١- أحكام القرآن (١ / ١١٨) ، وانظر الجامع للقرطبي (٢ / ٣٦٦) .

٢- انظر المراجع الفقهية المذكورة في أول المسألة .

٣- انظر المحلى (٧ / ٧٨) .

المبحث السابع
الإسلام شرط لا يصح الحج
بدونه

المبحث السابع

الإسلام شرط لا يصح الحج بدونه

لا يختلف العلماء أن الإسلام شرط لا يصح شيء من العبادات بدونه؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَنْ أَشْرَكَكَ لِيَجْزِيَ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

وقد استنبط شيخ الإسلام - رحمه الله - من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨] أن المشركين غير مأمورين بالحج؛ لأنه منعهم من أن يقربوه، فكيف يُمكنوا من أداء شعائر الحج فيه؟

وقد أيدَّ الشيخ - رحمه الله - هذا الاستنباط بما ورد في السُّنة النبوية، فإليك سياق كلامه في ذلك.

قال تعالى :

﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [التوبة: ٢٨]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

« فنهاهم أن يقربوه ، ومنعهم منه ، فاستحال أن يؤمروا بحجه ، ولأنه لا يصح الحج منهم ، ومحال: أن يجب ما لا يصح ! لما روى أبو هريرة : أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - بعثه في الحجة التي أمره رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع ، يوم النحر - يؤذن في الناس: « ألا لا يحج بعد هذا العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان » متفق عليه^(١). وكان هذا النداء بأمر رسول الله ﷺ لما بعث أبا بكر يقيم للناس الحج^(٢)، ويقطع العهود التي بينه وبين المشركين ، وينهاهم عن الحج .

وبعث علياً - رضي الله عنه - يقرأ سورة براءة ، وينبذ إلى المشركين وعن زيد أثير - ويقال : يثيع^(٣) - قال : سألت علياً ، بأي شيء بعثت؟

قال: « بأربع : لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ولا يجتمع المسلمون والمشركون بعد عامهم هذا ، ومن كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد ، فعهدته إلى مدته ومن لا مدة له فأربعة أشهر » رواه أحمد والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح^(٤).

وقد منع الله - سبحانه - المشركين من اليهود والنصارى ، وغيرهم من سُكْنَى جزيرة العرب^(٥) مبالغة في نفيهم عن مجاورة البيت ...

١- أخرجه البخاري ، كتاب الحج ، باب لا يطوف بالبيت عريان ، ولا يحج مشرك (برقم: ١٦٢٢).

٢- وهذا ورد في الحديث نفسه ، وفيه (في الحجة التي أمر عليها) ، كما في الصحيحين . انظر الهامش السابق .

٣- الممذاني الكوفي ، تابعي ، أدرك علي وروى عنه ، وهو (ثقة) انظر التقريب (ص: ٣٥٦) والتاريخ الكبير (٤٠٨/٣) .

٤- أخرجه الترمذي في سننه ، كتاب الحج ، باب ما جاء في كراهية الطواف عرياناً (برقم: ٨٧١)

٥- وبلغنا هذا المنع على لسان رسول الله ﷺ فقال: « لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدْعَ فِيهَا مُسْلِمًا » أخرجه مسلم في الجهاد ، باب إخراج اليهود والنصارى ... (رقم: ٦٣) وقد ألف الكوكباني (ت ١٢٢٣) كتاباً أسماه (التنبيه على ما وجب من إخراج اليهود من جزيرة العرب) ، انظر خصائص جزيرة العرب ، لبكر أبو زيد (ص: ١٣) .

وأما وجوبه عليهم؛ بمعنى أنهم يؤمرون به بشرطه، وأن الله يعاقبهم على تركه^(١)، فهو ظاهر المذهب - عندنا - لأن الله تعالى قال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] فعمم ولم يخص .

وروى أحمد ، عن عكرمة قال : « لما نزلت: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ [آل عمران: ٨٥] قال اليهود : فنحن المسلمون ، فقال الله تعالى لنبيه ﷺ : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فَحُجُّوا ، فَأَبَوْا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ من أهل^(٢).

وفي رواية : لما نزلت: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ ؛ قالت الملل: فنحن المسلمون ! فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ ؛ فحج المسلمون وقعد الكفار^(٣) ((^(٤).

قلت : ورغم إجماع العلماء على هذه المسألة ؛ إلا أنني لم أر من أشار لهذه المسألة واستنبطها عند الآية السابقة ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

-
- ١- هذه المسألة تسمى : مخاطبة الكفار بالفروع، بعد الاتفاق على مطالبته بالإيمان ، وهو خلاف لا ينبي عليه ثمرة ، انظر قواطع الأدلة (٣٩٤/٢)، الموافقات (٢٦٨/١)، الإجماع (١٨٥/١).
 - ٢- أخرجه البيهقي في الكبرى (٣٢٤ / ٣) ، والطبري في تفسيره (٥٧١/٦) .
 - ٣- أخرجه الطبري (٥٧١/٦) ، وانظر العُجاب لابن حجر (٧١٩ / ٢) .
 - ٤- شرح العمدة (١١٣-١١٥)، وانظر منه (٢٠٥٨ / ١) ، الجواب الصحيح (١٢٥ / ٢) .

المبحث الثامن من شروط وجوب الحج الاستطاعة .

المبحث الثامن

من شروط وجوب الحج الاستطاعة .

لا يختلف أحد في أن الحج إنما يجب على المستطيع ؛ لنص الله تبارك وتعالى على ذلك بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ إلا أن العلماء قد اختلفوا في تفسير الاستطاعة .

ورأي شيخ الإسلام أن الاستطاعة : وجود الزاد والراحلة^(١)؛ فلا يجب الحج على من لا يملك راحلة تحمله إلى بيت الله ، أو لا يملك زاداً ، ومالاً يبلغاه الحج دون سؤال الناس ، وإهراق ماء وجهه في السؤال .

ومعتمد الشيخ - رحمه الله - في تفسيره ذلك على السنة المفسرة لذلك ، ولدلالة العقل كذلك ؛ فإن الاستطاعة المذكورة في الآية الكريمة ، لا تخلوا من أمرين :-

- إما أنها القدرة المعتبرة على التكليف ؟

- أو قدراً زائداً على ذلك .

والأول مستبعد؛ لأن جميع التكاليف الشرعية تحتاج إلى الاستطاعة ولم تذكر فيها،

فلم يبق سوى الثاني ، وليس هو إلا المال .

فإلى سياق كلام شيخ الإسلام حول ذلك :

١- وهو قول الجُمهور ، وذهب بعض العلماء - كالمالكية - إلى أن الاستطاعة المقصودة : الصحة ، والقدرة ، وكلُّه بحسبه ، انظر البحر الرائق (٣٣٥/٢)، الإفصاح (٢٣٠ / ١) ، بداية المجتهد (٣٧٢ / ١) ، الأم (١١٣/٢)، حلية العلماء (١٩٥/٣)، المغني (٨ / ٥)، الإنصاف (٤١/٣) .

قال تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«الحج إنما يجب على مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، بنص القرآن ، والسنة المستفيضة ،

وإجماع المسلمين ، ومعنى قوله: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾

واستطاعة السبيل - عند أبي عبد الله ، وأصحابه - ملك الزاد والراحلة^(١).

فمناط الوجوب؛ وجود المال ، فمن وجد المال ؛ وجب عليه الحج بنفسه أو بنائبه ،
ومن لم يجد المال ؛ لم يجب عليه الحج ، وإن كان قادراً ببدنه...

وأيضاً ؛ فإن قول الله - سبحانه وتعالى - في الحج: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ إمّا أن

يعني به القدرة المعتبرة في جميع العبادات ، وهو مطلق المكنة ، أو قدراً زائداً على ذلك ؟

فإن كان الاعتبار هو الأول؛ لم يحتج إلى هذا التقييد ، كما لم يحتج إليه في آية الصوم ،

وَالصَّلَاةِ؛ فَعَلِمَ أن الاعتبار قدر زائد على ذلك ، وليس هو إلا المال^(٢).

قلت : وقد استدل الشيخ - رحمه الله - لهذا التفسير :

- بما روى الترمذي ، وابن ماجه ، «جاء رجل إلى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فقال يا

رسول الله ! ما يوجب الحج ؟

قال : «(الزاد والراحلة)^(٣)».

-وبما روى الدار قطني ، عن أنس قال : سئل النبي ﷺ : ما السبيل إليه ؟

قال : «(الزاد والراحلة)^(٤)».

١- انظر الروايتين والوجهين لأبي بعلي (٢٧٤/١) ، المغني (٨/٥) .

٢- شرح العمدة (١٢٤/١-١٢٩).

٣- أخرجه الترمذي في الحج ، باب ما جاء في أيجاب الحج بالزاد والراحلة (رقم ٨١٣) وقال حديث حسن ، وابن

ماجة في المناسك ، باب ما يوجب الحج رقم (٨٩٦) من حديث عبد الله بن عمر وفيه إبراهيم الخوزي - بضم المعجمة ، والزاي - متروك ، كما في التقريب (ص-١١٨) ، فلعن الترمذي حسنه لشواهد ، وقد حسنه كذلك المنذري . انظر الترغيب والترهيب (٢/ ١٨٦) ، التنقيح (٢/ ٣٨٠) ط. دار الكتب العلمية .

٤- رواه الدار قطني (٢/ ٨١٦) ، والحاكم (١/ ٤٤٢) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس ، وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي وله شاهد من حديث الحسن البصري مرسلاً عند ابن أبي=

ثم قال شيخ الإسلام : « فهذه الأحاديث مُسْنَدَةٌ مِنْ طُرُقٍ حَسَنَةٍ ، وَمُرْسَلَةٌ ، وَمَوْقُوفَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنَاطَ الْوُجُوبِ وَجُودُ الزَّادِ ، وَالرَّاحِلَةُ — مَعَ عِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَقْدَرُونَ عَلَى الْمَشْيِ » ^(١) .

قلت : ولم أر من أشار لهذه الدلالة من الآية، وهو استدلال صائب، ونظر ثاقب؛ علماً بأن تفسير الاستطاعة بالزاد والراحلة قال به الإمام الشافعي ^(٢) والجصاص ^(٣)، وإلكيا الهَرَّاسِي ^(٤) - رحمهما الله - .

وقد رجح ابن العَرَبِيِّ ^(٥) - رحمه الله - مذهب إمامه مالك بن أنس رحمه الله من أن النَّاسَ فِي ذَلِكَ عَلَى طَاقَتِهِمْ ، وَيَسْرُهُمْ ، وَجَلَدِهِمْ ^(٦) .

وقد سأله أشهب: أهو الزاد والراحلة ؟

فقال : « لا والله ! وما ذلك إلا قدر طاقة النَّاسِ ، وقد يجد الزاد والراحلة ولا يقدر على السير ، وآخر يقدر أن يمشي على رجله » ^(٧) .

وذكر القُرْطُبِيُّ ^(٨) - رحمه الله - القولين دون ترجيح .

ويظهر لي - والله أعلم بالصواب - صحة ما ذهب إليه الإمام مالك رحمه الله - ورجحه ابن العَرَبِيِّ ، لعدة أمور : -

= شيبه (٤ / ٩٠) والمراسيل لأبي داود (ص ٢٢١) والبيهقي (٤ / ٣٢٧ - ٣٣٠) . قال ابن عبد الهادي في التنقيح

(٢ / ٣٧٩) ط . دار الكتب العلمية : « (والصواب عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ ، هكذا قال شيخنا »

وشيخه هو ابن تيمية انظر شرح العُمْدَةِ (١ / ١٢٥٠ - ١٢٩) .

١- شرح العُمْدَةِ (١ / ١٢٩)

٢- أَحْكَامُ الْقُرْآنِ (ص ١١٣) .

٣- أَحْكَامُ الْقُرْآنِ (٢ / ٣٠ - ٣١) .

٤- أَحْكَامُ الْقُرْآنِ (٢ / ٢٩٤) .

٥- أَحْكَامُ الْقُرْآنِ (١ / ٣٧٦ - ٣٧٨) ، وراجع كلامه في القبس (٢ / ١٩١) .

٦- انظر الإشراف لعبد الوهاب (١ / ٤٥٧) ، المقدمات لابن رشد (١ - ٢٩) وبه يقول الشعبي، وعكرمة، والضحاك.

٧- هذا النص في أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لابن العَرَبِيِّ (١ / ٣٧٨) ، وَالْقُرْطُبِيُّ (٤ / ١٤٥) ، وفي البيان والتحصيل (٤ / ١٠) ،

وفي المقدمات (١ / ٣٧٧) زاد بعده : « (ولا صفة في ذلك أبين مما أنزل الله ») .

٨- الجامع للقرطبي (٤ / ١٤٤ - ١٤٦) .

أولها : أن تفسير الرسول ﷺ للاستطاعة بالزاد والراحلة في أسانيده مقال وليس هو ثابت بيقين^(١).

ثانيهما: أنه لو ثبت الحديث ، فإنه يُحمل على عموم الناس ، والغالب منهم ، إذ الغالب أن الحاج وافدون من أقطار بعيدة^(٢) ، والكلام إن خرج على اعتبار الغالب ؛ فلا مفهوم له.

ثالثهما : أن الله - عز وجل - سوى في كتابه بين الحاج الراكب ، والماشي على رجليه^(٣) ، فقال سبحانه: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: ٢٧] والله تعالى أعلم .

١- وقد سبق تخريجه .

٢- انظر أحكام القرآن لابن العربي (١ / ٣٧٨) ، الإشراف لعبد الوهاب (١ / ٤٥٧) .

٣- من تعليقات محقق الروض المربع (٥ / ٢٨) ط دار الوطن .

المبحث التاسع
يُحج عن الميت الذي لم يحج
بتركته إن وجدت وإن لم يوص

المبحث التاسع

يُحَجُّ عَنِ الْمَيِّتِ الَّذِي لَمْ يَحْجْ بِتَرْكِهِ إِنْ وَجَدَتْ إِنْ لَمْ يَوْصَ^(١)
 قَرَّرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، فَفَرَّطَ، أَوْ لَمْ يُفَرِّطْ فِي ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ،
 وَكَانَ لَهُ تَرْكَةٌ وَمِيرَاثٌ؛ وَجَبَ أَنْ يُخْرَجَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ مَا يُحَجُّ بِهِ عَنْهُ^(٢).
 وأدلة ابن تيمية يمكن ترتيبها كالتالي : -

١- الاستدلال بقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ [النساء: ١١] في سياق

مصارف الموارث، وأن وصية الميت، ودينه تخرج من ميراثه قبل قسمته .
 والحج دين لله في ذمة العبد ، بدليل السنة^(٣)، وهو الدليل الثاني في المسألة حيث بين
 الرسول ﷺ أن الحج دين في ذمة الميت، " وكل من عليه دين ، فإنه يجب أن يقضى عنه
 من تركته لنص القرآن "^(٤).

٢- إجماع الصحابة في مسألة مماثلة ، وهو : أن من مات وعليه صيام من
 رمضان أطعم عنه ، كما يطعم هو عن نفسه إذا كان شيخاً كبيراً^(٥)، فإذا وجب الإطعام
 في تركته ، فكذلك يجب الحج من تركته .

٣- وله أدلة من النظر أخرى^(٦).

ويبقى حديثاً هنا في دلالة القرآن على هذه المسألة .

١- وإن لم يوص، وهذا مذهب الشافعية ، والحنابلة .

وذهبت الحنفية، والمالكية؛ إلى سقوط الحج عن الميت ؛ إلا إذا أوصى فيحج عنه بما دون الثلث، انظر بدائع الصنائع
 (٢/ ٢٢١) ، الإشراف لعبد الوهاب (١ / ٤٥٨) ، مختصر خلافيات البيهقي (٣ / ١١٨) ، الروض المربع (٥ /
 ٤٥) . دار الوطن .

٢- شرح العُمدة (١١ / ١٨٣) .

٣- سيأتي - أن شاء الله - في هذه المسألة .

٤- شرح العُمدة (١ / ١٨٧) .

٥- سبق ذكر ذلك في آيات الصَّيَّام، انظر (ص/ ٤٧٨) .

٦- انظر شرح العُمدة (١ / ١٨٨-١٩٣) ، الاختيارات (٥ / ٣٨١) ضمن الفتاوى الكبرى.

قال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذِينَ﴾ [النساء: ١١]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ عَمَّ بِقَوْلِهِ ﴿أَوْ ذِينَ﴾ ^(١) فَإِنَّمَا نَكْرَةُ فِي سِيَاقٍ مَعْنَى النَّفْسِ ؛ لِأَنَّ

قَوْلُهُ : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذِينَ﴾ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ : إِنَّمَا الْمِيرَاثُ بَعْدَ وَصِيَّةٍ أَوْ دَيْنٍ ، وَلَمْ يُخَصَّصْ دَيْنُ الْآدَمِيِّ ، مِنْ دَيْنِ اللَّهِ - سَبَّحَانَهُ ، وَلِهَذَا لَوْ كَانَ قَدْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالٍ ، وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَصَدَّقَ ، أُخْرِجَ عَنْهُ مِنْ صَلْبِ الْمَالِ » ^(٢).

قلت : ثُمَّ عَضُدُ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَا الْمَعْنَى بِالسُّنَّةِ الْوَارِدَةِ وَمِنْهَا : -

حَدِيثُ بَرِيدَةَ بِنِ الْحَصِيبِ قَالَ : « بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ ،

فَقَالَتْ : إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ ، وَإِنَّمَا مَاتَتْ .

فَقَالَ : وَجِبَ أَجْرُكَ ، وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ .

فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّمَا كَانَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ ؛ أَفَصَوْمُ عَنْهَا ؟

قَالَ : صَوْمِي عَنْهَا .

قَالَتْ : إِنَّمَا لَمْ تَحْجِ قَطْ ؛ أَفَأَحْجِ عَنْهَا ؟

قَالَ : حَجِّي عَنْهَا » ^(٣)

وَلَمْ أَرِ أَحَدًا أَشَارَ لِهَذَا الْاِسْتِنْبَاطِ مِنْ مَفْسَرِي آيَاتِ الْأَحْكَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١- مراتب الإجماع (ص/١١٠) .

٢- شرح العُمْدَةِ (الحج / ١٨٥-١٩١) ففيه إسهاب حافل .

٣- رواه مسلم في الصِّيَامِ ، باب قضاء الصِّيَامِ عَنْ الْمَيِّتِ (رقم ١١٤٩) .

المبحث العاشر تحديد الأشهر الزمانية للحج وفيه ثلاث مسائل

- المسألة الأولى : تحديد الأشهر المعلومات .
- المسألة الثانية : يوم النحر من عشر ذي الحجة .
- المسألة الثالثة : توجيه تفسير عمر بن الخطاب ؓ للآية .

قال تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ [البقرة: ١٩٧]

اختار شيخ الإسلام - رحمه الله - في تحديد الأشهر الزمانية ، المعلومة للحج ، ما أثر عن عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ؓ ؛ أنها : شَوَّال ، وذو العقدة ، وعشر ذي حجة .
وأستأنس مع تفسير الصحابة ذلك بما ورد عن جماعة من التابعين بما يوافق قول الصحابة .

وتفسير الصحابة له منزلة كبيرة عند ابن تيمية، فهو يعتمد عليه إذا لم يخالف نصاً قرآنياً، أو نبوياً، أو لم يختلف فيه أقول الصحابة ؓ .
ثم أشار الشيخ - رحمه الله - إلى أن يوم النحر داخل في عشر ذي الحجة المقصودة بقوله تَعَالَى: ﴿ وَلِيَالٍ عَشْرٌ ﴾ [الفجر : ٢] .

وقد وقع لي تقسيم كلام شيخ الإسلام في هذا المبحث على مطلبين .
المطلب الأول/ تحديد الأشهر الزمانية للحج؛ وفيه مسألتان:
المسألة الأولى: تحديد الأشهر الزمانية للحج.
المسألة الثانية: يوم النحر من عشر ذي الحجة .
المطلب الثاني/ حكم الإحرام بالحج قبل أشهره؛ وفيه مسألتان:
المسألة الأولى: حكم الإحرام بالحج قبل أشهره.
المسألة الثانية : توجيه تفسير عُمر بن الخطاب للآية .
فإلى بيان تلك المسائل :

المطلب الأول

المسألة الأولى تحديد الأشهر الزمانية للحج .

قال تعالى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾

قال شيخ الإسلام :

« عن عبد الله^(١) قال : « اشهر الحج : شَوَّال ، وذُو الْقَعْدَةِ ، وعشر من ذي الحجة » رواه سعيد الأشج ، والنجاد ، والدار قطني ، وغيرهم^(٢) وعن ابن الزبير^(٣) في قوله ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ قال : « شَوَّال ، وذُو الْقَعْدَةِ ، وعشر ذي الحجة » رواه سعيد الأشج ، والنجاد ، والدار قطني ، وغيرهم^(٤) .

وعن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ « [وهن] شَوَّال ، وذُو الْقَعْدَةِ ، وعشر ذي الحجة ، [جعلهن] الله للحج وسائر الشهور للعمرة ، فلا يصلح أن يُحرم أحد بالحج إلا في أشهر الحج ، والعمرة يحرم بها في كل شهر »^(٥) رواه عبد الله بن صالح ، معاوية بن صالح عنه .

١- هو ابن مسعود

٢- رواه الدار قطني في الحج (رقم ٢٤٢٩) ، والبيهقي (٣٤٢/٤) ، وابن جرير في تفسيره (٢٥٧/٢) . وفيه شريك بن عبد الله ضعيف ، وأبو إسحاق : مدلس . وقد صححه في التعليق المغني (٢٢٦/٢) .

٣- هو عبد الله بن الزبير .

٤- رواه الدار قطني في الحج (رقم ٢٤٣٤ و ٢٤٣٥) وفي أحد طرقه مقاتل بن سليمان كذبه ، وهجره كما في التقريب (ص ٩٦٨) ، وفي الطريق الآخر مصعب بن ماهان صدوق كثير الخطأ كما في التقريب (٩٤٦) ورواه البيهقي (٣٤٢/٤) ، وفيه أبو سعد البقال سعيد بن مرزبان العبسي ضعيف مدلس كما في التقريب (ص : ٣٧٨) .

٥- في المطبوع : [هر] و [جعله] وأشار المحقق إلى أنه هكذا في النسختين الخطيتين . وما أثبتته من مصدر الأثر .

٦- أخرجه ابن جرير (٢٥٧/٢) ، وابن خزيمة (١٦٢/٤) ، والبيهقي في الكبرى (٣٤٣/٤) ، وفيه عبد الله بن صالح ، وهو ضعيف .

وعن الضحاك ، عن ابن عباس قال : أشهر الحج : شَوَّال ، وذُو الْقَعْدَةِ وعشر من ذي الحجة)) رواه سعيد ، وأبو سعيد الأشج ، والدارقطني ^(١) .
وعن نافع ، وعبد الله بن دينار ، عن ابن عمر قال : أشهر الحج : شَوَّال وذُو الْقَعْدَةِ ، وعشر من ذي الحجة)) رواه سعيد ، وأبو سعيد الأشج ، والدارقطني ^(٢) .
وفي لفظ : « وعشر ذي الحجة » ^(٣) ، وذكره البخاري في صحيحه ^(٤) ، وهذا قول الشعبي ^(٥) ، والنخعي ، ومجاهد ^(٥) ، والضحاك ^(٥) ، وعطاء ^(٥) ، والحسن ^(٥) ومرادهم بعشر من ذي الحجة ؛ عشر ذي الحجة بكماله ^(٦) ، كما جاء في روايات أخرى ^(٧) .

المسألة الثانية : يوم النحر من عشر ذي الحجة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « عشر ذي الحجة : اسم لمجموع الليالي ، وأيامها ، فإن يوم النحر من عشر ذي الحجة ، ولهذا قال النبي ﷺ : « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله تعالى ، من هذه الأيام العشر » ^(٨) .

وقال تعالى : ﴿ وَلِيَالٍ عَشْرٍ ﴾ ^(٩) [النحر : ٢] ؛ ويوم النحر داخل فيها .

وقال تعالى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَّمْنَاهَا بِعَشْرِ ﴾ [الأعراف : ١٤٢]

- ١- أخرجه الدارقطني في الحج (رقم : ٢٤٣) ، والبيهقي (٣٤٢/٤) . وهو منقطع ، لأن الضحاك لم يلق ابن عباس ، وقد صح عن ابن عباس من طريق عكرمة ، كما عند ابن أبي شيبة في الملحق (٢١٨) . وابن جرير في تفسيره (٢٥٧/٢) .
- ٢- أخرجه الدارقطني في الحج (رقم : ٢٤٣٢) و (٢٤٣٣) ، والبيهقي (٣٤٢) .
- ٣- أخرجه الطبري في تفسيره (١١٥ - ١١٧) .
- ٤- أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم في كتاب الحج ، باب قول الله تعالى : ﴿ الْحَجَّ أَشْهُرَ مَعْلُومَاتٍ ﴾ ، رقم الباب (٣٣)
- ٥- أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٥٨ / ٢) .
- ٦- أي بما فيها يوم النحر ..
- ٧- شرح العُمدَة (٢ / ٣٧٧ - ٣٨٠) .
- ٨- أخرجه البخاري في كتاب العيدين ، باب فضل العمل في أيام التشريق (رقم / ٩٦٩) .
- ٩ قال الطبري في تفسيره (٣٠٥ / ١٦٩) " والصواب من القول في ذلك عندنا : أنها عشر الأضحي ؛ لاجتماع الحجة من أهل التأويل عليه "

ويوم النحر؛ هو آخر الأربعين^(١).

ولفظ العشر - وإن كان الأصل اسماً للمؤنث؛ لأنه بغير هاء - فإنما دخل فيه اليوم

لسببين :

أحدهما : أنهم في التاريخ . إنما يؤرخون^(٢) بالليالي ؛ لأهمار أو لا لشهر الهلالي ، ومدخل الأيام تبعاً . ولهذا لو نذر اعتكاف عشر ذي الحجة ، لزمه اعتكاف يوم النحر .

الثاني : أنه قد يجيء هذا في صفة المذكر بغير هاء ، لقول النبي ﷺ : «من صام رمضان ، واتبعه ستاً من شَوَّالٍ»^(٣).

وأيضاً^(٤)؛ فإن يوم النحر ، يوم الحج الأكبر .

وأيضاً ؛ فإن أشهر الحج ، هي الأشهر التي سن الله فيها الحج وشرعه ، والحج له إحرام وإحلال ، فأشهره هي : الوقت الذي يُسن فيه الإحرام به ، والإحلال منه ، وأول وقت شرع الإحرام فيه بالحج : شَوَّال ، والوقت الذي يُشرع فيه الإحلال يوم النحر ، وما بعد يوم النحر لا يُشرع التأخير إليه .

وليلة النحر لا يُسن التعجيل فيها ، كما لا يسن الإحرام بالحج قبل أشهره .

وأيضاً ؛ فإن هذه المدة أولها : عيد الفطر وآخرها عيد النحر ، والحج هو موسم

المسلمين ، وعيدهم ، فكأنه جعل طرفي وقته عيدين»^(٥).

١- وهو قول ابن عباس ، ومجاهد ، ومسروق ، وابن جريج ، وهو قول أكثر المفسرين . انظر تفسير الطبري (٤٧/٩) ، معاني القرآن للنحاس (٧٤/٣) ، المحرر الوجيز (٦٥/٦) ، تفسير ابن كثير (١٤٧١/٣) ط . البناء.

٢ - في المطبوع (يؤرخون)؛ وهو خطأ صرف، والله أعلم.

٣- أخرجه مسلم ؛ في الصوم ، باب استحباب صوم ستة أيام من شَوَّال (رقم/١٦٤) .

٤- شرح العمدة (٢ / ٣٨٠ - ٣٨٢)

٥- المرجع السابق.

المطلب الثاني/ عدم جواز الإحرام بالحج قبل أشهره^(١)

اختار شيخ الإسلام - رحمه الله - عدم جواز الإحرام بالحج قبل أشهره ، وأن من أحرم لا ينعقد إحرامه .

وبنى رأيه هذا على أن التوقيف ، والتحديد في قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مُّعْلُومَاتٌ ﴾ [البقرة : ١٩٧] لابد أن يكون لفائدة .

وقد أيد رأيه هذا ، وتفسيره بالسنة الواردة ، وبأقوال الصحابة رضي الله عنهم ، هذه هي المسألة الأولى في هذا المبحث .

أما المسألة الثانية : : فهي تتضمن رد الشيخ على من استدل بأن جميع أهلة السنة ميقات للحج بقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ [البقرة : ١٨٩] . . .
وبيّن فيه : بأن الهلال وقت للشيء فيما إذا اختلف حكمه به وجوداً ، وعدمًا - مثل أن تنقضي به عدة ، أو يجب به صوم - ولو كان جميع العام وقتاً للحج ؛ لم تكن الأهلة ميقاتاً للحج ، كما لم تكن ميقاتاً للعمرة ، بل الآية دالة على أن الحج مؤقت بجنس الأهلة ، والجنس يحصل بهلالين ، وثلاثة .

١- اختلف أهل العلم - رحمهم الله - في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

- القول الأول : انعقاد الإحرام بالحج في غير أشهره - مع الكراهة أو التحريم ، وبه قال جمهور العلماء .
- القول الثاني : عدم انعقاده ، وإنما ينعقد عمرة ، وهو قول الشافعية ، ورواية للحنابلة .
- القول الثالث : فساد إحرامه وعدم انعقاده مطلقاً ، وبه قال داود الظاهري . واختاره ابن حزم ، والبخاري في صحيحه انظر فتح الباري (٣ / ٤٩١) ، البحر الرائق (٢ / ٣٦٩) ، الإشراف لعبد الوهاب (١ / ٤٦٢) ، المجموع (٧ / ١٤٤) ، الإنصاف (٣ / ٤٣٠) ، الفروع (٣ / ٢٨٦) ، المحلى (٧ / ٥٣-٥٦) .

قال تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ [البقرة: ١٩٧]

المسألة الأولى/ كراهة الإحرام بالحج في غير أشهره

قال شيخ الإسلام :

«ومعناه ؛ أشهر الحج أشهر معلومات، أولهما شَوَّال ، فلا بد أن يكون لهذا التَّوَقُّيْتِ والتَّحْدِيدِ فائدة ، ولا يجوز أن يكون هذا التَّوَقُّيْتِ ؛ لأجل الوقوف والطَّوَّاف ؛ لأن الوقوف لا يكون إلا في يوم واحد ، آخر هذه المدة ، والطَّوَّاف إنما يكون بعده ، فلا يجوز أن يؤقَّت بأول شَوَّال ؛ فعلم أن التَّوَقُّيْتِ للإحرام ، ولأن الحج أسم للإحرام، والوقوف ، والطَّوَّاف ، والسَّعْي ؛ فيجب أن تكون هذه الأشهر مواقيت لجميع ذلك .

وإذا كان وقتاً لها ؛ لم يكن تقديمه قبل الوقت مشروعاً ؛ لأن التَّوَقُّيْتِ لا يكون لمجرد الفضيلة ؛ بدليل : الصَّلَاة في أول وقتها ، فإنها أفضل من الصَّلَاة في آخره ، ولا يجعل ذلك هو وقتها .

وأيضاً ؛ قوله ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ خص الفرض بمن ، فعلم أنه في غيرهن لا يُشرع فرضه »^(١).

قلت : وقد استدلل الشيخ - رحمه الله - لظاهر القرآن بأقوال الصحابة وفتاويهم في ذلك .

قال - رحمه الله - «وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال " لا يصلح أن يحرم أحد بالحج إلا في أشهر الحج ، والعُمْرَة يحرم بها في كل شهر " ^(٢) وعن ابن عباس ، قال: "من السنة؛ أن لا يحرم بالحج؛ إلا في أشهر الحج"، ذكره البخاري في صحيحه ^(٣).

١- شرح العُمْدَة (١/ ٣٨٦) .

٢- سبق تخريجه ص (٥٤٤) .

٣- علَّقه البخاري في كتاب الحج باب قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ بصيغة الجزم، (رقم/افتتاح) .

والصحابي إذا أطلق السنة؛ انصرف ذلك إلى سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).
وعن أبي الزبير؛ أنه سمع جابر بن عبد الله يُسأل عن الرجل : « أ يُهَلُّ بالحَجِّ قبل
أشهر الحَجِّ ؟
فقال : لا »^(٢)...

وعن عطاء ، وطاووس ، و مجاهد ، والحسن ، وإبراهيم^(٣) ، أنهم كانوا يكرهون أن
يُحرم الرجل بالحَجِّ في غير أشهر الحَجِّ ، ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة ولا
التابعين^(٤).

قُلْتُ : ويظهر لي - والله أعلم - أن شيخ الإسلام يرى عدم انعقاد إحرام من أحرم
بالحَجِّ قبل أشهره ، على أن كلامه يحتمل صحة الإحرام مع قوله بعدم مشروعية فعل
ذلك^(٥).

وقد وافق شيخ الإسلام في اختياره هذا الإمام إلكيا الهراسي^(٦) ، بينما تابع
الجصاص مذهبه في الجواز مع الكراهة ، كما هو قول القرطبي ، ولم يظهر لي رأي ابن
العري ؛ لأنه أحال المسألة إلى كتب الفقه والخلاف ، والله أعلم .

المسألة الثانية/ الرد على من استدل بقوله تعالى :

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]

قال رحمه الله : « وقد احتج جماعة من أصحابنا^(٧) ، وغيرهم^(٨) ، بقوله : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

١- انظر روضة الناظر (ص ٩٠) فما بعدها .

٢- رواد الدار قطني (ك) ، وصححه في التعليق المغني (٢ / ٢٣٤) ، ورواه البيهقي (٤ / ٤٣٤) ، ولشافعي في مسنده (١ / ٢١١) .

٣- انظر الآثار عنهم في تفسير الطبري (٣ /) .

٤- شرح العُمدة (١ / ٣٨٦-٣٨٨) .

٥- انظر الإنصاف (٣ / ٤٣٠) .

٦- أحكام القرآن له (١ / ١١٠) ، وانظر أحكام القرآن للجصاص (١ / ٣١٦-٣١٧) ، أحكام القرآن لابن العربي (

١ / ١٣٣) ، والجامع للقرطبي (٢ / ٤٠٢) .

٧- كآبي بكر ، عبد العزيز المعروف بـ غلام الخلال ، وأبي يعلى انظر الثمام (١ / ٣٠٧) .

٨- كالإمام الجصاص في أحكام القرآن (١ / ٣٦٣-٣٧١) .

الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ﴿

قالوا : وهذا عام في جميع الأهلة ، فيقتضي : أن تكون جميعاً ميقاتاً للحج وهذا غلط محقق !

لأن الهلال إنما يكون وقتاً للشيء إذا اختلف حكمه به وجوداً وعدمياً ، مثل أن تنقضي به العدة ، أو يُحل به الدين ، أو يجب به الصوم ، أو الفطر ، ونحو ذلك . فلو كان جميع العام وقتاً للإحرام بالحج ؛ لم تكن الأهلة ميقاتاً للحج ، كما لم تكن ميقاتاً للنذر ، ولا ميقاتاً لسائر الأشياء التي تُفعل في جميع الأزمنة .

بل هذه الآية ، دالة : على أن الحج مؤقت بالأهلة ، ومحال أن يكون مؤقتاً بكل واحد من الأهلة ؛ فَعَلِمَ أن المراد أن جنس الأهلة ميقات للحج ، كما قال : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ [آل عمران / ١٧٣] .

والجنس يحصل بهلال واحد ، وبأثنين ، وبثلاثة ، فأفادت الآية : أن الأهلة ميقات للحج ، يُعلم جوازه بوجودها في الجملة ، وذلك حق ، فإن الحج إنما يكون لهلال خاص ، وهو : هلال ذي الحجة^(١) .

قلت : وقد قال بهذا القول الإمام الشافعي^(٢) ، وابن العربي^(٣) ، وإلكيا الهراسي^(٤) وزاد ابن تيمية عنهم في الاستدلال والتعليل بما لا يوجد عندهم . والله أعلم

المسألة الثالثة/ توجيه تفسير عمر بن الخطاب للآية

قال شيخ الإسلام : « فإن قيل : فقد روى عروة بن الزبير قال : قال عمر بن الخطاب ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ قال « شَوَّال ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو حِجَّةٍ » « فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ »

١- شرح المَعْمَدَةِ (١ / ٣٩٤-٣٩٥) .

٢- انظر أَحْكَامُ الْقُرْآنِ له (١ / ١١٤-١١٥) .

٣- أَحْكَامُ الْقُرْآنِ له (١ / ١٤٢) .

٤- أَحْكَامُ الْقُرْآنِ له (١ / ١١٠-١١١) .

قال عُمر : « لا عُمرة في أشهر الحج »
فَكُلَّم في ذلك ؟

فقال : « إني أحب أن يُزار البيت ، إذا جُعِلت العُمرة في أشهر الحج ، لم يَفِد الرجل إذا حَج البيت أبداً »^(١).

وعن التميمي^(٢) عن ابن عباس قال : « شَوَّال ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ » ذكره البخاري^(٣).

وعن مجاهد عن ابن عُمر قال : « شَوَّال وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ » رواه سعيد^(٤).
قيل : ليس بين الروایتين اختلاف في المعنى ، كما يُقال : قد مضى ثلاثة أشهر ، وإن كان ذلك في أثناء الشهر الثالث .

ويقال : له خمسون سنة ، وإن كان لم يُكملها ، فكثير ما يُعبر بالسنين والشهور ، والأيام عن تمام منها ، والناقص ، فمن قال : وَذُو الْحِجَّةِ ، انه من شهور الحج في الجملة ، ومن قال : وعشر ذي الحجة ، فقد بين ما يدخل منه في شهور الحج على سبيل التحديد والتفصيل^(٥).

فإن قيل : فقد قال : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾

١- ذكر هذا الأثر ابن أبي حاتم في العلل (٨٢٤) ، وما يدل على أن لهذه القصة أصل ما رواه الترمذي في الحج ، رقم (٨٢٣) وصححه ، ورواه أحمد (٩٥ / ٢) من حديث سالم بن عبد الله : « وكان ابن عمر يُفتي بالذي أنزل الله عز وجل من الرخصة بالتمتع ، فيقول ناس له : كيف تخالف أباك ؟ فيقول لهم عبد الله : ويلكم ألا تتقون الله ! إن كان عمر نهي عن ذلك فيبتغي فيه الخير ، يلتمس به تمام العُمرة .. إن عمر لم يقل : إن العُمرة في أشهر الحج حرام ؛ ولكنه قال : أتم العُمرة : أن تفردوها من أشهر الحج ».

٢- هو أربدة أو أربد التميمي المفسر ، أخذ عن ابن عباس ، وثقه العجلي . وقال الحافظ : " صدوق من الثالثة " انظر التاريخ لابن معين (٢ / ٢١) التقريب لابن حجر (ص : ١٢٢)

٣- لم أره في صحيحه . وقد سبق بنحوه (ص / ٥٤٥) .

٤- وصححه ابن حزم في المحلى (٧ / ٦٢) .

٥- وهو اختيار ابن جرير في تفسيره (٢ / ٢٦٠) .

قلنا : الشهران ، وبعض الثالث تُسمى شهوراً ، لاسيما إذا كانت بالأهلة»^(١).
 قلت : وقد نبه الإمام ابن جرير - رحمه الله - إلى مراد القائلين بأن أشهر الحج تشمل ذي الحجة بتمامه فقال : «فإن قال لنا قائل : ما وجه قائل هذه المقالة: - وقد علمت أن عمل الحج لا يعمل بعد تقضي أيام منى ؟
 قيل : إن معنى ذلك الذي توهمته !! وإنما عنوا بقبيلهم الحج ثلاثة أشهر كوامل،
 أفهن أشهر الحج ، لا أشهر العُمرة ، و أن شهور العُمرة سواهن من شهور السنة»^(٢) ثم دلل على ذلك ، فراجع إن شئت .

وما ذهب له شيخ الإسلام ابن تيمية قال به قبل ذلك الإمام الشافعي ، وغالب ما ذكره ابن تيمية هنا ، قد قرره الجصاص ، وزاد عليه ، وأخذ ذلك عنه أيضاً إلكيا الهراسي الهراسي ، فنقله بنصه !! ، وهو رأي الإمام القرطبي ، خلافاً لابن العربي القائل : أشهر الحج شَوَّال وذُو القَعْدَةِ ، ذُو الحِجَّةِ كاملاً ، والله أعلم^(٣).

١- شرح العُمدة ، (١ / ٣٨٢-٣٨٣) ، وانظر في ثمرة الخلاف في المسألة : تفسير ابن جرير (٢ / ٢٥٩ / ٢٦٠) ،

شرح العُمدة (١ / ٣٨٣ / ٣٨٤) ، الشرح الممتع (٧ / ٦٣) ، الفروع (٣ / ٢٨٨)

٢- تفسير ابن جرير (٢ / ٢٥٩) .

٣- انظر أحكام القرآن للشافعي (١ / ١١٤-١١٥) ، للجصاص (١ / ٣٦٢-٣٦٣) ، لإلكيا (١ / ١٠٩-١١٠) ،

لابن العربي (١ / ١٨٨) ، للقرطبي (٢ / ٤٠٢) .

المبحث الحادي عشر
المراد بحاضري المسجد الحرام
في قوله تعالى :

﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ .

قال تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« وحاضروا المسجد الحرام : أهله ، ومن بينه [وبين الحرم] ^(١) مسافة لا تقصر فيها الصلاة ^(٢) ... »

وعنه ^(٣) ؛ أنهم هؤلاء ، ومن دون المواقيت مطلقاً ^(٤) ، والأول هو المذهب وقال في رواية أبي طالب فيمن كان حول مكة فيما لا تقصر فيه الصلاة « فهو مثل أهل مكة ، ليس عليهم عمرة ، ولا متعة إذا قدموا في أشهر الحج ، وأقام إلى الحج » ... ^(٥) فعلى هذا ؛ أهل المواقيت ليسوا من حاضري المسجد الحرام ؛ لأن أدناهم بينه وبين مكة ليلتان ^(٦) .

١- ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق .

٢- وهذا هو المذهب ، وبه قال الشافعي ، وهو مروي عن عطاء ، والزهرى ، وابن زيد ، واختاره ابن جرير . انظر تفسير الطبري (٢٥٥/٢ - ٢٥٧) ، والمجموع للنووي (١٧٤/٧) ، شرح الزركشي (٢٩٩/٣ - ٣٠٠) .

٣- أي الإمام أحمد .

٤- انظر الإنصاف (٤٤٠/٤) ، وهو مروي عن مكحول ، وعطاء ، وبه قال أبو حنيفة انظر تفسير الطبري (السابق) ، البحر الرائق (٣٩٤/٢) .

٥- انظر مسائل أحمد لأبي داود (ص / ١٣٠) ، بدائع الفوائد (١١٦ / ٣) .

٦- شرح العمدة (٣٦٥/٢ - ٣٦٦) .

المبحث الثاني عشر أحكام هدي التمتع

المبحث الثاني عشر أحكام هدي التمتع

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أي: فعليه، أو الواجب^(١).

وقد شرع الله تعالى في حق المتمتع^(٢) ذبح هدي شكرا لله على ذلك^(٣) وقد تعرض شيخ الإسلام - رحمه الله - لتسع مسائل متعلقة بهدي التمتع:

- أولها: في حكمه .
- ثانيها: ما يجزئ فيه من أنواع النعم .
- ثالثها: القدرة على تحصيله ؛ بأن يكون واجدا له .
- رابعها: وقت نحر الهدي .
- خامسها: من لم يجد هديا فعليه الصيام .
- سادسها: وقت صوم الثلاثة أيام .
- سابعها: وقت صيام السبعة المتبقية .
- ثامنها: يبادر بصوم السبعة أيام حال رجوعه لأهله .
- تاسعها: جواز صيام الأيام السبعة مفرقة .

١- انظر شرح الزركشي (٢٩٦/٣) .

٢- المتمتع: من جمع بين حج وعمره في سفره، حيث يحرم بالعمرة في أشهر الحج، ويفرغ منها، ثم يحرم بالحج من عامه، ويتمتع بين حجه وعمرته؛ لأنه أحل بينهما (انظر المستوعب (٥٢/٤)).
وقد أجمع العلماء على ذلك، انظر الإفصاح لابن هبيرة (٣٨١/١)، وقد ألحق الجمهور بالمتمتع القارن، وهو من جمع بين العمرة، والحج بإحرام واحد. خلافا للظاهرية الذين قصرُوا الحكم على المتمتع فقط؛ تبعا للآية الكريمة، والصحيح في ذلك رأي الجمهور، لأن اسم المتمتع بدخل فيه القارن، بدليل فعل النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه كان قارنا، ووصفه الصحابة بأنه كان متمتعا، وقارنا، مما يدل أن اسم المتمتع يشملهما، ومنه ((أن النبي ﷺ ذبح عن عائشة بقرة يوم النحر)) رواه مسلم في الحج، باب جواز الاشتراك في الهدي. (رقم ١٣١٩) وقد كانت قارنه. انظر شرح الزركشي (٨١/٣-٨٦). وانظر في تعريف المقارن طلبة الطلبة (ص ٦٤).

٣- وهو واجب بالإجماع، انظر الإجماع لابن المنذر (ص ٦٤).

المسألة الأولى/ في حكمه

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« هذا الهدي واجب بنص القرآن ، والسنة ، والإجماع ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ^(١)]
البقرة : ١٩٦ .

وبالسنة ، كما تقدم عن ابن عمر ^(٢) - وبالإجماع ^(٣) ^(٤) .

المسألة الثانية : ما يجزي فيه .

قال تعالى : ﴿ مِنْ الْهَدْيِ ﴾

قال ابن تيمية : « ويجزيء فيه ما يجزيء في الأضحية ^(٥) ، وهو : بدنة ، أو بقرة ، أو شاة ، أو شرك في دم ؛ لأن الله قال : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ .

والغنم : الهدي ، بدليل قوله في جزاء الصيد : ﴿ هَدْيًا بِالْعِكْبَةِ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، ولا يقال فقد يدخل في الجزاء ما لا يدخل في مطلق الهدي ، من الصغير ، والمعيب ، ويسمى هدياً ؛ لأن ذلك إنما وجب باعتبار المماثلة ، المذكورة في قوله : ﴿ فَجَزَاءُ قَتْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ، وفي آية التمتع : أطلق الهدي ، ولم يعتبر فيه مماثلة شيء ؛ ولأن ذلك يدل على أن المعيب ، والصغير من الأزواج الثمانية يكون هدياً ، وهذا صحيح ، كما أن الرقبة

١- قال الزركشي : « أي فعلية ، أو فالواجب ما تيسر من الهدي » شرح الزركشي (٢٩٦ / ٣) .

٢- وفيه : « ومن لم يكن منكم أهدي ، فليطف بالبيت ، وبالصفاء والمروة ، وليقصر ، وليحلل ، ثم ليهل بالحج ،

وليهد » أخرجه مسلم ، في الحج ، باب وجوب الدم على المتمتع (رقم / ١٢٢٧)

٣- الإجماع ، لابن المنذر (ص / ٦٤) .

٤- شرح العمدة (٢ / ٣٢٦ - ٣٢٧) .

٥- الأضحية : تطلق في اللغة على الشاة التي تذبح ضحوة ، أي وقت ارتفاع النهار ، وعلى الشاة التي تذبح يوم الأضحية . الصحاح (٢٤٠٧ / ٦) . وفي الإطلاح : « ما يذبح من بهيمة الأنعام أيام الأضحية بسبب العيد تقرباً إلى الله تعالى » قاله الشيخ محمد بن عثيمين . رسائل فقهية (ص : ٤٥)

المعينة تكون رقبة في العتق ؛ لكن الواجب في مطلق الهدي والرقبة : إنما يكون صحيحاً على الوجه المشروع ، وعلم ذلك بالسنة .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم : « أهدى مرة غنماً ^(١) » متفق عليه ^(٢) . قلت : وقد وافق شيخ الإسلام في هذا الاختيار ابن العربي ، والقرطبي ^(٣) ، والله أعلم .

قال تعالى : ﴿ فمن لم يجد ﴾

المسألة الثالثة : القدرة على تحصيله

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« ولا يجب عليه الهدي حتى يكون واحداً له ، إما بأن يكون مالكة ، أو يجد ثمنه ، فإن كان عادماً بمكة ، واحداً ببلده ، بحيث يمكنه أن يقترض ؛ لم يجب ذلك عليه ، نص عليه في رواية الأثرم : " إذا وجب عليه هدي متعة ، وليس معه نفقه ، وهو ممن لو استقرض ؛ أقرض ، فلا يستقرض ، ويهدي " ^(٤) ؛

قال الله : ﴿ فمن لم يجد فصيام ﴾ وهذا ليس بواجب ، وذلك لأنه قد وجب عليه

الهدي ، أو بدله في مكة ، فلم يجب عليه الاقتراض ؛ كما لو عدم الماء ^(٥) .

قلت : وقد أشار القرطبي ^(٦) لمثل هذا ، ورجحه ، والله أعلم .

المسألة الرابعة : وقت نحر الهدي .

قال تعالى ﴿ حتى يبلغ الهدي محله ﴾

قال شيخ الإسلام : ((وأما وقت ذبح الهدي ؛ فإنه يوم النحر ؛ فلا يجوز الذبح قبله ؛

١- كما في حديث عائشة ، رواه البخاري في الحج ، باب تقليد الغنم رقم (١٧٠١) .

٢- شرح العمدة (٢ / ٣٢٧) .

٣- أحكام القرآن لابن العربي (١ / ١٧٩) ، القرطبي (٢ / ٢٥٢) ط . دار الكتب العلمية .

٤- انظر المغني (٥ / ٢٩٨) ، وفي مسائل ابن هاني (١ / ١٤٨) أنه سئل - أي الإمام أحمد - عن يقترض ليهدي ؟ فأجابه : أن سعيد بن جبير كان يفتي بذلك .

٥- شرح العمدة (٢ / ٣٢٨) .

٦- انظر الجامع له (٢ / ٣٩٦) . وانظر الجصاص (١ / ٣٣٩) ، الهراسي (١ / ١٤٤) .

لكن يجوز [أن^(١)] يذبح فيه بعد طلوع الفجر ، قاله القاضي ، وغيره^(٢)
لأن الله يقول: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ وما بعد الغاية يخالف ما قبلها ، فاقضى ذلك أن بعد بلوغ الهدي محله؛ يجوز الحلق .

والحلق إنما يجوز يوم النحر؛ فعلم أن الهدي إنما يبلغ محله يوم النحر .
والآية عامة في هدي المحصر، وغيره؛ لعموم لفظها، وحكمها؛ فان النبي ﷺ قال للصحابه- في حجة الوداع - ((من لم يسق الهدي ؛ فليحل ، ومن ساق الهدي؛ فلا يحل حتى يبلغ الهدي محله))^(٣) . . .

وعن ابن عمر أن الناس تمتعوا مع رسول الله ﷺ ، فلما قدم رسول الله ﷺ قال للناس : ((من كان منكم أهدي ؛ فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه)) متفق عليه^(٤) .

فقد بين ﷺ أنه لا يحل حتى يحل نحر الهدي ، وبين انه لا يحل حتى يقضي حجه ؛ فعلم أنه لا يحل نحر الهدي الذي ساقه ، ويبلغ محله ؛ حتى يقضي حجه ، فهديه الذي لم يسقه بطريق الأولى . . .

ولأن الله قال: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا مَرَرُوا بِهِمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج / ٢٨] .

ووفاء الذبور؛ هو فعل ما وجب عليهم من هدي^(٥) ، وقد جعل الله ذلك مع قضاء التفث .

ولأن الله قال: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج : ٣٣] .

١- ما بين المعقوفين يقتضيه السياق .

٢- انظر الروايتين والوجهين (١ / ٣٠٥) ، المغني (٥ / ٣٠٠) .

٣- أخرجه . مسلم في الحج ، باب حجة النبي ﷺ ، رقم (١٢١٨) .

٤- سبق تخريجه ص (٥٥٧) .

٥- وهذا قول مجاهد ، وكان ابن كثير يرجحه ، ونسبه للمالك ، واختاره الماوردي انظر تفسير مجاهد (ص ٤٨٠) ،

تفسير الماوردي (٤ / ٢٠) ، تفسير ابن كثير (٥ / ٢٣٨١) . ط . البنا .

وهذا يقتضي : أن الانتفاع بما له وقت محدد ^(١).

قلت : وقد وافق ابن تيمية الإمام ابن العربي، والقرطبي في ذلك ^(٢)، والله أعلم .

المسألة الخامسة : من لم يجد هدياً ، فعليه صيام .

قال تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ ﴾

قال ابن تيمية : ((إذا لم يجد الهدي ، فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع ، بالكتاب ^(٣) ، و السنة ^(٤) ، والإجماع ^(٥))) ^(٦).

قلت : وهذه من مسائل الإجماع ^(٧) كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ؛ لنص الله تبارك وتعالى عليها .

المسألة السادسة/ وقت صيام الأيام الثلاثة التي في الحج

قال تعالى : ﴿ فصيام ثلاثة أيام في الحج ﴾

قال شيخ الإسلام : -

((أما الثلاثة ؛ فيجب صومها قبل يوم النحر ^(٨) ؛ لأن الله سبحانه وتعالى أمر

١- شرح العمدة (٢ / ٣٣٢-٣٣٤) .

٢- انظر أحكام القرآن لابن العربي (١ / ١٨٣) ، القرطبي ، (٢ / ٤٠٢) .

٣- قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ... ﴾ الآية .

٤- كما في حديث ابن عمر أن الرسول ﷺ لما قدم مكة قال للناس : ((فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله)) . تخريجه ص (٥٥٧)

٥- انظر الإجماع لابن المنذر ص (٥٣) .

٦- شرح العمدة (٢ / ٣٣٥) .

٧- انظر أحكام القرآن للبيهقي (١ / ١١٦) ، أحكام القرآن للحصاص (١ / ٣٦١) ، أحكام القرآن لأبي بكر الهراسي

(١ / ١٠٨) ، أحكام القرآن لابن العربي (١ / ١٨٣) ، الجامع للقرطبي (٢ / ٣٩٦)

٨- اختلف العلماء في مبدأ صيام هذه الأيام الثلاثة على قولين : -

القول الأول : أن صيامها يبدأ من بعد الإحرام بالعمرة ، وبه قال الحنفية ، والحنابلة ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ

إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ فالإحرام بالعمرة سبب التمتع .

بصومها في الحج ، ويوم النحر لا يجوز صومه^(١) ، فتعين أن يصام قبله ؛ لأن ما بعده ليس بحج إلا أيام التشريق على أحد الروایتين^(٢) ، والأفضل تأخير صومها حتى يكون آخرها يوم عرفة ، هذا هو المذهب المنصوص^(٣) - في رواية الأثرم ، وأبي طالب - وعليه عامة الأصحاب

وصوم يوم عرفة ممكن ؛ لأنه لم ينع عن الصوم فيه^(٤) ، ولأن هذه الأيام الثلاثة - وهي يوم التروية ، ويوم عرفة ، واليوم الذي قبلهما - أخص بالحج ، لأن فيهن يقع المسير إلى عرفات ، وبعض خطب الحج .

والصائم يوم عرفة؛ صائم في حال فعل الحج ، فكان أشد امتثالاً للأمر من غيره فكان أفضل ، وإنما لم يستحب فيها التطوع ، فأما الواجب فإنه يفعل فيها ، وفي غيرها . ويجوز الصوم من حين يحرم بالحج بلا تردد .

قال - في رواية ابن القاسم ، وسندي - « والصيام للمتعة يجب على المتمتع إذا عقد الإحرام ، وكان في أشهر الحج »^(٥) ...

=القول الثاني : أن صيامها يبدأ من بعد الإحرام بالحج . واستدلوا بنفس الآية السابقة ، لأن الحج لم يطلق على نفس الإحرام بالحج ، ويظهر لي صحة قول أصحاب القول الأول . والله أعلم ، انظر روضة الطالبين (٥٣/٣) ، الفروع (٣١٩/٣) ، الإنصاف (٥١٢/٣) .

كما اختلفوا في نهاية وقت لصيامها على قولين كذلك - وهي المسألة هنا - فذهب هنا المالكية والحنفية والحنابلة : إلى أن آخرها يوم عرفة ، وهو ، ما رجحه شيخ الإسلام ، وقالت الشافعية : آخرها يوم التروية . والخلاف إنما هو في الأفضل ، والله أعلم . انظر المصادر السابقة.

١- حيث نهي الرسول ﷺ عن صيامه رواه مسلم في الصيام ، باب النهي عن صوم يوم الفطر ، ويوم الأضحى ، رقم (١١٣٧) ، وهو عند البخاري في الصوم ، باب صوم يوم الفطر (١٩٩١)

٢- الإنصاف (٥١٢/٣)

٣- المرجع السابق .

٤- روى أبو داود في الصيام ، باب في صوم يوم عرفة بعرفة رقم (٢٤٣٧) ، وابن ماجه في الصيام ، باب صيام يوم عرفة . (١/٥٥١) وصححه ابن خزيمة ، والحاكم من طريق عكرمة أن أبا هريرة حدثهم : « أن رسول الله ﷺ نهي عن صوم يوم عرفة بعرفة » ، إلا أن جمهور العلماء حملوا النهي على الكراهة ، وخلاف الأولى حتى لا يضعف الحاج من الصوم ، فيفتر عن العبادة ، انظر المغني (٤/٤٤) ، معالم السنن (٧/٧٥-٧٧) ، تهذيب السنن (٧/٧٥) ، فتح الباري (٤/٢٨٠)

٥- انظر الفروع (٣/٣١٩) ، الأنصاف (٥١٢/٣) .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ وهذا يقتضي وقوع الصيام بعد الإحرام بالحج ؛ لأنه إنما يكون متمتعاً بالعمرة إلى الحج إذا أحرم به ؛ ولأنه قال ﴿ فِي الْحَجِّ ﴾ فإذا صام قبله؛ لم يجز .

قلنا : هو ينوي التمتع ، ويعتمده من حين يُحرم بالعمرة ، ويُسمى متمتعاً من حينئذ ويقال: قد تمتع بالعمرة إلى الحج؛ كما يقال: أفرد الحج، وقرن بين العمرة والحج، وهذا كثير في الكلام المقبول، ولو لم يكن متمتعاً إلى أن يُحرم بالحج، فليس في الآية أن الصوم بعد كونه متمتعاً، وإنما في الآية أن يصوم في الحج .

على أن قوله: ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ ﴾ يجوز أن يكون معناه : فمن أراد التمتع بالعمرة إلى الحج، كما قال : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ [النحل: ٩٨] ﴿ إِذَا قُتِلْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ [المائدة: ٦] ، ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحَرِّرْ رِقَبَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾ [المائدة: ٣] أي يريدون العود [إلى الوطء] .

وأما قوله: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾

فقد قال قوم^(١): أي في حال الحج، ويكون نفس إحرام الحج ظرفاً، ووعاءً للصوم، كما يقال: دعا في صلاته، وتكلم في صلاته، ولبي في حجه، وتمضمض في وضوئه؛ وهذا لأن الأزمنة لما كانت تحوي الأفعال وتشملها ، فالفعل قد يحوي فعلاً آخر .

وقال أصحابنا^(٢): فصيام ثلاثة أيام في وقت الحج؛ لأن الفعل لا يكون ظرفاً للفعل إلا على سبيل التجوز مع تقدير الزمان ، ولهذا قال أهل الإعراب^(٣): إن العرب تجعل المصادر أحياناً على سبيل التوسع ، إما على حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه، فيكون المحذوف مقدراً، وإما على تضمين الفعل الزمان؛ لاستلزامه إيّاه، فيكون الزمان مضمناً .

١- وهم المالكية والشافعية انظر الأم (١٨٩/٢) ، الكافي لابن عبد البر (٣٨٢/١) ، فتح الباري (٣/٣٢٢)

٢- انظر شرح المحرر (٢٣٥/١) وشرح الزركشي (٣٠٤/٣) ورجحه الزركشي.

٣- انظر البحر المحيط، لأبي حيان (٧٨/٢) .

قالوا: وإذا كان المعنى: فصيام ثلاثة أيام في وقت الحج، فالحج: شَوَّال، وذو القعدة، وعشر ذي الحجة، وكلام أحمد يشير إلى هذا الوجه، يؤيد ذلك أنه قال: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ ثم قال بعد ذلك: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]. فكأنه قال: فصيام ثلاثة أيام في أشهر معلومات، والمعنى: فمن تمتع بالعمرة إلى الحج؛ فليصم ثلاثة أيام في أشهر الحج، لا يؤخرهن عن وقت الحج^(١).
قلت: وقد شارك الجصاص، وابن العربي، شيخ الإسلام ابن تيمية رأيه هذا، والله تعالى أعلم^(٢).

المسألة السابعة/ وقت صيام الأيام السبعة

قال تعالى: ﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«وأما صيام السبعة، فيجوز تأخيرها إلى أن يرجع إلى أهله، فإذا رجع إليهم [صامها]^(٣)، فإن صامها في طريقه أو في مكة بعد أيام منى، وبعد التحلل الثاني؛ جاز. وإن صامها قبل التحلل الثاني، وبعد التحلل الأول؛ لم يجز، سواء رجع إلى وطنه، أو لم يرجع....

والأصل في ذلك: قوله تعالى: ﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾؛ فذهب القاضي^(٤) وأصحابه، وغيرهم؛ إلى أن معنى ذلك: إذا رجعت من الحج؛ لأنه قد قال تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ ثم قال: ﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ فتقدير الرجوع من الحج الذي تقدم ذكره، أولى من تقدير الرجوع من السفر؛ لأنه لم يذكر؛ ولأنه لو رجع إلى أهله قبل الإحلال الثاني لم يجز الصوم، فعلم أن الحكم مقيد بالرجوع من الحج فقط.
ويصح تسميته راجعاً من الحج بمعنيين:

١- شرح العُدة (٣٣٦/٢-٣٤٠).

٢- أحكام القرآن للجصاص (٣٥٥/١)، لابن العربي (١٨٣-١٨٥)، للقرطبي (٣٩٦/٢).

٣- زيدت للملائمة السياق.

٤- انظر الإنصاف (٥١٣/٣)، الفروع (٣٢٢/٣).

- أحدهما : أنه قد عاد إلى حاله قبل الإحرام من الإحلال .
 - والثاني : أنه يفعل في أماكن مخصوصة ، فإذا قضاها ورجع عن تلك الأماكن ، وانتقل عنها سُمِّيَ راجعاً بهذا الاعتبار .

وفيها طريقة أخرى أحسن من هذه - وهي طريقة أكثر السلف - أن معنى الآية : إذا رجعتُم إلى أهلكم^(١)؛ وهي طريقة أحمد ؛ لأنه قال : إذا فرط في الصوم وهو متمتع ، صام بعد ما يرجع إلى أهله وعليه دم^(٢)»^(٣)؛ وذلك لما أخرجاه في الصحيحين : عن ابن عمر ، وعائشة ، أن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لما قدم مَكَّةَ ، قال للناس : « من كان منكم أهدي ، فإنه لا يحل من شيء حُرِّمَ منه ، حتى يقضي حجه ، ومن لم يكن أهدي ، فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة ، وليقصر وليحلل ثم ليهل بالحج ، وليهد ، فمن لم يجد فصيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وسبعة إذا رجع إلى أهله »^(٤) . وذكر الحديث ، وهذا تفسير من النبي ﷺ .

وروى البخاري^(٥) ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أنه سئل عن متعة الحج ، فقال : « أهلُّ المهاجرون ، والأنصار ، وأزواج رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في حجة الوداع ، وأهللنا ، فلما قدمنا مَكَّةَ ، قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة ، إلا من قلَّد الهدى » فطفنا بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، وأتينا النساء ولبسنا الثياب .

وقال : « من قلَّد الهدى فإنه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله » ، ثم أمرنا عشية التروية ، أن نُهل بالحج ، فإذا فرغنا من المناسك ، جئنا فطفنا بالبيت ، وبالصفا والمروة ؛ فقد تم حجنا ، وعلينا الهدى ، كما قال الله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾

- ١- وهذا مروي عن ابن عمر ، وابن عباس ، قال ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله » أخرجه البخاري في الحج ، باب من ساق الهدى معه رقم (١٦٩١) . وقال ابن عباس : « وسبعة إذا رجعتُم إلى أمصاركم » أخرجه البخاري في الحج ، باب قول الله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) رقم (١٥٧٢) وقد نسبه الحافظ في الفتح (٣/ ٥٠٨) للجمهور .
- ٢- لقول ابن عباس رضي الله عنه لما سأله مولى له قال : تمتعت ، فنسبت أن أنحر هديا ، أو أخرت حتى مضت الأيام . فقال : « اهد هديا لهديك ، وهديا لما أخرت » رواه ابن أبي شيبة (٥٣/٤) .
- ٣- انظر بدائع الفوائد (٣/ ١١٦) ، آراء الإمام أحمد في التفسير (ص/ ٣٥٢) - رسالة جامعية -
- ٤- أخرجه البخاري في الحج ، باب من ساق الهدى معه ، رقم (١٦٩١) .
- ٥- في الحج ، باب قول الله تعالى (ذلك لمن لم يكن) رقم (١٥٧٢)

فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ ﴿١﴾ إِلَى أَصْوَارِكُمْ ، الشاة تجزيء ، فجمعوا نسكين في عام بين الحج والعمرة ، فإن الله تعالى أنزله في كتابه ، وسنة نبيه ﷺ وأباحه للناس غير أهل مكة ، قال الله: ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ .

وقوله : (إلى أصواركم) يُحتمل أن يكون مرفوعاً أو موقوفاً^(١).

وأيضاً فإن الرجوع المطلق إنما يفهم منه : الرجوع إلى الوطن^(٢) .

قلت : والصحيح^(٣) جواز صيامها بعد التحلل الثاني ، سواء في مكة أو في طريق رجوعه ، ويكون تأخيرها إلى وصول الحاج إلى أهله رخصة من الشارع ، وتخفيفاً على المكلف ، ووفقاً به^(٤) .

وما ذهب إليه شيخ الإسلام قال به الشافعي ، وابن العربي ، والقرطبي^(٥) ، والله تعالى أعلم.

المسألة الثامنة/ يبادر بصوم السبعة حال رجوعه لأهله .

قال تعالى: ﴿ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« وأما صوم السبعة؛ فقياس المذهب أنه لا يجوز تأخيره بعد رجوعه إلى أهل كما لا يجوز تأخير الكفارات، والندور، وأولى؛ لأن الأمر المطلق يقتضي البدار إلى الفعل^(٦) ولأنه

١- ويؤيد كونه مرفوعاً ما أخرجه البخاري في الحج ، باب من ساق البدن معه (رقم : ١٦٩١) قوله صلى الله عليه وسلم: « فمن لم يجد هدياً؛ فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله » وانظر فتح الباري (٣ / ٥٠٨) .
٢- شرح العملة (٣٤٤ / ٢) .

٣- وهو قول جمهور العلماء ، خلافاً للشافعية ، انظر مختصر خلافيات البيهقي (٣ / ١٦٥)

٤- انظر شرح الزركشي (٣ / ٣٠٨) .

٥- انظر أحكام القرآن للبيهقي (١ / ١١٦) ، أحكام القرآن لابن العربي (١ / ١٨٥-١٨٦) أحكام القرآن للقرطبي (٢ / ٣٩٨-٣٩٥) . وقد أطلق إلكيا الهراسي الخلاف دون ترجيح (١ / ١٠٨) وانظر أحكام القرآن للخصاص (١ / ٣٦١) . وقارن كلام الشافعي هنا بما ذكره الحافظ في الفتح (٣ / ٥٠٨) .

٦- انظر روضة الناظر (ص / ٢٠٢) ، شرح الكوكب المميز (٣ / ٤٨) .

قد قال: ﴿إِذَا مَرَجَعْتُمْ﴾ وهذا توقيت له؛ فلا يجوز تأخيرها عن وقته؛ لأن (إذا) ظرف من ظروف الزمان .

وأيضاً؛ فإن قوله: ﴿إِذَا مَرَجَعْتُمْ﴾ إما أن يكون تقييد لأول وقت الفعل، أو لآخره؟ ولا يجوز أن يكون وقتاً لأوله لما تقدم، فعلم، أنه وقت لآخره؛ لأنه لو قال: سبعة بعد ذلك؛ لظن ظان^(١) وجوب تقديمها إلحاقاً لها بالثلاثة، فقال: ﴿إِذَا مَرَجَعْتُمْ﴾ بيانا لجواز تأخيرها، ولو أريد بجواز التأخير مطلقاً، لقليل: وسبعة من أيام آخر، أو متى شئتم، ونحو ذلك^(٢).

قلت : ولم أر من أشار لهذه المسألة من مفسري آيات الأحكام ، ويظهر لي - والله أعلم - أن التوقيت في قوله تعالى: ﴿إِذَا مَرَجَعْتُمْ﴾ توقيت ابتداء، فمتى رجع إلى أهله استحب له؛ الشروع في الصيام ، وأما حمل التوقيت في الرجوع على الانتهاء ، فيلزم منه إلزامه بالصوم حال انتهاء حجة ؛ ليكون آخر الأيام السبعة موافقا لرجوعه لأهله ، وهذا تحميل للنص ما لا يحتمل ، والله تعالى أعلم .

المسألة التاسعة/ جواز صيامها مفرقة

قال تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا مَرَجَعْتُمْ﴾

قال ابن تيمية : ((ويجوز أن يصوم كل واحد من الثلاثة، والسبعة متفرقا كما يجوز أن يصومه متتابعاً، نص عليه^(٣)؛ لأن الله - سبحانه - أطلقه ، ولم يعتبره بالتتابع ، فيبقى على ما أطلقه الله - سبحانه - ..))^(٤).

قلت : ولم أر من أشار لهذه المسألة من مفسري آيات الأحكام ، ولعلها من مسائل الإجماع^(٥)، والله تعالى أعلم .

١- وهذا ظن غير محذور ؛ لأن جواز صيامها بعد انتهاء الحج لا محذور فيه وقال به كثير من العلماء .

٢- شرح العمدة : (٣٥٨ / ٢)

٣- أي الإمام أحمد، انظر المغني (٣٦٣ / ٥) .

٤- شرح العمدة (٣٤٦ / ٢١) .

٥- قال ابن قدامة في المغني (٣٦٣ / ٥) : " ولا يجب التتابع في الصيام للمتعة ، لا في ، الثلاثة ، ولا في السبعة ... ولا نعلم فيه

مخالفاً)) .

المبحث الثالث عشر
محظورات الإحرام والمحرمات فيه .
وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول	إزالة شيء من شعر الرأس، أو الجسم أو تقليم الأظافر.
المطلب الثاني	صيد حيوانات البر.
المطلب الثالث	الجماع.
المطلب الرابع	الفسق.
المطلب الخامس	الجدال .

محظورات الإحرام

الأفعال التي ورد حضرها على المحرم في القرآن الكريم - من خلال نظر شيخ الإسلام ابن تيمية خمسة أفعال :

أولها : إزالة شيء من شعر الرأس ، أو البدن ، أو الأظفار ، مستدلا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ . وكون إزالة شيء من الأظفار أو الشعور من محظورات الإحرام لا خلاف فيه ؛ ولكن الاستدلال على ذلك بهذه الآية الكريمة ، فيه دقة فهم لدلالات القرآن العظيم على هذا الحكم ، وسيأتي بيان ذلك .

وثانيها : صيد شيء من حيوانات البر، وقرر فيه شيخ الإسلام :

- أن المحرم على المحرم إنما هو صيد البر دون البحر .
- انه يشترط في كون صيد البر محرما على المحرم ثلاثة شروط:-
- أولها : كونه متوحشا غير مستأنس .
- ثانيها: أن يكون مباح الأكل .
- ثالثها: أن يكون برياً .

وقد دلل على الشرط الثاني بقوله تعالى: ﴿وَحُرْمَةُ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ

حُرْمًا﴾ بما تراه ضمنه .

- أن صيد المحرم لا يجوز أكله؛ فهو كالميتة سواء، وأطال النفس في تقرير ذلك.
 - أن السنة النبوية قد خصصت عدم جواز أكل صيد المحرم بشرطين إذا توفرا
- جاز أكل صيد المحرم .

- أولها : أن لا يعين الحلال - غير المحرم - المحرم إطلاقاً على الصيد.

- الشرط الثاني : أن لا يقصد المحرم بصيده إطعام الحلال .

ثالثها : الجماع ، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا مَرْفَئَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾

﴿البقرة: ١٩٧﴾ .

وكلامه - رحمه الله - حول دلالة القرآن العظيم على هذا الحكم سينحصر في ثلاثة

مسائل :

- المسألة الأولى : أن الجماع مُحَرَّم في حال الإحرام .
- المسألة الثانية : وجوب المضي في الحج الفاسد .
- المسألة الثالثة : أن الجماع هو المفسد الوحيد للحج من محظورات الإحرام .

رابعها : الفسوق

خامسها: الجدل في أحكام الحج ومناسكه .

والآن مع المطلب الأول : إزالة شيء من شعر الرأس ، أو البدن أو الأظفار .

قال تعالى .

﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَقْتَهُمْ﴾ [الحج/٢٩].

قال شيخ الإسلام :

«فروى عطاء، عن ابن عباس قال : «التَفَثُ: الدَّمَاءُ، والذَّبْحُ، والحَلْقُ، والتقْصِيرُ، والأخذ من الشارب، والأظفار، واللحية»^(١).

وعن عطاء قال : «الحلق ، وتقليم الأظفار ، ومناسك الحج»^(٢)

وعن محمد بن كعب قال : «الشعر ، والأظفار»^(٣) رواه أبو سعيد الأشج.

وعن ابن أبي طلحة ، عن ابن عباس : «يعني بالتفت : وضع إحرامهم ، من حلق الرأس ولبس الثياب ، وقص الأظفار ، ونحو ذلك»^(٤).

وعن مجاهد قال : «التفت : حلق الرأس ، وتقليم الأظفار» وفي رواية : «حلق الرأس ، وقلم الأظفار ، ونتف الإبط ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ، وَقَصُّ اللَّحْيَةِ، والشارب ، والأظفار ، ورمي الجمار»^(٥).

فَعَلِمَ أَنَّهُ كَانَ مَمْنُوعاً مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ؛ وَلَأَنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ سَابِقٌ^(٦).

١- أخرجه الطبري في تفسيره (١٧/١٠٩) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٤/٨٤) ، ومسنده صحيح .

٢- أخرجه الطبري (١٧/١١٠) ، وابن أبي شيبة (٤/٨٤) .

٣- أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٧/١٤٩) ونصه «رمي الحجار ، وذبح الذبيحة، وأخذ شيء من الشاربين دون اللحية ، والأظفار ، والطواف بالبيت ، وبالصفاء والمروة» وأخرجه ابن أبي شيبة كذلك (٤/٨٤).

٤- أخرجه ابن جرير (١٧/١٥٠) ، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٤/٣٥٧) لابن جرير ، وابن المنذر وابن أبي حاتم ، ومسنده صحيح . وقولهم «وقص اللحية» أي بما زاد عن القبضة ، وهو مذهب لبعض أهل العلم يرون أنه يُشَرَعُ أخذ ما زاد عن القبضة في التمسك، وهو مأثور عن ابن عمر، وابن عباس، وغيرهم انظر جامع البيان للطبري (١٧/١٤٩-١٥٠)، والإنصاف للشيخ دبيان الديبان

٥- تفسير مجاهد (ص / ٤٨٠) .

٦- ذكر الإجماع غير واحد منهم ابن المنذر في الإجماع (ص ٥٠) ، وابن عمر البَر في التمهيد (٥/ ٢٦٦) ، والنووي في المجموع (٧/ ٢٤٨) ، وأبو محمد في المغني (٥/ ٣٨٨) .

قال أحمد - في رواية حبيش بن سندي^(١) - : " شعر الرأس ، واللحية ، والإبط ، سواء ، لا أعلم أحدا فرق بينها " .

ولأن إزالة ذلك ترفة^(٢) ، وتنعم^(٣) .

قلت : وقد ذهب إلى تفسير الآية بذلك جميع مفسري آيات الأحكام^(٤) ؛ إلا أنني لم أر من أشار إلى دلالة هذه الآية على أن حلق الشعر ، وتقليم الأظفار ونحوه من محظورات الإحرام ؛ غير شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وهذا من سعة علمه ، ودقة فهمه - رحمه الله - .

١- انظر المغني (٥ / ١٥١ و ١٢٧)

٢- والتعليل بأن وجه حظر تقليم الأظفار ، ونحوه في الإحرام لأجل ترك الترفه والتنعم فيه نظر ، فإن المحرم ليس محظورا عن الترفه ، والتنعم فله أكل ما شاء ، وشرب ما شاء من الطيبات ، كما أن له الاغتسال لتبرد والتنظف ، والتظلل ، والتبريد على نفسه ، قال الشيخ محمد بن عثيمين في الشرح الممتع (٧ / ١٣٢) : « لكن العلة الظاهرة هي أن المحرم إذا حلق رأسه فإنه يسقط به نسكا مشروعا ، وهو الحلق أو التقصير ، عند انتهاء العمرة ، وعند رمي جمرة العقبة ... وهذا التعليل عند التأمل أقرب من التعليل بأنه لأجل الترفه » هـ

٣- شرح العمدة (٢ / ٧-٥) .

٤- انظر أحكام القرآن للجصاص (٣ / ٣١٠-٣١١) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (٤ / ٢٨١) ، أحكام القرآن لابن العربي

(٣ / ٢٨٤-٢٨٥) ، الجامع للقرطبي (١٢ / ٤٨-٤٩) . وراجع كلامهم عند قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْقُوا مَرُوسَكُمْ حَتَّى

يَبْلُغَ الْهَدْيَ مَحَلَّهُ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

المطلب الثاني/ صيد البر

المسألة الأولى نوع الصيد المحرم اصطياًده .

قال تعالى: ﴿لَيْلُوكُمْ اللَّهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ﴾ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«الحيوانات بالنسبة إلى المحرم قِسْمَان :

أحدهما : ما يباح له ذبح جميعه؛ بلا شبهة ولا كراهة، وهو الحيوان الإنسي، من البقر، والغنم، والإبل، والدجاج والبط، والحيوان البحري ؛ لأن الأصل حل جميع الحيوانات ، إلا ما حَرَّمَ الله في كتابه ، وإنما حَرَّمَ صَيْدَ الْبَرِّ خاصة؛ قال تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَامَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة : ٩٦].

وفي قوله ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ مطلقاً ثم أردفه بقوله: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ بيان أن صيد البحر حلال لنا مُحِلِّين كما ، أو مُحْرَمِينَ ، لاسيما وقد ذكر ذلك عقب قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْلُوكُمُ اللَّهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ﴾ إلى قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ إلى آخر الآية [المائدة : ٩٤-٩٥]، ثم قال: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ .

فكان هذا مُبَيِّنًا، ومُفَسِّرًا لما أَطْلَقَهُ في قوله: ﴿لَيْلُوكُمُ اللَّهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ﴾ وفي قوله:

﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ وفي قوله: ﴿غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة : ١] وهذا مما أُجْمِعَ عَلَيْهِ ^(١)

القسم الثاني: صيد البر؛ فهذا يُحْرَمُ عليه في الجملة؛ لقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ

بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة/١] فإنما أباح لهم بهيمة الأنعام، في حال كونهم غير مستحلي الصيد في إحرامهم.

١- مراتب الإجماع لابن حزم (ص: ٤٤) . وسكت عنه ابن تيمية في نقده له وبه قال الشافعي كما في معرفة السنن والآثار (٤٧٤/٧) والجصاص (٥٨٥/٢) ، والكنيا الهراشي (١٠٣/٣) ، وابن العربي (١٧٥/٢) ، والقرطبي (٢٨١/٦) .

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا حُلِلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُؤْخَذَ مِنْكُمْ الْبَرُّ﴾^(١) ، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فِجْزَاءً مِثْلَ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ﴾ إلى قوله: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْيَاثَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة: ٩٤-٩٦] ^(١)

قلت : وهذا التقسيم مجمع عليه بين العلماء^(٢) ، وذكره غالب مفسري آيات الأحكام ، على خلاف بينهم في صفات صيد البر المعني بالتحريم ، والله تعالى أعلم .

المسألة الثانية / دلالة الآية على أن الصيد المعني بالتحريم ما كان مأكولاً .

قال تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْيَاثَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ

صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله:

«فلما أباح صيد البحر مطلقاً ، وحرم صيد البر مادامنا محرمين ؛ علم أن الصيد المحرم بالإحرام ؛ هو ما أبيح في الإحلال ؛ لأنه علق تحريمه بالإحرام ، وما هو محرم ، في نفسه لا يعلق تحريمه بالإحرام ؛ فعلم أن صيد البر مباح بعد الإحلال ؛ كما نص عليه تعالى في قوله: ﴿وَإِذَا حُلِلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٩٦].

١- شرح العمدة (٢/ ١٢٥-١٢٨) .

٢- الإجماع لابن المنذر (١٧) ، مراتب الإجماع لابن حزم (ص ٤٤) ، الإشراف لعبد الوهاب (١/ ٤٩٢) معرفة السنن والآثار (٧/ ٤٧٣) ، المغني لابن قدامة (٥/ ٣٩٧) ، أحكام القرآن للخصاص (٢/ ٥٨٦) ، إلالكيا الطراسي (٣/ ١٠٣) ، لابن العربي (٢/ ١٧٥) ، للقرطبي (٦/ ٢٨١) .

وكذلك قوله: ﴿غَيْرِ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَتَّعِ حُرْمَةً﴾ [المائدة: ١]؛ فإنه يقتضي إبانة إحلاله ونحن

حلال .

[ومن السنة^(١)].

وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار ، قال : سألت جابر بن عبد الله : الضبيع

أكلها ؟

قال : نعم

قُلْتُ: أصيد هي ؟

قال: نعم .

قلت: سمعت ذلك من نبي الله ﷺ ؟

قال : نعم ((^(٢)).

فلولا أن الصيد عندهم هو الذي يؤكل ؛ لم يسأل : أصيد هي ، أم لا ؟ ولولا أن الصيد نوع من الوحش ؛ لم يخبر النبي ﷺ عنها أنها صيد ، ولو كان كونه صيدا باللغة أو بالعرف ، لما أخبر النبي ﷺ به ، فإنه إنما بعث لتعليم الشرع ، فلما أخبر أنها صيد ؛ علم أن كون البهيمة صيدا ؛ حكم شرعي ، وما ذلك إلا لأنه هو الذي يحل أكله ((^(٣)).

قلت : وقول الشيخ سبقه إليه الإمام الشافعي^(٤) - رحمه الله - وتابعه إلكيا الهراسي^(٥)

و العجب من الإمام ابن العربي - رحمه الله - حيث قرر أن العرب لا تسمي صيدا إلا ما

١ - ما بين معقوفين مضاف للإيضاح.

٢ - أخرجه الترمذي في الحج (رقم ٨٥١) وفي الأطعمة برقم (١٧٩١) وقال : حديث حسن صحيح . وأخرجه النسائي في الصيد (٢٠٠/٧)، وابن ماجه في الصيد رقم (٣٢٣٦) . وبجواز أكل الضبيع قال الجمهور خلافا للمالكية والحنفية انظر المبسوط (٢٢٥/١١) الأم (٢٢٠/٢) ، الكافي لابن عبد الله البر (٢/٤٣٦-٤٣٧) ، المقنع لابن البناء (١٢١٤/٣) ، المغني (٣٤٠/١٣-٣٤٢) .

٣ - شرح العمدة (١٣٣-١٣٤) .

٤ - معرفة السنن والآثار (٣٩٥/٧) ، أحكام القرآن (١٢٦/١) .

٥ - أحكام القرآن (١٠٥/٣) .

يؤكل لحمه، واحتج بحديث جابر السابق، ومع ذلك قال: يَحْرُمُ صيد ما كان مأكول اللحم أو غير مأكول!!^(١).

المسألة الثالثة/ صَيْدُ الْمُحْرَمِ مَيْتَةٌ

قال تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [النساء/٥٥]

قال شيخ الإسلام -قَلَسَ اللهُ رُوحَهُ-:

« فسمى الله سبحانه رمي الصيد بالسهم، ونحوه؛ قتلاً، ولم يسميه تذكية، وذلك يقتضي كونه حراماً من وجوه :

أحدها: أن كل حيوان نهي الشرع عن قتله ؛ فإنه حرام ، كما نهي عن قتل الضفدع^(٢)، وعن الهدهد^(٣)، والصُرْدِ^(٤)، وعن قتل الآدمي^(٥)؛ لأن النهي عن قتله يقتضي شرفه وكرامته وذلك يوجب حرمة .

الثاني : أنه سمي جرحه قتلاً ، والقتل إذا أطلق في لسان الشرع ، فإنه يقتضي الفعل المزهق للروح، الذي لا يكون ذكاة شرعية ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾... ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [النساء : ٩١-٩٢] .

إلى غير ذلك من ذِكْرِ قَتْلِ الْآدَمِيِّ .

١- أحكام القرآن (٢/١٧٥-١٧٧)، وانظر أحكام القرآن للجصاص (٢/٥٨٦-٥٨٧)، الجامع للقرطبي (٤/٢٨٢).

٢- روى البيهقي في الكبرى: ((أن النبي ﷺ قال: « لا تقتلوا الضفادع ؛ فإن نقيقهن تسبيح » كتاب الصيد والذبائح (رقم ١٩٠٤)، والحديث صحَّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير (رقم/٧٣٩٠)، والنقيق : الصياح ، انظر البيان لما يحل ويحرم من الحيوان للأفقهسي (ص ١٣١) .

٣- الهدهد : طائر في رأسه قُرْعَةٌ ، وله غيب كأنه لحية . قاله الهمداني في حدائق الآداب (١٣٣)

٤- الصُرْدُ على وزن الجُعْل - طائر فوق العصفور ، له منقار ضخم ، مأواه في أعالي الأشجار والتلال . انظر البيان للأفقهسي (ص ١٢٥) ، المصباح المنير ص (١٢٩) وقد أخرج النهي عن قتل الهدهد، والصرد؛ أبو داود في سننه ، كتاب الأدب ، باب من قتل الذر رقم (٥٢٦٧) ، وابن ماجة في الصيد باب ما ينهي عن قتله ، رقم (٣٢٤٤) من حديث ابن عباس .

٥- وهو من المعلوم في الدين بالضرورة . قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ الآية [الإسراء: ٣٣] .

وقال النبي ﷺ : « يترل ابن مريم حكماً عدلاً ، وإماماً مقسطاً فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير »^(١) ، وقال : « خمس من الدواب يقتلن في الحل ، ولا جناح على من قتلهن »^(٢) .
 فلما سمى الله سبحانه رمي الصيد بالسهم ، وإزهاق روحه : قتلاً ، ولم يسميه ذكاة ، ولا عقراً ؛ علم أنه ليس مُذَكَّى تذكية شرعية »^(٣) .
 قلت : ويبدو لي أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - قد استفاد شيخ الإسلام في كلامه هذا من الإمام الجصاص^(٤) ، لتشابه معنى كلامهما ؛ دليلاً ، وتحليلاً ، ونقله كذلك عن الجصاص إلكياً الهَرَاسِي^(٥) وأورد عنه أجوبة تبدو قوية - والله تعالى أعلم .

المسألة الرابعة / تخصيص السنة لعموم دلالة الآية

وقد خَصَّصَتِ السُّنَّةُ عُمُومَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُ حُرُمًا ﴾

بما إذا صاد الحلال صيداً ، فأهداه للمُحْرَمِ ؛ بشرطين :

- أولهما : أن لا يعاونه المُحْرَمُ ، ولو بالإشارة .

- الثاني : أن لا يكون قصد الحلال الصيد للمُحْرَمِ .

قال شيخ الإسلام : « فأما ما صاده الحلال بغير معونة من المُحْرَمِ ، وذكَّاه ؛ فإنه مباح

للمُحْرَمِ إذا لم يصد له لأجله ، ولا عقره لأجله .

ومتى فعل ذلك لأجله ؛ فهو حلال للحلال ، حرام على المُحْرَمِ ، سواء عَلِمَ الحرام

بذلك ، أو لم يعلم ...

١- أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ، باب نزول عيسى بن مريم عليه السلام (رقم / ٣٤٤٨) ، ومسلم في الإيمان ،

باب نزول عيسى بن مريم حاكماً ... (رقم / ٢٤٢) من حديث أبي هريرة .

٢- رواه البخاري في جزاء الصيد ، باب ما يقتل المحرم من الدواب (رقم ١٨٢٦-١٨٢٩) ، ومسلم في الحج ، باب ما

يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم (رقم / ١١٩٩) من حديث ابن عمر .

٣- شرح العمدة (١٥٣-١٥٤) .

٤- أحكام القرآن (٢ / ٥٨٥-٥٨٦) .

٥- أحكام القرآن (٣ / ١٠٤) .

وذلك لما روى جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال: «صيد البر لكم حلال وأنتم حُرُم، ما لم تصيدوه، أو يُصد لكم» رواه الخمسة إلا ابن ماجه^(١).

وقال الشافعي: "هذا أحسن حديث روي في هذا الباب، وأقيس"^(٢)...

وأيضاً؛ فإن الله سبحانه قال ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغَنَةِ﴾^(٣) و﴿حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُ حُرُمًا﴾^(٤) [المائدة: ٩٦].

والمراد بالصيد: نفس الحيوان المصيد، لا كما قال بعضهم^(٥): أنه مصدر صاد، يصيد صيداً، واصطاد، يصطاد، اصطيداً، وأن المعنى: حُرْم عليكم الاصطياد في حال من الإحرام لوجوه:

أحدها: أن الله تعالى حيث ذكر الصيد؛ فإنما يعني به ما يصاد كقوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ وقوله ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ﴾ وإنما [يستمتعون]^(٦) بما يُصاد لا بالاصطياد.

وقوله: ﴿غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ وبعد قوله ﴿أَحِلَّ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ﴾. الثاني / أن التحريم، والتحليل في مثل هذا، إنما يُضاف إلى الأعيان، وإذا كان المراد أفعال المكلفين؛ كقوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ﴾ [المائدة: ٣] ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٥] ﴿أَحِلَّ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١] ﴿غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾، ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ [الأعراف: ١٧٥]، وهذا كثير في القرآن والحديث.

١- رواه الترمذي في الحج، باب ما جاء في أكل الصيد للمُحَرَّم (رقم/٨٤٦)، وأبو داود في المناسك باب لحم الصيد للمحرم (رقم/١٨٥)، والنسائي في المناسك، باب إذا أشار المحرم إلى الصيد فقتله الحلال (١٨٧/٥)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (رقم/٣٥٢٤)، والمشكاة (رقم/٢٧٠٠).

٢- انظر الأم (٢/٢٠٨). وسنن الترمذي (٣/٢٠٤).

٣- انظر جامع البيان للطبري (١١/٧٤-٨٥).

٤- في المطبوع: يستمتعون، ولعل الصواب ما أثبتته.

ثم قال تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾؛ فَعَلِمَ أن المراد نفس الصيد .

الثالث/ أن قوله: ﴿صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ المراد به؛ ما يُصَاد منه؛ لأنه عَطِفَ عليه، وطعامه ماله، وطافيه، فلا بد أن يكون المقرون بالطعام، هو النوع الآخر، وهو الرطب^(١) الصيد وقال: ﴿مَتَاعًا لَّكُمْ﴾ وإنما يُسْتَمْتَع بنفس ما يُصَاد، لا بالفعل، فإذا كان صيد البحر قد عُني به الصيد، فكذلك صيد البر؛ لأنه مذكور مقابلته .
الرابع: أن الصحابة فسروه بذلك، كما تقدم عنهم^٢، ولم يُنقل عن مثلهم خلاف في هذا .

الخامس: أن الفعل لا يضاف إلى البر والبحر، إلا على تكلف، بأن يُقال الصيد في البر والصيد في البحر .

ثم ليس مستقيماً؛ لأن الصائد لو كان في البحر، وصيده في البر؛ لَحُرْمُ عليه الصيد، ولو كان بالعكس؛ لَحُلُّ له؛ فَعَلِمَ أن العبرة بمكان الصيد - الذي هو الحيوان - لا بمكان الاصطياد - الذي هو الفعل -

السادس : أنه إذا أطلق صيد البر، وصيد البحر؛ فهم منه الصيد البري، والبحري، فيجب حمل الكلام على ما يفهم منه .
وإذا كان المعنى حُرْمُ عليكم الصيد الذي في البر؛ فالتحريم إذا أضيف إلى المعين كان المراد الفعل فيها .

١- هكذا، ولم يتبين لي معناه .

٢- ساق شيخ الإسلام بعض الآثار الدالة على جواز أكل المُحَرَّم ما صاده الحلال إن لم يكن صاده لأجله، ومنها : - ما أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧٩/١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه «أنه أقبل من البحرين حتى إذا كان بالرَبْذَةِ، وجد ركباً من العراق مُحْرَمِينَ، فسألوه عن صيد وجدوه عند أهل الرَبْذَةِ، فأمرهم بأكله قال : ثم إني شككت فيما أمرهم، فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لِعُمَرَ بن الخطاب، فقال .. ماذا أمرهم به ؟ قال بأكله، فقال عُمَرُ لو أمرهم بغير ذلك؛ لفعلت بك، يتوعد» ونحوه عند عبد الرزاق في مصنفه (٤٣٢/٤) رقم (٨٣٤٢) .

وقد فَسَّرَتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أن المراد؛ فعل يكون سبباً إلى هلاك الصيد ، وأكل صيد يكون المحرم سبباً في قتله بما ذكرنا عنه ﷺ ؛ كما فَسَّرَ قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هُنَّ حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢] على اجتناب الفروج خاصة^(١).

ودلّ على ذلك أشياء؛ أحدها : أنه إنما حَرَّمَ أكل الصيد ؛ لأن إباحته تُفضي إلى قتله ، ولهذا بدأ الله تعالى بالنهي عن قتله؛ فقال: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ .

ثم أتبعه بقوله: ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ ؛ فالمقصود من التحريم : استحياء^(٢) الصيد، واستبقاؤه من المحرمين وأن لا يتعرضوا له بأذى، ولهذا إذا قتلوه؛ حَرَّمَ عليهم ، وعلى غيرهم ؛ قطعاً لطمع الانتفاع به إذا قتله المحرم بوجه من الوجوه .

فإذا كان الحلال هو الذي قد صاده كما أباحه الله له ، وذكاه ؛ لم يقع شيء من الفعل المكروه ؛ فلا وجه للتحريم على المحرم ، وخرج عن هذا : ما إذا كان قصد الحلال اصطيلاده للحرام ؛ فإن المحرم صار له سبب في قتل الصيد ، وإن لم يقصده .

فإذا علم الحلال [أن ما^(٣)] صاده [للحرام^(٤)] لا يحل ؛ كف الحلال عن الاصطياد لأجل الحرام ، فلم يبق للمحرم سبب في قتله بوجه من الوجوه ، وصار وجود المحرم في قتل الصيد كعدمه .

الثاني : أن الصيد اسم للحيوان الذي يُصَاد ، وهذا إنما يتناولُه إذا كان حياً ، فأما بعد الموت فلم يبق يصد ، فإذا صاد المحرم الصيد ، وأكله ، فقد أكل الصيد وهو محرم . أما إذا كان قد صيد قبل إحرامه ، أو صاده حلالاً لنفسه ، ثم جاء به قديداً^(٥) أو شواء ، أو قديراً^(٦)، فلم يعترض المحرم لصيد البر ، وإنما تعرض لطعامه .

١- انظر (ص/٢١٣) من البحث.

٢- في المطبوع : استحياء ؛ ولعن الصواب ما أثبتته.

٣- في المطبوع (أنما) والصواب ما أثبتته .

٤- في المطبوع إحلال ، وأشار المحقق أنه كتب في هامش النسختين (لعله للحرام) قُلْتُ : وهو الصواب .

٥- القديد : اللحم المملوح ، الخفف في الشمس، انظر النهاية (٤ / ٢٢) .

وقد فرق الله بين صيد البحر ، وطعامه ؛ فعلم أن الصيد : هو ما اصطيد منه ، والطعام ما لم يصطد منه ؛ إما لكونه قد طفا ، أو لكونه قد ملح .
ثم إن ما حرم على المحرم ؛ صيد البر خاصة ، دون طعام صيد ؛ فعلم أنه إنما حرم ما اصطيد في حال الإحرام .
فإذا كان قد اصطاده هو ، أو صيد لأجله ، فقد صار للمحرم سبب في قتله حين هو صيد ؛ فلا يحل .

أما إذا صاده الحلال ، وذبحه لنفسه ، ثم أهده ، أو باعه للمحرم ، فلم يصادفه المحرم إلا وهو طعام لا صيد ؛ فلا يحرم عليه ، وهذا بين حسن .
وقد روي عن عروة عن الزبير ((أنه كان يتزود صفييف الطباء في الإحرام)) رواه مالك^(٢) .
الثالث : أن الله إنما حرم الصيد مادنا حرما ، ولو أحل الرجل وقد صاد صيدا أو قتله وهو محرم ؛ لحرم عليه بعد الإحرام^(٣) ؛ فعلم أن المقصود تحريمه إذا كان صيدا وقت الإحرام ، فإذا صيد قبل الإحرام أو صاده غير محرم ، فلم يتناول الصيد وقت الإحرام ، ولا تناوله أحد بسبب محرم ؛ فلا يكون حراما في حال الإحرام ، كما أنه لو تناوله أحد في حال الإحرام ؛ كان حراما في حال الإحلال .

الرابع : أن الصيد اسم مشتق من فعل ؛ لأن معناه المصيد .
الخامس : أن الله - سبحانه وتعالى - لو أراد تحريم أكله ؛ لقال : ولحم الصيد كما قال : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِزْيَرِ ﴾ [المائدة : ٣]
وذلك أن المحرم إذا كان لا حياة فيه ؛ كالدم ، والميتة ، والمنخنقة ، والموقوذة ، والمتريسة ، والنطيحة^(٤) ، أضيف التحريم إلى عينه ؛ للعلم بأن المراد الأكل ، ونحوه .

١- التقدير: الطعام المطبوخ في القدر . المرجع السابق .

٢- رواه مالك في الحج ، باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد (٤٤٧/١) والصفيف: هو القدير، وقد سبق

تعريفه أعلاه

٣- قال المحقق : ((هكذا في النسختين ، ولعل صحة العبارة : الإحلال)) انظر شرح العمدة (٢ / ١٨٠) .

٤ - سبق التعريف بجميع الألفاظ الفقهية ؛ انظر فهرس الألفاظ والمصطلحات العلمية .

أما إذا كان حياً ؛ فلو قيل: ﴿وَالْخَيْزِرِ﴾ لم يُدْر ما المحرّم منه ؟ أهو قتله ، أو أكله ، أو غير ذلك ؟ فلما قيل: ﴿وَلَحْمُ الْخَيْزِرِ﴾ عُلِمَ أن المراد تحريم الأكل، ونحوه .

فلما قال في الصيد ﴿وَحُرَّةٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ﴾ عُلِمَ أن المراد تحريم قتله ، وتحريم الأكل الذي يفضي إباحته إلى قتله، لا مطلق تحريم أكل لحمه وهذا حسنٌ لمن تأمله! ^(١).

قلت : ولم أر من مفسري آيات الأحكام من توسع في هذه المسألة ، ودل عليها كما تراه هنا من كلام أبي العباس - رحمه الله - والحكم الذي قرّره قال به جماهير مصنفى تفاسير آيات الأحكام ^(٢)، والله أعلم .

١- شرح العُمدة (٢ / ١٥٣ - ١٨٠) .

٢- انظر أحكام القرآن للحصص (٢ / ٦٠١ - ٦٠٢) ، أحكام القرآن لإلكيا الفراسي الهراسي (٣ / ١١٤ - ١١٥) ، أحكام القرآن لابن العربي (٢ / ١٩٩) ، الجامع للقرطبي (٦ / ٢٩٩) .

المطلب الثالث

الجمعة

تعرض شيخ الإسلام - رحمه الله - لثلاث مسائل متعلقة بقوله: ﴿فَلَا رَفْثَ﴾^(١).

- المسألة الأولى / تحريم الجماع على المحرم، وهذا بإجماع العلماء .

- المسألة الثانية / وجوب المضي في الحج الفاسد.

- المسألة الثالثة : أن الجماع هو المحذور الوحيد الذي يفسد الحج ، دون سائر المحظورات، بدلالة الإجماع، ولأن الله تعالى ذكر عقب كل محذور من محظورات الإحرام، كفارته، وعقوبته، وجزاءه، ولم يُطِلَّ الحج بها، أما في الجماع، فلم يذكر عقوبة عليه ، ولا جزاء ولا كفارة، على أنه فعل لا يقع به تكفير، وإنما يفسد به الحج، وهذا ما دل عليه الإجماع، فإليك سياق كلامه حول هذه المسائل:

١- في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ وقد أجمع القراء العشرة؛ عدا القعقاع، أبي جعفر على قراءة (ولا جدال) بالنصب، والمعنى (ولا جدال في الحج) أي: لا شك أن الحج في ذي الحجة. وأن ما ورد في السنة هو كيفية مناسكه، وقد تنوعت قراءاتهم في قوله: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ﴾.

● فقري: (فلا رَفْثٌ ولا فسوقٌ) بالرفع فيهما؛ حملاً على النهي؛ أي لا ترفثوا، ولا تفسقوا؛ ولكن وردت بلفظ الخبر؛ لإفادة تخصيص الحج بمزيد اجتناب للمنهيات.

● قريء: (فلا رَفْثٌ ولا فسوقٌ) بالتنوين فيهما؛ وهي قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، واختارها الطبري في تفسيره؛ حيث جعلوا {لا} بمعنى ليس، والخبر محذوف، والتقدير: فليس فيه رفثٌ، ولا فسوقٌ.

● وقرئ: (فلا رَفْثٌ ولا فسوقٌ) بالنصب فيهما؛ وهي قراءة الأكثر، على التثنية، فيفيد النهي عنهما انظر الحجة في القراءات السبعة (ص ٩٤)، معاني القراءات للأزهري، شرح الهداية (١/١٩٤)، تفسير الطبري (٢/٢٧٧-٢٧٨) تفسير القرطبي (٢/٤٠٥)

قال تعالى: ﴿فَلَا مَرْفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ .

المسألة الأولى : الجماع مُحَرَّم في حال الإحرام .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- :

((الجماع حرام في الإحرام ، وهو من الكبائر ، لقوله سبحانه: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ

فَرَضَ فِيهِنَ الْحَجَّ فَلَا مَرْفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ الآية

قال ابن عبد البر: " أجمع علماء المسلمين عل أن وطء النساء على الحاج حرام من حين

يُحْرَم حتى يطوف طَوَاف الإفاضة^(١) " ^(٢).

المسألة الثانية : وجوب المضي في الحج الفاسد

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : ((الْمُحْرَم إِذَا وَطِئَ فِي الْإِحْرَامِ؛ فَسَدَ حَجَّهُ،

وَالْإِحْرَامُ بَاقٍ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ فِيهِ فَيْتَمَهُ، وَيَكُونُ حَكْمُ هَذَا الْإِحْرَامِ الْفَاسِدِ حَكْمُ

الْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ فِي تَحْرِيمِ الْمَحْظُورَاتِ، وَوُجُوبِ الْجَزَاءِ بِقَتْلِ الصَّيْدِ ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ ، ثُمَّ

عَلَيْهِ قِضَاءُ الْحَجِّ مِنْ قَابِلٍ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَهْدِيَ بَدَنَهُ .

قال ابن عبد البر : " أجمعوا على أن من وطئ قبل الوقوف بعرفة ، فقد أفسد حجه ،

وعليه قضاء الحج ، والهدي قابلاً " ^(٣).

قال بعض أصحابنا: ^(٤) لا نعلم في وجوب القضاء خلافاً في المذهب، ولا في غيره

ونصوص أحمد ، وأصحابه؛ توجب قضاء الحجة الفاسدة ، أكثر من أن تحصر ... » ^(٥).

وقد استدلل ابن تيمية على المضي في الحج الفاسد بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ١

البقرة/ ١٩٦] .

١- التمهيد (٢٤/١٠) .

٢- شرح العمدة (٢٢٦/٢-٢٢٧)

٣- التمهيد (٢٤/١٠) ، وانظر الإجماع لابن المنذر (ص : ٤٩) .

٤- انظر المغني (٢٠٥/٥) .

٥- شرح العمدة (٢٢٧/٢) . وانظر مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٥٦٨/٢٠) ولعل صحة العبارة الأخيرة : ((ونصوص أحمد ،

وأصحابه في وجوب قضاء الحجة))

قال رحمه الله - «وذلك لأن الله أمر بإتمام الحج والعمرة ، فيجب المضي فيه امتثالاً لما أوجبه هذه^(١) الآية^(٢)» .

قلت: ولم أر من أشار لهذه الدلالة من الآية ، وهو قول الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة، وجمهور السلف^(٣) .

المسألة الثالثة: لا يفسد الحج شيء من المحظورات سوى الجماع

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« قال ابن المنذر : " أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء حال الإحرام إلا الجماع " ^(٤) .

وذلك ؛ لأن الله سبحانه وتعالى ذكر حلق الرأس قبل الإحلال للمعذور ، وأوجب به الفدية^(٥) ، ولم يوجب القضاء ، كما أوجبه في من أفطر في رمضان لمرض أو سفر ، وحرم قتل الصيد حال الإحرام ، وذكر فيه العقوبة ، والجزاء^(٦) ، ولم يفسد به الإحرام ، ولم يوجب

١- هذا ما تدل عليه الآية عند ابن تيمية، وأما فساد حجه ووجوب القضاء، والهدي فدلالته عنده من إجماع الصحابة، فليُنظر شرح العمدة (٢/٢٣٢) . وانظر الشرح الممتع (٧/١٨١-١٨٢) والتعليق عليه .

٢- شرح العمدة (٢/٢٣٢) وللزركشي توجيه جيد لهذه المسألة ؛ فانظره - إن شئت - في شرح مختصر الخرقى (٣/١٧٤) .

٣- انظر المغني (٥/٢٠٥) ، معرفة السنن والآثار (٧/٣٦٠) ، الموطأ (١/٣٤٤) ، سنن البيهقي (٥/١٦٧) . قال ابن قدامة : وهو قول عمر ، وعلي ، وآبي هريرة ، وابن عباس ((المغني (٥/٢٠٥) .

٤- الإجماع لابن المنذر (ص : ٤٩) .

٥- بقوله: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ . وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ ۖ﴾ الآية وقد سبق الكلام عليها (ص / ٥٥٦) .

٦- بقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِمَّنْكُمْ مَّتَعِدًا فَجَنَازًا مِّثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ الآية [المائدة : ٩٥] .

قضاء ذلك الإحرام، وقد أمر النبي ﷺ من أحرم في جيبته ((أن يترعها^(١))) ولم يأمره بكفارة ، ولا قضاء^(٢) .

وقال - رحمه الله - ((وأما سائر المحظورات كاللباس والطيب، فإنه وإن كان يأثم، فلا تفسد الحج عند أحد من الأئمة المشهورين))^(٣) .

قلت : وكون الحج لا يفسد إلا بالجماع ، هي من مسائل الإجماع كما نقله ابن تيمية عن ابن المنذر - رحمه الله - وقال بذلك جميع مفسري آيات الأحكام^(٤) ؛ إلا أن استدلال ابن تيمية فيه غموض ، وخفاء، وقد أشرت في بدء هذا المطلب لوجه استدلاله، فيما لم أر من مفسري آيات الأحكام من قرر فساد الحج بمثل استدلال ابن تيمية هذا ، وهذا من علو كعبه، وقدره في استنباط آيات التزيل، والله أعلم.

١- رواه البخاري في الحج ، باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب (رقم ١٥٣٦) .

٢- شرح العمدة (٢٤٨ / ٢) ، وانظر مجموع الفتاوى (١٠٧ / ٢٦ - ١٠٨) .

٣- مجموع الفتاوى (١٠٨ / ٢٦) . انظر المغني (٢٠٥ / ٥) ، معرفة السنن والآثار (٣٦٠ / ٧) .

٤- أحكام القرآن للجصاص (١ / ٣٧٢) ، لإلكيا الهراسي (١ / ١١٣) ، لابن العربي (١ / ١٨٩) ، للقرطبي (٢ / ٤٠٣) .

المطلب الرابع / الفسوق

قال تعالى: ﴿وَلَا فَسُوقَ﴾

قال شيخ الإسلام :

((والفسوق اسم للمعاصي كلها^(١))...ولفظ (الفسوق) يتناول ما حرمه الله تعالى ، ولا يختص بالسباب ، وإن كان سباب المسلم فسوقا ، فالفسوق يعم هذا ، وغيره^(٢).قلت : وبهذا قال ابن العربي^(٣) ، وتابعه القرطبي^(٤) ، وهو الراجح ؛ فإن الأحاديثأتت مفسرة لهذا المعنى ، ومنه قوله ﷺ : ((من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه^(٥))) ، وقوله ((الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة))^(٦) ، والله تعالى أعلم .

١- وهو قول ابن عباس ، وعطاء ، والحسن . انظر تفسير الطبري (٢/ ٢٦٨-٢٦٩) .

وقال الإمام مالك : الفسوق التنايز بالألقاب ، ومنه : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الحجرات : ١١] .

وقال بعض العلماء : فعل محظورات في الحج هو الفسوق .

وروي عن ابن عمر ؓ أن الفسوق هو السباب ورجحه إلكيا الهراسي (١/ ١٩٠) ، والجصاص (١/ ٣٧٣) ، ولا يعد هذا

خلافاً ؛ لأن هذا من باب التفسير بالمثال . انظر في الأقوال السابقة تفسير الطبري (السابق)

٢- مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٢٦/ ١٠٧-١٠٨) .

٣- أَحْكَامُ الْقُرْآنِ (١/ ١٩٠) .

٤- الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٤٠٤) .

٥- أخرجه البخاري في الحج ، باب فضل الحج المبرور ، رقم (١٥٢١) ، ومسلم في الحج ، باب في أفضل الحج ...

(رقم | ١٣٥٠) .

٦- أخرجه مسلم في الحج ، الباب السابق ، رقم (١٣٤٩)

المطلب الخامس

الجدال في مناسك الحج

قال تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

«والجدال - على هذه القراءة^(١) - هو المراء في أمر الحج؛ فإن الله قد أوضحه، وبينه، وقطع المراء فيه، كما كانوا في الجاهلية يتمارون في أحكامه^(٢).

وعلى القراءة الأخرى^(٣) قد يُفسر بهذا المعنى أيضاً.

وقد فسروها: بأن لا يماري الحاج أحداً^(٤)، والتفسير الأول أصح؛ فإن الله لم ينه المحرم، ولا غيره عن الجدال مطلقاً، بل الجدال قد يكون واجباً، أو مستحباً، كما قال: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وقد يكون الجدال مُحَرَّماً في الحج، وغيره، كالجدال بغير علم، وكالجدال في الحق بعد ما تبين^(٥).

قلت: وما ذهب إليه الشيخ - رحمه الله - قال به الإمام ابن العربي^(٦) - رحمه الله - وتابعه القرطبي^(٧)، فيما ذهب الجصاص^(٨) إلى العموم، والله أعلم.

١- ينصب الجدال، حملاً على الخبر المحض، بانتفاء الجدال؛ لأن الله قد بينه أتم بيان وهو اختيار الإمام الطبري في تفسيره (٢/ ٢٧٥). وقد سبق الكلام على القراءات في (ص/ ٥٨٢).

٢- ذكرت ذلك عائشة - رضي الله عنه - أن قريش كانت تقف في كل عام في غير موقف سائر العرب، ثم يتحاربون بعد ذلك. انظر صحيح البخاري في كتاب الحج رقم (٤٥٢٠).

٣- برفع الجدال، حملاً على النهي.

٤- وهو مروي عن ابن عباس، أخرجه البخاري عنه معلقاً برقم (١٥٧٢)، وخرجه ابن جرير في تفسيره (٢/ ٢٧٢).

٥- مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٢٦/ ١٠٧-١٠٨).

٦- أَحْكَامُ الْقُرْآن (١/ ١٩١).

٧- الجامع (٢/ ٤٠٦).

٨- أَحْكَامُ الْقُرْآن (١/ ٣٧٣).

المبحث الرابع عشر

أحكام الفدية وجزاء الصيد .

الفدية في اللغة : ما يُعطى فداءً لشيء ؛ ومنه فدية الأسير في الحرب^(١)، والمراد هنا : ما يفعله الحاج فداء لوقوعه في بعض محظورات الإحرام .

ولا نزاع في وجوب الفدية بخلق الرأس في الجملة^(٢)، والأصل في هذا قوله تعالى : ﴿وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة : ١٩٦] . وتقدير الكلام : فخلق ؛ فعليه ، أو فالواجب فدية^(٣) .

وجزاء الصيد : ((ما يستحق بدله على من أتلفه بمباشرة أو سبب ، من مثل الصيد ، ومقاربه ، وشبهه ، ولو أدنى مشابهة ، أو من قيمة مالا مثل له))^(٤) .

وهو واجب بالإجماع ، كما سيأتي في أول مسألة هنا .

وكلام شيخ الإسلام - رحمه الله - في هذا المبحث ينحصر في تسع مسائل :

المسألة الأولى : الأصل في الفدية .

المسألة الثانية : الإطعام مرجعه إلى العرف .

المسألة الثالثة : تجب الفدية سواء كان ارتكاب المحذور بعذر أم لا

المسألة الرابعة : تخريج الفدية حيث وجبت .

المسألة الخامسة : جزاء الصيد مثل ما قتل من النعم .

المسألة السادسة : يجوز لقاتل الصيد الحكم فيه .

المسألة السابعة : يُضمن الصيد بمثله صغيراً كان أم كبيراً .

المسألة الثامنة : تعدد كفارة الصيد بتعدد قتله .

المسألة التاسعة : مقدار الصوم لفائد المثل .

١- انظر الدر النقي (٢ / ٤٣١) .

٢- شرح الزركشي (٣ / ٣٢٦) .

٣- المرجع السابق ، الجامع للقرطبي (٢ / ٣٨٠) .

٤- مفيد الأنام (١ / ٢٣١) .

المسألة الأولى : الأصل فيها^(١)

قال تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -

«الأصل في هذه الفدية قوله تعالى سبحانه: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ

رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة/١٩٦]؛ فأباح الله سبحانه الخلق للمريض ، ولمن في رأسه قمل يؤذيه ، وأوجب عليه الفدية المذكورة ، وفسر مقدارها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كما في حديث كعب بن عجرة ، وهو الأصل في هذا الباب فقال له ((فاحلق ، واذهب شاة ، أو صم ثلاثة أيام ، أو تصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين^(٢)))^(٣).

وقد أجمع المسلمون^(٤) على مثل هذا ، وتقديره صلى الله عليه وسلم لما ذكر في كتاب الله من صيام أو صدقة أو نسك ؛ مثل تقديره لأعداد الصَّلَاة ، والركعات ، والأوقات ، وفرائض الصدقات ، ونصبتها ، وأعداد الطَّوَّاف ، والسَّعْي ، الرمي ، غير ذلك ؛ إذ كان هو المبين عن الله معاني كتابه ﷺ^(٥).

قلت : وبهذا قال جميع مفسري آيات الأحكام^(٦) ، والله أعلم .

١- قال الشيخ ابن عثيمين: " ومحظورات الإحرام من حيث الفدية تنقسم إلى أربعة أقسام :

- الأول : ما لا فدية فيه ، وهو عقد النكاح .
 - الثاني : ما فديته مغلظة ، وهو الجماع في الحج قبل التحلل الأول .
 - الثالث : ما فديته الجزاء ، أو بدله ، وهو قتل الصيد .
 - الرابع : ما فديته فدية أذى ، وهو بقية المحظورات ((انظر لشرح الممتع (١٩١/٧))
- ٢- قال الشيخ في مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١١٣/٢٦) : " لكل مسكين نصف صاع من تمر ، أو شعير ، أو مُدٌّ من بر ، وإن أطعمه خبزاً جاز ، ويكون رطلين بالعراقي ، قريباً من نصف رطل بالدمشقي ، وينبغي أن يكون مأدوماً " .
- ٣- تخريجه (ص/٥٩١) .
- ٤- انظر الإجماع لابن المنذر : ص (٥٠)
- ٥- شرح العُمْدَةِ ، (٢٧٤/٢) ، وانظر مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (١١٣/٢٦-١١٤) .
- ٦- أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ (١٣٠/١) ، لِلْجِصَّاصِ (٣٦٠/١) ، لِإِلْكِيَا الْهَرَّاسِيِّ (٩١/١) ، لابن الْعَرَبِيِّ (١٦٩ / ١) ، لِلْقُرْطُبِيِّ (٣٨١ / ٢) .

المسألة الثانية : الإطعام مرجعه إلى العرف لإطلاق الآية ذلك ^(١).

قال تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [البقرة/ ١٧٠]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:

«والواجب في ذلك كله ما ذكره الله تعالى بقوله: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا

تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ .

فأمر الله تعالى بإطعام المساكين من أوسط ما يُطعم الناس أهلهم ...

ولما كان كعب بن عجرة ^(٢)، ونحوه يقتاتون التمر؛ أمره النبي ﷺ أن يُطعم فرقاً من

التمر بين ستة مساكين، والفرق ستة عشر رطلاً بالبغدادية ^(٣).

قلت : كلام ابن تيمية هنا في نوع الطعام ، لا مقداره ، ولم أر من أشار لهذه المسألة

من مفسري آيات الأحكام ^(٤)، والله أعلم .

المسألة الثالثة : تجب الفدية سواء كان لعذر أم لا ^(٥)

قال تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾

١- يلاحظ هنا ابن تيمية فسر الصدقة الواردة في قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ...﴾ بالإطعام الوارد في كفارة

اليمين ، والإطعام فسر القرآن مرجعه بأنه يعود إلى العرف .

٢- ستأتي قصته في المسألة الثالثة.

٣- مجموع الفتاوى (١١٣/٢٦-١١٤) . انظر أحكام القرآن للجصاص (٥٩٥/٢) ، لابن العربي (١٨٧/٢) ، للقرطبي

(٥٩٢/٦) وانظر المغني لابن قدامة (٣٨٣/٥-٣٨٤) .

٤- للجصاص (٣٤١ / ١) تنبيه خفي جداً على هذه المسألة ، فلا أدري أهو يقصده أم لا ؟ الله أعلم .

٥- وهذا هو المذهب ، وبه قال الإمام مالك . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : إن تعمد؛ فعليه دم . هذا في المتعمد ، وأما

الناسي ، فالجُمهُورُ يلحقونه بالمعذور وقيل : لاشي عليه . وفرّق بعض العلماء بين المحذور الذي يحصل به إتلاف ، وما

لا يحصل به إتلاف . انظر بدائع الصنائع (١٩٤ / ٢) ، الإشراف (٤٧٢-٤٧٤) ، مغني المحتاج (٥٢١ / ١) ،

الإنصاف (٤٥٦ / ٣)

قال شيخ الإسلام «فجوز لمن مرض ؛ فاحتاج إلى حلق الشعر ، أو آذاه قمل برأسه أن يحلق ، ويفتدي بصيام ، أو صدقة ، أو نسك ؛ فلأن يجب ذلك على من فعله لغير عذر أولى^(١)»

وعن عبد الله بن معقل قال : جلست إلى كعب بن عجرة ، فسألته عن الفدية فقال : «نزلت في خاصة ، وهي لكم عامة ، حملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي ! .

فقال : «ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى ، أو ما كنت أرى الجهد بلغ بك ما أرى ، تجد

شاة ؟

فقلت : لا

فقال : فصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع^(٢) متفق عليه^(٣) . قلت : ولم أر من أشار لهذه المسألة من مفسري آيات الأحكام ؛ اللهم إلا الإمام القرطبي^(٤) فقد ذكر أقوال العلماء^(٥) في المسألة ، دون ترجيح ، والله أعلم .

المسألة الرابعة : يخرج الفدية حيث وجبت .

قال الله تعالى : ﴿ أَوْ نَسْكَ ﴾

قال ابن تيمية : «يجوز إخراج الفدية حيث وجبت من حل ، أو حرم ، وكذا حيث جازت ؛ لأن الله سبحانه سمي الدم الواجب هنا : نسكا ، والنسك لا يختص بموضع فإن

١- انظر المغني (٣٨٢/٥) .

٢- أخرجه البخاري في أبواب المحصر ، باب الإطعام في الفدية نصف صاع (١٨١٦) ، ومسلم في الحج ، باب جواز حلق الرأس للمحرم ... (رقم ١٢٠١) .

٣- شرح العمدة (٩-٨/٢) .

٤- الجامع (٣٨٣-٣٨٢/٢) .

٥- حيث ذهب مالك ، وأحمد على وجوب الفدية على من فعل المخطور عامد ، بينما أوجب أبو حنيفة ، والشافعي عليه دم . وأما من فعل المخطور ناسيا ، فالجمهور على إلحاقه بالمعذور . وقال الشافعي لاشيء عليه انظر : الإشراف (١/ ٤٧٢) ، معرفة السنن والآثار (١٥٧/٧) ، المغني (٥٨٣/٥) .

الضحايا لما سميت نسائك جاز أن تذبح في كل موضع ، سواء كانت واجبة، أو مستحبة كما قال: ﴿إِنْ صَلَّيْتَ وَنَسَّكَ﴾^(١) [الأنعام: ١٦٢] وقال النبي ﷺ لأي بردة ((هي خير نسائك^(٢))) بخلاف دم المتعة ، وجزاء الصيد ، فإنه سماه: هدياً ، والهدي ما أهدي إلى الكعبة^(٣) .
قُلْتُ : وبهذا قال ابن العربي، والقرطبي^(٤) ، والله أعلم .

المسألة الخامسة : جزاء الصيد مثل ما قتل من النعم

قال تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

((ما وجب ضمانه من الصيد - إما بالحرم، أو بالإحرام - فإنه يُضمن بمثله من بهيمة الأنعام ، وهي الإبل ، والبقر ، والغنم وهو ما شابهه في الخلقة، والصفة تقريباً ؛ لأن الله سبحانه قال: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة : ٩٥]

وقد قرئ بالتنوين؛ فيكون المثل هو الجزء بعينه، وهو بدل منه في الإعراب .

وَقُرِّي: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ بالإضافة^(٥).

والمعنى؛ فعطاء مثل المقتول، فالجزاء على هذا مصدر، أو اسم أضيف إلى مفعوله،

وَضُمِّنَ معنى الإعطاء، والإخراج، والإيتاء، ومثل هذا : القراءتان في قوله: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ

مِسْكِينٍ﴾^(٦) [البقرة: ١٨٤] .

- ١- وهو قول ما لك، وأحمد، وقال أبو حنيفة، والشافعي: لا يذبح النسك إلا بمكة، والراجح قول المالكية والحنابلة ؛ لإطلاق الآية، ولحديث كعب بن عجرة السابق ، والله أعلم . انظر الإشراف لعبد الوهاب (١ / ٤٧٥) ، المجموع (٧ / ٥٠٠) ، المغني (٥ / ٣٨٣) .
- ٢- أخرجه مسلم في الأضاحي ، باب وقت الأضاحي (رقم ١٩٦١) .
- ٣- شرح العمدة (٢ / ٢٧٨-٢٧٩) .
- ٤- انظر أحكام القرآن (١ / ١٧٧) ، الجامع (٢ / ٣٨٣) .
- ٥- قرأ نافع ، وابن عامر بالإضافة ، وقرأ الباقر بالتنوين ، وقد ذكر الشيخ هنا توجيه القراءتين انظر الحجة (ص ١٣٤) ، شرح الهداية (٢/٢٦٩) ، معاني القراءات (ص ١٤٥) .
- ٦- وقد سبق الكلام عليهما في آيات أحكام الصوم (ص ٤٦٦)

وإن كان بعض القرءاء فرَّقَ بينهما؛ حيث جعل الفدية نفس الطعام ، وجعل الجزاء : إعطاء المثل .

والمراد بالمثل: مثال الصيد من جهة الخلقة، والصورة، سواء كانت قيمته أزيد من قيمة المقتول، أو أنقص؛ بدلالة الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة .

أما الأول [أي دلالة قوله: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾]^(١) فمن وجوه^(٢) :
أحدها: أن الله أوجب مِثْلَ المقتول، والمِثْلُ: إنما يكون من جنسِ مثله فعُلم ؛ أن المثل حيوان، ولهذا يقول الفقهاء في الأموال: ذوات الأمثال ، وذوات القيم ، وهذا الشيء يضمنه بمثله ، وهذا يُضمن بقيمته .

والأصل؛ بقاء العبارات على ما كانت عليه في لغة العرب، الذين نزل القرآن بلسانهم ، وقيمة المتلف لا يسمى مثلاً^(٣) .

الثاني: أن الله أوجب المثل من النعم ، احترازاً من إخراج المِثْل من نوع المقتول؛ فإنه لو أطلق المِثْل ؛ لفهم منه ؛ أن يُخرج عن الضبع ؛ ضبع ، وعن الظبي ؛ ظبي .
ولو كان المِثْل : هو قيمة المقتول ؛ لكان الواجب في ذمة القاتل قيمة الصيد ، ثم إنه يصرفها في شراء هدي ، أو شراء صدقة حينئذ ؛ فلا فرق بين الهدي وبين الصدقة ، حتى يجعل المثل من أحدهما دون الآخر .

الثالث: أن قوله: ﴿مِنِ النَّعَمِ﴾ بيان لجنسِ المِثْل ؛ كقولهم : باب من حديد ، وثوب من خز، وذلك يوجب أن يكون المثل من النعم، ولو كان المثل هو القيمة ، والنعم مصرف لها ؛ لقليل: (جزاء مثل ما قتل في النعم) .

١- إضافة للإيضاح .

٢ - انظر المعونة للقاضي عبد الوهاب (١/٣٤٧) .

٣- قال في معجم مقاييس اللغة : ((الميم ، والثاء ، واللام ، أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء ، وهذا مثل هذا ؛ أي نظيره ...)) ص (٩٧٤) . وانظر طلبة الطلبة ص (١٧٤) . وقال الجصاص في أحكام القرآن (٢ / ٥٨٩) إن اسم (المثل) يقع على القيمة وعلى النظير من جنسه ، وعلى نظيره من النعم . .

الرابع : أنه لو كان المراد بالمثل القيمة؛ لم يكن فرق بين صرفها في الهدي، والصدقة، وكذلك لو أريد بالمثل الهدي ، باعتبار مساواته للمقتول في القيمة ، فإن الهدي ، والقيمة مثل بهذا الاعتبار .

وكان يجب على هذا أن يُقال : ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ﴾ بالخفض .

والتقدير : فجزاء مثل المقتول من النعم ، ومن الكفارة ، فإنهما على هذا التقدير سواء . فلما كانت القراءة ترفع ﴿كَفَّارَةٌ﴾ ؛ عُلِمَ أنها معطوفة على جزاء ، وأنها ليست من المثل المذكور في الآية، وذلك يوجب أن لا يكون المثل القيمة، ولا ما اشترى بالقيمة .

الخامس : أنه - سبحانه - قال في جزاء المثل: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ .

ولا يجوز أن يكون المراد به : تقويم التلف ؛ لأن التقويم بالنسبة إلى الهدي والصدقة واحد، فلما خص ذوي العدل بالجزاء دون الكفارة؛ عُلِمَ أنه المثل من جهة الخلقة والصورة . فإن قيل: فالآية تقتضي إيجاب الجزاء في قتل الصيد ، وذلك يعم ما له نظير ، وما لا نظير له ، وهذا إنما يكون في القيمة.

قلنا : يقتضي إيجاب جزاء المثل من النعم إن أمكنه ؛ لأنه أوجب واحداً من ثلاثة ، وذلك مشروط بالإمكان؛ بدليل من يوجب القيمة ، إنما يصرفها في النعم إذا أمكن أن يشتري بها فتكون القيمة لا تصلح لشراء هدي ، هو بمثابة عدم النظر في الخلقة .

وأما في السنة؛ وعليه اعتمد أحمد^(١) فما روى جابر بن عبد الله ، قال: « جعل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في الضبع يصيبه المحرم كبشاً، وجعله من الصيد »^(٢) رواه أبو داود ، وابن ماجة .

١- انظر الإنصاف (٣/ ٥٠٩) .

٢- رواه أبو داود في الأطعمة ، باب في أكل الضبع رقم (٣٨٠١) ، وابن ماجة في المناسك ، باب جزاء الصيد ... رقم (٣٠٨٥) والحديث صححه ابن حبان ، وابن خزيمة ، والحاكم ، والذهبي ، وابن حزم . انظر الإحسان (٦/ ١١٠) رقم (٣٩٥٣) ، مستدرک الحاكم (١/ ٤٥٣) ، نصب الراية (٣/ ١٣٤) ، المحلى (٧/ ٢٢٦) .

وأما إجماع الصحابة؛ فإنه روي عن : عُمَر ، وعثمان ، وعلي ، وزيد بن ثابت، وابن عُمَر ، وابن عَبَّاس ، وابن الزبير: أنهم قضوا في النعامة ببذنة ، وفي حمار الوحش ، وبقرة الإبل ، والثَّيْتَل^(١) ، والوعل ؛ ببقرة ، وفي الضبع ؛ بكبش ، وفي الغزال ؛ بعتر، وفي الجربوع؛ بجفرة^(٢) . وإنما حكموا بذلك ؛ لمماثلته في الخلقة ، لا على جهة القيمة^(٣) .

قلت : وقد وافق ابن تيمية في ذلك جماهير العلماء^(٤) ومصنفي تفاسير آيات الأحكام^(٥) ، وقد توسع شيخ الإسلام في بيان دلالة الآية على هذا الحكم، وما ذهب له الجمهور هو الراجح ؛ لقوة أدلتهم ، والله تعالى أعلم.

المسألة السادسة : يجوز أن يكون الحاكم في تقويم الصيد ؛ هو الصائد .

قال تعالى ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾

قال شيخ الإسلام : ((يعم القاتل، وغيره ، بخلاف قوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] فإن المُشْهَد غير المُشْهَد؛ لأن الفاعل غير المفعول ، وهنا لم يقل حَكَّمُوا فيه ذوي عدلٍ . وإنما قال (يحكم به) ، والرجل ، قد يكون حاكماً على نفسه إذا كان الحق لله؛ لأنه مؤتمن على حقوق الله، كما يُرجع إليه في تقويم قيمة المثل إذا أراد أن يُخرج الطعام، وفي تقويم عروض التجارة .

١ - كُتِبَ في المطبوع : (التبتل) وهو خطأ صريف ؛ والثَّيْتَل : هو الوعل المسن، قاله في الصحاح (١٦٤٥/٤) .

٢ - رواه الشافعي في الأم (٢/ ٢٦٢) قال : أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء الخرساني ، أن عُمَر ، وعثمان ، وعلي ، وزيد ، وابن عَبَّاس ، ومعاوية - رضي الله عنهم - قالوا : في النعامة يقتلها المحرم بذنة ، ورواه البيهقي (١٨٢/٥) من طريق الشافعي وضعفه ؛ لأنه مرسل ؛ فإن عطاء لم يدرك عُمَر ولا عثمان ولا علياً ولا زيداً ، ولم أجد ذكراً لابن الزبير فيه ، وأما ما ورد عن ابن عَبَّاس فرواه ابن جرير في تفسيره عن علي بن أبي طلحة عن ابن عَبَّاس (١١/ ٣١) ، ورواه البيهقي في الكبرى (٥/ ١٨٦-١٨٧) ، وانظر المجموع للنووي (٧/ ٤٢٥-٤٢٧)

٣ - شرح العُمْدَة (٢/ ٢٨٠-٢٨٣) .

٤ - وهو قول المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، خلافاً للحنفية القائلين بإخراج القيمة مطلقاً . انظر بدائع الصنائع (٣/ ١٢٥٩) ، الإشراف (١/ ٤٩٣) ، مختصر الخلافات (٣/ ٢٣٤) ، المغني (٥/ ٣٩٥) .

٥ - انظر أَحْكَامُ الْقُرْآنِ للشافعي (١/ ١٢٠-١٢١) ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِأَلْكَيَا الْهَرَّاسِي (٣/ ١٠٩) ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ (٢/ ١٨١) ، الجامع للقرطبي (٦/ ٢٨٧) . وقد رجح الجصاص (٢/ ٥٨٩) مذهبه .

والدليل على ذلك : ما احتج به أبو بكر^(١) من قوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ

عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]؛ فأمر الله الرجل أن يقوم بالقسط ، ويشهد الله على نفسه.

قال القاضي، وابن عقيل: وهذا إنما يكون إذا قتله خطأ ، أو عمداً لمخمصة فأما إن قتله عمداً فلا يصح ؛ لأنه فاسق ، بخلاف تقويم عروض التجارة ، فإن صاحبها يقومها، وإن كان فاسقاً ؛ لأنه لم يُنص على عدالته .

ووجه هذا : أن قتل الصيد من الكبائر؛ لأن الله توعد عليه بقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ قَتَلَهُ اللَّهُ

مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ ، ولأن الله سَمَّى محظورات الإحرام؛ فُسُوقًا، في قوله: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا

فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ ولكن هذا يقتضي أنه إذا قتله عمداً ن وتاب؛ جاز حكمه، ولم يذكر

القاضي، وأصحابه في خلافهم^(٢) هذا الشرط^(٣).

قلت : ما اختاره شيخ الإسلام - رحمه الله - هو قول الإمامين الشافعي^(٤)، وأحمد^(٥)

- رحمهما الله - ولم يختاره من مفسري آيات الأحكام غيره ، بل ذهب ابن العربي^(٦) -

رحمه الله - إلى عدم جواز ذلك ، ونقل القرطبي^(٧) نصه تماماً ؛ لأن الآية اقتضت ظاهرها

جانبا، وحكمين، فحذف بعض العدد إسقاط للظاهر، وإفساد للمعنى !! والصحيح جواز

ذلك لما ذكره الشيخ - رحمه الله - في صدر كلامه السابق ، والله أعلم.

١- لعله يريد أبو بكر عبد العزيز الخلال؛ فهو المراد إذا أطلق اسمه في كتب الفقه عند الحنابلة، وقد سبقت ترجمته (ص).

٢- أي في كتبهم المصنفة في الخلاف ، وتعدد الروايات ، ككتاب الخلاف الكبير لأبي يعلى والروايتين والوجهين ، والخلافات لأبي الخطاب الكلوثاني ، بل لم يذكره ولده محمد الشهير بالقاضي أبي الحسين في كتابه التمام .

٣- شرح العمدة (٢/ ٢٨٦-٢٨٨) .

٤- معرفة السنن والآثار (٧ / ٤٥٠) .

٥- مفيد الأنام (١/ ٢٣٥) .

٦- أحكام القرآن (٢/ ١٩٥)، وهو قول المالكية، انظر الإشراف لعبد الوهاب (١/ ٤٩٦) .

٧- الجامع (٦/ ٢٩١) .

المسألة السابعة/ يضمن الصيد بمثله كبيراً كان أم صغيراً

قال تعالى: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

((ويضمن الصيد بمثله، سواء كان المثل مما يجرى في الهدايا، والضحايا المطلقة أولاً؛ لما تقدم عن عمر^(١)، وابن مسعود^(٢)، وابن عباس^(٣)، أنهم أوجبوا في جزاء الصيد العناق^(٤)، والجفرة^(٥)، والحمل^(٦)، والجدي^(٧)، وهي لا تجوز في الاضاحي، ولا يخالف لهم في الصحابة .

والأصل في ذلك: أن الله أوجب مثل المقتول في النعم، ومثل الصغير؛ صغيراً؛ كما أن مثل الكبير؛ كبير .

وقوله بعد ذلك: ﴿هدياً بالغ الكعبة﴾ [البقرة: ١٩٥] لا يمنع من إخراج الصغير؛ لأن كل ما يهدي إلى الكعبة، فهو هدي^(٨)، ولهذا لو قال: لله علي أن أهدي الجفرة؛ جاز .
نعم الهدى المطلق؛ لا يجوز فيه إلا الجذع من الضأن^(٩)، والثني من المعز^(١٠)، والهدى المذكور في الآية ليس بمطلق؛ فإنه منصوب على الحال من قوله ﴿مثل ما قتل﴾ .

١- روى مالك في الموطأ في الحج، باب فدية ما أصيب من الطير والوحش (رقم ٢٣٠)، والشافعي في مسنده في الحج (ص: ١٤٣)، والبيهقي في سننه (١٨٣/٥) عن جابر بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب "قضى في الضبع بكبش، وفي الغزال بعتر، وفي الأرنب بعناق، وفي الجربوع بجفرة".

قال الحافظ في التلخيص (٢/ ٢٨٤): سنده صحيح .

٢- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (رقم ٨٢١٧)، والبيهقي (١٨٤/٥) .

٣- سبق تخريجه ص (٥٩٣)

٤- العناق: الأنثى من أولاد المعز . انظر المصباح المنير ص (٣٦) .

٥- الجفرة: الأنثى من ولد الضأن، والذكر: جفر، والجمع جفار . المرجع السابق ص (٤٠) .

٦- الحمل: ولد الضأن في السنة الأولى. المرجع السابق ص (٥٩) .

٧- الجدي: الذكر من أولاد المعز . المرجع السابق ص (٣٦)

٨- الهدى: ما يهدي للحرم من نعم أو طعام، أو لباس . انظر الروض المربع (٥/ ٣٥١) ط . دار الوطن.

والتقدير؛ فليخرج مثل المقتول على وجه الإهداء إلى الكعبة، وهذا هدي مقيّد، لا مطلق؛ فعلى هذا؛ منه ما يجب في جنسه الصغير كما تقدم، ومنه ما يجب في جنسه الصغير والكبير، فينظر إلى المقتول؛ فيتخير^(٣) صفاته، فيجب في الصغير؛ صغير وفي الكبير؛ كبير، وفي الذكر؛ ذكر، وفي الأنثى؛ أنثى، وفي الصحيح؛ صحيح، وفي المعيب؛ معيب؛ تحقيقاً للمماثلة المذكورة في الآية.

فإن كل الصيد سمينا، أو مسنا، أو كريم النوع، اعتبر في مثله ذلك ويفتقر هنا في المماثلة إلى الحكمين.

هذا قول ابن أبي موسى، والقاضي، وعامه من بعده من أصحابنا^(٤)، وإن فدى الصغير بالكبير؛ فهو أحسن^(٥).

قلت: وما ذهب إليه شيخ الإسلام - رحمه الله - قال به الإمام ابن العربي^(٦) - رحمه الله - مع أنه خلاف قول مالك^(٧) - رحمه الله - وهذا من إنصافه، وكلام شيخ الإسلام - رحمه الله - رد على من قال في الصغير كبير، وفي المعيب صحيح.

١- الجذع من الضأن: ما تم له ستة أشهر - على خلاف في ذلك - ودليل ذلك: ما أخرجه مسلم عن جابر مرفوعاً ((لا تذبحوا إلا مسنة؛ إلا إن تعسر عليكم، فتذبحوا جذعة من الضأن)) انظر صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب سن الأضحية رقم (٥٠٥٥)، وانظر خلاف العلماء في تحديد سن الجذع من الضأن المعونة (١ / ٤٣٥)، المجموع (٨ / ٢٩٤)، شرح الزركشي (٣ / ١٠)، الدر النقي (٢ / ٣٢٧).

٢- الثني من المعز: ما كمل سنة، ودخل في الثانية، ودليل إجزائه الحديث السابق، وانظر الصحاح (٣ / ٨٩٦)، الدر النقي (٢ / ٣٢٧).

٣- في الأصل: (فيتغير)، ولعل الصواب ما أثبتته.

٤- انظر المغني (٥ / ٤٠٥-٤٠٦).

٥- شرح العمدة (٢ / ٣٠٣).

٦- انظر أحكام القرآن (٢ / ١٨٤) وهو قول جمهور العلماء. انظر المغني (٥ / ٤٠٥)، .

٧- المرجع السابق، وانظر الجامع للقرطبي (٦ / ٢٩٢).

المسألة الثامنة / تعدد كفارة الصيد بتعدد قتله

قال تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾

قال ابن تيمية: ((وهذا نهي عن قتله في كل مرة، ثم قال: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ وهذا يعم جميع الصيد، وجميع القتلات، على سبيل الجمع، والبدل، كما يعم جميع القاتلين؛ كما عم قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةً وَدِيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢] .

ويوجب أيضا تكرار الجزاء بتكرر شرطة، كما في قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وكما في قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦] وهذا هو المعهود في خطاب الشرع، وإن لم يحمل خطاب الناس على ذلك، على أن الشرط في خطاب الناس إذا تعلق بمحل واحد لم يتكرر بتكرره في ذلك المحل، كقوله: من دخل داري فله دراهم، وإن تعلق بمحال؛ تكرر بتكرره في تلك المحال؛ كما لو قال: من دخل دوري؛ فله بكل دخول درهم، وهنا محل القتل هو: الصيد، وهو متعدد. وأيضا؛ فإنه أوجب في المقتول مثله من النعم، وذلك يقتضي أنه إذا قتل كثيرا؛ وجب كثير من النعم.

وأیضا؛ فإن جزاء الصيد بدل متلف متعدد بتعدد مبدله، كدية الآدمي، وكفارته، وأيضا؛ فإن الجزاء شرع جابرا لما فوت، وما حيا لما أرتكب، وزاجرا عن الذنب وهذا يوجب تكرره بتكرر سببه، كسائر المكفرات من الظهار، والقتل، والأيمان، ومحظورات الإحرام، وغير ذلك.

وأما الآية؛ فقد قال: ﴿فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ﴾، وهذا كقوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣] ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفَ﴾ في الجاهلية، ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ في الإسلام ﴿فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ﴾، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِثْلَ آبَائِكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢] .

ويوضح ذلك أن قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفَ﴾ إخبار عن عفو عما مضى حين نزول الآية قبل أن يقتل أحد صيدا يحكم عليه فيه، وما ذاك إلا ما قتلوه قبل الآية .

وأيضاً؛ فإن العفو يقتضي عدم المؤاخظة، واللوم، ولو كان العفو عما يقتله في الإسلام، لما أوجب عليه الجزاء .

وأيضاً ؛ فإن قتل الصيد خطيئة عظيمة ، ومثل هذه لا يقع العفو عنها عموماً ، فإن العفو عنها عموماً يقتضي إلا تكون ذنباً ، ألا ترى أن السيئات لما كفرهن الله كان ذلك مشروطاً باجتناّب الكبائر^(١)؛ فإن العفو عن الشيء ، والنهي عنه لا يجتمعان، ووجوب الجزاء بقتل الصيد متعمداً لا يقتضي رفع المأثم، بل هو فاسق بذلك إلا أن يتوب .

وقوله: ﴿فمن عاد فينتقم الله منه﴾ يوجب توعّد قاتل الصيد بالانتقام منه وذلك لا يمنع وجوب الجزاء عليه ، كما قال: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم﴾ [النساء:] ولم يمنع ذلك وجوب الدية^(٢)، والقود^(٣)، وقوله: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله - في المحاربين-: ﴿ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾ [المائدة: ٣٣]؛ ولم يمنع ذلك وجوب رد المسروق إن كان باقياً ، وقيمته إن كان تالفاً وقوله: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ [النور: ٢] لم يمنع ذلك وجوب رجم، ونفي، وهذا كثير؛ قد يذكر الله وعيد الذنوب في موضع، ويذكر جزاءها في الدنيا في موضع آخر .

ثم يقال: من جملة الانتقام؛ وجوب الجزاء عليه؛ كما قال: ﴿ليذوق وبال أمره﴾ فيكون قد عفا عما سلف قبل نزول الآية، فلا عقاب فيه، ولا جزاء، ومن عاد بعدها فينتقم الله منه بالعقوبة والجزاء^(٤).

١- إشارة لقوله تعالى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه فكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا

كرها﴾ [النساء/٣١]

٢- الدية : بدل النفس من المال، وهي حق لورثة القتيل. انظر طلبه الطلبة (ص/٢٩٥)، أنيس الفقهاء (ص/٢٩٢).

٣- القود : بفتح الواو القصاص . انظر طلبه الطلبة ص (٢٩٥) .

٤- شرح العمدة (٢/٢٨٤-٢٩٠) بتصرف .

قلت : وقد أشار لهذه المسألة إلكيا الهراسي^(١)، وابن العربي، وتابعه القرطبي ، وذكر أن هذا هو قول جمهور العلماء ، وهو كما قال^(٢)، غير أنني لم أر غير شيخ الإسلام قد توسع في التدليل على ذلك^(٣)، وتتبع طريقة الخطاب في القرآن العظيم في مثل هذه الأساليب، والله تعالى أعلم .

المسألة التاسعة : مقدار عدل الإطعام من الصيام

قال تعالى: ﴿أَوْعَدِلْ ذَلِكَ صِيَامًا﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«وَأما الصيام ؛ فإنه يصوم عن طعام كل مسكين يوما ؛ لأن الله قال : ﴿أَوْعَدِلْ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ وعدل الصدقة من الصيام في كتاب الله؛ أن يصام عن كل مسكين يوم كما أن عدل الصيام من الصدقة، أن يطعم عن كل يوم مسكين .

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ﴾ [المجادلة : ٤] ثم قلل: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامَ سِتِينَ مِسْكِينًا﴾ وقال ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة : ١٨٤]، وذلك لأن طعام يوم؛ كصوم يوم .

ولأن النبي ﷺ: «جعل في بيض النعامة صوم يوم، أو إطعام مسكين^(٤) وكذلك أصحابه^(٥)»^(٦).

قلت : وبهذا قال الجصاص^(٧)، وابن العربي، وتابعه القرطبي، دون حزم، والله أعلم.

١- أحكام القرآن له (١١٣/٣)، أحكام القرآن لابن العربي (١٩٣/٢)، الجامع للقرطبي (٢٨٧/٦) . .

٢- انظر المعونة (٣٤٥/١)، المغني (٤١٩/٥) .

٣- ومن ذلك الرد على القول : بأنه لا يحكم عليه مرتين في الإسلام ، ولا يحكم عليه إلا مرة واحدة ، فإن عاد ثانية فلا يحكم عليه ، ويقال : ينتقم الله منك ! لقول تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ .

٤- أخرجه الدار قطني (٢٤٩/٢) من حديث أبي هريرة، وقال أبو حاتم في علله (٢٧٠/١): "وليس بصحيح عندي".

٥- وهو مروي عن عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس. انظر مصنف عبد الرزاق (٤٢١/٤) (رقم ٨٢٩٦، ٨٣٠٣)، سنن البيهقي الكبرى (٢٠٨/٥) ، معرفة السنن والآثار (٤٦٤/٧) .

٦- شرح العمدة (٣٢٣/٢) .

٧- أحكام القرآن له (٥٩٥/٢)، وانظر انظر أحكام القرآن لأبن العربي (١٨٥/٢) ، الجامع للقرطبي (٢٩٤/٦) . .

المبحث الخامس عشر من أركان الحج الوقوف بعرفة

المطلب الأول

الوقوف بعرفة

كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - المتعلق بهذا الركن العظيم من أركان الحج؛
يدور حول ثلاث مسائل:

المسألة الأولى / بيان أن الوقوف بعرفة فرض.

وهذه المسألة وإن كانت موطن إجماع؛ إلا أن لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -

استدلال دقيق لم أر من أشار له؛ حيث استدل من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ

فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ بأن " كلمة (إذا) لا تستعمل إلا في الأفعال التي

لا بد من وجودها؛ كقولهم: إذا احمر البسر؛ فأتني، ولا يقال: إن احمر البسر.

وذلك لأنها في الأصل ظرف لما يُستقبل من الأفعال، وتتضمن الشرط في الغالب، فإذا

جوزي بها، كان معناه: إيقاع الجزاء في الزمن الذي أضيف إليه الفعل فلا بد من أن يكون
الفعل موجوداً في ذلك الزمان، وإلا خرجت عن أن تكون ظرفاً.

ومعلوم أن الإفاضة من عرفات من أفعال العباد، فالإخبار عن وجودها تكون أمراً

حتماً بإيجادها^(١).

المسألة الثانية: في وقت الوقوف؛ حيث بين أن كلمة (إذا) في الآية الكريمة تفيد

التوقيت، والتحديد؛ فأشعر ذلك بأن الإفاضة لها وقت محدد.

إضافة إلى دلالة السنة على ذلك.

المسألة الثالثة/ أن من فاته الوقوف بعرفه فقد فاته الحج.

فإلى بيان هذه المسائل، والله المعين، لا ربَّ غيره:

المسألة الأولى / الوقوف بعرفة فرض

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« الوقوف بعرفة لا يتم الحج إلا به ^(١) ، والأصل فيه : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب ؛ فقوله سبحانه : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة : ١٩٨] .

وكلمة (إذا) لا تستعمل إلا في الأفعال التي لا بد من وجودها ؛ كقولهم : إذا احمر البسر ؛ فأتني ، و لا يقال : إن أحمر البسر .

وذلك لأنها في الأصل ظرف لما يُستقبل من الأفعال ، وتتضمن الشرط في الغالب ، فإذا جوزي بها ، كان معناه : إيقاع الجزاء في الزمن الذي أضيف إليه الفعل فلا بد من أن يكون الفعل موجوداً في ذلك الزمان ، وإلا خرجت عن أن تكون ظرفاً .
ومعلوم أن الإفاضة من عرفات من أفعال العباد ، فالإخبار عن وجودها تكون أمراً حتماً بإيجادها ...

وقوله : ﴿ ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ [البقرة : ١٩٩] الآية .

قالت عائشة : « كانت قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة وكان يُسمّون الخمس ^(٢) ،

وكان سائر العرب يقفون بعرفة ، فلما جاء الإسلام أمر الله نبيه أن يأتي عرفات فيقف بها ، ثم يفيض منها ، فذلك قوله : ﴿ ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ ^(٣) ... »

فإن قيل : كيف قيل ^(١) : ﴿ ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ والإفاضة من عرفات بعد

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ .

١- الإجماع لابن المنذر (ص / ٦٤) .

٢- الخمس : هم قريش ؛ سموها بذلك ؛ لأنهم تحمسوا في دينهم - أي تشددوا - وقيل : سموهم حساً ؛ للكعبة ؛ لأنها حمساء ، حجرها أبيض يضرب إلى السواد . () . قاله السيوطي في الديباج (٣ / ٣٢٦) ،

٣- أخرجه البخاري في التفسير ، باب ﴿ ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ . رقم (٤٥٢٠) ، ومسلم في الحج ، باب في الوقوف ... (رقم : ١٢١٩) .

قيل : قد قيل إنه لترتيب الأخبار ، ومعناه : إن الله يأمركم إذا أفضتم من عرفات أن تذكروه عند المشعر الحرام ، ثم يأمركم أن تفيضوا من حيث أفاض الناس ، وترتيب الأمر لا يقتضي ترتيب الفعل المأمور به ، وإنما أمر بهذا بعد هذا ؛ لأن الأول أمر لجميع الحجيج والثاني : أمر للحمس خاصة .

ويقال : إنه معطوف علي قوله: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ .. إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾ [البقرة: ١٩٧-١٩٩] .

ويكون معناه : فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ، فلا يرفث ، ولا يفسق ، ثم بعد فرض الحج يفيض من حيث أفاض الناس ، ويكون الكلام في بيان المحظورات ، والمفروضات.

فإن قيل : لم ذكر لفظ الإفاضة دون الوقوف ؟

قيل : لأنه لو قال: (ثم قفوا حيث وقف الناس) ؛ لظن أن الوقوف بعرفة يجزي في كل وقت ، بحيث يجوز تقديمه ، وأما الإفاضة : فإنها الدفع بعد تمام الوقوف وقد علموا أن وقت الدفع هو آخر يوم عرفة .

فإذا أمروا بالإفاضة منها : علم أنه يجب أن يقفوا بها إلى وقت الإفاضة وأنها غاية السير الذي ينتهي إليه الحاج ، فلا تتجاوز ، ولا يقصر عنها ؛ لأن المقصر والمجاوز لا يفيضان منها^(٢) .

ثم استدل - رحمه الله - بالسنة المؤكدة لهذا الحكم ، ومن ذلك : -

١- هذا الاعتراض أتى به الشيخ - رحمه الله - رداً على من فسّر الإفاضة في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ بالإفاضة من مُزْدَلَفَةٍ ، وهو قول الضحاك ، خلافاً لجماهير المُفسِّرين من السلف والخلف القائلين : بأن الإفاضة في الآية يُراد بها الإفاضة من عرفات وقارن كلام شيخ الإسلام هنا بكلام الإمام الجصاص - رحمه الله - في أحكام القرآن (٣٧٦/١) ، فإنه استفاد منه ، وأضاف له دلالات أخرى في غاية القوة . وانظر أحكام القرآن لابن العربي (١٩٦/١) ، وللقرطبي (٤٢٣/٢) .

٢- شرح العمدة (٥٧٢ - ٥٧٤) .

حديث عروة بن مضر ، وفيه قوله ﷺ : « من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً ، فقد تم حجه ، وقضى تفته »^(١).
ثم استدل بالإجماع^(٢).

قلت : وهذه المسألة من المسائل المشتهرة في تفاسير آيات الأحكام^(٣) ، وإليها أشلر عامة المُفسِّرين ؛ إلا أنني لم أجد من أشار لدلالة الآية على فرضية الوقوف بعرفة ، وإنما يستدلون على ذلك بالسنة ، والإجماع ، بل قد صرح إلكيا الهراسي بذلك فقال : " كون الوقوف ركناً ، لا يصح الحج بدونه ؛ فإنما علم بالإجماع ، وفيه أخبار أيضاً ... " .
المسألة الثانية : وقت الوقوف .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« وأما زمان الوقوف ؛ فالיום التاسع من ذي الحجة ، وهو يوم عرفة ، وليلة العاشر من ذي الحجة إلى طلوع الفجر ، وتسمى ليلة المزدلفة ، وليلة النحر ، وليلة عرفة .
فمن طلع [عليه^(٤)] الفجر ، ولم يقف في شيء من عرفة ؛ فقد فاته الحج ؛ لأن الله قال : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ (وإذا) كلمة توقيت ، وتحديد ، فأشعر ذلك بأن الإفاضة لها وقت محدد .

ولأن النبي ﷺ قال : « الحج عرفة ، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر ، فقد أدرك الحج »^(١) ، وهذا ذكره في معرض تحديد وقت الوقوف ؛ فعلم أن من جاءها ليلاً فقد أدرك الحج ، ومن لم يوافها حتى طلع الفجر ، فقد فاته الحج .

١- أخرجه أبو داود في المناسك ، باب من لم يدرك عرفة ، رقم (١٩٥٠) ، والترمذي في الحج ، باب فيمن أدرك الأمام يجمع فقد أدرك الحج (رقم ٨٩١) وصححه الدارقطني ، والحاكم ، وابن العري ، وابن حجر ، ومن المتأخرين الشيخ الألباني ، انظر التلخيص الحبير (رقم ١٠٤٩) ، إرواء الغليل (٢٥٩/٤) ، أحكام القرآن لابن العربي (١/١٩٣) .

٢- وقد حكى الإجماع غير واحد من العلماء ، انظر الإجماع لأبن المنذر (ص: ٦٤) ، ابن قدامة في المغني (٢٦٧/٥) .

٣- انظر أحكام القرآن للحصص (١/ ٣٧٥-٣٧٧) ، ابن العربي (١/ ١٩٣) ، إلكيا الهراسي (١/ ١١٥-١١٧) ، القرطبي (٢/) .

٤- مضاف للأصل ليستقيم الكلام .

وكذلك قوله ﷺ : « من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً .. »^(٢).

وَالصَّلَاةُ بِالْمُزْدَلِفَةِ ؛ هِيَ أَوَّلُ مَا يَبْزَغُ الْفَجْرُ ؛ فَعُلِمَ أَنَّ وَقْتَ الْوُقُوفِ قَبْلَ مِيقَاتِ تِلْكَ الصَّلَاةِ ، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ النُّحْرِ .
وهذا مما أجمع عليه^(٣).

قلت : وكون يوم عرفة محدود من زوال شمس اليوم التاسع ، إلى طلوع فجر يوم النحر قال به جميع أهل العلم^(٤)، وعليه جميع مفسري آيات الأحكام ؛ ولكني لم أر منهم من أشار لدلالة الآية على ذلك، وهذا من دقة استنباطاته - رحمه الله - وحسن استدلاله .

المسألة الثالثة/ من فاتته الوقوف بعرفه فقد فاتته الحج

قال تعالى: ﴿ فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَكَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾

قال شيخ الإسلام : -

« فأمرهم بالذكر عقب الإفاضة من عرفات ، فمن لم يُفَضَّ من عرفات لم يكن ملماً بالوقوف بالمشعر الحرام، وما لا يُؤمر به من أفعال الحج، فهو منهي عنه، كالوقوف بعرفة في غير وقته .

ولأن الحكم المعلق بشرط؛ معدوم بعدمه، فإذا عُلّق الوقوف بالمشعر الحرام من عرفة اقتضى عدمه عند عدم الإفاضة من عرفات .

١- أخرجه أبو داود في المناسك ، باب من لم يدرك عرفة (رقم ١٩٤٩) ، والترمذي في الحج ، باب فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (رقم ٨٨٩) . والحديث صحّحه الذهبي في التلخيص (٤٦٤/١) .

٢- سبق تخريجه (ص ٦٧) .

٣- شرح العنونة (٥٧٦/٢ - ٥٧٧) .

٤- وقد حكى الإجماع على ذلك أبو محمد في المغني (٢٧٤/٥) وقال به الخصائص في أحكام القرآن له (٣٧٧/١) ، والكيل الهراسي (١١٨/١) ، وابن العربي (١٩٤/١) ، والقرطبي (٤١١/٢) .

ولأن الآية تقتضي أنه مأمور بالذكر عند المشعر حين الإفاضة ، وعقبها ، فإذا بطل الوقت الذي أمر بالذكر عند المشعر الحرام فيه ، وبطل التعقيب ، كان قد فات وقت الوقوف بالمشعر وشرطه ، وذلك يمنع الوقوف فيه .

ونظير هذا قوله: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] .

فإنها دليل على امتناع الطواف بهما من غير الحاج والمعتمر ، ولذلك لا يشرع الطواف بالصفاء والمروة ، إلا في حج أو عُمرة ، خلاف الطواف ، فإنهما عبادة منفردة أفردتها بالذكر في قوله: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِتِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، ثم قال بعد ذلك: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾

فالأمر بالذكر؛ كَذِكْرِ الأَبَاءِ، والذِّكْرِ في أيام معدودات، هو بعد قضاء المناسك . ومن لم يقف بعرفة ؛ لم يقض مناسكه، فَبَطَلَ في حقه الذِّكْرُ المأمور به، الذي يتضمن التعجل والتأخر .

ولا يقال : ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ ؛ كلام مبتدأ [ومن السنة] ^(١).

وأيضاً ، فإن النبي ﷺ قال: «الحج عرفة ، من جاء من ليلة جمع قبل طلوع الفجر ، فقد أدرك الحج» ^(٢) ؛ فإذا لم يدرك عرفة ، فلا حج له ^(٣)، بل قد فاته الحج ، ومن لا حج له، لا يجوز أن يفعل شيئاً من أعمال الحج ؛ لأنه يكون في حج؛ من لا حج له، وهذا لا يجوز ،

١- زيادة للإيضاح .

٢- سبق تخريجه (ص/٦٠٦) .

٣- وهو محل إجماع بين العلماء لقوله ﷺ من حديث ابن عباس ((من فاتته عرفات؛ فقد فاتته الحج ، وليتحلل بعُمرة)) أخرجه الدار قطني (٢/ ٢٤١) ، ونحوه عند البيهقي في الكبرى (١٧٥/٥) وسنده صحيح كما قال الشيخ الألباني - رحمه الله - في الإرواء (٤/ ٣٤٦) ، وانظر في المسألة بدائع الصنائع (٢/ ٢٢) ، الإشراف لعبد الوهاب (١/ ٤٨٢) ، المجموع (٨/ ٢٨٦) ، المغني (٥/ ٢٦٧) .

بخلاف المفسد؛ فإنه في حج تام ، لأنه أدرك الوقوف، لكن هو فاسد، وغير ممتنع انقسام العمل إلى صحيح وفاسد، وأما أن يكون في حج ، من ليس في حج ؛ فهذا ممتنع .
ولهذا قلنا : إذا فاته الحج ؛ لم يفعل ما يختص بالحج من المواقف ، والرمي، وإنما يفعل ما اشترك فيه الحج والعمرة من الطواف . والخلق» (١).

قلت : وهذه المسألة من جملة المسائل التي انفرد باستنباطها شيخ الإسلام - رحمه الله - من الآية السابقة دون غيره من مفسري آيات الأحكام ، فإني لم أر لأحد منهم شيء من الاستدلال على ذلك، والله أعلم (٢).

١- شرح العمدة (٦٥٧/٢-٦٥٩) .

٢- ذكر الجصاص في أحكام القرآن (٣٧٧/١) أن من فاته الوقوف بعرفة ؛ فلا حج له ؛ لكن بدون استنباط أو استدلال بآيات القرآن الكريم .

واجبات الحج

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول	طواف القدوم.
المطلب الثاني	المبيت بمزدلفة.
المطلب الثالث	النحر.
المطلب الرابع	رمي الجمرات.
المطلب الخامس	المبيت بمنى ليالي أيام التشريق.

المطلب الأول/ طَوَافُ الْقُدُومِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ

هذا هو الواجب الأول من واجبات الحج، وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- على دلالة القرآن العظيم فيه على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى/ حكم طواف القدوم.

المسألة الثانية/ صفة الطواف .

المسألة الثالثة/ صلاة ركعتين بعد الطواف.

فإلى تفصيل استدلاله على تلك المسائل:

المسألة الأولى/ حكم طواف القدوم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «أما طَوَافُ الْقُدُومِ :

- فالمشهور في المذهب : أنه ليس بواجب ، بل سُنَّةٌ^(١).

- ونُقل عنه محمد بن أبي حرب الجرجرائي^(٢): ((الطَّوَّافُ ثَلَاثَةٌ وَاجِبَةٌ : طَوَّافُ

الْقُدُومِ وَطَوَّافُ الزِّيَارَةِ ، وَطَوَّافُ الصَّدَرِ^(٣) ... وهذه رواية قوية ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ ، وأصحابه من بعده ، لم يزلوا إذا قدموا مَكَّةَ طافوا قبل التعريف^(٤) ، ولم يُنقل أن أحداً

منهم ترك ذلك لغير عذر ، وهذا خرج منه امتثالاً لقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ

﴿[آل عمران : ٩٧] ، ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، وبياناً لما أمر الله به من حج بيته ، كما

يَبَيِّنُ الطَّوَّافُ الْوَاجِبَ بِسَبْعَةِ أَشْوَاطٍ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ أَفْعَالُهُ - في حجه كلها واجبة ، إلا أن يقوم دليل على بعضها أنه ليس بواجب .

١- وهو مذهب جُمهُورِ الْعُلَمَاءِ، انظر المبسوط (٥١/٤)، المقنع لابن البنا (٢/٦٣٥)، شرح الزركشي (٣/٢٧١) ، وعند المالكية : سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، حتى ألحقه بعضهم بالواجبات . انظر المعونة (١ / ٣٧٤) .

٢- انظر الإنصاف (٩ / ٢٩٣) مع الشرح الكبير .

٣- طَوَّافُ الصَّدَرِ : هو طَوَّافُ الْوَدَاعِ ، واصل الصَّدَرُ: الانصراف ، انظر المصباح (١ / ٣٥٩) ، طُلبَةُ الطَّلَبَةِ (ص / ٦٤) ، الفروع (٣ / ٥٢٧) .

٤- أي قبل الوقوف بعَرَفَةَ ، وأما بعد التعريف فيسقط طَوَّافُ الْقُدُومِ اكتفاء بطَوَّافِ الْإِفَاضَةِ ؛ ولهذا لم يستحبه شيخ الإسلام انظر مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (١٣٦/٢٦ - ١٣٩) .

وقد قال ﷺ: ((لتأخذوا عني مناسككم))^(١) ولم يُرد أن تأخذها عنه علماً، بل علماً، وعَمَلًا، كما قال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]؛ فتكون المناسك التي أمر الله بها؛ هي التي فعلها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢)

قلت: ولم أر من استنبط هذا الحكم من مفسري آيات الأحكام^(٣)، وهو من تخريج الفروع على الأصول؛ فإن القاعدة الأصولية التي استند عليها شيخ الإسلام في هذا الحكم؛ هي وجوب العمل ببيان السنة لعمومات ومجملات القرآن العظيم. والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: صفة الطواف .

قال شيخ الإسلام :

((الطائف يتدئ في مروره بوجه الكعبة ، فإذا استلم الحجر الأسود^(٤) ، أخذ إلى جهة يمينه^(٥) ، فيصير البيت عن يساره ، وَيَكْمُلُ سبعة أَطَوَافٍ^(٦) ، وهذا من العلم العلم ، والسنة المتواترة الذي تلقته الأمة عن نبيها ، وتوارثته فيما بينها خلفاً عن سلف ، وهو من تفسير رَسُولُ اللَّهِ ﷺ معنى قوله: ﴿أَنْ طَهَرَ ابْنَتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥] وقوله: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] ، كما فسر أعداد الصلوة وأوقاتها .

- ١- أخرجه مسلم في الحج باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً (رقم/٣١٠) من حديث جابر ﷺ.
- ٢- شرح العمدة (٢/٦٥٢-٦٥٣) وقارن بالمعونة لعبد الوهاب (١/٣٧٤)؛ فإنه عين استدلاله .
- ٣- اللهم إلا الإمام القرطبي؛ فإنه أشار إلى قول الإمام مالك - رحمه الله - في حكم طواف القدوم عند قوله تعالى ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] دوغماً إشارة لوجه وجوبه أو استحبابه ، انظر الجامع له (٥٠/١٢).
- ٤- بمسحه بيمينه ، ويقبله ، كما في حديث جابر عند مسلم في الحج، باب حجة النبي ﷺ (رقم/١٤٧)، وهو مسنون بالإجماع ، انظر مراتب الإجماع (ص: ٤٤) ، الإفصاح (١/٢٧٨) .
- ٥- انظر الإنصاف (٣/٧) ، الشرح الممتع (٧/٢٧٥) ، مفيد الأنام (١/٢٨٣) في الحكمة من ذلك.
- ٦- هكذا في الأصل، ولا أظنه يصح لغة ، انظر معجم مقاييس اللغة (ص / ٦٢٨) ، القاموس المحيط (ص / ١٠٧٧) ؛ فاعله يكون تحرف عن أشواط ، انظر طلبه الطلبة (ص / ٥٩) ، الدر النقي (٢/٤١٧) .

وفي حديث جابر : « أن النبي ﷺ لما قدم مكة أتى الحَجَرَ فاستلمه ثم مشى عن يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً »^(١)»^(٢).

قلت : ولم يشر أحدٌ من مفسري آيات الأحكام لهذه المسألة وهي بكتب الفقه ، وفروع الأحكام أولى ؛ إلا أن جعل هذه الآيات دالة على ذلك الحكم ببيان السُّنة من فقه الفهم بالكتاب، والسُّنة، وقوة الاستدلال بهما، ولشيخ الإسلام حفظ وافر في ذلك .

المسألة الثالثة/ صلاة ركعتين بعد الطواف

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : « [السُّنة لكل طائف أسبوعاً^(٣) ؛ أن يصلي بعده ركعتين ؛ لقوله سبحانه : ﴿ أَنْ طَهَّرَ ابْنَتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِتِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ ﴾ . وقد قال طائفة من السلف^(٤) في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة : ١٢٥] .

قالوا : مقام إبراهيم ؛ عرفه، ومُزْدَلِفَة، ومِنَى، و ﴿ مُصَلًّى ﴾ أي مُدْعَى .

وهذا لا ينافي عند كثير من العلماء ما ثبت في الصحيح من : « أن النبي ﷺ لما طاف صلى عند المقام ركعتين، وقرأ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾^(٥) . لأن الآية قد تتناول هذا، وهذا عند كثير من أهل العلم »^(٦) .

قلت : ولم أر من أشار لهذه المسألة من مفسري آيات الأحكام ، وهذا من التفسير النبوي الصريح .

١- انظر تخريجه ص (٦١٩) هامش (١) .

٢- شرح العُمدة (٢ / ٤٣٩) ، وقارن بكلام القاضي عبد الوهاب في المعونة (١ / ٣٧٣) ؛ فإنهما يتزعان من قوس واحدة في طريقة الاستدلال .

٣- أي سبعة أشواط، انظر طلبة الطلبة (ص ٦٣) .

٤- انظر جامع البيان للطبري (١ / ٣٦٥) . وهو قول عطاء ، ومجاهد .

٥- أخرجه مسلم في الحج ، باب حجة النبي ﷺ رقم (١٢١٨) .

٦- الاستغاثة في الرد على البكري (٢ / ٤٣٠-٤٣١) . وما بين المعقوفتين من شرح العُمدة (٢ / ٤٤٨) .

المسألة الرابعة/ الطَّوَّاف عبادة مستقلة تجوز في غير الحج والعمرة .

قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾

قال شيخ الإسلام : ((قوله: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ فإنها دليل على امتناع الطَّوَّاف بهما من غير الحاج ، والمعتمر ، ولذلك لا يشرع الطَّوَّاف بالصفاء، والمروة إلا في الحج أو العمرة ، بخلاف الطَّوَّاف ، فإنها عبادة منفردة ، أفردها بالذكر في قوله: ﴿أَنْ طَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾^(١) قلت : ولم أر من أشار لهذه اللطيفة، والفائدة من مفسري آيات الأحكام، والله تعالى أعلم .

١- شرح العمدة (٦٥٧/٢) ، وانظر مجموع الفتاوى (٢٦٠/٢٦-٢٥٢) .

المطلب الثاني / الوقوف بمزدلفة

عَدَّ شيخُ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- الوقوف بمزدلفة، أو المبيت بها من واجبات الحج؛ مستدلاً بقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ .

وهذا الأمر ؛ بينه الرسول ﷺ بفعله؛ حيث بات بمزدلفة، وأمر بذلك؛ مما يدل على وجوب المبيت بها، إضافة إلى ترخيص الرسول ﷺ للضعفاء، ونحوهم من أصحاب الأعذار بترك المبيت؛ دلالة على وجوبه؛ لا على أنه ركن من أركان الحج. وقبل هذا بين أبو العباس -رحمه الله- المشعر الحرام الوارد في الآية السافرة، ثم أشار للسنة للحاج غداة يوم النحر.

وقد ظهر لي أن أرتب كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في هذا المطلب على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى/ المراد بالمشعر الحرام.

المسألة الثانية / السنة الإكثار من ذكر الله في مُزْدَلِفَة غداة يوم النحر.

المسألة الثالثة/ حكم المبيت بمزدلفة.

فإلى بيان هذه المسائل، وبالله التوفيق.

المسألة الأولى/ المراد بالمشعر الحرام

قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾

قال شيخ الإسلام : ((اعلم أن المشعر الحرام ^(١) - في الأصل - اسم للمزدلفة كلها، وهو المراد؛ لأن عرفة هي المشعر الحلال، وسمي: جمعا ؛ لأن الصلاتين ^(٢) تجمع بها، كأن الأصل : موضع جمع، أو ذات جمع ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

وروى سعيد بن أبي عروبة - في مناسكه- ^(٣) عن قتادة في قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا

اللَّهُ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ ، قال : هي ليلة جمع ، ذكر لنا أن ابن عباس كان يقول : ((ما بين الجبلين مشعر ^(٤))).

وعن عمرو بن ميمون قال : سألت عبد الله بن عمرو بن العاص، ونحن بعرفة عن المشعر الحرام ؟

قال : إن اتبعتني أخبرتك ، فدفعت معه حتى إذا وضعت الركاب أيديها في الحرم قال : هذا المشعر الحرام .

قلت : إلى أين ؟

قال : إلى أن تخرج منه ^(٥))) رواه الأزرقى ، وغيره بإسناد صحيح

ويبين ذلك ؛ أن الله أمر بذكره عند المشعر الحرام ، فلا بد من أن يشرع امتثال هذا الأمر ، وإنما شرع من الذكر : صلاة المغرب ، والعشاء ، والفجر ، والوقوف للدعاء غداة

١- وسمي مَشْعَرًا ؛ من الشعار، وهو العلامة؛ لأنه معلم للحج، والصلاة، والمبيت به والدعاء عنده من شعائر الحج ، ووصف بالحرام لحرمة ((قاله القرطبي في جامعه (٤١٨/٢) . وانظر الدر النقي (٢ / ٤٢٥)

٢- وقيل لاجتماع الناس فيهما ، وقيل : لاجتماع آدم بخواء فيها . رواه ابن سعد في الطبقات (٤٠/١) عن ابن عباس بسند ضعيف ، وانظر القرى للطبري (ص / ٤٢٠) ، الجامع للقرطبي (٢ / ٤١٨) .

٣- ، و سعيد بن أبي عروبة، أبو النضر بن مهران العدوي مولاهم البصري، الإمام الحافظ، عالم أهل البصرة، وأول من صنف السنن النبوية ، (ت/٦٥هـ-)، انظر سير أعلام النبلاء (٦/٤١٣).

٤- أخرجه الطبري (٢ / ٢٨٨)

٥- المرجع السابق، وأخبار مكة للأزرقي (٢/١٩١).

النحر ، وهذا الذكر كله يجوز في مزدلفة كلها ؛ لقول النبي ﷺ : «هذا الموقف ومزدلفة كلها موقف»^(١)؛ فعلم أنها جميعا تدخل في مسمى المشعر الحرام .

ثم أنه خص بهذا الاسم قرح^(٢) ؛ لأنه خص تلك البقعة بالوقوف عنده ، والذكر ، وغلب هذا الاستعمال في عرف الناس حتى إنهم لا يكادون يعنون بهذا الاسم إلا نفس قرح وإياه عني جابر بقوله - في حديثه عن النبي ﷺ : « ثم ركب القصوى حتى أتى المشعر الحرام ، فاستقبل القبلة ، فدعا الله ، وكبره ، وهلل ، ووحده ، فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا ، فدفع قبل أن تطلع الشمس » رواه مسلم^(٣).

وكثيرا ما يجيء في الحديث؛ المشعر الحرام؛ يعني به نفس قرح^(٤).

وأما في عرف الفقهاء : فهو غالب عليه ، ونسبة هذا الجبل إلى مزدلفة ؛ كنسبة جبل الرحمة^٥ إلى عرفة^(٦).

المسألة الثانية / السنة الإكثار من ذكر الله في مزدلفة غداة يوم النحر

قال شيخ الإسلام : « السنة أن يقف الناس غداة جمع بالمزدلفة يذكرون الله سبحانه وتعالى ويدعون ، كما صنعوا بعرفات إلى قبيل طلوع الشمس^(٧) ، وهو موقف عظيم ومشهد كريم ، وهو تمام للوقوف بعرفة ، وبه تجاب المسائل التي توقفت بعرفة^(٨) ، كالطواف بين الصفا والمروة مع الطواف بالبيت ، وأؤكد .

١- أخرجه مسلم في الحج ، باب ما جاء أن عرفة... رقم (١٤٩).

٢- قرح: جبل في المزدلفة، عن يمين المشعر الحرام ، وقيل : هو المشعر نفسه. انظر طلبه الطلبة (ص/٦٣)، الديباج، للسيوطي (٣/٣٢١).

٣- سبق تخريجه ، ص (٦١٢) .

٤- فيكون من باب تسمية لكل باسم البعض. انظر الدر النقي (٢/٤٢٥).

٥- هو الجبل الذي بوسط عرفات ، ويقال له : إلال - على وزن هلال - انظر المناسك للنووي (ص/٣١٣).

مجموع الفتاوى (٢٦/١٣٣) .

٦- شرح العمدة (٢/٥١٨ - ٥١٩)

٧- هذا هو التفسير الأول لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾، وقيل : الذكر هنا : صلاتي المغرب والعشاء ، اللتين

يجمع بينهما بمزدلفة، انظر أحكام القرآن للجصاص (١/٣٧٨) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (١/١٨٤)

٨- لم يتبين لي أصل ذلك .

قال تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ۖ وَوَقِفِ الْنَبِيَّ ﷺ فِيهِ بِالنَّاسِ ۖ ﴾^(١).

قلت : وإلى هذا أشار جميع مفسري آيات الأحكام^(٢)، والله أعلم .

المسألة الثالثة/ حكم المبيت بمزدلفة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« الوقوف بمزدلفة - في الجملة - واجب ، تارة يعبر عنه أحمد بالوقوف بمزدلفة ، وتارة يعبر بالمبيت بمزدلفة ؛ لقوله سبحانه : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا مَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨] .

والمشعر الحرام : مزدلفة كلها ، كما تقدم^(٣).

وإن أريد به نفس قزح ، فقد أمر بالذكر عنده ، وذلك يحصل بالوقوف فيما حوله ، بدليل قول النبي ﷺ : « هذا الموقف ومزدلفة كلها موقف ، وارفعوا عن بطن محسر^(٤) ».

وأيضاً ؛ فإن النبي ﷺ وقف بها^(٥) ، وقال : « خذوا عنى مناسككم^(٦) »^(٧).

قلت : ودلالة الآية على مشروعية المبيت بمزدلفة - عند شيخ الإسلام - فمأخذه^(٨) ، ما رده كثيراً في مثل هذه الاستدلالات من أن الأصل هو وجوب اتباعه ﷺ في جميع

١- شرح العمدة (٢ / ٥٢٠) .

٢- انظر أحكام القرآن للجصاص (١ / ٣٧٨) ، إكيا المراسي (١ / ١١٨-١١٩) ، ابن العربي (١ / ١٩٥) ، القرطبي (٢ / ٤١٨) .

٣- ص (٦١٦) .

٤- مُحَسَّر - بضم الميم ، وفتح الحاء ، وكسر السين المشددة - ؛ سمي بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حُسِرَ فيه ؛ أي أعْيِي ، وَكَلَّ . انظر الديباج للسيوطي (٣ / ٣٢٣) .

٥- سبق تخريجه قريباً . ص (٦١٢) .

٦- رواه مسلم في الحج ، باب استحباب رمي جمرة العقبة ... (رقم / ٣١٠) .

٧- شرح العمدة (٢ / ٦٠٧) . .

٨- انظر شرح العمدة (٢ / ٦٢٣-٦٥٤) .

المناسك، لاسيما وفعله ﷺ خرج امتثالا لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾.

والفعل إذا خرج منه مخرج الامتثال ، والتفسير ، كان حكمه ؛ حكم الأمر .
وأما كونه واجبا^(١)؛ فذلك لأن السنة وردت بالترخيص للضعفاء في ترك المبيت بمزدلفة^٢ ، ولأنه ﷺ قال : «الحج عرفة» فلو كان الحج يفوت بفوات مزدلفة ، لما قلل : «الحج عرفة»^(٣) ، بل قال الحج عرفة ، ومزدلفة هذه إشارة لائحة إلى وجهه عد ابن تيمية الوقوف بمزدلفة من واجبات الحج^(٤).

وبقول شيخ الإسلام قال جمهور مفسري آيات الأحكام^(٥)، والله تعالى أعلم.

-
- ١- جمهور العلماء على أن المبيت بمزدلفة من واجبات الحج . وقال بعض السلف : أنه ركن .
وقال بعض الشافعية : هو سنة !! والراجح - والله أعلم - قول الجمهور ، وقد ذكرت ذلك من كلام ابن تيمية فيما سبق، انظر بدائع الصنائع (٣٥/٢) ، الإشراف لعبد الوهاب (٤٨٣/١) ، المجموع (١٣٤/٨) ، المغني (٢٨٤/٥) .
 - ٢- كما في حديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - «أن رسول الله ﷺ أذن للظعن» أخرجه البخاري في الحج ، باب من قدم ضعفه أهله بليل (رقم/١٦٧٩) . ومسلم في جزاء الصيد ، باب حج الصبيان (رقم/٣٠١) ، (٣٠٢) . والظعن: جمع ظعينة ، وهي المرأة في الهودج . انظر شرح النووي على صحيح مسلم (٨ / ١٨٩) ، الديباج (٣ / ٣٢٣) .
 - ٣- سبق تخريجه ص (٦٠٦) .
 - ٤- شرح العمدة (٦٠٧/٢-٦١٨) .
 - ٥- انظر أحكام القرآن للجصاص (٣٧٩/١) - (٣٨٠) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (١١٨/١) ، أحكام القرآن لابن العربي (١٩٥/١) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤٢١/٢) .

المطلب الثالث / النحر، وفضله.

قال تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- :

« أمره الله أن يجمع بين هاتين العبادتين العظيمتين ، وهما الصلاة ، والنسك الدالتان على القرب ، والتواضع ، والافتقار ، وحسن الظن ، وقوة اليقين ، وطمأنينة القلب إلى الله ، وإلى عدته ، وأمره ، وفضله ، وخلفه عكس حال أهل الكبر والنفرة ، وأهل الغنى عن الله ؛ الذين لا حاجة في صلاتهم إلى ربهم يسألونه إياها ، والذين لا ينحرون له ؛ خوفا من الفقر ؛ وتركوا لإعانة الفقراء ، وإعطائهم وسوء الظن منهم برهم ؛ ولهذا جمع الله بينهما في قوله: ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾ [الأنعام ١٦٦] .

والنسك: هي الذبيحة ابتغاء وجهه^(١).

والمقصود : أن الصلاة والنسك ، هما : أجل ما يتقرب به إلى الله^(٢) ، فإنه أتى فيهما (بالفاء) الدالة على السبب ؛ لأن فعل ذلك وهو : الصلاة والنحر ؛ سبب للقيام بشكر ما أعطاه الله إياه من الكوثر ، والخير الكثير .

فشكر المنعم عليه، وعبادته، أعظمهما هاتان العبادتان، بل الصلاة نهاية العبادات، وغاية الغايات .

كأنه يقول: (إنا أعطيناك) الخير الكثير ، وأنعمنا عليك بذلك ؛ لأجل قيامك لنا بهاتين العبادتين ، شكرا لإنعامنا عليك ، وهما السبب لإنعامنا عليك بذلك ؛ لأجل قيامك لنا بهاتين العبادتين ، شكرا لإنعامنا عليك ، وهما السبب لإنعامنا عليك بذلك ، فقم لنا بهما .

فإن الصلاة والنحر ، محفوفان بإنعام قبلها ، وإنعام بعدها ، وأجل العبادات المالية النحر ، وأجل العبادات البدنية الصلاة ، وما يجتمع للعبد في الصلاة لا يجتمع له في غيرها من سائر العبادات ، كما عرفه أصحاب القلوب الحية ، وأصحاب الهمم العالية .

١- وهو قول أكثر السلف ، انظر تفسير الطبري (٨ / ١١٢ - ١١٣) ، تفسير الماوردي (٢ / ١٩٥) .

٢- أي في يوم عيد الأضحى ، فدل الآية على فضل ذبح الحاج يوم النحر للهدى الواجب ، والمستحب ، وعلى فضل الأضحية في ذلك اليوم ، كما سيأتي في سياق كلام ابن تيمية .

وما يجتمع له في نحره : من إيثار الله ، وحسن الظن به ، وقوة اليقين والثوق بما في يد الله تعالى ، أمر عجيب ، إذا قارن ذلك الإيمان والإخلاص .
وقد أمتثل النبي صلى الله عليه وسلم أمر ربه ، فكان كثير الصلاة لربه^(١) ، كثير النحر ، حتى نحر بيده في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة^(٢) .
وكان ينحر في الأعياد^(٣) ، ونحوها^(٤) .
قلت : ولم أر من أشار لهذه الفائدة من الآية الكريمة ، والله تعالى أعلم .

١- كما في صحيح البخاري من كتاب التهجد أنه ﷺ : ((كان يقوم من الليل حتى تنتفخ قدماه)) من حديث عائشة - رضي الله عنها - وقد سبق (ص/٣٧٥).

٢- سبق تخريجه ص () .

٣- انظر صحيح البخاري ، كتاب الحج ، باب من نحر هديه بيده (رقم / ١٧١٢) وفيه ((وضحي بالمدينة كبشين ، أملحين ، أقرنين)) .

٤- مجموع الفتاوى (١٦/ ٥٣١- ٥٣٢) .

المطلب الرابع / المبيت بمنى^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

«السنة للحاج ؛ أن لا يبيت ليالي منى إلا بها ؛ لأن الله سبحانه قال: ﴿واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه﴾ [البقرة: ٢٠٣] ؛ ومعنى التعجل : هو الإفاضة من منى ؛ فعلم : أنه قبل التعجل يكون مقيما بها ، فلو لم يبيت بها ليلا - وليس عليه أن يقيم بها نهارا - لم يكن مقيما بها ، ولم يكن فرق بين إتيانه منى ؛ لرمي الجمار ، وإتيانه مكة ، لطواف الإفاضة ، والوداع .

والآية دليل على أن عليه أن يقيم في الموضع الذي شرع فيه ذكر الله ، وجعل ذلك الزمان ، والمكان عيدا ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه ، فعلوا ذلك^(٢).

ولأن العباس : « استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن له »^(٣) ؛ فاستئذان العباس ؛ دليل على أنهم كانوا ممنوعين من المبيت بها ، وأذن له من أجل السقاية ؛ دليل على أنه لا يؤذن في ترك المبيت بغير عذر^(٤).

قلت : ولم أر من أشار لدلالة الآية على هذه المسألة ووجه الاستنباط فيها، سوى أن الإمام القرطبي^(٥) - رحمه الله - قد أشار لحكم المبيت بمنى ليالي التشريق، وعده واجبا من واجبات الحج بدلالة السنة، بينما زاد ابن تيمية عليه بدلالة الكتاب، وفوق كل ذي علم عليم .

١ - اختلف أهل العلم - رحمهم الله - في حكم المبيت بمنى ليالي أيام التشريق على قولين :

- القول الأول : وجوب المبيت بمنى ، وبه قال جمهور العلماء ، وأدلتهم ذكرت في كلام ابن تيمية .
- القول الثاني : عدم الوجوب ، مع كراهة الترك . وبه قال الحنفية . انظر الهداية (١/١٥٠) ، الإشراف لعبد الوهاب (١/٤٨٣) ، حلية العلماء (٣/٣٥٢) ، المغني (٥/٣٢٤) .

٢ - مفاد كلام الشيخ وجوب المبيت بمنى ليالي التشريق ، وهو ظاهر المذهب ، والمشهور والمختار من الروايتين . انظر شرح الزركشي (٣/٢٧٨) .

٣ - أخرجه البخاري في الحج ، باب هل يبيت أصحاب السقاية ، أو غيرهم بمكة ليالي منى ؟ (رقم : ١٧٤٥) ومسلم في الحج من حديث ابن عمر .

٤ - شرح العمدة (٢/٦٤١-٦٤٢) .

٥ - الجامع لأحكام القرآن (٣/١١) .

المطلب الخامس / رمي الجمار

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١):

« لا يختلف المذهب أن الرمي واجب ؛ لأن الله سبحانه قللى : ﴿الحج أشهر معلومات﴾ إلى قوله : ﴿فإذا أفضت من عرفات﴾ إلى قوله : ﴿فإذا قضيت مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا فمن الناس من يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة ...﴾ الآية إلى قوله : ﴿واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى واتقوا الله واعلموا أنكم إليه تحشرون﴾ فأمر سبحانه - بعد قضاء المناسك - بذكر الله سبحانه وتعالى ، أمر بذكره في أيام معدودات أمرا يختص الحاج ؛ لأنه قال : ﴿فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه﴾ ، وإنما يمكن ذلك للحاج ، فعلم أنهم مأمورون بهذا الذكر بمعنى ، وليس بمعنى ذكر ينفرد به الحج إلا ذكر الجمار ؛ كما قال ﷺ : « إنما جعل الطواف بين الصفا والمروة ، ورمي الجمار لإقامة ذكر الله »^(٢) .. ؛ فعلم : أن رمي الجمار شرع لإقامة ذكر الله المأمور في قوله : ﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾ وأيضا ؛ فإنه قال : ﴿فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه﴾ ؛ فعلم ؛ أنه من تعجل قبل اليومين لا يزول عنه الإثم ، وإنما ذلك ؛ لأن معنى فعلا واجبا ، ولا فعل بها إلا رمي الجمار ؛ لأن المبيت أخف منه ، وإنما وجب تبعاله ، وأيضا ؛ فإنه أمر بالذكر في الأيام ، وجعل التعجيل فيها ؛ فلا بد من فعل واجب في الأيام »^(٣).

قلت : وهذه الدلالات التي استدلل بها شيخ الإسلام ذكرها جميع مفسري آيات الأحكام^(٤) ، وهي دلالات تؤيدها السنة الصريحة في ذلك ، والله أعلم .

١- وهو قول جماهير العلماء . انظر فتح القدير (٢/٤٨٨) ، الإشراف لعبد الوهاب (١/٤) ، المجموع (٨/١٧٢) ، المغني (٥/٢٨٩) .

٢- رواه الترمذي في الحج ، باب ما جاء كيف ترمى الجمار (رقم/٩٠٢) ، عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « () إنما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لإقامة ذكر الله » قال أبو عيسى : " وهذا حديث حسن صحيح " . والحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٤/٢٢٢) ، برقم (٢٧٣٨) .

٣- شرح العمدة (٢/٦٤٩) .

٤- انظر أحكام القرآن للجصاص (١/٣٨٢-٣٨٣) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (١/١٢١) ، أحكام القرآن لابن العربي (١/١٩٧-١٩٩) ، الجامع للقرطبي (٣/١١-١١) .

المطلب السادس / الخلق أو التقصير

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَقْتُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]

وقال تعالى: ﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [الحج: ٢٩]

قال شيخ الإسلام : -

« وذلك لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَقْتُمْ ﴾

وهذه اللام؛ لام الأمر على قراءة^(١)

وأيضاً فإنه سبحانه قال: ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ

ومُقَصِّرِينَ ﴾ فجعل الخلق، والتقصير شعار النسك، وعلامته، وعبر عن النسك بالخلق والتقصير، وذلك يقتضي كونه جزء منه، وبعضاً له^(٢) ؛ لوجوه :

أحدها: أن العبادة إذا سميت بما يفعل فيها؛ دل على أنه واجب فيها كقوله: ﴿

وَقَرَأَ الْفَجْرَ ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقوله: ﴿ قَدْ لَئْلَيْلٍ ﴾ [الزمل: ٢] و ﴿ إِنْ رَبِّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي

الليل ﴾ [الزمل: ٢٠] و ﴿ وَامْرُؤُكُمُ الْعَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣] و ﴿ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الحجر:

٩٨] ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [طه: ١٣٠]

ويقال صليت ركعتين ، وسجديتين ، وكذلك في الأعيان يعبر عن الشيء ببعض

أجزائه ، كما قال: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢] ، ويقال : عنده عشرة رؤوس وعشر رقاب^(٣).

١- انظر تفسير الطبري (١٥٢/١٧)

٢- يشعر كلام الشيخ هنا : أن الخلق أو التقصير نسك ، يثاب العبد على فعله ، ويذم بتركه ، وهذا هو المذهب ، وقول جمهور العلماء ، وقد سبق كلام العلماء على التفث (انظر ص/ ٥٧٠) وأنه الخلق وتوابعه .

ومن الأدلة كذلك ما أشار له الزركشي بقوله : " لاسيما وقد قرن بالوفاء بالنذور وبالطواف " شرح الزركشي (٢٦٤/٣) وتنممة الآية: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَقْتُمْ وَلِيُوفُوا نَذْرَهُمْ وَلِيُطَوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ والطواف هنا : طواف

الإفاضة . وقيل : الخلق ، أو التقصير إطلاق من محذور ، الإنصاف (٤٠/٤)

٣- شرح العمدة (٢/ ٥٤٢-٥٤٣)، وراجع ص () ففيها زيادة بيان.

قلت : وتظهر فائدة الخلاف في المسألة أن من قال هو نسلك؛ وجب وتوقف الحل عليه، فلا يحصل الحل إلا بالنحر مع النية، والخلق، وإن قيل: هو إطلاق من محظور؛ لم يتوقف الحل عليه، فيحل بالنحر مع النية^(١).

ولم يذكر هذه المسألة من مفسري آيات الأحكام - فيما رأيت - سوى الإمام ابن العربي^(٢)، ورأيه موافق لرأي ابن تيمية، والله أعلم.

١- انظر شرح الزركشي (١٦٦/٣) .

٢- أحكام القرآن (١ / ١٧٢)

المبحث الثالث العشرون أحكام الإحصار

وفيه خمس مسائل

المسألة الأولى	الأصل في الإحصار
المسألة الثانية	ينحر المحصر هديا قبل تحلله .
المسألة الثالثة	ينحر الهدى في موطن حصره .
المسألة الرابعة	وقت الذبح ، والإحلال
المسألة الخامسة	لا فرق في الإحصار بين الحج ، والعمرة .

المسألة الأولى : الأصل في الإحصار^(١)، وبما يحصل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

((المحرم بالحج إذا صده عدو عن البيت ، ولم يكن له طريق آخر يذهب فيه ، أو صد عن دخول الحرم^٢، فإنه يجوز له التحلل ، ويرجع لقوله تعالى: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة : ١٩٦])^(٣).

قلت : وقد رجح شيخ الإسلام - رحمه الله - أن الحصر يحصل بالعدو، وبغيره ؛ كالمرض ، فكل من عجز عن الوصول للبيت ؛ لمانع ؛ فهو محصر، وقد قال بهذا القول الجصاص، والقرطبي، والله أعلم .

المسألة الثانية : نحر هدي قبل تحلله^(٤)

قال تعالى: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾

قال ابن تيمية : ((فأمر بإتمام الحج والعمرة ، وجعل ما استيسر من الهدي في حق المحصر قائما مقام الإتمام .

وهذا يدل^(١) على وجوب الهدي من وجوه :

١ - الإحصار في اللغة : الحبس والمنع، يقال لمن منعه خوف أو مرض من التصرف ، أحصر ، فهو محصر، انظر تحرير ألفاظ التنبيه (ص : ١٦١)، وفي الإصلاح : ((المنع من إتمام الحج أو العمرة ، أوهما)) انظر نهاية المحتاج (٤٧٣/٢)

٢- إشارة إلى أن الحصر لا يكون إلا بعدو -وهو القول القديم لابن تيمية - وهو المذهب وبه قال مالك ، والشافعي. وقيل : يشمل العدو ، وغيره ؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ وبه قال أبو حنيفة ، ورواية عن الإمام أحمد ، ورجحها شيخ الإسلام في الاختيارات . انظر المغني (٢٠٣/٥) ، الإنصاف (٧١/٤) ، الاختيارات (٣٨٤/٥) ضمن الفتاوى الكبرى ، أحكام القرآن للجصاص (٣٢٥/١-٣٢٧) ، ورجحه القرطبي (٣٧٠/٢) بينما ذهب إلكيا الهراسي (٩٠/١)، وابن العربي (١٢١/١) إلى أن الإحصار لا يكون إلا بعدو.

٣- شرح العمدة (٣٦٧/٢-٣٦٨)

٤- وبه يقول جمهور العلماء. انظر الإشراف لعبد الوهاب (١/ ٥٠٤) ، مختصر الخلافات (٢٥٣/٣) ، الفروع (٥٣٢/٣) وقالت الحنفية : لا يجب عليه الهدي ، انظر رؤوس المسائل (ص / ٢٧١) . وقال الإمام - في رواية - : لا يجب الهدي إلا إن ساقه انظر الفروع (السابق) ، والراجح ما ذهب له الجمهور ؛ لنص الآية الكريمة على ذلك .

أحدها : أن التقدير ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ فعليكم ما استيسر من الهدي ، أو ففرضكم ما استيسر ، فهو خير مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، وترك ذكر المحذوف للدلالة سياق الكلام عليه؛ كما قال: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، وكما قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة : ١٨٥].

الثاني : أنه أمر بالإتمام ، وجعل الهدي في حق المحصر قائما مقام الإتمام ، والإتمام واجب ، فما قام مقامه يكون واجبا ، ولهذا لا يجوز له التحلل حتى ينحر الهدي ؛ لأنه بدل عن تمام النسك ، ولا يجوز له التحلل حتى يتم النسك .

الثالث: أن قوله: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ كقوله: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ .

وذلك أن الإحصار المطلق هو الذي يتعذر معه الوصول إلى البيت، وهذا يوجب الهدي لا محالة .

الرابع : أنه قال: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ وهذا عام ، فإن أراد التحلل قبل النحر ، لم يكن له ذلك ، حتى لو رفض إحرامه ، وفعل شيئا من المحظورات فهو باق على إحرامه ﴿٢﴾ .

قلت : وهذا قول جمهور مفسري آيات الأحكام^(٣) ، والله أعلم.

١- وهذه دلالات الآية على الحكم ، وأما السنة : فإن النبي ﷺ قد ساق الهدي معه في عمرة الحديبية ، فلما صده المشركون نحر هديه وأمر أصحابه بذلك. انظر صحيح البخاري ، كتاب المحصر ، باب إذا أحصر المعتمر (رقم ١٨٠٧) . وانظر الأم للشافعي (١٥٨/٢) ، وتفسير القرطبي (٣٧٧/٢) .

٢- شرح العمدة - المناسك (٣٦٩/٢) .

٣- انظر أحكام القرآن للجصاص (٣٤٧/١) ، إلكيا الهراسي (٩٠/١) ، ابن العربي (١٢٠/١) ، القرطبي (٣٧٠/٢) .

المسألة الثالثة / ينحر هديه في موضع حصره

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« وينحر الهدي في موضع حصره حيث كان من حل أو حرم ، هذا هو المنصوص عنه - في مواضع - وعليه أكثر أصحابه ^(١) .

وقال أبو بكر ^(٢) : إن أمكنه أن يبعث بالهدي حتى ينحر بمكة ، في الموضع ؛ بعث به وإلا حل يوم النحر .

قال ابن أبي موسى ^(٣) : قال بعض أصحابنا : لا ينحر هدي الإحصار إلا بالحرم ، لقوله تعالى : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ [البقرة : ١٩٦] وقوله : ﴿ ثم محلها إلى البيت العتيق ﴾ [الحج : ٣٢] ؛ لأن الله قال : ﴿ فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ﴾ ثم قال : ﴿ ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

والهدي المطلق ؛ إنما هو ما أهدي إلى الحرم بخلاف النسك ، ثم إنه قال : ﴿ ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله ﴾ ، وهدي المحصر داخل في هذا ، لاسيما وقد تقدم ذكره ^(٤) ، ومحل الهدي ؛ الحرم ؛ لقوله سبحانه : ﴿ ثم محلها إلى البيت العتيق ﴾ [الحج : ٣٢] ولأنه لو كان محله موضع الحصر ؛ لكان قد بلغ محله ، ومن قال هذا ؛ زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما نحر بالحرم ، وأن طرف الحديبية من الحرم . ووجه الأول ^(٥) :

١- انظر المغني (٥/١٩٧) ، الإنصاف (٣/٥٤٣) . وهو قول مالك والشافعي انظر معرفة السنن والآثار (٧/٤٨٦) ، الكافي لابن عبد البر (ص / ١٦١) .

٢- الإمام ، العلامة ، شيخ الحنابلة ، أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد البغدادي ، الفقيه ، تلميذ أبي بكر الخلال ، توفي (٣٦٣هـ) ، قال الذهبي : " ما جاء بعد أصحاب أحمد مثل الخلال ولا جاء بعد الخلال مثل عبد العزيز إلا ان يكون أبا القاسم الحرقمي " ، انظر السير (١٦/١٤٣) ، طبقات الفقهاء (ص/١٧٤) ،

٣- هو محمد بن موسى بن مشيش البغدادي ، كان من كبار أصحاب الإمام أحمد ، انظر طبقات الحنابلة (١/٣٢٣) ، وقال بهذا القول الحنفية ، والثوري ، ووجهه الجصاص في أحكام القرآن (١/٣٣١-٣٣١) .

٤- في قوله تعالى : ﴿ فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ﴾

٥- أن المحصر ينحر هديه حيث كان من حل أو حرم .

أن النبي ﷺ ، وأصحابه لما صدهم المشركون عن العمرة زمن الحديبية نَحَرُوا ، وحلقوا بالحديبية عند الشجرة^(١) ، وهي من الحل .

ولأن الحل موضع للتحلل في حق المحصر ، فيكون موضعاً للنحر ، كالحرم ، وهذا لأن محل شعائر الله إلى البيت العتيق من الأعمال ، والهدي ، فمتى طاف المحرم بالبيت ، فقد شرع في التحلل ، ومتى وصلت الهدايا إلى الحرم ، فقد بلغت محلها . وهذا عند القدرة والاختيار .

فأما في موضع العجز ، فقد جوز الله للمحصر أن يحل من إحرامه بالحل ، وصار محلاً له ، فكذلك يصير محلاً لهديه .

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ فإن محله المكان الذي يحل فيه، وهذا في حال الاختيار وهو الحرم؛ كما قال: ﴿وَالْهَدْيُ مَعَكُمْ فَاِنْ يَبْلُغْ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ فإما حال الاضطرار؛ فإنه قد حل ذبحه للمحصر حيث لا يحل لغيره^(٢).

قلت : وبهذا قال إلكيا الهراسي^(٣) ، وابن العربي^(٤) ، والقرطبي^(٥) ، ولم يخالف فيه سوى الإمام الجصاص^(٦)؛ حيث رجح مذهب الأحناف في المسألة، والله أعلم .

١- أخرجه البخاري في كتاب المحصر وجزاء الصيد ، باب إذا أحصر المعتمر (رقم/ ١٨٠٩) ، ومسلم في الحج باب بيان جواز التحلل بالإحصار (رقم/ ١٢٣٠) .

٢- شرح العمدة (٣٧٠/٢) ، وقارن بالمغني (١٩٧/٥-١٩٨) .

٣- أحكام القرآن (١/ ٩٢) .

٤- أحكام القرآن (١/ ١٧٥) .

٥- الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٣٧١) .

٦- أحكام القرآن (١/ ٣٣٢) .

المسألة الرابعة : في وقت الذبح والإحلال^(١)

قال شيخ الإسلام : - رحمه الله - عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ .

« وهذا مطلق ، ومحله : هو ما يحل ذبحه فيه ، من مكان ، وزمان .
والشأن فيه - أن هذا إن سلم - أن الوقت محل ، فقد قيل : إن المحل هو المكان خاصة ؛ لأن الله جعل المحل في الحج والعمرة ، وهدي العمرة لا وقت له يختص به .
وأىضا ؛ لو لم يجز التحلل إلى يوم النحر ، لكن بمترلة من فاته الحج ، والمفوت^(٢) لا يتحلل إلا بالعمرة ، كالمحصر بمرض .

يبين ذلك ؛ أنه إذا فاته الحج يبقى كالمحرم بعمرة ، والعمرة ليس لها وقت تفوت فيه ، فينبغي أن يبقى محرما إلى أن يصل كالمحصر بمرض ، ولكن ينبغي أن لا يجوز التحلل للمحرم إلا بعمرة ؛ إذ ليس لإحرامه غاية في الزمان .

وأىضا ؛ فإن هدي المحصر ليس بنسك محض ، وإنما هو دم جبران لما يستبيحه من المحظورات ، ويتركه من الواجبات ، ولهذا لا يأكل منه شيئا ، فلم [ينفذ^(٣)] بوقته ؛ كفدية الأذى ، وترك الواجب ، وعكسه دم المتعة^(٤) »^(٥) .

قلت : وبهذا قال جمهور مفسري آيات الأحكام^(٦) ، والله أعلم .

١- صورة هذه المسألة : أن من أحصر ؛ فإنه يجوز له نحره هديه في موطن حصره ، والإحلال ، وهذا قول جمهور العلماء .

وقال أبو حنيفة : لا يحل حتى ينحر هدية ، والنحر لا بد أن يكون في الحرم انظر المغني (١٩٦/٥-١٩٧) .

٢- المفوت : من فاته الحج . انظر الدر النقي (٢ /) .

٣- هكذا في المطبوع ، ولعل الصواب : يتقيد .

٤- فإنه نسك محض ، للمهدي الأكل منه

٥- شرح العمدة (٣٧٤/٢) .

٦- انظر أحكام القرآن لابن العربي (١٧٣/١) ، للقرطبي (٣٧١/٢) . .

المسألة الخامسة : - لا فرق بين المحصر في الحج والمحصر في العمرة .

قال ابن تيمية: « والمحصر في العمرة كالمحصر في الحج ، سواء ، نص عليه ، وعليه جمهور أصحابه^(١) ؛ إلا أنه لا يتأخر التحلل هنا قولاً واحداً .
والأصل فيه؛ الآية^(٢) ، وقصة رسول الله ﷺ ، وأصحابه عام الحديبية مع المشركين^(٣)
فإنها سبب نزول الآية بإجماع أهل التفسير^(٤) ، وهي السنة الماضية في المحصر^(٥) .

قلت : وبهذا قال الجصاص^(٦) ، وإلكيا الهراسي الهراسي^(٧) ، وابن العربي^(٨) ،
والقرطبي^(٩) ، وهو قول عامة أهل العلم ، والله تعالى أعلم .

-
- ١- انظر المغني (١٩٥/٥) وهو قول جمهور العلماء خلافاً لما لك في قوله : المعتمر لا يتحلل .
 - ٢- قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْضِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ..﴾ الآية [البقرة : ١٩٦].
 - ٣- سبق تفريجه قريباً (ص :) .
 - ٤- ذكر هذا الإجماع الشافعي في الأم (٢/ ١٨٥) ، ونقله أبو محمد في المغني (١٩٥/٥) .
 - ٥- شرح العمدة (٣٧٧/٢) .
 - ٦- أحكام القرآن (٣٢٩/١) .
 - ٧- أحكام القرآن (٨٩ / ١) .
 - ٨- أحكام القرآن (١٧٣ / ١) .
 - ٩- الجامع (٣٧٥ / ٢) .

الفصل السادس آيات أحكام الجهاد وفيه خمسة عشر مبحثاً

المبحث الأول:	من حكممة مشروعيتها، وغاياتها.
المبحث الثاني:	من فضائل الجهاد.
المبحث الثالث:	من ثمرات الجهاد.
المبحث الرابع:	ذم المعرضين عن الجهاد.
المبحث الخامس:	العواقب الوخيمة على من ترك الجهاد الواجب عليه
المبحث السادس:	التفضيل في (أولي الضرر) المعذورين في ترك الجهاد.
المبحث السابع:	مراحل تشريع الجهاد.
المبحث الثامن:	حكم الجهاد.
المبحث التاسع:	أقسام الجهاد.
المبحث العاشر:	التبعية في الجهاد.
المبحث الحادي عشر:	أصناف من يجاهدون.
المبحث الثاني عشر:	أحكام الغنيمة.
المبحث الثالث عشر:	أحكام الفدية.
المبحث الرابع عشر:	حكم الهدنة ومدتها.
المبحث الخامس عشر:	أحكام عقد الذمة.

المبحث الأول
حكمة مشروعية الجهاد، والغاية منه
وفيه مطلبان:
المطلب الأول/ من حكمة مشروعية الجهاد.
المطلب الثاني / الغاية منه.

المطلب الأول / من حكمة مشروعية الجهاد ^(١).

أشار كتاب الله تعالى عند الحديث عن الجهاد في سبيل الله إلى شيء من حكم مشروعية هذه العبادة العظيمة ^(٢)؛ فمن ذلك :

• الدفاع عن المسلمين، وعقيدتهم؛ إذ الدفاع عن فتنة المسلمين عن دينهم ، والدفاع عن ردهم إلى الكفر بالله، وشرعه؛ من أعظم مقاصد الجهاد في سبيل الله تعالى .

قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٩٣] وقال: ﴿وَأَقَاتِلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَكُمُ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ...﴾ الآية [البقرة/١٩١].

• الدعوة إلى الله تعالى؛ قال سبحانه: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة/٥] إلى غير ذلك من أسرار تشريع الجهاد وقد أشار شيخ الإسلام لشيء من حكمة مشروعية القتال عند قوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾، ووضح فيها أن فتنة المسلمين عن دينهم، وصدّهم عن إقامته في الأرض أعظم من شر القتل الحاصل بسبب الجهاد ، فإليك سياق كلامه في هذا .

١ - الجهاد لغة؛ مصدر الفعل الرباعي جاهد، وفعله الثلاثي: جهد ويطلق على الطاقة، وعلى المشقة، وقيل الجهد: الطاقة، والجهد: المشقة، وقيل العكس. انظر لسان العرب - مادة (جهد) ، القاموس المحيط (مادة جهد) ، المصباح المنير (١/١١٢).

واصطلاحاً: عبارة عن قتال الكفار خاصة، انظر كشاف القناع (٣/٣٢) ، أنيس الفقهاء (ص ١٨) وهذا الإطلاق باعتبار الغالب ، إذ الجهاد بالمال ، واللسان ، ويشمل جهاد النفس ، ونحوه. انظر فتح الباري - (٣/٦) ، زاد المعاد (٣/٥-٧)، العبرة لصديق حسن خان (ص ١٥)، وسيأتي الحديث عن أقسام الجهاد (ص/٦٧٥).

٢ - انظر بدائع الصنائع (٩/٤٣٠٥)، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية (١/٧٣٩)، أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية، أصول العلاقات الدولية (٢/٩٥٩-٩٦٠).

قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]

المسألة الأولى/ سبب نزول الآية

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- :

« وهذه الآية نزلت؛ لان سرية من المسلمين؛ ذُكِرَ أنهم قتلوا ابن الحضرمي في آخر يوم من رجب؛ فعابهم المشركون بذلك؛ فأنزل الله هذه الآية ^(١) » ^(٢).

المسألة الثانية/ من حكمة مشروعية الجهاد

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- :

« وذلك أن الله تعالى أباح من قتل النفوس ، ما يُحتاج إليه في صلاح الخلق ، قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ ؛ أي أن القتل، وإن كان فيه شر، وفساد، ففي فتنة الكفار من الشر، والفساد؛ ما هو أكبر منه، فمن لم يمنع المسلمين من إقامة دين الله لم تكن مضرة كفره إلا على نفسه ، ولهذا قال الفقهاء : إن الداعية إلى البدع - المخالفة للكتاب والسنة - يُعاقب بما لا يُعاقب به الساكِت ^(٣).

وجاء في الحديث : « إن الخطيئة إذا أُخفيت لم تضر إلا صاحبها ، ولكن إذا ظهرت فلم تُنكر ، ضرت العامة » ^(٤).

١ - رواه الطبراني في الكبير (١٦٢/٢)، برقم (١٦٦٨)، والطبري في تفسيره (٣٤٧/٢)، وقال : "ولا خلاف بين أهل التأويل جميعاً أن هذه الآية نزلت على رسول الله في سبب قتل ابن الحضرمي، وقاتله"، قال الحافظ في العُجاب (٥٣٩/١) : "سنده حسن"، وقال في مجمع الزوائد: "رواه الطبراني ورجاله ثقات" (١٩٨/٦).

٢ - دقائق التفسير (٢٥٣/٣).

٣ - انظر الإشراف لابن المنذر (٢٤٧ / ٢ - ٢٤٨) ، مجموع الفتاوى (٢١٠ - ٢١٧) ، الاعتصام (٢٢٩ / ٢) ، موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (٦١٣ / ٢) .

٤ - رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٩٤/٥)، رقم: (٤٧٧٠)، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا خفيت الخطيئة؛ لم تضر إلا صاحبها، وإذا ظهرت فلم تغر؛ ضرت العامة))، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٤٨٠/١)، وهو مأثور عن بلال بن سعد كما في تهذيب الكمال (٢٩٤/٤)، حلية الأولياء (٢٢٢/٥)، وشفوة الصفوة (٢١٧/٤)، وشعب الإيمان (٩٩/٦).

ولهذا أوجبت الشريعة قتال الكفار ، ولم توجب قتال المقدور عليهم منهم ، بل إذا أسر الرجل منهم في القتال ، أو غير القتال - مثل أن تلقيه السفينة إلينا ، أو ضل الطريق، أو يؤخذ بحيلة- فإنه يفعل معه الإمام الأصلح؛ من قتله أو استعباده، أو المن عليه، أو مفاداته بمال أو نفس - عند أكثر الفقهاء^(١) - كما دلّ عليه الكتاب، والسنة، وإن كان من الفقهاء^(٢) من يرى المن عليه، ومفاداته منسوخاً^(٣) .

قلت : والحاصل من كلام الشيخ - رحمه الله - أن من حكمة مشروعية الجهاد درء الشر، والفساد عن المسلمين، وأعظم ذلك الإشراك بالله . وقد أشار لبعض ذلك الجصاص، وإلكيا الهراسي، وهو قول جمهور المفسرين^(٤)، بأن المراد بالفتنة هنا؛ فتنة المسلمين عن دينهم، والله أعلم .

١ - وهو قول أبي حنيفة ، ويؤثر عن قتادة ، ومجاهد . انظر تفسير الطبري (١٤ / ١٤٠) ط . شاکر ، الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢ / ٤٢٣) ، المبسوط (١٠ / ١٣٨) وعمدة القولين قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا تَبْعِدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ ﴾ [محمد : ٤] فمن قال هي محكمة أجاز المن ، والفداء ، ومن قال بالنسخ قال لا يجوز .

٢ - كمالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، انظر الإشراف لعبد الوهاب (٢ / ٩٣٢) المجموع (٨ / ١٠٤) ، الإنصاف (٤ / ١٣١) .

٣ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٣٥٥) ، وانظر جامع الرسائل (٢ / ١٤٢) .

٤ - انظر أحكام القرآن للجصاص (١ / ٣١٤) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (١ / ٨١) ، أحكام القرآن لابن العربي (١٥٤ /) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣ / ٤٠) ، زاد المسير (١ / ٢٣٧) ، تفسير ابن كثير (١ / ٢٥٥) ، وقال مجاهد : " الفتنة : الكفر " . تفسير مجاهد (ص / ٢٣٢) ، وتفسير الفتنة بالكفر؛ ضعيف في هذا الموضع .

المطلب الثاني / الغاية من الجهاد

هذه مسألة عظيمة القدر ، لا تكاد تجد فيها خلافاً بين العلماء - رحمهم الله -
 فالدين لا بد أن يكون ﴿كُلُّهُ لَهِ﴾ ، وأما أخذ شطر من الدين ، وترك الآخر فهي سنة
 الكافرين الذين نزل فيهم قوله تعالى ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا
 أَنَا عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُونَ ﴿٣﴾ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ﴿٤﴾ وَلَا أَنَا عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ
 دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ وقوله عن اليهود: ﴿أَقْتُمُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ ١
 البقرة / ٨٥ .

فدين الله - أمره، ونهي، وشرعه - حق خالص له، لا يشاركه فيه أحد، كما أن
 الخلق، والإيجاد؛ إنما هو له سبحانه ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف / ٥٤].

وعلى أن هذا الأمر من بدّهيات ^(١) الرسالة المحمدية؛ إلا أن عصور العُربِ الدّينية
 قد طمست هذا الأصل العظيم عند بعض المنتسبين للإسلام، وفي هذا النص الآتي عن شيخ
 الإسلام - رحمه الله - إلماح لهذا الأصل العظيم ، وتنبية على نموذج ^(٢) لبعض الخارجين
 عن دين الله، وإن زعموا التمسك به !! وهم التتار .

ومن غايات الجهاد العظيمة؛ رفع الفتنة عن المسلمين، والدفاع عن حرماهم، وعدم
 تركهم صيداً رخيصاً لأعداء الدين؛ يحرفونهم عن منهج الله، ويصدّونهم عن سبيله.

فإليك سياق كلامه حول هذه المسألة العزيرة.

١-البديهيّة: أول كل شيء، وما يفجأ منه ، ويقال : معلوم في بدائه العقول. انظر القاموس (ص ١٦٠٤).

٢- قال في القاموس (٢٦٦) : " التّمودج : مثال الشيء ، مُعَرَّب ، والأتمودج لحن " وانظر تعليق محققه عليه .

أولاً / أن تكون كلمة الله هي العليا.

قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأَنْفَال/٣٩]

قال شيخ الإسلام :

«والدين؟ هو الطاعة، فإذا كان بعض الدين لله، وبعضه لغير الله، وجب القتال حتى يكون الدين كله لله، ولهذا قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩] وقد قُرِئَ^(١) ﴿فَأْذَنُوا﴾ و ﴿فَأْذَنُوا﴾، وكلا المعنيين صحيحاً.

وهذه الآية نزلت في أهل الطائف^(٢) لما دخلوا الإسلام، والتزموا الصلاة، والصيام، لكن امتنعوا عن ترك الربا، فبين الله: أنهم محاربون له، ولرسوله إذا لم ينتهوا عن الربا، والربا هو آخر ما حرّمه الله - وهو مال يؤخذ برضا صاحبه - فإذا كان هؤلاء محاربين لله، ورسوله، يجب جهادهم؛ فكيف بمن يترك كثيراً من شرائع الإسلام، أو أكثرها كالتتار؟؟»^(٣).

قلت: وهذه المسألة لا اختلاف فيها - بحمد الله - بين أحد من العلماء، ومع هذا فلم أرَ من نبه على هذه المسألة من مفسري آيات الأحكام^(٤) عند هذه الآية^(٥)، والله تعالى أعلم.

١- قرأ حمزة، وأبو بكر ﴿فَأْذَنُوا﴾ بالمد، وكسر الزا، من (أذنه بكذا) أي أعلمه. وقرأ الباقون بوصل الهمزة، والذال؛ أمر من أذن بالشيء، إذا عَلِمَ به. انظر التلخيص للطبري (ص: ٢٢٣)، إتحاف فضلاء البشر (١/ ٤٥٨)، الإقناع (ص/ ٣٨٥).

٢- انظر أسباب النزول للواحدي (ص: ٨٦ - ٨٨) تحقيق السيد صقر.

٣- مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٢٤) وما بين المعقوفين منه ص (٥١١)، وانظر منه (٢٨/ ٢٦٣ و ٢٦٩)، والفتاوى الكبرى (٣/ ٥٥٧).

٤- انظر أحكام القرآن للخصاص (١/ ٣١٦)، (١/ ٥٧١ - ٥٧٣)، أحكام القرآن لإلكيا الهراشي (١/ ٨١ - ٨٣) و (٣/ ١٥٥)، أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٣٢٠) (٢/ ١٥٦ - ١٥٩) و (٢/ ٤٠٠)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/ ٣٥١).

٥- والآية الأخرى في سورة البقرة (رقم ١٩٣).

ثانياً / رفع الفتنة عن المسلمين.

قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال/٣٩]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«فأمر بقتال الذين يُقاتِلون؛ فعَلِمَ أن شرط القتال كون المُقاتِل مُقاتِلاً .

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: «وَجِدَتِ امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ فنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان^(١)»، وذلك لأن المقصود بالقتال أن تكون كلمة الله هي العليا ، وأن يكون الدين كله لله، وأن لا تكون فتنة - أي لا يكون أحدٌ يُفتن عن دين الله؛ فعندها يُمنع من كان مانعاً عن ذلك؛ وهم أهل القتال.»^(٢). قلت: وقد أشار لهذه الغاية النبيلة؛ عموم مفسري آيات الأحكام^(٣)، والله أعلم.

١ - تخريجه (ص/٦٧٧).

٢ - الصارم المسلول (٢/٥١٥).

٣ - انظر أحكام القرآن للحصاص (١/ ٣٢٥) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (١/ ٢٦٥) ، أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٤٥٠) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/ ٣٥٢) (٦/ ٢١٣).

المبحث الثاني من فضائل الجهاد

المبحث الثاني / من فضائل الجهاد.

فضائل الجهاد في الكتاب والسنة أكثر من أن تُحصَر، والآيات التي عَرَضَ لها شيخ الإسلام ، بالتفسير والاستدلال هما آيتان:

- أولهما : قوله تعالى: ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [التوبة: ١٩]؛ وَبَيَّنَ فيها شيخ الإسلام - رحمه الله - فضل الجهاد في سبيل الله على سائر العبادات التطوعية .

- وثانيهما : قوله تعالى ﴿ قُلْ هَلْ تَرَوْنَ بُنَاءَ الْإِحْدَى الْحُسَيْنِ . . ﴾ [التوبة/٥٢] وقد أتبع ذلك بجملة من الأحاديث النبوية التي تُظهر عظيم فضل الجهاد في سبيله . قوله ﷺ : ((إن في الجنة لمائة درجة ، ما بين الدرجة إلى الدرجة ، كما بين السماء ، والأرض ، أعدها الله سبحانه وتعالى - للمجاهدين في سبيله))^(١)، ثم نقل - رحمه الله - اتفاق العلماء^(٢) على أن الجهاد هو أفضل التطوعات على الإطلاق .
فإليك سياق كلامه على الآية الأولى :

١ - سيأتي تخريجه - بعون الله- (ص/ ٦٤٦) .

٢ - انظر مشارع الأشواق ، لابن النحاس ، العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والحجرة ، لصديق حسن خان . وانظر صحيح البخاري ، كتاب الجهاد ، الأبواب (١ - ٢٠) ، ومسلم كتاب الإمارة فضل الجهاد والخروج في سبيل الله (١٠٣ - ١٥١) .

الآية الأولى / قوله تعالى:

﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [التوبة: ١٩]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« وفي الصحيح ^(١) : « أن رجلاً قال : لا أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام ؛ إلا

أن أعمر المسجد الحرام !

فقال علي بن أبي طالب : الجهاد في سبيل الله أفضل من هذا كله .

فقال عمر بن الخطاب : لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ ، ولكن إذا

قضيت الصلاة سألتك عن ذلك ، فسأله ؛ فأنزله الله هذه الآية » .

فبين لهم أن الإيمان والجهاد ، أفضل من عمارة المسجد الحرام ، والحج والعمرة ،

والطواف ، ومن الإحسان للحجاج بالسقاية ؛ ولهذا قال أبو هريرة : « لأن أربط ليلة في

سبيل الله أحب إليّ من أن أقوم ليلة عند الحجر الأسود » ^(٢) .

ولهذا كان الرباط ^(٣) في الثغور أفضل من المجاورة بمكة والمدينة ، والعمل بالرمح

والقوس في الثغور ، أفضل من صلاة التطوع ^(٤) .

وأما في الأمصار البعيدة من العدو ، فهو نظير صلاة التطوع » ^(٥) .

١- أخرجه مسلم في الإمارة باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى ، (رقم/ ١٨ ٧٩) وانظر أسباب النزول للواحدي

(ص/ ٢٤١) ط السيد صقر ، لباب النقول (ص/ ١٣٨) .

٢- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، كتاب الجهاد ، باب الرباط (٢١٨/٥) ، بلفظ قريب منه .

٣- الرباط ؛ هو الإقامة بثغر يُخشى عليه من العدو ، أو للإستعداد للجهاد عند الحاجة . انظر طلبه

الطلبه (ص/ ٢٣٧) ، الحدود ، لابن عرفة (٢٢٣/١) .

٤- وهذا نصّ عليه الإمام أحمد ، وغيره ، انظر مسائل أحمد - رواية أبي داود ص (٢٣١) ، حاشية ابن عابدين

(٣٣٥/٣) ، المذهب (٢٢٧/ ٢) ، المغني (١٠/ ١٣) ، فتح الباري (٦ / ٧) .

٥- مجموع الفتاوى (٢٨ / ١١ - ١٢) ، وقريب منه في الفرقان بين أولياء الرحمن ، وأولياء الشيطان (ص/ ١٣٥ -

١٤٠) ، وفي التحفة العراقية (ص/ ٣٩٠-٣٩٤) ، والجواب الباهر (ص/ ١٤٣) ، وانظر طريق المجرتين (ص /

المبحث الثالث من تمرات الجهاد

المبحث الثالث / من ثمرات الجهاد

من ثمرات الجهاد في سبيل الله تعالى:

- الهداية إلى معرفة الحق من الباطل ، والهداية إلى التوفيق لسلوك طريق الحق ،
- وقد أشار شيخ الإسلام - رحمه الله - لهذه الثمرة العظيمة عند قوله تعالى ﴿
- وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت/٦٩].

- حصول محبة الله تعالى للعبد .
 - تحقيق مقام التوكل .
 - التحلي بالصبر المحمود .
 - رسوخ اليقين في القلب .
 - تحقيق الزهد في الحياة الدنيا .
 - تحقيق الإخلاص لله تعالى .
- فإلى سياق كلامه في ذلك :

أولاً / حصول الهداية .

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«ولهذا كان الجهاد موجباً للهداية - التي هي محيطة بأبواب العلم - كما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ ؛ فجعل لمن جاهد فيه هداية جميع سبله تعالى، ولهذا قال الإمامان عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وغيرهما: «إذا اختلف الناس في شيء، فانظروا ماذا عليه أهل الثغر، فإن الحق معهم لأن الله تعالى يقول ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾»^(١)»^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «فهذا في العلم والنور»^(٣).

قلت : مراده - والله أعلم - أن هذه الهداية التي وعدهم الله تعالى بها إن هم جاهدوا في سبيله، تكون في العلم، والنور، فيهديهم لما اختلف الناس فيه، ويمدهم بعلم يعرفون الحق به، ونوراً يقودهم إلى الحق حيث كان، ولم يُشر أحد من مفسري آيات الأحكام لهذه الثمرة^(٤)، والله أعلم .

١ - لم أجده على ضوء بحث سواء في كتب ابن المبارك كالجهاد، والزهد، ولا في مسائل الإمام أحمد، وكتب الجهاد لأتباعه، وقد نسب القرطبي إلى سفيان بن عيينة أنه قال ذلك لابن المبارك، انظر (١٣ / ٣٢٥) من الجامع لأحكام القرآن.

٢ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٤٢) .

٣ - المرجع السابق (١٥ / ٤٠١) .

٤ - لم يتطرق أحد من مفسري آيات الأحكام لهذه الآية أصلاً، اللهم إلا الإمام القرطبي، وأشار فيها إلى أن الجهاد في الآية يختلف فيه «فقيل: هو جهاد الكفار، وقيل: يعم جميع أنواع البذل في سبيل الله، وقيل الجهاد هنا هو العبادة الخ» انظر الجامع للقرطبي (١٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥)

ثانياً / حصول المحبة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

((الجهاد سنام العمل (١) وانتظم سنام الأحوال الشريفة؛ ففيه سنام المحبة ، كما في قوله: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ . أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾ [المائدة: ٥٤].

[ثالثاً / تحقيق التوكل، والصبر]^(٢)

وفيه سنام التوكل، وسنام الصبر؛ فإن المجاهد أخرج إلى الصبر والتوكل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّتَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَا جَزَاءُ لَآخِرَةٍ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [النحل/ ٤١- ٢٤] ﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَأَصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٨].

ولهذا كان الصبر ، واليقين - اللذين هما أصلا التوكل - يوجبان الإمامة في الدين ، كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤].

[رابعاً / تحقيق الزهد، والإخلاص]^(٣)

وفي الجهاد أيضاً حقيقة الزهد في الحياة الدنيا ، وفي الدار الدنيا .

وفيه أيضاً : حقيقة الإخلاص ، فإن الكلام فيمن جاهد في سبيل الله ، لا في سبيل الرئاسة ، ولا في سبيل المال ، ولا في سبيل الحمية ، وهذا لا يكون إلا لمن قاتل ليكون الدين كله لله ، ولتكون كلمة الله هي العليا.

وأعظم مراتب الإخلاص تسليم النفس ، والمال للمعبود؛ كما قال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ [التوبة: ١١١].

١ - ورد وصف الجنة بذلك فيما رواه الترمذي، في فضائل الجهاد، باب ما جاء أي الأعمال أفضل، (رقم/ ١٦٥٨)

من حديث أبي هريرة ؓ قال: سئل رسول الله ﷺ : أي الأعمال أفضل؟ أو أي الأعمال خير؟ .

قال: ((إيمان بالله، ورسوله)). قيل: ثم أي شيء؟ قال: ((الجهاد سنام العمل...)).

٢ - مضاف للإيضاح.

والجنة؛ اسم للدار التي حوت كل نعيم ، أعلاه النظر إلى الله ، إلى مادون ذلك مما تشتهيه الأنفس ، وتلذ الأعين ، مما قد نعرفه ، وقد لا نعرفه ، كما قال تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ ((أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر (١))

وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَبَجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [التوبة/ ٢٤]

وقال سبحانه، وتعالى في صفة المحبين، المحبوبين: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [المائدة/ ٥٤]

فوصف المحبوبين؛ بأنهم أذلة على المؤمنين، أعزة على الكافرين، وأنهم يجاهدون في سبيل الله. ولا يخافون لومة لائم؛ فإن المحبة؛ مُستلزمة للجهاد]] (٢).

قلت : ولم أر من تعرض لهذه المقامات العظيمة ، المتولدة من الجهاد في سبيل الله - تعالى - ممن تصدى لتفسير آيات الأحكام ، فرحمة الله تعالى على أبي العباس ابن تيمية ، فإنه كان من العلماء المجاهدين ، الذين تجردوا عن شهوات نفوسهم ، وملذاتها .

١ - رواد البخاري في كتاب الخلق ، باب ما جاء في صفة الجنة ، وأنها مخلوقة (رقم/ ٥١) ومسلم في كتاب

الجنة ، وصفة نعيمها (رقم/ ٢) .

٢ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٤١ - ٤٤٣) ، وما بين معقوفتين من التحفة العراقية (ص/ ٣٩١ - ٣٩٢) ، وانظر

بمجموع الفتاوى (١٥ / ٤٠١)

المبحث الرابع ذم المعرضين عن الجهاد

ذم المعرضين عن الجهاد

ذَمَّ الله - عز ذكره - المعرضين عن الجهاد، والمتأقلين عن النفي إلى، وعد أكثرهم من المنافقين، ولما حلَّ التتار في بلاد المسلمين، فعاثوا فيها بالفساد؛ قام شيخ الإسلام على رأس الناس في محاربتهم، لبذل النفوس، والمهج في سبيل الله^(١)، ثم إن ابن تيمية لما قام بتفسير سورة الأحزاب، وكيف فضح الله تخلف المنافقين عن الجهاد في سبيله، ربط ابن تيمية بين أحوال المنافقين في سورة الأحزاب، وغيرها، وبين أحوال المنافقين في عصره؛ ممن تخلف عن الجهاد، والإنفاق في سبيل الله.

[أولاً/ سورة براءة]

قال أبو العباس ابن تيمية - قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ -:

« الإعراض عن الجهاد من خصال المنافقين . . . وقد أنزل الله سورة (براءة) التي تسمى الفاضحة؛ لأنها فضحت المنافقين، أخرجاه في الصحيحين، عن ابن عباس قال : « هي الفاضحة ، مازالت تُنزل ﴿مِمَّ﴾ و ﴿مِمَّ﴾ ؛ حتى ظنوا أن لا يبقى أحدٌ إلا ذكر فيها »^(٢).

وعن المقداد بن الأسود قال : « هي سورة البحوث ، لأنها بحثت عن سرائر المنافقين »^(٣).

وعن قتادة قال : « هي المثيرة ، لأنها أثارت مخازي المنافقين »^(٤).

وعن ابن عباس : « هي المبعثرة »^(٥).

والبعثرة ، والإثارة متقاربان^(٦).

١ - انظر الجامع لسيرته (ص/٦٤٧).

٢ - أخرجه البخاري في التفسير ، تفسير سورة الحشر (رقم /٤٨٨٢) ، ومسلم في التفسير (رقم /٣٠٣)

٣ - أخرجه الحاكم في المستدرک (١٢٩ / ٢) ، برقم (٢٥٥٣) و (٥٤٨٧) ، والطبري في تفسيره (١٣٩ / ١٠) .

٤ - عزاه السيوطي لابن أبي حاتم، ولم أجده في المطبوع من تفسيره، الإتقان (١١٩ / ١ - ١٢٠) .

٥ - لم أجده، وذكره غير واحد من المفسرين، انظر وانظر الجامع للقرطبي (٦١ / ٨) ، وزاد المسير (٣٨٩ / ٣) .

٦ - قال الراغب : « أصل البعث : إثارة الشيء ... » في معاني مفردات ألفاظ القرآن ص (٦٣) وانظر معجم

مقاييس اللغة (١٤٢) .

وعن ابن عمر : « أنها المقشقة »^(١)؛ لأنها تبرى من مرض النفاق ، يُقال تقشش المرض ، إذا برأ ،^(٢).

وقال الأصمعي^(٣) : « وكان يُقال لسورتي الإخلاص : المقشقتان ، لأنهما يُبرئان من النفاق »^(٤).

وهذه السورة نزلت في آخر مغازي النبي ﷺ غزوة تبوك، عام تسع من الهجرة^(٥) ، وقد عز الإسلام ، وظهر ، فكشف الله فيها أحوال المنافقين ، ووصفهم فيها بالجبن، وترك الجهاد ، ووصفهم بالبخل عن النفقة في سبيل الله ، والشح على المال ، وهذان داءان عظيمان : الجبن والبخل .

قال النبي ﷺ : « شر ما في المرء شح هالغ، وجبن خالغ » حديث صحيح^(٦) ولهذا ، قد يكونان من الكبائر الموجبة للنار ، كما دل عليه قوله : ﴿ وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ يَخْلُونِ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [آل عمران : ١٨٠] .
وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُولِهِمْ يُؤَمِّدْ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى قِتَّةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنْ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ [الأنفال/ ١٦] .

[ثانياً/ الجبن، والإمساك عن الإنفاق^(٧)]

وأما وصفهم بالجبن والفرع؛ فقال تعالى : ﴿ وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ نَهْمًا لَكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدْخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴾ [التوبة : ٥٦ - ٥٧]

- ١ - عزاه السيوطي لأبي الشيخ، عن زيد بن أسلم، عن عمر بن الخطاب ، انظر الإتيان (١/١٢٠).
- ٢ - قال ابن عاشور: " المقشقة - بصيغة اسم الفاعل، وتاء التأنيث - من قشقه؛ إذا أبرأه من المرض ". التحرير والتنوير (١٠/٩٥٠)، وانظر حاشية الجمل (٢/٥٧٠)، معجم مقاييس اللغة (ص/٨٥٥) - مادة قَشَّ -.
- ٣ - هو عبد الملك بن قُريب، كان من أساطين اللغة، والأدب، والنوادر، (ت/٢١٠)، انظر إنباه الرواة (٢/١٩٧).
- ٤ - ذكره صاحب القاموس (ص : ٧٧٧)، والحافظ في الفتح (٨/٧٣٣).
- ٥ - أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس قال: «(نزلت (براءة) بعد فتح مكة» قاله في الدر المنثور (٣/٢٠٧) ونقل بعض العلماء الإجماع على ذلك ، انظر مصادد النظر (٢/١٥١) ، الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/٢٩٦).
- ٦ - رواه أبو داود في الجهاد ، باب الجرأة، والجبن (رقم/ ٢٥١١) ، والبيهقي في الكبرى (٩/ ١٧) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٦٠) .
- ٧ - مضاف للأصل.

فأخير سبحانه أنهم وإن حلفوا أنهم مع المؤمنين ، هم منهم ، ولكن يفزعون من العدو^(١)، ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً﴾ يلجئون إليه من المعقل والحصون التي يفر إليها من يترك الجهاد، أو ﴿مَغَارَاتٍ﴾؛ وهي جمع مغارة، ومغارات سميت بذلك؛ لأن الداخل يغور فيها، أي يستتر ، كما يغور الماء^(٢)، أو ﴿مُدْخَلًا﴾؛ وهو الذي يتكلف الدخول إليه، إما لضيق بابه، أو لغير ذلك، أي مكانا يدخلون إليه، ولو كان الدخول بكلفة، ومشقة ﴿لَوْلَا﴾ عن الجهاد ﴿وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾؛ أي يسرعون إسراعاً لا يرددهم شيء؛ كالفرس الجموح الذي إذا حمل لا يرده اللجام^(٣)، وهذا وصف منطبق على أقوام كثيرين في حادثتنا^(٤) ! أو فيما قبلها من الحوادث، وبعدها.

[وقال: ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ [التوبة/٦٧].

قال مجاهد: "يقبضونها عن الإنفاق في سبيل الله"^(٥).

وقال قتادة: "يقبضون أيديهم عن كل خير"^(٦).

فمجاهد أشار إلى النفع بالمال، وقتادة أشار إلى النفع بالمال، والبدن.

وقبض اليد؛ عبارة عن الإمساك؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ

وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء/٢٩]، وفي قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدُّ اللَّهُ مَغْلُولَةً﴾. عَلَّتْ أَيْدِيَهُمْ وَلَعَنُوا بِمَا

قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُعْزِزُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة/٦٤].

١ - قال الطبري في تفسيره (١٠ / ١٥٤) : ((ولكنهم قوم يفرقون)) يقول : ولكنهم قوم يخافونكم ، فهم

خوفا منكم يقولون بألسنتهم : إنا منكم ، ليأمنوا فيكم فلا يقتلوا)) ونحوه عند القرطبي (٨ / ١٤٩) .

٢ - قال ابن عباس : ((الملجأ : الحرز في الجبال ، والمغارات : الغيران في الجبال ، والمدخل : السرب)) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٠ / ١٥٥) .

٣ - اللجام ؛ لفظ فارسي معرب ، وهي حديدة معترضة توضع في في الفرس ؛ تمنعه من مخالفة راكمه ، انظر القاموس المحيط (ص / ١٤٩٣) ، الفائق (٢ / ١١٤) ، النهاية (١ / ٤٥) .

٤ - سياق كلام الشيخ في فتنه التتار التي اجتاحت العالم الإسلامي في زمنه . انظر الكامل لابن الأثير .

٥ - انظر تفسير مجاهد (ص / ٣٧٢) ، ولفظه : " لا ييسطونها بالنفقة في حق " .

٦ - أخرجه الطبري في تفسيره (١٠ / ١٧٤) .

وهي حقيقة عُرفية^(١)، ظاهرة من اللفظ، أو مجاز مشهور^(٢)

[ثالثاً/ الاعتذار عن الجهاد^(٣)]

وكذلك قال في سورة (محمد) ﷺ : ﴿ فَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةَ مُحْكَمَةٍ وَذَكَرْنَا فِيهَا الْقِتَالَ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُنْظَرُونَ إِلَيْكَ وَظَنُّوا الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمْ ءَايَةٌ فَبَعْدًا لَهُمْ ^(٤) ﴾ طاعة وقول معروف فإذا عزم الأمر فلو صدقوا الله لكان خيراً لهم ﴿ [عبد/ ٢٠-١]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ [الحجرات/ ١٥] فحصر المؤمنين فيمن آمن وجاهد .

وقال تعالى: ﴿ لَا يَسْتَنْدِئُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ إِنَّمَا يَسْتَنْدِئُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴾ [التوبة/ ٤٣-٤٤] فهذا إخبار من الله بأن المؤمن لا يستأذن الرسول في ترك الجهاد ، وإنما يستأذن الذي لا يؤمن ، فكيف بالتارك من غير استئذان^(٥)؟ ، ومن تدبر القرآن وجد نظائر هذا متظافرة على هذا المعنى.

[وقد ذكر تعالى في ضمن آيات الجهاد: ذم من يخاف العدو، ويطلب الحياة، وبين أن ترك الجهاد؛ لا يدفع عنهم الموت، بل أينما كانوا؛ أدرتهم الموت، ولو كانوا في بروج مشيدة، فلا ينالون بترك الجهاد؛ منفعة، بل لا ينالون إلا خسارة الدنيا، والآخرة؛ فقال

١ - عُرف بها (ص/ ١٦٢) من البحث.

٢ - ما بين معقوفتين من اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٩٤-٩٥).

٣ - مضاف للأصل.

٤ - وهذا أقوى الأقوال وأشهرها ، وقيل هو كقول الرجل لصاحبه يا محروم ! ، وقيل : الطاعة أولى وأليق بهم . انظر زاد المسير (١٩٢/٧) ، تفسير المارودي (٣٠١/٥) ، تفسير القرطبي (٢٠٧ / ١٦) .

٥ - قال ابن عباس ((فهذا تعبير للمنافقين حيث استأذنوا في القعود عن الجهاد من غير عذر ، وعذر الله المؤمنين ، فقال: ﴿ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾ [النور: ٦٢] أخرجه الطبري (١٤ / ٢٧٥) بسنده عن علي بن أبي

طلحة عن ابن عباس . وأخرجه النحاس في الناسخ والنسخ (٢ / ٤٣٩) .

تعالى: ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا ت ظَلُمُونَ قَتِيلًا﴾ [النساء/٧٧].

وهذا الفريق قد قيل: إنهم منافقون، وقيل: نافقوا لما كتب عليهم القتال، وقيل: بل حصل منهم جبن، وفشل؛ فكان في قلوبهم مرض^(١)؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْتُ سُورَةً مُحْكَمَةً وَذَكَرَ فِيهَا الْقِتَالَ رَأَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُظْهِرُونَ إِلَيْكَ ظَهْرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الْآيَةُ، وقال تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب/١٢]

والمعنى متناول لهؤلاء، ولهؤلاء، ولكل من كان بهذه الحال.

ثم قال: ﴿أَيُّهَا تَكُونُوا بِذِكْرِكُمْ الْمَوْتِ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بَرْجٍ مَشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَا لَهُؤَلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء/٧٨]

فالضمير في قوله: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ﴾ يعود إلى من ذكر، وهم الذين يخشون الناس، أو يعود إلى معلوم، وإن لم يذكر؛ كما في مواضع كثيرة.

وقد قيل: إن هؤلاء كانوا كفارا من اليهود، وقيل: كانوا منافقين، وقيل: بل كانوا من هؤلاء، وهؤلاء، والمعنى يعم كل من كان كذلك، ولكن تناوله لمن أظهر الإسلام،

١ - انظر تفسير الطبري (١٧٠/٥)، تفسير ابن كثير (٥٢٧/١) ط. ، زاد المسير (١٣٤/٢)، فتح القدير للشوكاني (٤٨٨/١)، وأكثر أهل التأويل على أنها نزلت في بعض الصحابة؛ فقد أخرج النسائي في سننه، كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((إن عبد الرحمن بن عوف، وأصحابا له أتوا النبي ﷺ بمكة فقالوا يا نبي الله ! كنا في عز ونحن مشركون، فلما آمنا؛ صرنا أذلة !! قال: إني أمرت بالعفو؛ فلا تقاتلوا؛ فكفوا؛ فأنزل الله تعالى: ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ...﴾ ، ورواه الحاكم في مستدركه، (٣٣٦/٢) رقم (٣٢٠٠)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه"، وكان الطبري يرجحه، وكذا ابن كثير، وقد رجح الشوكاني؛ أنها نزلت في المنافقين؛ ويبدو أن في حملها على العموم؛ أولى، والله أعلم.

وأمر بالجهاد؛ أولى، ثم إذا تناول هؤلاء؛ فهو للكفار الذين لا يُظهِرون الإسلام؛ أولى، وأخرى] «^(١).

قلت : ولم يتطرق أحدٌ من مفسري آيات الأحكام لآيات الجهاد الخاصة بإِعْرَاضِ المنافقين عن الجهاد في سبيل الله؛ سوى الإمام القرطبي ، فإنه أشار لشيء من ذلك .^(٢)

١ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٣٦ - ٤٣٨) ، وما بين معقوفتين من دقائق التفسير (٢ / ١٢٩ - ١٣١) ، وانظر شفاء

العليل لابن القيم (ص/١٠١).

٢ - الجامع للقرطبي (٨ / ١٤١)

المبحث الخامس العواقب الوخيمة لمن ترك لجهاد الواجب عليه

المبحث الخامس

العواقب الوخيمة لمن ترك الجهاد الواجب عليه

لشيخ الإسلام - رحمه الله - كلام كثير متفرق في العواقب الوخيمة على من ترك الجهاد في سبيل الله، على مستوى الأمم، والجماعات، والأفراد .

ومن تعليقاته التفسيرية في ذلك؛ ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَتَذُنُنِي وَلَا تَقْتُلُنِي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة : ٤٩] ، وقوله: ﴿إِلَّا تَتَوَفَّوْا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة : ٣٩].

وأشار في الآيتين إلى أن من عواقب ترك الجهاد:

١. مرض القلب ، ورينه، وقسوته، لترك ما أمر الله به من الجهاد .
 ٢. التعرض لعذاب الله في الدنيا والآخرة، وعذابه تعالى الدنيوي يشمل تعذيبه لهم بأيدي العباد كذلك .
 ٣. أن يستبدل الله تعالى بالمُعْرِض عن الجهاد؛ من يقوم بنصر الدين؛ دونه.
- فإلى سياق كلامه في ذلك .

الآية الأولى / قال تعالى

﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أُذْنِي لِي وَلَا تَفْتِنِي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾ [التوبة: ٤٩]

قال الشيخ - رحمه الله - :

((وقد ذكر أهل التفسير^(١)؛ أنها نزلت في الجَد بن قيس، لما أمره ﷺ بالتجهيز لغزو الروم ، وأظنه قال : (هل لك في نساء بني الأصفر ؟ .

فقال : يا رسول الله : إني رجل لا أصبر عن النساء ! وإني أخاف الفتنة بنساء بني الأصفر ! فأذن لي ولا تفتني ! . . . ؛ فأنزل الله فيه ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أُذْنِي لِي وَلَا تَفْتِنِي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾^(٢)؛ يقول : إنه طلب القعود ليسلم من فتنة النساء؛ فلا يفتن بهن، فيحتاج إلى الاحتراز من المحذور، ومجاهدة نفسه عنه، فيتعذب بذلك، أو يوافقها، فيأثم، فإن من رأى الصور الجميلة وأحبها، فإن لم يتمكن منه، إما لتحريم الشارع ، وإما للعجز عنها ، يُعذب قلبه ، وإن قدر عليها، وفعل المحذور؛ هلك، وفي الحلال من ذلك من معالجة النساء ما فيه [دفع البلاء] (٣) ؛ فهذا وجه قوله: ﴿ وَلَا تَفْتِنِي ﴾؛ قال تعالى: ﴿ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾؛ يقول: نفس إعراضه عن الجهاد الواجب، ونكوله عنه، وضعف إيمانه، ومرض قلبه الذي زين له ترك الجهاد؛ فتنة عظيمة قد سقط فيها يطلب التخلص من فتنة صغيرة لم تُصبه في فتنة عظيمة قد أصابته ؟

والله يقول: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كَلَهُ اللَّهُ ﴾ [الأنفال/٣٩]؛ فمن ترك القتال الذي أمر الله به؛ لئلا تكون فتنة؛ فهو في الفتنة ساقط، بما وقع فيه من ريب قلبه ، ومرض فؤاده، وتركه ما أمر الله به من الجهاد^(٤).

١ - انظر تفسير الطبري (١٠ / ١٤٨) ، تفسير ابن كثير (٢ / ٣٦٣) ، فتح القدير للشوكاني (٢ / ٣٦٨) .

٢ - ذكره الطبري في تفسيره (١٠ / ١٤٨) ، وقال: وبذلك من التأويل تظاهرت الأخبار عن أهل التأويل . " ، وساق بسنده عن ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وابن زيد؛ أنهم قالوا ذلك، وانظر مجمع الزوائد (٧ / ٣٠) .

٣ - في الأصل [ما فيه بلاء] ولعل الصواب ما أثبتته .

٤ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ١٦٦ - ١٦٧) .

قلت : وقد أشار القرطبي ^(١) لبعض ذلك، دون بقية المفسرين، وهو مأثور عن قتادة؛ أنه قال: " ما سقط فيه من الفتنة بتخلفه عن رسول الله ﷺ ، والرغبة بنفسه عنه أعظم " ^(٢)

الآية الثانية

قال تعالى ﴿إِلَّا تَتَرَفُّوا يَعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٩]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

((قد يكون العذاب من عنده، وقد يكون بأيدي العباد ^(٣)؛ فإذا ترك الناس الجهاد في سبيل الله، فقد يتلهم بأن يوقع بينهم العداوة حتى تقع بينهم فتنة - كما هو الوقوع - فإن الناس إذا اشتغلوا بالجهاد في سبيل الله، جمع الله قلوبهم، وألف بينهم، وجعل بأسهم على عدو الله وعدوهم، وإذا لم ينفروا في سبيل الله عذبهم الله؛ بأن يلبسهم شيئا ويذيق بعضهم بأس بعض ^(٤))) ^(٥).

قلت : وهذه اللطيفة لم أر من أشار إليها من مفسري آيات الأحكام، وهو فهم مسدد موافق لسنة الله الشرعية، والكونية، والله أعلم .

وقال - رحمه الله - في تقرير أن العذاب قد يكون بأيدي العباد عند ترك الجهاد؛

في قوله تعالى ﴿قَاتِلُوهُمْ يَعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤]، وقوله ﴿قُلْ هَلْ تَرْضَوْنَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ وَنَحْنُ نَرْضَى بِكُمْ أَنْ يَصْنِيَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِنَا﴾ [التوبة: ٥٢].

١ - الجامع لأحكام القرآن (٥ / ١٤٤)، وانظر أحكام القرآن للحصاص (٣/ ١٥٦).

٢ - أخرجه الطبري في تفسيره (١٠ / ١٤٨ - ١٤٩)، قال ابن القيم : "الفتنة التي فر منها - بزعمه - هي فتنة حبة النساء ، وعدم صبره عنهن ، والفتنة التي وقع فيها هي فتنة الشرك ، والكفر في الدنيا ، والعذاب في الآخرة " إغاثة اللهفان (٢ / ١٥٨ - ١٥٩).

٣ - لأن ترك الجهاد معصية ، وعذاب الله للعصاة يشمل العذاب السماوي ، ويعم ما يكون من العباد كما يأتي تقريره - بحول الله -.

٤ - إشارة لقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ

شيئا ويذيق بعضكم بأس بعض﴾ [الأنعام : ٦٥] .

٥ - مجموع الفتاوى (١٥ / ٤٤ - ٤٥)

قال - رحمه الله - : «إِذُ التَّقْدِيرُ؛ (بعذاب من عنده، أو بعذاب بأيدينا)؛ كما قال تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ وعلى هذا فيكون العذاب بفعل العباد، وقد يقال: التقدير (أو يصيبكم بأيدينا)؛ لكن الأول هو الأوجه؛ لأن الإصابة بأيدي المؤمنين لا تدل على أنها إصابة بسوء، لأنه قد يُقال: أصابه بخير، وأصابه بشر»^(١).

وقوله: ﴿وَيُسْتَبَدَلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة/٣٩].

قال - رحمه الله - :

«فقد أخبر تعالى أنه من يتولّى عن الجهاد بنفسه، أو عن الإنفاق في سبيل الله، أُستبدل به، فهذه حال الجبان البخيل، يستبدل الله به من ينصر الإسلام، وينفق فيه»^(٢).

١ - مجموع الفتاوى (١٥ / ٤٣) .

٢ - المرجع السابق (١٨ / ٣٠١ - ٣٠٢)، وانظر الجواب الباهر (ص/١٤٨)؛ ففيه كلام مشابة لما هنا تماماً .

المبحث السادس التفصيل في أولي الضرر من المتخلفين عن الجهاد

التفصيل في أولي الضرر من المتخلفين عن الجهاد

نَبَّهَ شيخ الإسلام - رحمه الله - إلى أن قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكَأَلَوْعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٥] - ٩٦.]

إنما هو في الجهاد غير الواجب؛ أي في الجهاد المندوب إليه، وأن الآية تتضمن ثلاثة أصناف :

- أولهما؛ المجاهدون، وهؤلاء مفضلون بالأجر، والثواب على القاعدین بدون عذر يمنعهم.
 - ثانيهما؛ من لهم عزم تام على الجهاد، ولكن أقعدهم العذر، فهم في الأجر سواء مع المجاهدين .
 - ثالثهما؛ القاعدون بدون عزم تام على الجهاد في سبيل الله، وهم دون المجاهدين، والمعدورين في الدرجة، والمترلة .
- فإليك سياق كلامه في ذلك :

قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾
قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« وفصل الخطاب في الآية؛ أن أولي الضرر^(١) نوعان؛ نوع لهم عزم تام^(٢) على الجهاد، ولو تمكنوا لما قعدوا، ولا تخلفوا، وإنما أقعدهم العذر، فهم كما قال النبي ﷺ: «إن بالمدينة رجالاً ما سرتهم مسيرة، ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم!

قالوا: وهم في المدينة! يا رسول الله؟

قال: وهم في المدينة؛ حبسهم العذر»^(٣).

النوع الثاني من (أولي الضرر)؛ الذين ليس لهم عزم على الخروج، فهؤلاء يُفضل عليهم الخارجون، وأولو الضرر، العازمون عزمًا جازمًا على الخروج.

وقوله تعالى ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ سواء كان استثناء، أو صفة^(٤) دلّ على أنهم لا يدخلون مع القاعدين في نفي الاستواء، فإذا فصل الأمر فيهم بين العازم، وغير العازم بقيت الآية على ظاهرها، ولو جعل قوله: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى

١ - الضرر: الزمانة، وأولي الضرر هم أصحاب الأعذار. انظر تفسير القرطبي (٥ / ٣٢٤)، مفردات الراغب (ص ٣٣٣).

٢ - قال ابن القيم: «وهذا لأن قاعدة الشريعة؛ أن العزم التام، إذا اقترن به ما يمكن من الفعل، أو مقدمات الفعل، نُزل صاحبه في الثواب، والعقاب منزلة الفعل التام» انظر طريق المجرتين (٣٣٣).

٣ - رواه البخاري في الجهاد، باب من حبسه العذر عن الغزو (رقم/٢٨٣٩).

٤ - قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم ﴿غَيْرُ﴾ بالرفع، صفة لقاعدون، وقرأ الباقون بالنصب، على الاستثناء من القاعدين، أو الحال منهم، وقرأ أبو حيوة ﴿غَيْرُ﴾ بالخفض، وجعله نعتاً للمؤمنين، أي من المؤمنين الذين هم أولي الضرر من المؤمنين الأصحاء. انظر السبعة، لمجاهد (ص ٢٣٧)، الحجة للفارسي (٣ / ١٧٨)، النشر (٢ / ٢٥١) تفسير القرطبي (٥ / ٣٢٧).

القاعدين **دَرَجَةً** ﴿ [النساء/٩٥] عاماً في أهل الضرر، وغيرهم؛ لكان ذلك مناقضاً لقوله: ﴿ **غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ** ﴾ فإن قوله: ﴿ **لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ** ﴾ ﴿ **وَالْمُجَاهِدُونَ** ﴾ إنما فيها نفى الاستواء، فإن كان أهل الضرر كلهم كذلك، لزم بطلان قوله: ﴿ **غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ** ﴾، ولزم أنه لا يساوي المجاهدين قاعداً ولو كان من أولي الضرر؛ وهذا خلاف الآية. وأيضاً؛ فالقاعدون إذا كانوا من غير أولي الضرر، والجهاد ليس بفرض عين ^(١) فقد حصلت الكفاية بغيرهم، فإنه لا حرج عليهم في القعود، بل هم موعودون بالحسنى كـُلّ أولي الضرر، وهذا مثل قوله ﴿ **لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ** ﴾ [الحديد/١٠]؛ فلو عد بالحسنى شامل لأولي الضرر وغيرهم.

فان قيل: قد قال في الأولى في فضلهم ﴿ **دَرَجَةً** ﴾ ثم قال في فضلهم ﴿ **دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً** ﴾ كما قال: ﴿ **أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوِي عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَوَرِضَانٍ وَجَنَّاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ** ﴾ [التوبة: ١٩ - ٢١]

فقوله ﴿ **أَعْظَمُ دَرَجَةً** ﴾ كما قال في السابقتين: ﴿ **أَعْظَمُ دَرَجَةً** ﴾ وهذا نصب على التمييز؛ أي درجتهم أعظم درجة، وهذا يقتضي تفضيلاً مجملًا، يقال: منزلة هذا أعظم وأكبر، وكذلك قوله ﴿ **فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴾ (٢)، ليس المراد به لم يُفضلوا عليهم إلا بدرجة، فإن في الحديث الصحيح الذي يرويه أبو سعيد، وأبو

١ - انظر ص (٦٧٤) في حكم الجهاد، وحالات تعيينه.

٢ - قيل في الآية: فضل الله المجاهدين على القاعدين من أولي الضرر بدرجة واحدة، وفضل الله المجاهدين على القاعدين من غير عذر درجات. قاله ابن جرير، والسدي وغيرهما.

وقيل معنى (درجة) علو، أي أعلى ذكرهم، ورفعهم بالثناء، والمدح، والتقريض، وهذا معنى (درجه). (درجات) يعني في الجنة.

وقيل: إن التفضيل بالدرجة ثم بالدرجات إنما هو مبالغة، وبيان وتأكيد، انظر تفسير القرطبي (٣٢٧/٥)، زاد المسير (١٠٤/٢ - ١٠٥)، تفسير المارودي (٥٢١/١).

هريرة؛ «إن في الجنة مائة درجة؛ أعدها الله للمجاهدين في سبيله، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض»^(١) وفي حديث أبي سعيد؛ «من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، وجبت له الجنة، فعجب لها أبو سعيد .

فقال رسول الله : وأخرى يرفع الله بها العبد مائة درجة في الجنة ، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض .

فقال : وما هي يا رسول الله ؟

قال : الجهاد في سبيل الله »^(٢).

فهذا الحديث الصحيح يبين: أن المجاهد يُفَضَّل على القاعد بالحسن من غير أولي الضرر مائة درجة، وهو يُبطل قول من قال : إن الوعد بالحسن والتفضيل بالدرجة ، مختص بأولي الضرر^(٣) ؛ فهذا القول مخالف للكتاب والسنة .

وقد يُقال: إن ﴿ دَرَجَةً ﴾؛ منصوب على التمييز؛ كما قال أعظم درجة، أي فضل درجتهم على درجتهم أفضل؛ كما يُقال هذا أعلى من هذا مترلاً ومقاماً .

وقد يُراد بالدرجة؛ جنس الدرج، وهي المتزلة والمستقر^(٤) لا يراد به درجة واحدة من العدد، وقوله: ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ منصوب بـ ﴿ فَضَّلَ ﴾؛ لأن التفضيل زيادة للمفضل؛ فالتقدير؛ زادهم عليها أجراً عظيماً؛ درجات منه ومغفرة ورحمة»^(٥).

قلت : وقد قال بهذا القول قبل الشيخ - رحمه الله - إلكيا الهراسي، والقرطبي^(٦) إلا أن ابن تيمية زاد في التحليل، والاستدلال، والاستنباط ما لا تجده عندهما، والله أعلم .

١ - في الجهاد، والسير، باب درجات المُجاهدين في سبيل الله (رقم/٢٧٩٠).

٢ - رواد مسلم في كتاب الإمارة ، باب بيان ما أعده الله تعالى للمجاهد. . . (رقم/ ١٨٨٤).

٣ - وهو قول ابن عباس ، ومقاتل ، وابن جريج ، والسدي ، انظر تفسير مقاتل (١ / ١٦٣) ، تفسير الطبري (٢٣١ / ٥) ، القرطبي (٥ / ٣٢٧) ، تفسير السدي (ص / ٢١٣) .

٤ - انظر مفردات ألفاظ القرآن ، ص (١٨٨) .

٥ - مجموع الفتاوى (١٤ / ١٢٣ - ١٢٦) .

٦ - أحكام القرآن لإلكيا (٢ / ٤٨٧) ، أحكام القرآن للقرطبي (٥ / ٣٢٥) وهو اختيار الإمام الطبري (٥ / ٢٣٢) ، وانظر طريق المهجرين لابن القيم (ص ٣٣٣ - ٣٣٦) ، والعبرة لصديق حسن خان (ص : ٧٠) .

المبحث السابع مراحل تشريع الجهاد

المبحث السابع/ مراحل تشريع الجهاد

مرّ الجهاد الإسلامي بمراحل تشريعية متدرجة لأحوال الناس عامة ، واتباعه خاصة ، كما هو الشأن في كثير من الشرائع كالصلاة ، والصيام .

وقد تعرض شيخ الإسلام لمراحل تشريع الجهاد في القرآن الكريم مُدْعِمًا كل مرحلة بما يدل عليها من كتاب الله تعالى ، ومستشهداً بوقت النزول حيناً ، وبسيرة الرسول ﷺ في جهاده حيناً آخر .

والمراحل التي مرّ بها الجهاد في القرآن من خلال نظر ابن تيمية ثلاث مراحل :

- أولها : تحريمه ، والأمر بكف الأيدي .
 - ثانيها : إباحته ، والأذن فيه .
 - ثالثها : وجوبه ، والأمر به .
- فإلى بيان هذه المراحل ، ودلالة القرآن الكريم عليها : -

المرحلة الأولى/ تحريم القتال

قال تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ ﴾ [النساء: ٧٧]

قال شيخ الإسلام - قَلَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ -:

« لما بعث [الله ^(١)] نبيه؛ أمره بدعوة الخلق إلى دينه، لم يأذن له في قتل أحد على ذلك، ولا قتاله، وكان قتل الكفار حينئذ؛ محرماً؛ وهو من قتل النفس بغير حق؛ كما قلل تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٢) .

قلت : وقد كان الجهاد مفروضاً على المسلمين في هذه الفترة، ولكنه جهاد الحجة، والدعوة؛ قال شيخ الإسلام عند قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَطْعَمُ الْكَافِرِينَ وَجَهْدُهُمْ بِهِ جِهَادٌ كَبِيرٌ ﴾ [الفرقان ٥٢] .

« فأمره الله - سبحانه وتعالى - أن يُجاهد الكفار بالقرآن جهاداً كبيراً ، وهذه السورة مكية ^(٣) نزلت بمكة قبل أن يهاجر النبي ﷺ، وقبل أن يُؤمر بالقتال، ولم يؤذن له، وإنما كان هذا الجهاد بالعلم ، والقلب، والبيان، والدعوة، لا بالقتال » ^(٤)

المرحلة الثانية : الأذن بالجهاد وإباحته

قال تعالى: ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا ﴾ [الحج: ٣٩]

قال الشيخ : « ولهذا أول ما أنزل من القرآن فيه - أي الجهاد - نزل بالإباحة ، بقوله ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ فأباح للمؤمنين القتال دفاعاً عن نفوسهم، وعقوبة لمن أخرجهم من ديارهم، ومنعهم من توحيد الله وعبادته،] لأنه لو أمرهم إذ ذاك بإقامة الحدود على كل كافر، ومنافق؛ لنفر من الإسلام العرب إذا

١ - مضاف للإيضاح .

٢ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٣٤٩) .

٣ - وعليه عموم المفسرين؛ انظر تفسير الطبري (١٩ / ٢٣) ، زاد المسير (٦ / ٣) .

٤ - منهاج السنة (٨ / ٨٦) .

رأوا أن بعض من يدخل فيه قُتل [وهذا من العلم العام بين أهل المعرفة بسيرة رسول الله ﷺ]^(١)

[المرحلة الثالثة : وجوب القتال]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« ثم أنه بعد ذلك أوجب عليهم القتال بقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة/ ٢١٦].

وأكد الإيجاب ، وعَظَّمَ أَمْرَ الجهاد في عامة السور المدنية ، وذم التاركين له ، ووصفهم بالنفاق ، ومرض القلوب؛ فقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَمْوَالٌ جُكُم وَعَشِيرُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٤] ، وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ [الحجرات: ١٥] ، وقال تعالى ﴿ فَإِذَا أَنْزَلْتُ سُورَةً مُحْكَمَةً وَذُكِّرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُظْهَرُونَ إِلَيْكَ قَظَرُ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ قُلُوا صَدَقُوا اللَّهُ لَكَانَ خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [عند / ٢٠ - ٢١]؛ فهذا كثير في القرآن».

قلت : هذه هي مراحل تشريع الجهاد عند ابن تيمية - رحمه الله - واليها أشار جميع المفسرين، وخاصة أصحاب تفاسير آيات الأحكام^(٢) وهم فيها بين مسهب ،

١ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٣٤٩ - ٣٥٠) وما بين المعقوفين من الصارم المسلول (٢ / ٢٠٦ - ٢٠٨ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٣٥٠) وانظر الجواب الصحيح (٢ / ٢٣٥ - ٢٣٧) ، والصفدية (٢ / ٣١٧ - ٣١٨) .

٢ - انظر أحكام القرآن للخصاص (١ / ٣١١) ، أحكام القرآن لابن العربي (١ / ٥٨٦) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (١ / ٧٨) ، أحكام القرآن للقرطبي (٣ / ٣٩) و (٨ / ١٣٠ - ١٣٨) ، شرح السير الكبير =

ومقتضب، وأوسع من تكلم عنها منهم الإمام أبي عبد الله الشافعي^(١) - رحمه الله - حيث قَسَمَ مراحل تشريع الجهاد إلى خمس مراحل:

أولها/ المنع من القتال ، والاقتصار على الدعوة إلى الله والصبر عليها .

ثانيها/ الإذن بالهجرة للمستضعفين في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي

الْأَرْضِ مَرْغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ﴾ [النساء : ١٠٠].

ثالثها/ الإذن ، والإباحة لقتال المشركين المعتدين .

رابعها/ فرض الهجرة ، وذلك بعد أن أذن بالقتال .

خامسها/ فرض الجهاد ، والأمر به .

وفي عَدَّة الإذن بالهجرة، وفرضها فيما بعد، من مراحل تشريع الجهاد؛ لأنه فيها تهئية

نفسية للجهاد، ومفاصلة الأهل، والوطن، والمال على حب الله، ورسوله، والجهاد في سبيله، والله تعالى أعلم .

= للسرخسي (١/ ١٨٨-١٨٩)، زاد المعاد (٢/ ٨٥)، والقتال في الإسلام لمحمد الجعنوان (ص : ١٨ - ٢٢) ،

الجهاد كما تعرضه سورة الأنفال (رسالة ماجستير) ص (٣٤) فما بعدها .

١ - أحكام القرآن للشافعي (٢ / ٧ - ٢٠) معرفة السنن والآثار (١٣ / ١٠٦ - ١١٤) .

المبحث الثامن حكم الجهاد

المبحث التاسع / حكم الجهاد

الجهاد من أصول الإسلام الكبار، التي لا يقوم الإسلام إلا به، فلا بد للأمة منه، إذ به إعزاز الإسلام وأهله، ونشر الدين، وهو من الواجبات على الأمة بالجملة.

وقد أشار شيخ الإسلام - رحمه الله - كثيراً إلى مسألة وجوبه، ومشروعيته . . .

واستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

كما أشار - رحمه الله - أن الأصل في الجهاد أنه من فروض الكفايات ^(١) مستدلاً بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . . .﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]. ثم انتقل إلى الحالة التي يُصبح الجهاد فيها فرض عين ^(٢)، واستدل على بعض صورته بقوله تعالى ﴿وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾ [الأنفال: ٧٢] فهذه هي المسألة الأولى في هذا المبحث.

وأما المسألة الثانية، فهي في حكم قتل غير المقاتلين أو من يعينهم برأي أو مشورة، لاسيما وقد استدل الشيخ - رحمه الله - عليها بقوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠]، فيألي سياق كلامه في ذلك :

١ - فرض الكفاية : « ما طلبه الشارع من مجموع المكلفين ، لا من كل فرد بعينه ، فإذا قام به البعض ، سقط الواجب عن الباقيين » أصول الفقه للزحيلي (ص / ٢٥٥) ، وانظر روضة الناظر (ص / ٢٧) ، شرح الكوكب المنير (٣٧٣ / ١) . قال ابن قدامة : " ومعنى الكفاية في الجهاد : أن ينهض للجهاد قوم يكفون في قتالهم ، إما أن يكونوا جنداً لهم دواوين من أجل ذلك ، أو أن يكونوا قد أعدوا أنفسهم تبرعاً بحيث إذا قصدهم العدو حصلت المنعة بهم ، ويكون في الثغور من يدفع العدو عنها " المغني (١٣ / ٧ - ٨) ، والقول بأن الجهاد في الأصل من فروض الكفايات هو قول عامة أهل العلم ، بل قد نقل بعضهم الإجماع على ذلك . القول الثاني : أنه من فروض الأعيان ، وهو منقول عن سعيد بن المسيب ، القول الثالث : أنه مباح !! وهو قول عبيد الله بن الحسن العنبري . أما القول الثالث فهو من شواذ الأقوال ، ولا عبرة به ، وأما قول سعيد بن المسيب فهو منقول عنه من فتوى استفتي بها ، فقد يكون كلامه عن حالة معينة . انظر مصنف عبد الرزاق (٥ / ١٧١) رقم (٩٢٧٢) ، وانظر في المسألة المحلى (٧ / ٢٩١) ، الحاوي للماوردي (١٤ / ٤٢) ، المغني (١٣ / ٧ - ٨) .

٢ - بداية المجتهد (١ / ٣٨٠) ، بدائع الصنائع (٧ / ٩٨) .

المسألة الأولى/ حكم الجهاد.

قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٩]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«إن الله تعالى أباح من قتل النفوس ما يُحتاجُ إليه في صلاح الخلق ، كما قال تعالى ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١]؛ أي أن القتل وإن كان فيه شر وفساد؛ ففي فتنة الكفار من الشر، والفساد؛ ما هو أكبر منه، فمن لم يمنع المسلمين من إقامة دين الله لم تكن مضرة كفره إلا على نفسه . . . ولهذا أوجبت الشريعة قتال الكفار:

- فأما أهل الكتاب ، والمجوس ، فَيُقَاتَلُونَ حَتَّى يُسْلِمُوا ، أو يُعْطُوا الجزية عن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ^(١).

- ومن سواهم فقد اختلف الفقهاء في أخذ الجزية منهم ، إلا أن عامتهم لا يأخذونها من العرب^(٢) [والنبي ﷺ إنما لم يأخذها من العرب؛ لأن قتالهم كان قبل نزول آية الجزية، أو يُسْتَنَى مشركوا العرب، فيها ثلاثة أقوال للعلماء مشهورة، والجمهور يُجَوِّزون أخذها من مشركي الهند، والترك، وغيرهم من أصناف العجم؛ كما يُجَوِّز الجميع معاهدة هؤلاء عند الحاجة، أو المصلحة]
- وأما طائفة انتسبت إلى الإسلام ، وامتنعت من بعض شرائعه الظاهرة المتواترة فإنه يجب جهادها باتفاق المسلمين^(٣)، حتى يكون الدين كله لله . . . وأبلغ الجهاد الواجب للكفار ، والممتنعين عن بعض الشرائع؛ كما في الزكاة، والخوارج، ونحوهم، يجب [جهادهم^(٤)] ابتداء، ودفعاً؛ فإذا كان ابتداءً؛ فهو فرض على الكفاية ، إذا قام به البعض

١ - بإجماع أهل العلم ، انظر التمهيد (٢ / ١٢٠ - ١٢١) ، المغني (١٣ / ٣١) .

٢ - قال أبو حنيفة : تُقبل الجزية من جميع الكفار ، إلا عبدة الأوثان من العرب ، وقال مالك : تُقبل الجزية من جميع الكفار ، إلا كفار قريش . وقال الشافعي وأحمد : لا تؤخذ الجزية من عبدة الأوثان مطلقاً . انظر تحفة الفقهاء (٣ / ٥٢٦) ، المدونة (١ / ٤٠٦) ، حلية العلماء (٧ / ٦٩٧) ، المغني (١٣ / ٣١ - ٣٢) ، و انظر (ص/٣٠٣) من البحث.

٣ - انظر (ص/٤٦) من البحث.

٤ - قال الطبري في تفسيره (٢ / ٢٠١) : " ولو كان القاعدون مُضيعين فرضاً؛ لكان لهم السوأى، لا الحسنى "

سقط الفرض عن الباقيين، وكان الفضل لمن قام به ، كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] .

[متى يصير الجهاد فرض عين ^(١)]

فأما إذا أراد العدو الهجوم على المسلمين؛ فإنه يصير دفعه واجباً على المقصودين كلهم ، وعلى غير المقصودين؛ لإعاتتهم ^(٢)؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْصَرُوا كُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ أَنْتَصِرُوا إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾ [الأنفال/٧٢] .
وكما أمر النبي ﷺ بنصر المسلم ^(٣) .

وسواء كان الرجل من المرتزقة ^(٤) للقتال ، أو لم يكن ، وهذا يجب بحسب الإمكان على كل أحد بنفسه ، وماله ، مع القلة والكثرة ، والمشى ، والركوب . كما كان المسلمون لما قصدهم العدو عام الخندق ، لم يأذن الله في تركه لأحد ^(٥) ، كما أذن في ترك الجهاد ابتداء لطلب العدو الذي قسمهم فيه إلى قاعد وخارج ^(٦) ، بل ذم الذين يستأذنون النبي ﷺ ﴿يَقُولُونَ إِنَّا بِيُتَاتَا عَوْرَةً وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنَّا رَبِدُونَ إِلَّا فِرَاراً﴾ [الأحزاب: ١٣]؛ فهذا دفع عن الدين، والحرمة، والأنفس، وهو قتال اضطرار، وذلك قتال اختيار، للزيادة في الدين،

١ - إضافة للإيضاح .

٢ - انظر المغني (٨/١٣)، حلية العلماء (٧/٦٤٥)، الإفصاح (٢/٢٧٣)، الاختيارات لابن تيمية (ص ٣٠٩) .

٣ - قوله ﷺ: ((أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً))، أخرجه البخاري في المظالم ، باب : أعن أخاك... (رقم ٢٤٤٣)
و (٢٤٤٤) ، ومسلم في البر والصلة ، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً رقم (٢٥٨٤) .

٤ - هم من يأخذون أرزاقاً على قيامهم بالجهاد ، وهو ما يُعرف الآن بالراتب، وسموا بذلك؛ لأنهم رصدوا أنفسهم للذب عن دين الله، وطلبوا الرزق من مال الله تعالى، انظر إعانة الطالبين (٢/٢٠٥-٢٠٦)، المغني (١٣/٧-٨) .

٥ - سيذكر الشيخ - رحمه الله - بعد قليل الآية الدالة على ذلك، وانظر مجموع الفتاوى (٢٨ / ١٨٤ - ١٨٥) .

٦ - كما في قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ .

فَضَّلَ اللَّهُ الْجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكَأَوْعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى . وَفَضَّلَ اللَّهُ الْجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ

أَجراً عظيماً﴾ [النساء/٩٥] .

وإعلائته، ولإرهاب العدو، كغزاة تبوك، ونحوها؛ فهذا النوع من العقوبة هو للطوائف الممتنعة^(١).

قلت : وعلى هذا الرأي عامة مفسري آيات الأحكام ، والله تعالى أعلم^(٢) .

المسألة الثانية/ لا يجوز قتل غير المقاتل أو من يعينه

قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَمَاتُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠]

قال شيخ الإسلام: «فأمر بقتال الذين يُقاتلون؛ فعلم أن شرط القتال كون المُقاتل مُقاتلاً .

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: «وَجَدْتُ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهَيَّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ^(٣)»، وذلك لأن المقصود بالقتال أن تكون كلمة الله هي العليا ، وأن يكون الدين كله لله، وأن لا تكون فتنة - أي لا يكون أحد يُفتن عن دين الله ، فعندها يُقتل من كان مانعاً عن ذلك، وهم أهل القتال ، فأما من لا يُقاتل عن ذلك فلا وجه لقتله؛ كالمرأة، والشيخ الكبير، والراهب، ونحو ذلك .

ولأن المرأة تصير رقيقة للمسلمين ، ومالاً لهم ففي قتلها تفويت لذلك عليهم من غير حاجة ، وإضاعة المال لغير حاجة لا يجوز^(٤).

وقال رحمه الله: «وأما من لم يكن من أهل الممانعة، والمقاتلة، كالنساء، والصبيان، والراهب، والشيخ الكبير، والأعمى، والزمن^(٥) ونحوهم فلا يُقتل عند جمهور العلماء^(٦)؛

١ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٣٤٩ - ٣٥٩) ، وما بين معقوفتين من الصفدية (٣٢٢/٢) ، وفيه كلام مشابه تماماً لما هنا، وانظر من مجموع الفتاوى (٧ / ٢٦٧) .

٢ - انظر أحكام القرآن للبيهقي (٢ / ٣٢ - ٣٥) ، أحكام القرآن للجصاص (٣ / ١٤٦ - ١٥٠) ، أحكام القرآن، لإلكيا المراسي (٣ / ١٨٨) ، أحكام القرآن، لابن العربي (١ / ١٠٣) ، الجامع للقرطبي (٣ / ٣٩) ، وانظر الجهاد كما تعرضه سورة الأنفال (رسالة ماجستير) (ص/٥٩) فما بعدها .

٣ - أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ، باب قتل الصبيان في الحرب (رقم/ ٣٠١٥) ومسلم في الجهاد ، باب تحريم قتل النساء . . . (رقم/ ١٧٤) .

٤ - الصارم المسلول (٢ / ٥١٥) .

٥ - الزمن: من طال مرضه ، وأصبح مزمناً ، لا يقدر على القيام . انظر الدر النقي (٣ / ٧٧٧) .

٦ - انظر شرح معاني الآثار (٣/٢٢٠) ، التمهيد (١٦ / ١٣٨) ، نهاية المحتاج (٨/٦٤) ، المغني (١٣/٥٠) .

إلا أن يُقاتل بقوله، أو فعله، وإن كان بعضهم^(١) يرى إباحة قتل الجميع لمجرد الكفر، إلا النساء، والصبيان، لكونهم مالا للمسلمين.

والأول هو الصواب؛ لأن القتال هو لمن يقاتلنا، إذا أردنا إظهار دين الله كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٢).

قلت: وقد تابع شيخ الإسلام - رحمه الله - في تفسيره لهذه الآية؛ بأن الأمر إنما هو بقتال المقاتلين، دون غيرهم، حبر القرآن وترجمانه ابن عباس رضي الله عنه، وهو قول مجاهد^(٣)، ورجحه ابن العربي، والقرطبي، بينما ذكر الجصاص، وإلكيا القولان دون ترجيح^(٤)، والله أعلم.

١ - حكي عن الشافعي، ورجحه ابن المنذر، انظر حلية العلماء (٧ / ٦٥٠).

٢ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٣٥٤)، وانظر السياسة الشرعية له (ص/١٠٦).

٣ - انظر تفسير مجاهد (ص/٢٢٣)، أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣ / ٥٦٣) ط شاكر، ورجحه.

٤ - انظر أحكام القرآن للجصاص (١/٣١٢-٣١٣)، أحكام القرآن لإلكيا الهراشي (١/٨٠-٨٣)، أحكام

للقرآن لابن العربي (١/١٠٢)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/٣٤٤-٣٤٥)، وقد ادعى نسخ الآية ابن

نحوه ورد عليه أبو جعفر النحاس في كتابة الناسخ والمنسوخ، فانظره (١ / ٥١٦ - ٥١٨)، وانظر في المسألة

الجهاد، والقتال في السياسة الشرعية (٢/١٢٤٤-١٢٦٣).

المبحث التاسع أقسام الجهاد وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول / الجهاد بالدعوة، والتبليغ.
المطلب الثاني / الجهاد بالمجادلة.
المطلب الثالث / الجهاد بالمال.
المطلب الرابع / وجه تقديم الجهاد بالمال، على
الجهاد بالنفس في أغلب الآيات.

أقسام الجهاد

الجهاد في الإسلام أوسع من معنى حمل السلاح لقتال الكفار ، فقد أطلق الجهاد في القرآن وعني به :

- الجهاد بالقول ^(١) بالنصيحة ، والتذكير ، والترهيب ، والترغيب - ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان/ ٥٢] .
- قال ابن الجوزي : «أراد بالقرآن» ^(٢)

- الجهاد بالمال : ببذل المال في سبيل الله تعالى.
- الجهاد بالأعمال - والمراد مجاهدة النفس على امتثال الأوامر ، واجتناب النواهي - ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت : ٦٩] .
- الجهاد بالسلاح ، وقتال الكفار ، والبغاة ، المرتدون ، وهذا عامة ما في القرآن من الأمر بالجهاد .

وقد تكلم الشيخ - رحمه الله - عن النوع الرابع بإسهاب كبير ، نظراً ^(٣) لما تعرض له العالم الإسلامي في عصره من اجتياح التتار ، ولأن هذا هو الأصل في الجهاد ، وهذا الفصل بكامله في موضوعه .

والمقصود هنا الإشارة إلى دلالة القرآن الكريم على الأنواع الأخرى من خلال الموجود من كلام ابن تيمية ، وقد جعلته في أربعة مطالب .

- المطلب الأول : الجهاد بالدعوة ، والتبليغ .
- المطلب الثاني : الجهاد بالمجادلة .
- المطلب الثالث : الجهاد بالمال .
- المطلب الرابع : وجه تقديم الجهاد بالمال على الجهاد بالنفس في أغلب الآيات .

والآن مع المطلب الأول وفيه آيتان ؛ الآية الأولى: قوله تعالى:

١ - نزهة الأعين النواظر (١ / ١٢٩ - ١٣٠) .

٢ - المرجع السابق (١ / ١٣٠) ، زاد المسير (٦ / ٢) .

٣ - زاد المعاد (٣ / ٥ - ٧) ، وانظر العبرة لصديق حسن خان (ص : ١٥ - ١٧) ، فتح الباري (٦ / ٥) .

قال تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [الصف: ٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

((بالحجة، والبيان، وباليد، واللسان، وهذا إلى يوم القيامة، لكن الجهاد المكي

بالعلم، والبيان، والجهاد المدني مع المكي؛ باليد والحديد .

[الآية الثانية] ^(١)

وقال تعالى ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِي الْكِبَرِ إِنَّهُمْ بِجِهَادٍ كَبِيرٍ﴾ [الفرقان: ٥٢]

[فأمره الله - سبحانه وتعالى - أن يجاهد الكفار بالقرآن جهاداً كبيراً ، وهذه

السورة مكية ، نزلت بمكة ^(٢) ، قبل أن يهاجر النبي ﷺ ، وقبل أن يُؤْمَرَ بالقتال، ولم

يُؤْذَنَ فيه، وإنما كان هذا الجهاد بالعلم، والقلب، والبيان، والدعوة ^(٣) وكان مأموراً

بالكف عن قتالهم؛ لعجزه، وعجز المسلمين عن ذلك . . . وأما مجاهدة الكفار باللسان

فما زال مشروعاً من أول الأمر إلى آخره ، فإنه إذا شَرَعَ جهادهم باليد فباللسان أولى.

وقد قال ﷺ : ((جاهدوا المشركين بأيديكم ، وألسنتكم ، وأموالكم)) ^(٤).

١ - مضاف للتقسيم، والتبويب.

٢ - انظر تفسير الطبري (١٩ / ٢٣) ، زاد المسير (٦ / ٣) .

٣ - قال ابن عباس فيما أخرجه الطبري (١٩ / ٢٣) : ﴿ جَاهِدْهُمْ بِهِ ﴾ أي " بالقرآن " وأخرجه عن ابن زيد

أنه قال " الإسلام " ، قال ابن جرير : ((جاهدكم بهذا القرآن جهاداً كبيراً)) حتى ينقادوا، ويُذعنوا، ويؤمنوا ، وَيُتَّقُوا)) (١٩ / ٢٣) . انظر زاد المعاد (٣ / ٥) .

٤ - رواه أبو داود في الجهاد ، باب ترك الغزو (رقم / ٢٥٠٤) ، والنسائي في الجهاد ، باب وجوب الجهاد (٦ / ٧)

ونحوه عند أحمد من حديث أنس بن مالك (٣ / ١٥٣) و (٢٥ و ١٢٤) ، والحاكم في المستدرک کتاب

الجهاد (٢ / ٨١) وصحَّحه ، ووافقه الذهبي .

وكان ينصب لحسان منبراً في مسجده^(١) ، ويجاهد فيه المشركين بلسانه جهاد هجو ، وهذا كان بعد نزول آيات القتال ، وأين منفعة الهجو من منفعة إقامة الدلائل ، والبراهين على صحة الإسلام، وإبطال حجج الكفار من المشركين، وأهل الكتاب^(٢) .

قلت: ولم أر من مفسري آيات الأحكام مَنْ أشارَ لهذه الآية، واستنبط منها هذه المسألة المهمة في أقسام الجهاد ، وأنه ليس حصراً على الضرب بالسيف ونحوه ، والله تعالى أعلم

١ - رواه أبو داود في الأدب ، باب ما جاء في الشعر ، رقم (٥٠١٥) من حديث عائشة - رضي الله عنها -)) كان رسول الله ﷺ يضع لحسان منبراً في المسجد فيقوم عليه يهجو)) ، وكذا رواه الترمذي في الأدب ، باب ما جاء في إنشاد الشعر رقم (٢٨٤٦) ، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣ / ٩٤٦) .

٢ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٣٨) ، وما بين معقوفين من منهاج السنة (٨ / ٨٦) ، والجواب الصحيح (١ / ٢٣٧-٢٣٨) .

المطلب الثاني الجهاد بالمجادلة^(١)

أفاض أبو العباس - رحمه الله - الحديث على هذه المسألة ، نظراً لأهميتها في مجال الدعوة إلى الله ، ولا سيما دعوة أهل الكتاب ، الذين تصدى - رحمه الله - لدعوتهم ، ومناظرتهم ، ورد حججهم ، وكشف باطلهم^(٢)

وقد أثار - رحمه الله - حكم مجادلة أهل الكتاب المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...﴾ [العنكبوت: ٤٦] ، ومجادلة الخلق عموماً في قوله تعالى: ﴿وَجِدْلُهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وحيث أن هناك من أهل العلم من قال بأن المجادلة منسوخة بالمجاهدة، والقتال؛ فقد فندَّ أبو العباس هذه المقالة، وأثبت بما لا شك فيه أن الجدال قرين الجهاد، وأن الجدال يصلح في أحوال لا يصلح فيها الجهاد، كما أن الجهاد يُقدَّم أحياناً على الجدال .

وقد رتبت كلامه حول هذا المطلب على ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : في تضمن القرآن الكريم على مجادلة الكفار ، ومناظرتهم .

المسألة الثانية : بطلان دعوى نسخ آيات الجدال مُطلقاً . وقد أسهب الكلام في هذه

المسألة وردها من ستة أوجه تفسيرية .

المسألة الثالثة : أنه لا تقوم الحجة بالمجادلة؛ حتى يفهم المُجادَل معنى الكلام فهماً ييناً .

فيلى بيان أول المسائل ، وبالله التوفيق .

١ - الجهاد بالمُجادلة أخص من الجهاد بالدعوة، والتبليغ، ونظراً لأهميته، وحاجة المسلمين إليه في هذه العصور التي سرت فيها الشُّبهات؛ فبلغت كل مبلغ؛ أفردته في مطلب مستقل.

٢ - ينظر كتاب "منهج أهل السنة، والجماعة في الرد على النصارى-دراسة علمية من خلال جهود شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-" للدكتور عبد الراضي بن محمد، و"منهج شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في الرد على أهل الكتاب"-رسالة جامعية-؛ في جامعة أم القرى، كلية الدعوة، وأصول الدين، قسم العقيدة.

المسألة الأولى / تضمن القرآن مجادلة الكفار ومناظرهم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

« وأما ما في القرآن من ذكر أقوال الكفار، وحججهم، وجوابها، فهذا كثير جداً، فإنه يجادلهم تارة في التوحيد، وتارة في النبوات، وتارة في المعاد، وتارة في الشرائع بأحسن الحجج وأكملها؛ كما قال تعالى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً . وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ قَسِيْرًا ﴾ [الفرقان/ ٢٣ - ٣٣] .

وقد أخبر الله - تبارك وتعالى - عن أولي العزم من الرسل بمجادلة الكفار، فقلل تعالى عن قوم نوح: ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا ﴾ [هود/ ٣٢]، وقال عن الخليل: ﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ﴾ [الأنعام/ ٨٠ - ٨٣]، وأمر الله - تعالى - محمداً ﷺ بالمجادلة بالتي هي أحسن، وذم - سبحانه - من جادل بغير علم، أو في الحق بعدما تبين، ومن جادل بالباطل، فقال تعالى: ﴿ هَآ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ حَآجِجْتُمْ فِيْمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ نَحَاجُّونَ فِيْمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران / ١١]. وقال تعالى ﴿ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾ [الأنفال: ٦]، وقال: ﴿ وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾ [غافر: ٥]؛ هذا هو الجدل المذكور في قوله تعالى: ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [غافر: ٤] (١) قلت: وقد أشار لنماذج من جدال القرآن الكريم ابن العربي (٢) - رحمه الله - والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: بطلان دعوى نسخ آيات المجادلة مطلقاً

الوجه الأول: إثبات عدم التناقض بين المجادلة والمجاهدة .

قال أبو العباس، شيخ الإسلام - قدس الله روحه -:

١ - الجواب الصحيح (١ / ٢٢٩ - ٢٣١)، وقريب منه في درء تعارض العقل والنقل (١ / ١٥٢)، وانظر للتوسع:

استخراج الجدل من القرآن الكريم، للطوفي، ومناهج الجدل في القرآن الكريم، للألمعي .

٢ - أحكام القرآن له (٣ / ٥١٨) .

«فإن من الناس من يقول ^(١) آيات المجادلة ، والحاجة للكفار ، منسوخات بآية السيف ، لا اعتقاده أن الأمر بالقتال المشروع ينافي المجادلة المشروعة وهذا غلط ! ، فإن النسخ إنما يكون إذا كان الحكم الناسخ مناقضاً للحكم المنسوخ؛ كمنافضة الأمر باستقبال المسجد الحرام في الصلاة؛ للأمر باستقبال بيت المقدس بالشام ^(٢)، ومنافضة الأمر بصيام رمضان للمقيم؛ للتخيير بين الصيام، وبين الإطعام كل يوم مسكيناً ^(٣) ومنافضة نهيه عن تعدي الحدود التي فرضها للورثة؛ للأمر بالوصية للوالدين والأقربين ^(٤)، ومنافضة قوله لهم: كفوا أيديكم عن القتال ، لقوله قاتلوهم ^(٥)؛ فأما قوله تعالى ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] ، وقوله: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] ، فهذا لا يناقضه الأمر بجهاد من أمر بجهاده منهم ، ولكن الأمر بالقتال يناقض النهي عنه، والاقتصار على المجادلة؛ فأما مع إمكان الجمع بين الجدال المأمور به، والقتال المأمور به، فلا منافاة بينهما وإذا لم يتنافيا ، بل أمكن الجمع؛ لم يجز الحكم بالنسخ .

ومعلوم أن؛ كلاً منهما ينفع حيث لا ينفع الآخر ، وأن استعمالهما جميعاً أبلغ في إظهار الهدى ، ودين الحق ؛ ومما يبين ذلك وجوه :

أحدها: أن من كان من أهل الذمة والعهد، والمستأمن منهم؛ لا يُجَاهَد بالقتال ^(٦)؛ فهو داخل فيمن أمر الله بدعوته، ومجادلته بالتي هي أحسن، وليس هو داخلاً فيمن أمر الله بقتاله.

١- ممن ذهب إلى ذلك : ابن حزم ، وابن سلامه ، والبعوي ومال له القرطبي . انظر الناسخ والمنسوخ ، لابن حزم

(ص ٤٣) ، معالم التنزيل (٣/ ٩٠) ، الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/ ٣٧٩) ، الجامع القرطبي (١٠/ ٢٠٠) .

٢ - وقد سبق ذكر دليل ذلك (ص/ ٣١٥) .

٣ - انظر (ص/ ٤٧٠-٤٧٣) من البحث.

٤ - انظر (ص/ ٨١٨) من البحث.

٥ - انظر (ص/ ٦٧٠) من البحث.

٦ - ما لم يظهر منه ناقض ، كما سيأتي (ص/ ٧٣٤) .

الثاني؛ أنه قال: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ فالظالم لم يؤمر بجدا له بالتي هي أحسن، فمن كان ظالماً مستحقاً للقتال، غير طالب للعلم والدين، فهو من هؤلاء الظالمين الذين لا يُجادلون بالتي هي أحسن، خلاف على من طلب العلم والدين، ولم يظهر منه ظلم، سواء كان قصده الاسترشاد، أو كان يظن أنه على حق، يقصد نصر ما يظنه حقاً، ومن كان قصده العناد؛ يعلم أنه على باطل، ويجادل عليه؛ فهذا لم يؤمر بمجادلته بالتي هي أحسن، لكن قد يجادله بطرق أخرى نبين فيها عناده، وظلمه، وجهله، جزاءً له بموجب عمله . . .

قال مجاهد: "﴿الذين ظلموا﴾؛ من قاتلك ولم يعطك الجزية" (١).

وفي لفظ آخر عنه قال: "﴿الذين ظلموا﴾؛ هم أهل الحرب، ومن لا عهد لهم، المجادلة لهم بالسيف" (٢).

وفي رواية عنه قال: "لا تقاتل إلا من قاتلك، ولم يعطك الجزية".

وفي رواية عنه قال: "من أدى منهم الجزية فلا تقولوا له إلا خيراً" (٣).

وعن مجاهد: "﴿إلا بالتي هي أحسن﴾؛ فإن قالوا: شراً، فقولوا: خيراً" (٤).

فهذا مجاهد لا يجعلها منسوخة؛ وهو قول أكثر المفسرين (٥).

قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم (٦) ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾؛

ليست منسوخة" (٧).

١ - أخرجه الطبري (١ / ٢١)، وترجمه مجاهد (ص / ١١٦).

٢ - تفسير مجاهد (ص / ٥٣٦) ولفظه: "هم أهل الحرب، ومن لا عهد لهم، يقول: جاهدوهم بالسيف".

٣ - تفسير مجاهد (ص / ٥٣٦).

٤ - أخرجه الطبري (٢ / ٢١).

٥ - كالطبري وابن زيد، والنحاس، وابن الجوزي وغيرهم. انظر تفسير الطبري (١٤ / ١٩٤) و (٢١ / ٢) -

(٣)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢ / ٥٧٧)، الإيضاح لمكي (ص ٣٧٧ - ٣٧٨)، زاد المسير (٤ / ٣٨٧)

و (٦ / ٢٧٦)، فتح القدير (٤ / ٢٠٥).

٦ - عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر رضي الله عنه، ت (٨٢هـ) انظر الكامل (٤ / ٢٦٩)، الكاشف

(١ / ٦٢٨)، التقريب (١ / ٣٤٠) ط. محمد عوامة.

٧ - أخرجه الطبري (٢ / ٢١).

ولكن قال قتادة : "نسختها"^(١) ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ؛ ولا مجادلة أشد من السيف.

والأول أصح ؛ لأن هؤلاء^(٢) من الذين ظلموا ؛ فلا تُنسخ . . .

الثالث : أنه سبحانه قال ﴿وَلَنْ أَحْدُثُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغُهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة : ٦] ؛ فهذا مستجير ، مستأمن ، وهو من أهل الحرب ، أمر الله بإجارته حتى تقوم حجة الله عليه ، ثم يبلغه مأمنه ، وهذا في سورة براءة ، التي فيها نقض العهود ، وفيها آية السيف ، وذكر هذه الآية في ضمن الأمر بنقض العهود ، ليبين سبحانه أنه مثل هذا يجب أمانه حتى تقوم عليه الحجة ، ولا تجوز محاربته ؛ كمحاربة من لم يطلب أن يُبلغ حجة الله عليه .

قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : ﴿ثُمَّ أَبْلِغُهُ مَأْمَنَهُ﴾ ، إن لم يوافقه ما نُقِصُ عليه ، ونخبرُ به ، فأبلغه مأمنه ، قال : " وليس هذا بمنسوخ " (٣)

وقال مجاهد : "من جاءك ، واستمع ما أنزل إليك فهو آمن حتى يأتيك" (٤).

وقال عطاء - في رجل من أهل الشرك يأتي المسلمين بغير عهد - ؟

قال : " تُخَيِّرُهُ ؛ إما أن تُقِرَّهُ ، وإما أن تُبْلِغَهُ مَأْمَنَهُ (٥) " (٦) . . .

الوجه الرابع ؛ أن القائل إذا قال : إن آية مجادلة الكفار ، أو غيرها مما يُدَّعى نسخه بآية السيف ؟

١ - المرجع السابق ، وعبد الرزاق في تفسيره (٢ / ٩٨) ، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٢ / ٥٧٧) .

٢ - الذين قال الله فيهم ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة/٦] ، وهذا الصحيح ، فإن دعوى النسخ لا تلقى جزافاً ، فمورد القول بالنسخ هو النقل لا الاجتهاد .

٣ - أخرجه الطبري (١٠ / ٨٠) ، ورجح القول بعدم النسخ ، ونسبه لمجاهد ، وابن إسحاق ، والسُّدِّي ، وابن زيد ، وانظر تفسير مجاهد (٣٦٤) .

٤ - أخرجه الطبري (١٠ / ٥٧) ، وانظر تفسير مجاهد (ص / ٣٦٤) .

٥ - ومن رَجَّح رأي الشيخ بأن آية النحل غير منسوخة ؛ ابن جرير الطبري في تفسيره (١٤ / ١٩٤) واسند عن مجاهد ما نقل ، ومكي كما في الإيضاح (ص ٣٣٦) ، وابن الجوزي كما في نواسخ القرآن (ص ٣٨٧) ، وابن كثير كما في تفسيره (٢ / ٧١٣) ، وابن العربي في أحكام القرآن (٣ / ٥١٨) .

قيل له : ما تعني بآية السيف ؟ أتعني آية بعينها ، أم تعني كل آية فيها أمر بالجهاد ؟

فإن أراد الأول ، كان جوابه من وجهين :

أحدهما / أن الآيات التي ورد فيها ذكر الجهاد متعددة ، فلا يجوز تخصيص بعضها^(١).

وإن قال : أريد قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] .

قيل له : هذه في قتال المشركين ، وقد قال بعدها في قتال أهل الكتاب : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] ؛ فلو لم تكن آية السيف إلا واحدة ، لم تكن هذه أولى من هذه.

وإن قال : كل آية فيها ذكر الجهاد.

قيل له : الجهاد شرع على مراتب ؛ فأول ما أنزل الله تعالى فيه الإذن بقوله : ﴿ أُذِنَ

لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [الحج : ٣٩] .

فقد ذكر غير واحد من العلماء^(٢) : أن هذه أول آية نزلت في الجهاد ، ثم بعد ذلك

نزل وجوبه ، بقوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ . . . ﴾ [البقرة : ٢٣٦] ، ولم يؤمر بقتال من طلب مسالمتهم ، بل قال : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَسْخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ

١ - اختلف في تحديد آية السيف ، حتى بلغت الأقوال فيها تسعة أقوال ، وأكثر العلماء على أنها قوله تعالى : ﴿ فاقْتُلُوا

المشركين حيث وجدتموهم . . . ﴾ الآية [التوبة/٥] ، انظر الآيات المدعى نسخها بآية السيف (ص/٣٩ - ٤٨) ،

رسالة جامعية ، وانظر تفسير ابن كثير (٢/٣٣٦) .

٢ - راجع (ص/٦٧٠) .

أَنْ يَمَاتُوكُمْ أَوْ يُمَاتُوا قَوْمُهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتُلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَرَفُوكُمْ فَلَمْ يَمَاتُوكُمْ وَالْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴿٩٠﴾ [النساء/٨٩-٩٠] .

وكذلك من هادئهم لم يكونوا مأمورين بقتاله ، وإن كانت الهدنة عقداً جائزاً لا لازم^(١)

ثم أنزل في (براءة) الأمر بنبذ العهود ، وأمر بقتال المشركين كافة ، وأمرهم بقتل أهل الكتاب إذا لم يُسلموا حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون ، ولم ييح لهم ترك قتالهم . وإن سالوهم ، وهادنوهم هدنة مطلقة ، مع إمكان جهادهم .

فان قيل : آية السيف التي نسخت المجادلة؛ هي آية الأذن^(٢) .

قيل : فآية الأذن نزلت في أول مقدمة المدينة ، قبل أن يبعث شيئا من السرايا ، وقد جادل بعد هذا الكفار .

وكذلك إن قيل آيات فرض القتال^(٣) .

قيل : فقلوه ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ [البقرة: ٢١٦]؛ نزلت في أول الأمر قبل بدر، ولا ريب أن الجهاد كان واجباً يوم أحد، والخذق، وفتح خيبر، مكة .

وقد ذكر الله آيات فرض الجهاد في هؤلاء المغازي كما ذكر ذلك في سورة آل عمران والأحزاب .

وإن قيل: بل الجدال إنما تُسخ لما أمر بجهاد من سالم، ومن لم يسالم .

قيل : هذا باطل؛ فان الجدال إن كان منافياً للجهاد؛ فهو منافٍ لإباحته، وإيجابه، ولو للمسلم، وإن لم يناف الجهاد، لم يناف إيجاب الجهاد للمسلمين، كما لم يناف إيجاب جهاد غيرهم؛ فان المسلم قد لا يجادل، ولا يجالِد، وقد يُجادَل، ولا يُجادِل؛ كما أن غيره

١- انظر (ص/ ٦٦٦) من البحث.

٢- أي آية الأذن بقتال الكفار ، قوله تعالى: ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا... ﴾ الآية [الحج: ٣٩] وهو مروي عن أبي صالح كما قاله ابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص: ٤٦٠) .

٣- ومن قال بذلك : قتادة فيما أخرجه عنه ابن جرير (١٤ / ٤١) ، ونسبه الألويسي للحافظ ابن حجر كما في روح المعاني (١٠ / ٥٠) . وانظر رسالة "الآيات المدعى نسخها بآية السيف" ص (٤٦) .

قد يُجَادَل، ويُجَادَل، وقد يفعل أحدها؛ فإن كان إيجابه الجهاد للمحارب المبتدئ بالقتل لا ينافي بمجادلته؛ فلأن يكون جهاد من لا يبدأ القتال لا ينافي بمجادلته؛ أولى وأحرى؛ فإن من كان أبعد عن القتال؛ كانت مجادلته أقل منافاة للقتال، ممن يكون أعظم قتالاً .

[فلهذا يوجد كثير من المفسرين يقول في آيات يظن معناها النهي عن القتال:- إنها منسوخة بآية السيف؛ فالذين قالوا: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ منسوخة؛ هذا مأخذهم.

والصواب؛ أن هذه الآية لم تتعرض للقتال لا بأمر، ولا بنهي؛ بل مضمونها البراءة من دين الكفار، وهذا أمر محكم لا يُنسخ أبداً، وأما مَا يُقَال فيها أو في غيرها : رضي الرسول بدين كافر!!؛ فهذا لم يقله أحد من علماء المسلمين أصلاً، ولا أحد من سلف الأمة ولا من الأولين، ولا من الآخرين، ولا يقول ذلك إلا من هو مُفتر على الله، ورسوله...]

الوجه الخامس؛ وهو أن يُقال: المنسوخ هو الاختصار على الجدل ، فكان النبي ﷺ في أول الأمر ، مأموراً أن يجاهد الكفار بلسانه لا بيده ، فيدعوهم ، ويعظهم ، ويجادلهم بالتي هي أحسن ، ويجاهدهم بالقرآن جهاداً كبيراً ، قال تعالى - في سورة الفرقان ، وهي مكية:- ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا فَلَا تُطْعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الآية: ٥١ - ٥٢]، وكان مأموراً بالكف عن قتالهم لعجزه ، وعجز المسلمين عن ذلك ، ثم لما هاجر إلى المدينة ، صار له بها أعوان، أُذن له في الجهاد ، ثم لما قوّوا ، كُتب عليهم القتال ، ولم يُكتب عليهم قتال من سالمهم، لأنهم لم يكونوا يُطبقون قتال جميع الكفار؛ فلما فتح الله مكة، وانقطع قتال قريش، ملوك العرب، ووفدت إليه وفود العرب بالإسلام ، أمر الله تعالى بقتال الكفار كلهم، إلا من كان له عهد مؤقت، وأمره بنبذ العهود المطلقة، فكان الذي رفعه، ونسخه؛ ترك القتال.

وأما مجاهدة الكفار باللسان؛ فمازال مشروعاً من أول الأمر إلى آخره، فإنه إذا شرع جهادهم باليد؛ فباللسان أولى، وقد قال النبي ﷺ: «جاهدوا المشركين بأيديكم، وألسنتكم، وأموالكم»^(١).

وكان ينصب لحسان^(١) منبراً في مسجده يُجاهد منه المشركين بلسانه ، جهاد هجو، وهذا كان بعد نزول آيات القتال .

وأين منفعة الهجو من منفعة إقامة الدلائل ، والبراهين على صحة الإسلام ، وإبطال حجج الكفار من المشركين ، وأهل الكتاب .

الوجه السادس: أنه من المعلوم أن القتال إنما شرع للضرورة، ولو أن الناس آمنوا بالبراهين، والآيات لما احتيج إلى القتال ، فبيان آيات الإسلام، وبراهينه، واجب مطلقاً وجوباً أصلياً. وأما الجهاد؛ فم مشروع للضرورة؛ فكيف يكون هذا مانعاً من ذلك؟^(٢).

وقال - رحمه الله - عند قوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] .

« هذه آية السيف مع أهل الكتاب^(٣) وقد ذكر فيها : قتالهم إذا لم يؤمنوا حتى يُعطوا الجزية.

١ - انظر (ص/٨٩) من البحث.

٢ - الجواب الصحيح (١ / ٢٣٧-٢٣٨) بتصرف، وما بين معقوفتين من الصفدية (٢/٣٢٢) و(٢/٣١٧) .

٣ - وهذا مروي عن علي عليه السلام ، فقد أخرج ابن حاتم بسنده عن علي بن أبي طالب أنه قال : ((بُعث النبي ﷺ بأربعة أسياف؛ سيف في المشركين من العرب قال الله تعالى ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ " تفسير ابن أبي حاتم (٦/١٧٥٢) ط. الباز. ومنه مرسع .

قال ابن كثير (٤ / ١٦٢٧) : " هكذا رواه مختصراً ، وأظن أن السيف الثاني هو : قتال أهل الكتاب في قوله : ﴿

قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا

الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ والسيف والثالث : قتال المنافقين في قوله ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ

وَإِغْلَظْ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة : ٧٣] . والسيف الرابع : قتال الباغين في قوله ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاصْلَحُوا

بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلَا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الحجرات / ٩] ، ويدل لي - والله أعلم

- أن هذا هو رأي الشيخ - رحمه الله - فهو لا يحدد آية السيف بآية واحدة . وانظر الجواب الصحيح (١ /

والنبي ﷺ لم يأخذ من أحد الجزية إلا بعد هذه الآية ، بل وقالوا : إن أهل نجران أول من أخذت منهم الجزية - كما ذكر ذلك أهل العلم؛ كالزهري^(١) وغيره. فإنه باتفاق أهل العلم لم يضرب النبي ﷺ على أحد قبل نزول هذه الآية جزية، لا من الأميين، ولا من أهل الكتاب، ولهذا لم يضربها على يهود بني قينقاع، والنضير، وقريظة^(٢)، ولا ضربها على أهل خيبر^(٣) فإنها فتحت سنة سبع، قبل نزول آية الجزية، وأقرهم فلاحين، وهادئهم هدنة مطلقة، قال فيها: «نقركم ما أقركم الله»^(٤).

فإذا كان أول ما أخذها من وفد نجران^(٥)؛ علم أن قدومهم عليه، ومناظرهم له، ومحااجة إياهم، وطلبه المباحلة معهم، كانت بعد آية السيف التي فيها قتالهم؛ وعلم بذلك أن ما ذكره الله تعالى من مجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم، مُحْكَمٌ لَمْ يَنْسَخْهُ شَيْءٌ، وكذلك ما ذكره تعالى من مجادلة الخلق مطلقاً بقوله ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل / ١٢٥] .

١ - سبقت ترجمته (ص/٤٦٠) من البحث، وأخرج الأثر عنه أبو عبيد في الأموال (ص/٢١٩)، وابن عبد البر في التمهيد (٢١٤/٤)، وضرب الجزية عليهم أخرجه أبو عوانة، باب بقية باب عدد غزوات النبي ﷺ (٢٦٤/٤). ط. دار المعرفة، والبيهقي (٢٠٢/٩)، باب لا تقدم لهم كنيسة، ابن أبي شيبة (٤٢٦/٧)، ما ذكروا في أهل نجران وما أراد النبي ﷺ (رقم/٣٧٠١٤)، وانظر المغني لابن قدامة (٩/٩)، المبدع (٤٠٨/٣)، نيل الأوطار (٢١٧/٨).

٢ - انظر مغازي الواقدي (٢٧٦/١)، تاريخ الطبري (٤٧٩/٢)، سيرة ابن هشام (٤٢٠-٤٣٥).

٣ - انظر مغازي الواقدي (٦٣٣/٢)، تاريخ الطبري (٥/٣)، سيرة ابن هشام (٢٨٣/٣).

٤ - أخرجه مالك في كتاب المساقاة، باب ما جاء في المساقاة (رقم/١)، أصله في الصحيحين، البخاري، باب إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله، ولم يذكر أجلاً معلوماً؛ فهما على تراضيهما (رقم/٢٢١٣)، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع (رقم/١٥٥١).

٥ - ذَكَرَ وفود نصارى نجران على رسول الله ﷺ، ومجادلته لهم في شأن المسيح، وطلبه مباہلتهم، البخاري في المغازي، باب قصة أهل نجران رقم (٤٣٨٠)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب فضائل أبي عبيدة بن الجراح (رقم/٢٤٢٠)، وقد روى الحاكم في مستدركه، كتاب التاريخ (٢ / ٥٩٣) أن سبب نزول صدر سورة آل عمران هو مناظرهم له، وهذا ذكره غالب المفسرين والمؤرخين، ومنهم ابن إسحاق، فقد ساق قصة مقدمهم، وأنها سبب نزول تلك الآيات، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر، وذكر أن للقصة سند متصل عند ابن مردويه، انظر العجائب في بيان الأسباب (٢ / ٦٨٣).

فإذا كان النبي ﷺ يُحاج الكفار بعد نزول الأمر بالقتال، وقد أمره الله تعالى أن يحير المستجير حتى يسمع كلام الله، ثم يبلغه مأمنه، والمراد بذلك تبليغ رسالات الله، وإقامة الحجة عليه وذلك لا يتم إلا بتفسيره له، الذي تقوم به الحجة، ويُجاب به عن المعارضة، ومالا يتم الواجب إلا به؛ فهو واجب^(١) - عُلِمَ بطلان قول من ظن أن الأمر بالجهاد ناسخ الأمر بالمجادلة مطلقاً^(٢).

قلت : وقد قال جماهير مفسري آيات الأحكام بقول ابن تيمية هذا، وقد أوجز الجصاص القول في ذلك عند قوله تعالى: ﴿هَاتِئِنَّ هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلَمْ تُحَاجُّوْنَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران/ ٦٦]، وقرّر أن الآية تدل على الحاجة في الدّين وإقامة الحجة على المبطلين^(٣)

ولم يُشر للمسألة عند آية النحل ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالِغِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، وأما عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾؛ فقد نقل قول قتادة بالنسخ، وكأنه ارتضاه!!^(٤)، وأما ابن العربي؛ فقد أشار لهذه المسألة عند آية سورة العنكبوت، وقال بعدم النسخ، وقد نقل إلّكيا الهراسي عند آية سورة العنكبوت كلام الجصاص حرفياً دون عزو - كعادته - فيما ظهر التناقض على القرطبي؛ حيث قال بالنسخ في موطن، وبالجدال وشرعيته في موطن آخر، ورغم هذا، فإنني لم أر من استقصى، وتوسع في هذه المسألة توسع أبي العباس - رحمه الله - فقد انفرد عن مفسري آيات الأحكام في ذكر أوجه إحكام آيات الجدال، ووجه اتفاق المجالدة، والمجادلة بما لا تجده عند غيره - حسب علمي - والله تعالى أعلم^(٥).

- ١- هذه قاعدة أصولية متفق عليها، انظر روضة الناظر (١ / ١٠٧)، معالم في أصول الفقه (ص ٣٠٤).
- ٢- الجواب الصحيح (١ / ٢١٦ - ٢١٧ و ٢٣١) بتصرف يسير، وانظر الصفدية (٢ / ٣١٧)، والنبوت (٢ / ٦٢٠ - ٦٢٢)؛ ففيهما كلامٌ مشابه لما ذُكر هنا.
- ٣- انظر أحكام القرآن له (٢ / ٢١).
- ٤- المرجع السابق (٣ / ٤٥٥).
- ٥- انظر أحكام القرآن لابن العربي (٣ / ٥١٨). أحكام القرآن لإلّكيا الهراسي (٤ / ٣٣٨). الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٣ / ١٠٨) و (١٠ / ١٧٧) و (١٣ / ٣١١).

المسألة الثانية: لا تقوم الحجة بالمجادلة حتى يفهم معناها (١)

قال تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

«قد علم أن المراد أنه يسمعه سمعاً؛ يُمكنُ معه من فهم معناه، إذ المقصود لا يقوم بمجرد سمع لفظ لا يمكن معه من فهم المعنى؛ فلو كان غير عربي، وجب أن يُترجم له؛ ما تقوم به عليه الحجة، ولو كان عربياً، وفي القرآن، ألفاظ غريبة، ليست لغته، وجب أن يُبين له معناها ولو سمع اللفظ كما يسمعه كثير من الناس، ولم يفقه المعنى، وطلب مِنَّا أن نُفسِّره له، ونبين له معناه، فعلينا ذلك، وإن سألنا عن سؤال يقدح في القرآن، أجبنا عنه كما كان رسول الله ﷺ إذا أورد عليه بعض المشركين، أو أهل الكتاب، أو المسلمين، سؤالاً يُورِدُونُهُ عَلَى القرآن، فإنه كان يجيبهم عنه كما أجاب ابن الزبير (٢) لما قاس المسيح على آلهة المشركين، وظن أن العلة في الأصل بمجرد كونهم معبودين، وأن ذلك يقتضي كل معبود غير الله، فإنه يُعذب في الآخرة، فجعل المسيح مثلاً لآلهة المشركين، قاسهم عليه قياس الفرع على الأصل (٣)» (٤).

قلت: وقد أشار لهذه المسألة الإمام ابن العربي، والقرطبي، وألح لها إلكيا المهراسي (٥)، وهي مسألة مشتركة بين المسائل الاعتقادية العلمية، والفقهية العملية، والله تعالى أعلم.

- ١ - انظر معارج القبول (١/ ٣٧٩)، تيسير العزيز الحميد (ص/ ١٤٠)، ضوابط التكميل للقرني ص (٢٢٦).
- ٢ - هو عبد الله بن الزبير بن قيس القرشي، الشاعر، كان من أشد الناس على رسول ﷺ، وعلى أصحابه بلسانه ونفسه، ثم أسلم وحسن إسلامه، ثم شهد ما بعد الفتح من المشاهد. انظر الاستيعاب (٣/ ٩٠٢).
- ٣ - يشير الشيخ لقوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ وَلَهَا وَارِدُوهَا﴾ [الأنبياء: ٩٨] حيث شق ذلك على المشركين، وقالوا عاب آلهتنا! فلما قالوا لابن الزبير قال: لو حضرته لخصمته! قالوا: وما كنت تقول؟ قال: كنت أقول هذا المسيح تعبد النصارى، واليهود تعبد عزيزاً أفهما من حصب جهنم!! فأنزل الله تعالى الآية بعدها ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَ الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا يُعَذَّبُونَ﴾، قال في مجمع الزوائد: رواه الطبراني، وفيه يحيى الحماني؛ وهو ضعيف (٧/ ٦٩)، وانظر أسباب النزول للسيوطي ص (٢٤٨).
- ٤ - الجواب الصحيح (١/ ٢١٩)، وانظر مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٤٠).
- ٥ - أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٤٥٩)، أحكام القرآن لإلكيا (٣/ ١٨٠)، الجامع للقرطبي (٩/ ٣٤٠).

المطلب الثالث / الجهاد بالمال

الآية الأولى قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَ اللَّهَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

[التوبة/ ٣٤]

قال أبو العباس - رحمه الله -: «فهذا يندرج فيه من كثر المال عن النفقة الواجبة في سبيل الله ، والجهاد أحق الأعمال باسم سبيل الله»^(١).

قلت : وتقييد النفقة في هذا الموطن بالواجبة ، دون التعرض إلى أن المراد بالنفقة هنا؛ هي الزكاة فقط؛ أولى، وأخرى، وهذا ما سلكه ابن تيمية هنا، لينبه على أنه ليس المراد بالنفقة هنا الزكاة فقط؛ كلا، فمع دلالة الآية على الزكاة الواجبة، وتحريم منعها؛ فإن للآية دلالة بالغة على أنه متى تعين الإنفاق في سبيل الله؛ لشدة حاجة المسلمين، أو لحالة عارضة؛ نزلت ببعضهم؛ وجب على كل مُقْتَدِرٍ الإنفاق حتى تزول الحاجة، وتنجلي الغمة، فيكون الجهاد بالمال ، كالجهاد بالنفس يتعين في مواطن على كل مقتدر حتى ينزل سبب التعيين، وقد ألمح ابن العربي^(٢) ، وتابعه القرطبي^(٣) للحقوق العارضة وأنها كالحقوق الأصلية - كفك الأسير، وإطعام الجائع وهو تقريرٌ حَسَنٌ يتفق مع ما أشار له ابن تيمية، والله أعلم .

الآية الثانية

قال تعالى ﴿إِلَّا تُفْرُوا بِعَدِّكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة/ ٣٩]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«فقد أخبر تعالى أنه من يتول عن الجهاد بنفسه ، أو عن الإنفاق في سبيل الله ، استبدل به؛ فهذه حال الجبان البخيل ، يستبدل الله به من ينصر الإسلام ، وينفق فيه^(٤) .

١ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٤٠)

٢ - أحكام القرآن له (٢ / ٤٨٤) .

٣ - الجامع (٧ / ١١٤ - ١١٦) ، وانظر أحكام القرآن للحصاص (٣ / ١٣٥ - ١٣٧) ، وإلكيا (٣ / ١٩٦) .

٤ - مجموع الفتاوى (١٨ / ٣٠ - ٣٠٢) ، وانظر منه (١٥ / ٤٤) ، (٢٩ / ١٩٤ - ١٩٥) ، والاختيارات

له (ص / ٥٣) ، وقريب منه في زاد المعاد (٣ / ٥٥٨ - ٥٥٩) ، بدائع الفوائد (١ / ٧٧ - ٧٨) .

قلت : وقد أوجب شيخ الإسلام الإنفاق في الجهاد إذا تعين^(١)، واحتاج المسلمون لمن بيده المؤنة، وقد قال بهذا الإمام الجصاص، والإمام ابن العربي^(٢)، والله اعلم

١ - ومعنى تعين ، أصبح لازماً؛ وهي الحالات التي يتعين فيها الجهاد، انظر فتح القدير (٥ / ٤٤٣) ، المغني (١٣ / ٩) ، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية (٢ / ٥١٥) .

٢ - أحكام القرآن للجصاص (٢ / ١٥١) ، أحكام القرآن لابن العربي (١ / ٣٠٦) ، الجامع للقرطبي (٢ / ٣٥٩) .

المطلب الرابع / وجه تقديم الجهاد بالمال على الجهاد بالنفس

قال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤١].

قال شيخ الإسلام - قدس الله روحه -:

« والجهاد بالمال مُقَدَّم على الجهاد بالنفس ^(١)؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا

بَأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . . . ﴾ [التوبة: ٤١]، وقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا

فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [التوبة: ٢٠] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ

وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . . . ﴾ [الأنفال: ٧٢].

وذلك لأن الناس يُقَاتِلُونَ دون أموالهم؛ فإن المجاهد بالمال قد أخرج ماله حقيقة

لله، والمجاهد بنفسه لله يرجو النجاة، لا يوافق أنه يُقَتَّل في الجهاد؛ ولهذا أكثر القادرين على

القتال، يهون على أحدهم أن يُقَاتَلَ، ولا يهون عليه إخراج ماله » ^(٢).

قلت : وما ذهب له الشيخ هنا؛ لم يُشر له أحدٌ من مفسري آيات الأحكام، ولم أر

تعليلاً سوى للإمام الجصاص، والإمام القرطبي ^(٣) - رحمهما الله - حيث أشار الجصاص إلى

أن الحكمة من ذلك تنويع مجالات الجهاد، وأن من يستطيع نوعاً منهما، فإنه يجب في حقه،

وأما القرطبي فقال: "وقدّم الأموال في الذكر إذ هي أول مصرف وقت التجهيز، فرتب الأمر

كما هو في نفسه".

وأما ما ذهب إليه أبو العباس أنفأ، فيبدو لي - والله أعلم - أن فيه ضعفاً؛ فإن

غالب الناس يبدلون أموالهم، دفاعاً عن أنفسهم، ومن قدّم نفسه دفاعاً عن ماله؛ فغالباً أنه

يرجو النجاة لنفسه، وماله، وإلاّ فلو عَرَفَ أنه سَيُقَتَّل؛ لما تردد في دفع ماله حفاظاً على

روحه، ولعل الذي حمل ابن تيمية على هذا الاختيار شدة دفاعه - رحمه الله - عن عثمان

١ - وذلك في عشر مواضع، ذكر الشيخ منها ثلاثة، وباقي المواطن في سورة النساء (مرتين في الآية ٩٥)، والتوبة،

الآيات (٤٤، ٨١، ٨٨)، الحجرات، في الآية (١٥)، الحديد، في الآية (١٠)، بينما لم يُقدّم الجهاد بالنفس

على الجهاد بالمال سوى في موضع واحد، من سورة التوبة، الآية (١١١)، وينظر بدائع الفوائد (١ / ٧٨).

٢ - منهاج السنة (٨ / ٢٣٠).

٣ - الجامع (٨ / ١٣٩).

بن عفان ؓ؛ فإنه كان يرد على الرافضي^(١) الذي اتهم عثمان بن عفان ؓ بالجن ، والتولي عن الجهاد في سبيل الله ! وهذا غيظ من فيض حقد الروافض ، واقترائهم؛ فأراد أبو العباس - رحمه الله - أن يبين أن الجهاد بالمال لا يقل شجاعة، وبذلاً عن الجهاد بالنفس، ولعل الرأي الصحيح في سبب تقدم المال في جميع المواطن عدا واحد منها؛ التنبيه على أهمية المال في الجهاد، ودوره الفاعل فيه، ويظهر ذلك في أمرين:

أولهما : تجهيز الغازي، واعداده، ورعاية مصالحه حال غيابه^(٢) ، لذلك قال ﷺ ((من جهز غازياً فقد غزا ، ومن خلف غازياً في سبيل الله بخير ، فقد غزا))^(٣).

وثانيهما : حاجة الجيش المسلم للإعداد ، والإمداد ، والتطوير ، فإن إعداد الأمة إعداداً عسكرياً يترتب عليه من المصالح ما لا حصر له، وذلك جاء التوجيه الرباني ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ . . ﴾ [الأنفال : ٦٠] .

١ - هو جمال الدين! الحسن بن يوسف بن علي، ابن المطهر الحلي، ت(سنة/٧٢٦)؛ ألف كتاباً أسماه " منهاج الكرامة!! في معرفة الإمامة"؛ فرد عليه أبو العباس شيخ الإسلام-قدس الله روحه-؛ بكتابه الشهير " منهاج السنة" ، انظر مقدمة تحقيقه للدكتور محمد رشاد سالم-رحمه الله-(١/٨٨-١٣٦).

٢ -بدائع الفوائد (١ / ٧٨) ، زاد المعاد (٣ / ٥٥٨) ، وانظر (المال في القرآن الكريم) رسالة جامعية ، ص (٣٧٥ - ٣٨٠) .

٣ -أخرجه البخاري في الجهاد والسير ، باب فضل من جهز غازياً . . . (رقم ٢٨٤٣) .

المبحث العاشر التثبت فيه

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا...﴾ [النساء: ٩٤]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا...﴾، وفي القراءة الأخرى^(١)

﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا﴾ [النساء: ٩٤].

فأمرهم بالتبيين والتثبت في الجهاد، وأن لا يقولوا للمجهول حاله لست مؤمناً يبتغون عرض الحياة الدنيا، فيكون إخبارهم من كونه ليس مؤمناً خبراً بلا دليل؛ بل لهوى أنفسهم ليأخذوا ماله^(٢)، وإن كان ذلك في دار الحرب إذا ألقى السلم، وفي القراءة الأخرى ﴿السلام﴾^(٣)؛ فقد يكون مؤمناً يكتم إيمانه، كما كنتم من قبل مؤمنون تكتُمون إيمانكم^(٤)، فإذا ألقى المسلم السلام، فذكر أنه مُسَالِمٌ لكم، لا مُحَارِبٌ؛ فتبينوا، ولا تقتلوه، ولا تأخذوا ماله؛ حتى تكتشفوا أمره؛ هل هو صادق أو كاذب^(٥).

قلت : وبهذا قال جميع مفسري آيات الأحكام^(٦).

١ - وهي قراءة حمزة، والكسائي، انظر الحجة للفارسي (٣/ ٧٣)، والنشر (٢/ ٢٥١)، الجامع للقرطبي (٥/ ٣٢١).

٢ - أخرج البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس قال: ((لقي ناس من المسلمين رجلاً في غُنيمة له، فقال السلام عليكم، فقتلوه، وأخذوا غنيمة؛ فقلت: ﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً﴾ أخرجه

البخاري في التفسير، باب ﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام﴾ ((رقم / ٤٥٩١)).

٣ - قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة ﴿السلم﴾ وبها قرأ ابن عباس. وقرأ الباقر: ﴿السلام﴾، انظر حجة القراءات (ص: ٢٠٩).

٤ - وقيل ﴿كذلك كنتم من قبل﴾ أي كفاراً؛ فهذا كم الله. انظر تفسير البغوي (١/ ٤٦٧)، زاد المسير (٢/ ١٧٢).

٥ - الجواب الصحيح (٦/ ٤٥٥ - ٤٥٦).

٦ - انظر أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٢٤٧)، أحكام القرآن لإلكيا الهُرَاسِي (٢/ ٤٨٣)، أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٤٨١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/ ٣١٩-٣٢٢).

المبحث الحادي عشر
أصناف من يجاهدون
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : المشركون .

المطلب الثاني : أهل الكتاب.

المطلب الثالث : المنافقون .

المطلب الرابع : الممتنعون عن التزام شيءٍ
من شرائع الإسلام

أولاً / المشركون

قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

«(أي قاتلوهم كلهم، لا تدعوا مشركاً حتى تقتلوه^(١))؛ فإنها أنزلت بعد نبذ العهود، ليس المراد قاتلوهم مجتمعين، أو جميعكم؛ فإن هذا لا يجب، بل يُقاتلون بحسب المصلحة. والجهاد فرض على الكفاية، فإذا كانت فرائض الأعيان لم يؤكد المأمورين فيها بكافة، فكيف يؤكد بذلك في فروض الكفايات؛ وإنما المقصود تعميم المقاتلين»^(٢).

قلت: وعلى هذا؛ فالآية ليست منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا

كَافَّةً﴾ [التوبة/١٢٢]؛ وقد وافق الشيخ - رحمه الله - في هذا إلكيا الهراسي^(٣)، بينما أشار البقية للقولين دون ترجيح؛ وعليه فإن شيخ الإسلام يرى عدم جواز أخذ الجزية ممن لا كتاب، ولا شبهة كتاب لهم؛ كالمجوس^(٤) وعبداء الأوثان، وغيرهما؛ فلا يُقبل منهم سوى الإسلام^(٥)، وبه قال الشافعي، وإلكيا الهراسي^(٦)؛ بينما ذهب الجصاص، وابن العربي^(٧) إلى خلاف ذلك، والله تعالى أعلم.

١ - اختلف أهل العلم في المشركين؛ هل يجوز ترك قتالهم، وأخذ الجزية منهم؟ فقال الأحناف: تقبل الجزية من جميع عبدة الأوثان عدا العرب منهم. وقالت المالكية: تؤخذ من جميع الكفار، عدا كفار قريش. وذهبت الشافعية، والحنابلة: إلى أن المشركين لا تقبل منهم الجزية مطلقاً، بل إما الإسلام وإما القتال، وخصوا أخذ الجزية بأهل الكتاب، ومن لهم شبهة كالمجوس، وقد سبق بيان ذلك (ص/٦٧٥).

٢ - مجموع الفتاوى (٧ / ٢٦٧).

٣ - انظر أحكام القرآن للجصاص (٣ / ١٤٣)، لابن العربي (٢ / ٥٠١) للقرطبي (٨ / ١٢٥).

٤ - بالإجماع تؤخذ الجزية منهم. انظر الإجماع له (ص ٥٩).

٥ - انظر مجموع الفتاوى (٢٨ / ٣٥٤)، وهو مذهب الحنابلة، انظر شرح الزركشي (٦ / ٥٦٧).

٦ - أحكام القرآن للشافعي (٢ / ٥٠)، أحكام القرآن، لإلكيا (٣ / ١٨٨).

٧ - حيث رجح الجصاص مذهب الحنفية من جواز أخذ الجزية من كل كافر عدا عبدة الأوثان من العرب (٣ / ١١٧)، وانظر البناية (٦ / ٦٦٨)، ورجح ابن العربي جواز أخذ الجزية من كل أمة على الإطلاق. انظر أحكام القرآن له (٢ / ٤٧٨ - ٤٧٩). وهو مذهب مالك؛ انظر المدونة (١ / ٤٠٦) وقد ذكر القرطبي الأقوال (٨ / ١٠٢) دون ترجيح.

المطلب الثاني / أهل الكتاب

قال تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [البقرة/ ٢٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

«(وحرّف ﴿ مِنْ ﴾ في هذه المواضع لبيان الجنس^(١)، فتيّن جنس المتقدم، وإن كان ما قبلها يدخل في جميع الجنس الذي بعدها، بخلاف ما إذا كان للتبويض؛ كقوله: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ [البينة/ ١]؛ فإنه يدخل في الذين كفروا بعد مبعث النبي ﷺ جميع المشركين، وأهل الكتاب، وكذلك دخل في ﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ﴾؛ جميع أهل الكتاب الذين بلغتهم دعوته، ولم يؤمنوا به»^(٢).

قلت : وقتال أهل الكتاب؛ ما لم يُسَلِّمُوا؛ حتى يؤتوا الجزية؛ مما لا اختلاف فيه بين العلماء^(٣)، والله الحمد .

١ - انظر معاني الحروف (ص/١٦٥)، معترك الأقران (٢/٥٣١).

٢ - الجواب الصحيح (٣ / ٦٤) .

٣ - انظر الأوسط (١١ / ١٥)، مراتب الإجماع (ص: ١١٤)، المغني (١٣ / ٣١)، الحاوي للماوردي (١٤ / ٢٨٢)، وبذلك قال جميع مفسري آيات الأحكام، انظر أحكام القرآن للشافعي (٢ / ٥٠)، للخصاص (٣ / ١١٧)، لإلكيا الهراسي (٣ / ١٨٨)، لابن العربي (٢ / ٤٧٩)، للقرطبي (٨ / ١٠٢).

المطلب الثالث / المنافقون.

قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة/٧٣].

اختلف في صفة جهاد المنافقين :

- فقال: بعض العلماء : جهادهم باليد ، واللسان ، وبكل ما يستطيع^(١).
- وقيل: بل جهادهم باللسان، والتغليظ بالكلام^(٢).
- وقيل: بإقامة الحدود عليهم^(٣).
- والصحيح- والله أعلم- أن جهاد المنافقين ، إنما أن يكون باللسان " فإن المنافقين لم يكونوا يقاتلون المسلمين؛ بل كانوا معهم في الظاهر، وربما كانوا يقاتلون عدوهم معهم ! مع هذا فقد قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ ومعلوم أن جهاد المنافقين بالحجة، والقرآن^(٤)؛ وذلك بتذكيرهم بالله، وعلمه بخفايا الصدور، وشدة أخذه، وانتقامه لشأنه دينه.
- وأما القول: بأن جهادهم باليد؛ فهذا إنما يكون إذا ظهر منهم ما يبطئونه من كفر، وعداوة للدين؛ وحالهم عندئذ أنهم مرتدون كفار، لا منافقون فجار ! وعلى هذا يعاملون ، وأما القول : بأن جهادهم؛ بإقامة الحدود عليهم ، فإقامة الحدود تقام على الكافر تحت سلطان الإسلام ، وعلى المؤمن الصديق ، والمنافق ، والزنديق .
- وقد قدمت هذه المقدمة ، لأني لم أجده لشيخ الإسلام - رحمه الله - كلاما حول جهاد المنافقين ، من حيث هم منافقون ، وإنما لما تكلم ابن تيمية عن حكم شاتم الرسول ﷺ سواء كان معاهدا أو ذميا، أو كافرا حريبا، أو مسلما، ولو في الظاهر؛ وهو المنافق^(٥)

١- وهو قول ابن مسعود ، أخرجه الطبري (١٠ / ١٨٣) بسند صحيح ، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣ / ١٠٧٣) (رسالة جامعية) .

٢- وبه قال ابن عباس فيما أخرجه الطبري (١٠ / ١٨٣) بسند صحيح ، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣ / ١٠٤٢) - رسالة جامعية - ، والضحاك .

٣- وبه قال الحسن البصري ، وقتادة . انظر المرجعين السابقين .

٤- مفتاح دار السعادة (١ / ٢٧١) ، وانظر زاد المعاد (٣ / ٥ و ١١) .

٥- انظر الصارم المسلول (٣ / ٦٥٨ - ٦٦٥) و (٣ / ٨٧٧) فما بعدها .

أَيَّدَ القول بقتل المنافق الزنديق؛ متى ظهر منه ما يدل على كفره، وأنه لا يجوز تركه لنفاقه وانطلق من هذا المفهوم في تفسير جهاد المنافقين . فكلامه هنا في قضية عينية ، وصورة خاصة ، وأما المنافق المُبْطِنُ لِنِفَاقِهِ، ولم يظهر منه خلاف ظاهره؛ فهو خارج من الأمر بجهاده ولو ظهر منه ما يدل على النفاق فحكمه حكم المرتد^(١)؛ وعليه فإن المقام المناسب لهذه المسألة هو باب حكم المرتد^(٢)؛ لأن المنافق محسوب على المسلمين في الظاهر، وعليه يُحاسب في الدنيا .

١ - المرجع السابق (٣ / ٦٣٥) فقد نصّ ابن تيمية على ذلك .

٢ - في القسم الثاني من الرسالة عند الأخ الشيخ عبد الحي المحمدي، وانظر زاد المعاد (٣/١١٥)، مفتاح دار السعادة (١ / ٢٧١) ، العبرة لصديق حسن خان (ص : ٨٣) ، المنافقون في القرآن الكريم للدكتور الحميدي فقد قرروا ما سبق، والله الفضل وحده .

المطلب الرابع / الطائفة الممتعة عن الالتزام بالإسلام^(١).

كل طائفة امتنعت عن التزام شريعة من شرائع الإسلام؛ فإنه يجب قتالها، فمن قالوا : لا نصلي، أو لا نركي، أو لا نصوم رمضان، أو لا نترك شرب الخمر، ونحوه؛ فإنه يجب جهادهم؛ كما جاهد الصحابة مانعي الزكاة^(٢)، وغيرهم .
وقد استدل شيخ الإسلام على هذه المسألة :

- أولاً : بالإجماع.
- ثانياً : بالقرآن الكريم؛ فاستدل رحمه الله؛ بخمس آيات من كتاب الله سيأتي كلامه عليها كاملاً .
- ثالثاً : السنة المستفيضة بقتال الخوارج^(٣)، ويقاس عليهم كل خارج عن شيء من الشريعة .
- رابعاً : بعمل الصحابة ، حيث قاتلوا مانعي الزكاة في عهد أبي بكر الصديق ، وقاتل علي بن أبي طالب ، والصحابة معه الخوارج .
فيلى بيان ذلك، وبالله التوفيق!

١ - ألحقت هذه المسألة بالجهاد ، لأنها به ألصق ، ولأن ابن تيمية يرى ذلك؛ وإلا فإن بعض العلماء قد أخطأوا في ذلك؛ حيث يجعلون قتال الخارجين عن شرائع الإسلام، من جنس قتال الخارجين على الإمام؛ ولذلك لا يشيرون لهذه المسألة إلا في ذلك، والصحيح أن الممتنعين عن شريعة من شرائع الإسلام ، أو أصوله الاعتقادية ، والعملية، خارجون عن الشريعة ، وهم من جنس المرتدين ، وإن لم يكونوا مثلهم تماماً؛ لأنهم قد يكونوا كفاراً أصليين لعدم التزامهم بالإسلام أصلاً ، فيجب حملهم على التزام شرائع الإسلام ولو بقتالهم . انظر مجموع الفتاوى (٤٧٥/٢٨ و ٤٨٧ و ٥٠٣ - ٥٠٤ و ٥٤١ و ٥١٣) .

٢ - راجع ذلك (ص/٣٨٦) من البحث.

٣ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٧٦)، وانظر منه (ص / ٢٦٣ و ص ٥٤٤) .

الآية الأولى/ قال تعالى:

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٣٩]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

((أجمع علماء المسلمين ^(١)؛ على أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة، والمتواترة؛ فإنه يجب قتالها، حتى يكون الدين كله لله... وذلك لأن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾؛ فإذا كان بعض الدين لله، وبعضه لغير الله، وجب قتالهم؛ حتى يكون الدين كله لله ^(٢)).

[الآية الثانية*]

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]

فلم يأمر بتخلية سبيلهم؛ إلا بعد التوبة من جميع أنواع الكفر، وبعد إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة ^(٣)

[الآية الثالثة*]

وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ..﴾ [البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩]

فقد أخبر تعالى : أن الطائفة الممتنعة إذا لم تنته عن الربا؛ فقد حاربت الله، ورسوله والربا آخر ما حرم الله في القرآن ، فما حرمه قبله أوكد ^(٤).

[الآية الرابعة*]

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]

*- ما بين معقوفتين مضاف للتبويب، والتقسيم.

١- التمهيد لابن عبد البر (٢٣ / ٣٣٩) ، مراتب الإجماع (ص ١٢٨) .

٢- راجع ما سبق حول هذه الآية (ص / ٦٤١)

٣- انظر (ص / ٢٥٥) من البحث.

٤- انظر (ص / ٧٩٤ - ٧٩٨) من البحث.

فكل من امتنع من أهل الشُّوْكَةِ عَنِ الدُّخُولِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، ورسوله؛ فقد حارب الله ورسوله، ومن عمل في الأرض بغير كتاب الله، وسنة رسوله فقد سعى في الأرض فساداً، ولهذا تأول السلف (١) هذه الآية على الكفار، وعلى أهل القبلة، حتى أدخل عامة الأئمة فيها قُطَاعَ الطريق؛ -الذين يُشْهِرُونَ السِّلَاحَ؛ لمجرد أخذ الأموال، وجعلوهم بأخذ أموال الناس بالقتال؛ محاربين لله، ورسوله، ساعين في الأرض فساداً، وإن كانوا يعتقدون تحريم ما فعلوه، ويقولون بالإيمان بالله ورسوله؛- فالذي يعتقد بحل دماء المسلمين، وأموالهم، ويستحل قتالهم؛ أولى بأن يكون محارباً لله، ورسوله، ساعياً في الأرض فساداً من هؤلاء؛ كما أن الكافر الحربي الذي يستحل دماء المسلمين، وأموالهم، ويرى جواز قتالهم؛ أولى بالمحاربة من الفاسق الذي يعتقد تحريم ذلك، وكذلك المبتدع الذي خرج عن بعض شريعة رسول الله ﷺ واستحل دماء المسلمين المتمسكين بسنة رسول الله ﷺ وشريعته، وأموالهم؛ هو أولى بالمحاربة من الفاسق، وإن اتخذ ذلك ديناً يتقرب به إلى الله؛ كما أن اليهود، والنصارى تتخذ محاربة المسلمين ديناً تتقرب به إلى الله . . . » (٢).

قلت : وقد اتفقت كلمة مفسري آيات الأحكام (٣)؛ على أن قُطَاعَ الطريق ، ومُسْتَحْلِي دماء المسلمين، وأموالهم؛ يَدْخُلُونَ تحت هذه الآية؛ غير إني لم أر من استشهد بها على الممتنع عن بعض الشرائع ، والله أعلم .

الآية الخامسة/ قال تعالى:

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾ [النساء : ٦٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله:-

«فكل من خرج عن سنة رسول الله ﷺ وشريعته؛ فقد أقسم الله بنفسه المقدسة أنه لا يؤمن؛ حتى يرضى بحكم الله، ورسوله ﷺ في جميع ما يشجر بينهم في أمور الدين والدنيا

١ - انظر (ص/ ٧٥٧) من البحث.

٢ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٦٩ - ٤٧١) ، وانظر منه (٥٥٦ - ٥٥٧) .

٣ - انظر أحكام القرآن للشافعي (١ / ٣١٢) ، للجصاص (٢ / ٥١٠) ، لإلكيا الهراسي (٣ / ٦٣) ،

لابن العربي (٢ / ٩١ - ١٠٠) ، الجامع للقرطبي (٦ / ١٤١)

وحتى لا يبقى في قلوبهم حرج من حكمه، ودلائل القرآن على هذا الأصل كثيرة»^(١).
قلت: ثم استدلل - رحمه الله - بسنة الخلفاء الراشدين في قتال أبي بكر رضي الله عنه للمرتدين^(٢)،
وقتل على رضي الله عنه للخوارج^(٣)، ثم أشار للنصوص المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخوارج^(٤)، ومن
كان في معانهم؛ من أهل الأهواء الخارجين عن الشريعة.
ولم أر من مفسري آيات الأحكام من قرر هذه المسألة، ودلالات القرآن عليها
كما تراه هنا عند ابن تيمية، ولم يشر أحد منهم لهذه المسألة عند أي آية من الآيات
السابقة؛ حاشا الإمام الجصاص؛ فإنه أشار لهذه المسألة عند آيتين من هذه الآيات
الخمس^(٥)، وكلامه على هذه الآية - أعني الأخيرة - مشابه لكلام ابن تيمية، والله أعلم.

١ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٦٩ - ٤٧١)، وانظر منه (٥٥٦ - ٥٥٧).

٢ - سبق في الزكاة ص (٣٨٧).

٣ - قال الإمام أحمد صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه. قال شيخ الإسلام - قدس الله روحه -: وقد أخرج البخاري منه ثلاثة طرق، انظر مجموع الفتاوى (٤٧٢/٢٨)، وقد وقفت في صحيح البخاري على أربعة طرق،
عن أبي سعيد، وعلي بن أبي طالب، وابن عمر، وسهل بن حنيف، فإليك أرقامها (٣٤١٤، ٤٠٩٤، ٤٧٧٠، ٤٧٧١، ٦٥٣١، ٦٥٣٢، ٦٥٣٣، ٦٥٣٤، ٦٥٣٥، ٧١٢٣)، وانظر فتح الباري (٢٨٢/١٢).

٤ - نحو ما رواه الشيخان عن أبي سعيد الخدري قال: ((بعث علي رضي الله عنه وهو ظاهراً بذهبة في تربتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر الأقرع بن حابس الحنظلي، وعيينة بن بدر الفزاري، وعلقمة بن علاثة العامري، ثم أحد بني كلاب وزيد الخير الطائي، ثم أحد بني نبهان، قال: فغضبت قريش؛ فقالوا أيعطي صناديد نجد، ويدعنا!! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إني إنما فعلت ذلك لأتألفهم، فجاء رجل كثر اللحية، مشرف الوجنتين، غائر العينين، ناتئ الجبين، مخلوق الرأس، فقال اتق الله يا محمد!!
قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فمن يطع الله؟ إن عصيته!! أيا مني على أهل الأرض، ولا تأمنوني قال ثم أدبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن من ضئضئ هذا قوما يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد)) أخرجه البخاري، في الاعتصام بالكتاب والسنة (٦٥٣١/رقم)، ومسلم في باب ذكر الخوارج، وصفاتهم (١٠٦٤/رقم).
٥ - عند آية الربا (١ / ٥٧١ - ٥٧٣)، وعند آية التحكيم من سورة النساء انظر أحكام القرآن له (٢ / ٢٦٨).

المبحث الثاني عشر أحكام الغنائم وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول/ تعريف الغنينة.

المطلب الثاني/ مصارف الغنينة.

المطلب الثالث/ وجه ابتداء الآية بقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُ﴾ .

المطلب الرابع/ عدم وجوب التسوية هي خمس الغنائم والفىء.

المطلب الأول/ في تعريف الغنائم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- :

«فأما الغنيمة^(١)؛ فهي "المال المأخوذ من الكفار بالقتال [لمن شهد الواقعة]"^(٢) ذكرها الله في "سورة الأنفال" التي أنزلها في غزوة بدر، وسماها أنفالاً؛ لأنها زيادة في أموال المسلمين.

فقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ إلى قوله ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ الآية [الأنفال: ٤١].
وقال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
[الأنفال: ٦٩] (٣).

- ١ - الغنيمة في اللغة: إحدى الغنائم، يقال: غنم فلان الغنيمة، يغنمها. وأصل الغنيمة؛ الریح، والفضل.
- انظر الدر النقي (٦٣/٣)، الزاهر (ص/٢٨٠)، الصحاح (٦٤/١)، المفردات للراغب (ص/٥٠٢).
- ٢ - انظر بداية المجتهد (٤٠٦/١)، الأم (٦٤/٤)، المغني (٢٨١/٩)، فتح الباري (٤٠٦/٦).
- ٣ - مجموع الفتاوى (٢٨٩/٢٨)، وما بين معقوفتين منه (ص/٥٦٢)، وقوله: "لمن شهد الواقعة"؛ هو قول جماهير العلماء، وأضاف الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- بأن للإمام؛ أن يقسم لمن لم يشهد الواقعة؛ لمصلحة يراها، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- انظر تحفة الفقهاء (٥١٦/٣)، المعونة (٣٩٦/١) - (٤٠٠)، المقنع لابن البناء (٨٦٦/٢)، مجموع الفتاوى (١٧/٤٩٥-٤٩٦)، فتح الباري (٢٥٩/٦).

المطلب الثاني / مصارف الغنيمة

قال تعالى:

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ...﴾ [الأنفال: (٤)] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

«الواجب في المغنم تخميسه، وصرف الخُمُس إلى من ذكره الله تعالى، وقِسْمَةُ الباقي

بين الغانمين^(١)»^(٢).

وقال - أيضاً - : «وَأما الخُمُس ، فقد اختلف اجتهد العلماء فيه !

• فقالت طائفة : سقط بموت النبي ﷺ ، ولا يستحق أحدٌ من بني هاشم شيئاً

بالخُمُس إلا أن يكون فيهم يتيماً ، أو مسكيناً ، فيُعْطَى لكونه يتيماً ، أو مسكيناً ، وهذا مذهب أبي حنيفة^(٣) ، وغيره

• وقالت طائفة : بل هو لذي قُربى ، فكل ولي أمر يعطي أقاربه ، وهذا قول

طائفة ، منهم الحسن^(٤) ، وأبو ثور^(٥) - فيما أظن - وقد نُقل هذا القول عن عثمان^(٦) .

• وقالت طائفة : بل الخُمُس يُقسم خَمْسَةَ أَقْسَام بالسوية ، وهذا قول

الشافعي^(٧) ، وأحمد في المشهور^(٨) .

• وقالت طائفة : بل الخُمُس إلى اجتهد الإمام ، يقسمه بنفسه في طاعة الله ،

ورسوله ، كما يقسم الفيء . وهذا قول أكثر السلف ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ،

١- بإجماع العلماء ، انظر الأوسط (١١ / ١٤٦) ، الاستذكار (١٤ / ١٥٠) ، التمهيد (١٤ / ٤٩) .

٢- مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٧٠) .

٣- المراد هنا سهم ذي القربى ، انظر بدائع الصنائع (٩ / ٤٣٦٢) ، أحكام القرآن للحصاص (٣ / ٦١ - ٦٢) .

٤- لم أجده ، والقول مروى عن قتادة أخرجه عنه ابن جرير في تفسيره (١٠ / ٧) . ورتبة الحسن سببته (ص ٢٥٠) .

٥- لم أجده . ورتبة أبي ثور (ص ٢٦٢) .

٦- لم أجده .

٧- مغني المحتاج (٣ / ٩٤) .

٨- الإنصاف (٤ / ١٦٧) .

ومذهب أهل المدينة ، مالك ، وغيره ، وهو الرواية الأخرى عن أحمد ، وهو أصح الأقوال^(١) وعليه يدل الكتاب والسنة^(٢) .
قُلْتُ : وبهذا القول قال ابن العربي ، والقرطبي^(٣) ، والله تعالى أعلم .

-
- ١ - انظر المعونة (١ / ٤٠٤ - ٤٠٥) ، الأحكام السلطانية للماوردي (١٤٠) ، المقنع شرح الخرقى (٢ / ٨٦٥) ، زاد المعاد (٣ / ٤٨٥) ورجحه ، ونسبه البغوي في تفسيره (٢ / ٢٤٩) للحسن ، وقتاده ، وعطلو ، والنخعي ، والشعبي ، واستخرج ابن رجب (٢ / ٤٠٠) .
- ٢ - منهاج السنة (٦ / ١٠٤ - ١٠٥) ، وانظر الصارم المسلول (٢ / ٣٦٨ - ٣٦٩) .
- ٣ - انظر أحكام القرآن للبيهقي (١ / ١٥٧) ، أحكام القرآن للجصاص (٢ / ٧٩) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (٣ / ١٥٧) ، أحكام القرآن لابن العربي (٢ / ٤٠٩) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٨ / ١٣ - ١٤) .

المطلب الثالث: وجه ابتداء آية الغنائم

بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«ولذلك كان المال حيث أضيف إلى الله ورسوله؛ فالمراد به ، ما يجب أن يُصرف في طاعة الله، ورسوله^(١)، وليس المراد به ، أنه ملك لله ، ورسوله ، كما ظنه طائفة من الفقهاء ، ولا المراد به كونه مملوكاً لله خلقاً، وقدرأ^(٢) فإن جميع الأموال بهذه المثابة. فظن طائفة من الفقهاء : أن الإضافة إلى الرسول تقتضي أنه يملكه؛ كما يملك الناس أملاكهم.

- ثم قال بعضهم : إن غنائم بدر كانت مأكلاً للرسول!
 - وقال بعضهم : إن الفبيء ، وأربعة أخماسه كان ملكاً للرسول!
 - وقال بعضهم : إن الرسول إنما كان يستحق من الخمس؛ خُمُسُهُ !
 - وقال بعض هؤلاء : وكذلك كان يستحق من خُمُس الفبيء؛ خُمُسُهُ!
- وهذه الأقوال توجد في كلام طوائف من أصحاب الشافعي^(٣)، وأحمد^(٤) وأبي حنيفة^(٥)، وغيرهم، وهذا غلط من وجوه:
- منها : أن الرسول لم يكن يملك هذه الأموال؛ كما يملك الناس أموالهم، ولا كما يتصرف الملوك في ملكهم، فإن هؤلاء، وهؤلاء لهم أن يصرفوا أموالهم في المباحات؛ فيما أن يكون مالكا له فيصرفه في أغراضه الخاصة؛ وإما أن يكون مالكا له؛

١ - وهو اختيار الإمام البخاري . انظر كتاب فرض الخمس - من صحيحه - باب قوله الله تعالى ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ باب رقم (٧) .

٢ - فيكون قوله تعالى ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ مفتاح كلام ، لأن الله الدنيا ، والآخرة، وهذا قول الحسن بن محمد الحنفية . أخرجه الطبري في تفسيره (١٠ / ٣) ، وهو قول قتادة ، وعطاء ، والشعبي كما عند ابن جرير ، ورجحه ابن المنذر في الأوسط (١١ / ٨٥ - ٨٧) .

٣ - انظر الأم (٤ / ١٤٦) ، والمهذب (٢ / ٢٤٨) .

٤ - الإنصاف (٤ / ١٩٩) و (٤ / ١٦٦) ، والتمام ، لابن أبي يعلى (٢ / ٢٢٤) .

٥ - بدائع الصنائع (٧ / ١١٦) .

فيصرفه في مصلحة ملكه، وهذه حال الملك؛ كداود، وسليمان؛ قال تعالى:

﴿فَاَمَّا مَنْ اَوْ اَمْسَكَ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [ص: ٢٩] أي: أعطى من شئت، وأحرم من شئت؛ لا

حساب عليك^(١)، ونبينا كان عبداً رسولاً لا يُعطي إلا من أمر بإعطائه، ولا يمنع إلا من أمر بمنعه^(٢)، فلم يكن يصرف الأموال إلا في عبادة الله، وطاعة له.

• ومنها: أن النبي لا يُورث^(٣) - ولو كان ملكاً - فإن الأنبياء لا يُورثون؛ فإذا كان ملوك الأنبياء لم يكونوا مُلّاكاً؛ كما يملك الناس أموالهم؛ فكيف يكون صفوة الرسل الذي هو عبداً، رسولاً؛ مالكاً؟!

• ومنها: أن الرسول ﷺ كان يُنفق على نفسه، وعياله قدر الحاجة، ويصرف سائر المال في طاعة الله، لا يستفضله^(٤)، وليست هذه حال الملّاك؛ بل المال الذي يتصرف فيه كله؛ هو مال الله ورسوله، بمعنى أن الله تعالى أمر رسوله أن يصرف ذلك المال في طاعته؛ فيجب طاعته في قسمه، كما تجب طاعته في سائر ما يأمر به؛ فإنه من يطع الرسول؛ فقد أطاع الله، وهو في ذلك مبلغ عن الله.

والأموال التي كان يقسمها النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين:

- منها: ما تعيّن مُسْتَحِقُّه، ومَصْرُفُه؛ كالمواريث.
- ومنها: ما يحتاج إلى اجتهاده، ونظره، ورأيه^(٥)...

١ - انظر زاد المسير (٢٩/٧-٣٠)، النكت والعيون (١٠٠/٥).

٢ - أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، باب قول الله تعالى ﴿فَأَن لَّهْ خُمُسُهُ﴾ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((ما أعطيكُم ولا أمتعكم، إنما أنا قاسم أضع حيث أمرت)) رقم (٣١١٧).

٣ - أخرجه البخاري في كتاب الخمس، باب فرض الخمس (رقم/٣٠٩٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير باب قول النبي ﷺ: ((لا نورث، ما تركناه صدقه)) (رقم/٥٢)، من حديث عائشة - رضي الله عنها - أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه بالمدينة، وقدك، وما بقي من خُمس خيبر. فقال أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال: ((لا نورث، ما تركناه صدقة ... الحديث)).

٤ - المرجع السابق.

٥ - وهذا القسم يُدْجَل فيه ابن تيمية خُمس الغنيمة، والفِيء، كما سيأتي معنا.

فما أضيف إلى الله والرسول من الأموال؛ كان المرجع في قسمته إلى أمر النبي ﷺ بخلاف ما سُمي مستحقوه؛ كالمواريث؛ ولهذا قال النبي ﷺ: ((ليس لي مما أفاء الله عليكم إلا الخُمُسُ ، والخُمُسُ مردود عليكم))^(١).

أي ليس له بحكم القَسَم الذي يرجع فيه إلى اجتهاده ، ونظره الخاص؛ إلا الخُمُسُ؛ ولهذا قال: ((وهو مردود عليكم))؛ بخلاف أربعة أخماس الغنيمة؛ فإنه لمن شهد الواقعة...؛ ولهذا كانت الغنائم يقسمها الأمراء بين الغانمين، والخُمُسُ يُرفع إلى الخلفاء الراشدين المهديين، الذين خلفوا رسول الله ﷺ في أمته؛ فيقسمونها بأمرهم^(٢).

قُلْتُ : وهذا ما ذهب إليه الجصاص، وابن العربي، وإلكيا الهراسي، والقرطبي^(٣)، والله اعلم .

١ - أخرجه مالك عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في الجهاد ، باب ما جاء في الغُلُول رقم (٩٢٣) ، والنسائي في كتاب الفِئء (رقم ١٤٣٩) ، وابن ماجه في الجهاد ، باب الحلُول (رقم / ٢٨٥٠) وحسَن إسناده ابن حجر في الفتح (٢٧٧ / ٦) والألباني في الإرواء (٥ / ٧٣) .

٢ - مجموع الفتاوى (١٠ / ٢٨٠ - ٢٨٣) ، وقد ذكر الشيخ كلاماً قريباً من كلامه هذا؛ انظر الفرقان بين أولياء الرحمن... (ص/١٠٣ و١٣٥)، وذكره الإمام ابن قيم الجوزية، في زاد المعاد (٥/٨٥-٨٦)، وهو اختيار الإمام البخاري في صحيحه كما صرح به الحافظ ابن حجر، انظر فتح الباري (٦ / ٢٥١) .

٣ - انظر أحكام القرآن للجصاص (٣ / ٦٠) ط (قمحاوي)، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (٣ / ١٥٨) ، أحكام القرآن لابن العربي (٢ / ٨٥٥) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٨ / ١٢) .

المطلب الرابع/ عدم وجوب التسوية في خُمُس الغنائم ، والفيء .

قال تعالى :

﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾

قال شيخ الإسلام :

« قال الله تعالى - في آية الخُمُس - ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ ، ومثل ذلك في آية الفيء ^(١)؛ فأطلق الله ذكر الأصناف ، وليس

في اللفظ ما يدل على التسوية ^(٢)؛ بل على خلافها ، ومن أوجب التسوية ، فقد قال ما

يُخالف الكتاب والسنة؛ ألا ترى أن الله لما قال: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾

[البقرة: ١٧٧] ، وقال تعالى: ﴿ وَأَتَىٰ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [الإسراء: ٢٦] ، وقال

تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ [النساء: ٨] ، وقال

تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَارِعَ وَالْمُعْتَصِرَ ﴾ [الحج: ٣٦] .

وأمثال ذلك ، لم تكن التسوية في شيء من هذه المواضع واجبة ، بل ولا مستحبة في

أكثر المواضع سواء كان الإعطاء واجباً أو مستحباً بل بحسب المصلحة « ^(٣) .

قلتُ : ولم أرَ من أشار لهذه المسألة من مفسري آيات الأحكام ، والله أعلم .

١ - قوله تعالى ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ ، فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ .

كَي لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر: ٧]

٢ - وهو مذهب جمهور العلماء ، انظر الأم(٤/١٥١) ، الأوسط(١١/١٠٥-١٠٨) ، المعونة(١/٤٠٠-٤٠١) ، شرح الزركشي(٤/٦٠٧) .

٣ - مجموع الفتاوى (٢٥٧/١٩-٢٥٨) ، وانظر منهاج السنة (٦ / ١١٠ - ١١١) .

المبحث الثالث عشر أحكام الفيء وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول : في تعريفه.

المطلب الثاني : وجه استحقاقه.

المطلب الثالث : ما يدخل في الفيء.

المطلب الرابع : مصارف الفيء.

المطلب الخامس : منشأ الخلاف، وسببه
في مصارف الفيء.

المطلب الأول/ في تعريفه.

أولاً في اللغة ^(١)

قال ابن تيمية : « وأصل الفيء الرجوع » ^(٢)

ثانياً تعريفه اصطلاحاً :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وكل مال أخذ من الكفار قد يُسمى فيئاً ، حتى الغنيمة ، كما قال رسول الله ﷺ في غنائم حُنين : « ليس لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود عليكم » ^(٣) ؛ لكن لما قال تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا مَرْكَبٍ ﴾ [الحشر: ٦] ، وقوله : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [الحشر: ٧] ؛ صار اسم الفيء - عند الإطلاق - لما أخذ من الكفار بغير قتال ^(٤) » ^(٥) .

وقال رحمه الله : - عند قوله تعالى - ﴿ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا مَرْكَبٍ ﴾ ؛ أي ما حركتم [ولا أعملتم] ، ولا سقتم خيلاً ، ولا إبلاً [يُقال : وجفَ البعير ، يجفُ ، وجوفاً وأوجفته ؛ إذا سار نوعاً من السير ؛ فهذا هو الفيء الذي أفاء الله على رسوله] ولهذا قال الفقهاء : إن الفيء هو : ما أخذ من الكفار بغير قتال ، لأن الخيل ، والركاب ، هو معنى القتال .

وسُمي فيئاً : لأن الله أفاءه على المسلمين ، أي رده عليهم من الكفار » ^(٦) .

١ - الفيء في الأصل : مصدر فاء ، يفيء ، فيئا ، وفيوئاً : إذا رجع . قال تعالى ﴿ فَإِنْ قَامُوا ﴾ [البقرة: ٢٢٦]

أي رجعوا . قاله صاحب الدر النقي (٣ / ٦٠٣) ، وانظر لسان العرب (٢ / ١٠٢٣) ، القاموس (ص ٦١) .

٢ - منهاج السنة (٦ / ١٠٦) .

٣ - انظر (ص / ٧١٥) من البحث .

٤ - انظر حاشية ابن عابدين (٣ / ٣٥٢) ، قوانين الأحكام الشرعية (١٧٠) ، الحاوي (٨ / ٣٨٦) ، المغني

(٩ / ٢٨٣) ، أنيس الفقهاء (ص ١٨٣) .

٥ - منهاج السنة (٦ / ١٠٧) .

٦ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٧٥ - ٢٧٦) ، وما بين المعرفتين منه ص (٥٦٢) .

المطلب الثاني / وجه استحقاقه .

قال الشيخ - رحمه الله - :

((وسُمي فيثاً؛ لأن الله أفاءه على المسلمين؛ أي رَدَّه عليهم من الكفار، فإن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته، لأنه إنما خلق الخلق لعبادته، فالكافرون به أباح أنفسهم التي لم يعبدوه بها، وأموالهم التي لم يستعينوا بها على عبادته؛ لعباده المؤمنين الذين يعبدونه، وأفاء إليهم ما يستحقونه))^(١).

قُلْتُ: وقد أشار إلى وجه استحقاق الفيء؛ الإمام العربي^(٢) بلفظٍ قريب من لفظ الشيخ هنا ، والله أعلم .

١ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٧٦) ، وانظر منهاج السنة (٦ / ١٠٦ - ١٠٧) .

٢ - انظر أحكام القرآن له (٤ / ٢١١) .

المطلب الثاني/ ما يدخل في الفبيء

قال شيخ الإسلام-قَلَسَ اللهُ رُوحَهُ-: « وهذا مثل:

- الجزية^(١) التي على اليهود والنصارى.
- والمال الذي يصلح عليه العدو.
- أو يهدونه إلى سلطان المسلمين؛ كالحمل الذي يُحمل من بلاد النصارى ونحوهم.
- وما يؤخذ من تجار أهل الحرب - وهو العشر - ومن تجار أهل الذمة إذا اتجروا في غير بلادهم - وهو نصف العشر -؛ هكذا كان عمر بن الخطاب يأخذ^(٢).
- وما يُؤخذ من أموال من ينقض العهد منهم^(٣) والخراج^(٤) الذي كان مضروباً في الأصل عليهم وإن كان قد صار بعضه على بعض المسلمين، [ويدخل فيه؛ ما جلّوا عنه^(٥)، وتركوه خوفاً من المسلمين؛ كأموال بني النضير، التي أنزل الله فيها "سورة الحشر"، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ

١- الجزية: (هي الوظيفة المأخوذة من الكافر لإقامته بدار الإسلام في كل عام) قاله أبو محمد في المغني (١٣/)، وانظر شرح الرزكشي (٦ / ٥٥٦)، مجموع الفتاوى (١٩ / ٢٥٣) و (٣٥ / ٣٥٠)، أنيس الفقهاء (ص١٨٢).

٢- رواه عبد الرزاق (برقم: ١٩٢٨) عن عمرو بن شعيب قال: "كتب أهل منبج، ومن وراء بحر عدن إلى عمر بن الخطاب يعرضون عليه أن يدخلوا بتجارهم أرض العرب، وله منها العشر، فسأل عمر الصحابة، فأجمعوا على ذلك فهو أول من أخذ منهم العشر". رسنه صميم.

٣- لأن من انتقض عهده في نفسه، انتقض عهده في ماله؛ لأن المال لا حرمة له في نفسه، إنما هو تابع للمالكة حقيقة، انظر المحرر (٢ / ١٨١)، الإنصاف (٤ / ٢٥٨)، شرح الزركشي (٦ / ٥٩٨).

٥- الخراج؛ ما يخرج من غلة الأرض، ثم سمي ما يأخذه السلطان خراجاً، فيقال: أدى فلان خارج أرضه. انظر النهاية لابن الأثير (٢ / ١٩)، وأنيس الفقهاء (ص: ١٨٥)، وتحرير التنبيه (ص: ٣٢٢).

٥- من الجلاء، وهو التفرق، وأصل الجلاء؛ الكشف الظاهر، يقال: أجلت القوم عن منازلهم؛ فجلا عنها، ومنه {ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم} [الحشر]؛ أي لولا أنه قضى أنه سيجليهم من ديارهم... انظر مفردات الراغب (ص/١٠٨)، تفسير القرطبي (٩/١٨).

لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَدْ فِي قُلُوبِهِمُ الرَّغْبُ يُخْرِجُونَ يَدِيَهُمْ بِأَيْدِيهِمُ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبُهمُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ ﴿٢٠﴾

[المحرر/٢-٣]، وهؤلاء أجلاهم النبي ﷺ وكانوا يسكنون شرقي المدينة النبوية، فأجلاهم بعد أن حاصرهم^(١)، وكانت أموالهم مما أفاء الله على رسوله، ثم إنه يجتمع [من] الفيء جميع الأموال السلطانية التي لبيت مال المسلمين، كالأموال التي ليس لها مالك معين، مثل:

- من مات من المسلمين، وليس له وارث معين؛ كالغصب،^(٢) والعواري^(٣)، والودائع^(٤) التي تعذر معرفة أصحابها، وغير ذلك من أموال المسلمين؛ كالعقار، والمنقول؛ فهذا ونحوه مال المسلمين؛ وإنما ذكر الله تعالى في القرآن الفيء فقط؛ لأن النبي ﷺ ما كان يموت على عهده ميت؛ إلا وله وارث معين؛ لظهور الأنساب في أصحابه^(٥).

قُلْتُ: وقد أشار إلى ما يدخل من هذه الأموال في الفيء الإمام القرطبي^(٦) - رحمه الله - والله أعلم.

١ - انظر سيرة ابن هشام (١٤٥/٣)، تاريخ الطبري (٥/٣).

٢ - أي الأموال والعقارات المغصوبة، والغصب: "أخذ الشيء ظلماً"، انظر مختار الصحاح (١٩٩/١)، النهاية (٣٧٠/٤).

٣ - التعريف بالعارية (ص/ ٧٨٥).

٤ - الودائع: جمع ودیعة فعيلة من الودع، وهو الترك، واصطلاحاً: "هو المال المتروك عند إنسان يحفظه" انظر طلبه الطلبة (ص/ ١٧٦).

٥ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٧٦ - ٢٧٧)، وما بين معقوفتين منه ص (٥٦٣).

٦ - الجامع (١٨ / ١٦)، وانظر الحاوي للماوردي (٨ / ٣٨٨).

المطلب الرابع/ مصارف الفبيء

قال تعالى ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

وَالْمَسَاكِينِ وَأُولَى السَّبِيلِ . . ﴾ [الحشر / ٧]

قال شيخ الإسلام : « وجمهور العلماء على أن الفبيء لا يُخَمَّس؛ كقول مالك، وأبي حنيفة، وأحمد، وهذا قول السلف قاطبة ^(١) .

وقال الشافعي ^(٢) ، والخِرقي ^(٣) ، ومن وافقه من أصحاب أحمد ^(٤) ؛ يُخَمَّس .

والصواب؛ قول الجمهور؛ فإن السنن الثابتة عن النبي ﷺ ، وخلفائه تقتضي أنهم لم يُخَمَّسوا فيئاً قط؛ بل أموال بني النضير كانت أول الفبيء، ولم يُخَمَّسها النبي ﷺ ^(٥) بل خَمَّسَ غنيمة بدر ^(٦) ، وخَمَّسَ خَيْبَر ^(٧) ، وكذلك الخلفاء بعده، لم يكونوا يُخَمَّسون الجزية، والخراج...

١ - انظر تحفة الفقهاء (٣ / ٥٢٠) ، الإشراف لبعء الوهاب (١ / ٩٣٩) ، المغني (٩ / ٢٨٦) ، الإنصاف (٤ / ١٩٩) .

٢ - انظر الأم (٤ / ١٥٨) ، الحاوي (٨ / ٣٨٩) .

٣ - هو العلامة الفقيه عمر بن الحسين، أبو القاسم الخِرقي، بكسر الخاء المعجمة، وفتح الراء؛ نسبة إلى بيع الخِرَق، كان إمام المذهب في زمنه، وصاحب المختصر المشهور في الفقه، والذي شرحه ابن قدامة في كتابه المغني؛ انظر في ترجمته: طبقات الحنابلة (٢ / ٧٥-١١٨) ، سير أعلام النبلاء (١٥ / ٣٦٣) . الأنساب (٥ / ٩٨) .

٤ - انظر المغني (٩ / ٢٨٦) المقنع لابن البنا (٢ / ٨٦٥) .

٥ - انظر سيرة ابن هشام (٣ / ١٤٥) ، تاريخ الطبري (٣ / ٥) ، الحاوي للماوردي (٤ / ٣٧) .

٦ - وفيها نزل قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ... ﴾ ، وأخرج البخاري في كتاب فرض الخمس، من صحيحه، باب فرض الخمس - افتتاح -، عن علي بن أبي طالب ؓ ، قال: « كانت لي شارف من نصبي من المغنم يوم بدر... من الخمس... » . والشارف؛ هي المُسِنَّة من الثوق. انظر فتح الباري (٦ / ٢٢٩) ، النهاية (٢ / ٤٦٢) .

٧ - وهذا ثابت في صحيح البخاري، كتاب المغازي، انظر الأحاديث (٤٢٣٣-٤٢٣٦) ، وانظر مغازي الواقدي (٢ / ٦٣٣) ، تاريخ الطبري (٣ / ٥) ، سيرة ابن هشام (٣ / ٢٨٣) .

وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال : « إني والله لا أعطي أحداً ، ولا أمنع أحداً ، وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت »^(١) ؛ فدلّ على أنه يعطي المال لمن أمره الله به ، لا لمن يريد هو ، ودلّ على أنه أضافه إليه ؛ لكونه رسول الله ، لا لكونه مالكا له .

وهذا بخلاف نصيبه من المغنم^(٢) ، وما وصّي له به ، فإنه كان ملكه ، ولهذا سُمي الفيء مال الله ؛ بمعنى أنه المال الذي يجب صرفه فيما أمر الله به ، ورسوله ؛ أي في طاعة الله ؛ أي لا يصرفه أحدٌ فيما يريد ، إن كان مباحاً ، بخلاف الأموال المملوكة .

وهذا بخلاف قوله : ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ [التور: ٣٣] فإنه لم يصفه إلى الرسول ، بل جعله مما آتاهم الله .

قالوا : وقوله تعالى ﴿ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [الحشر: ٣٣]

تخصيص هؤلاء بالذكر ؛ للاعتناء بهم ، لا لاختصاصهم بالمال ؛ ولهذا قال ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر: ٧] ؛ أي لا يتداولونه^(٣) ، وتحرمون الفقراء ، ولو كان مختصاً بالفقراء ، ولم يكن للأغنياء فضلاً من أن يكون دولةً ولا يختلف اثنان من المسلمين ؛ أنه لا يجوز أن يُعطى للأغنياء الذين لا منفعة لهم ، ويُحرّم الفقراء ، فإن هذا مضاد للآية ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧] ؛ فدلّ على أن الرسول هو القاسم للفيء ، والمغانم ، ولو كانت مقسومة ، محدودة كالفرائض ؛ لم يكن للرسول فيها أمر ، ولا نهي^(٤) .

١ - رواه البخاري في كتاب فرض الخمس ، باب قوله تعالى ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ رقم (٣١١٧) ، ومسلم في

الزكاة ، باب النهي عن المسألة (رقم ١٠٣٧) .

٢ - قال ابن المنذر - رحمه الله - : " خصّ الله جلّ ثناؤه رسوله ﷺ بأشياء ثلاثة ، أحدها : خُمُسُ الخُمُس - خصه به من بين الناس - وجعل له سهماً في الغنيمة ، كسهم رجل ممن حضر الواقعة ، حضرها رسول الله ﷺ ، أو لم يحضرها ، وخصه بالصفى ، جعل له أن يختار من جملة الغنيمة فرساً ، أو عبداً ، أو أمة ، أو سيفاً ، أو ما شاء " ثم ساق الآثار الصحيحة في ذلك ، انظر كتابه الأوسط (١١ / ٨٨) فما بعدها .

٣ - دولة : من التداول ، أي يتداوله الأغنياء بينهم ، قاله ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن (ص : ٤٦) .

٤ - منهاج السنة (٦ / ١٠٧ - ١١٠) ، وما بين معقوفتين من مجموع الفتاوى (٥٨٥ / ٢٨) .

قلت : وهذه المسألة من المواطن المشكّلة على كثير من المفسرين والفقهاء؛ ولذا تباينت فيها الآراء ، والاجتهادات ، ومع ذلك فإن ما قرره أبو العباس ابن تيمية هنا قد سبقه إليه كل من الجصاص، وابن العربي، والقرطبي^(١) ، والله تعالى أعلم .

١ - أحكام القرآن، للجصاص (٣ / ٦١) ط. القمحاوي، أحكام القرآن، لابن العربي (٢ / ٨٥٧)، الجامع لأحكام القرآن (١٨ / ١٤)، وقد تابع إلكيا الهراسي؛ كعادته مذهب الإمام الشافعي، وكلام ابن تيمية هذا رد عليه. انظر أحكام القرآن له (٣ / ١٥٦ - ١٥٨)

المطلب الخامس : منشأ الخلاف ، وسببه في مصارف الفيء

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

((ومنشأ الخلاف؛ أنه لما كان لفظ آية الخمس (١) وآية الفيء واحداً؛ اختلف فهم

الناس للقرآن؟

• فرأت طائفة : أن آية الخمس تقتضي : أن يُقسم الخمس بين الخمسة

بالسوية ، وهذا قول الشافعي، وأحمد، وداود الظاهري (٢)؛ لأنهم ظنوا أن هذا ظاهر القرآن .

• ثم إن آية الفيء لفظها ، كلفظ آية الخمس ، فرأى بعضهم أن الفيء كله

يُصرف أيضاً مصرف الخمس إلى هؤلاء الخمسة؛ وهذا قول داود بن علي واتباعه.

وما علمتُ أحداً من المسلمين قال هذا القول قبله، وهو قول يقتضي فساد

الإسلام ، إذا دُفع الفيء كله إلى هذه الأصناف، وهؤلاء يتكلمون أحياناً بما يظنون أنه

ظاهر اللفظ ولا يتدبرون عواقب قولهم!

• ورأى بعضهم: أن قوله في آية الفيء ﴿ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴾ المراد

بذلك خمس الفيء؛ فرأوا أن الفيء يُخمس.

وهذا قول الشافعي، ومن وافقه من أصحاب أحمد .

• وقال الجمهور: هذا ضعيف جداً؛ لأنه قلبي: ﴿ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴾

وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ ، ولم يقل: خمس هؤلاء.

ثم قال ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ﴾ [الحشر/٨]

، ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [الحشر/٩] ، ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾

[الحشر/١٠] هؤلاء هم المستحقون للفيء كله؛ فكيف يقول: المراد خمسة؟؟

١- قال ابن رشد : ((وأما تخميس الفيء ، فلم يقل به أحدٌ قبل الشافعي ! وإنما حمّله على هذا القول ، أنه رأى أن

الفيء قد قسم في الآية إلى عدد الأصناف الذين قسم عليهم الخمس - أي الغنيمة - فاعتقد لذلك أن فيه الخمس

((انظر بداية المجتهد (١ / ٦٩٠) .

٢ - المحلى (٧ / ٥٣٤) .

وقد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ أنه لما قرأ هذه الآية؛ قال: «هذه عمت المسلمين كلهم»^(١) «^(٢)».

قلت : ولم أرَ من مفسري آيات الأحكام من أشار لمنشأ، وسبب الخلاف، الذي ذكره ابن تيمية، والله تعالى أعلم .

١ - لم أجد لفظه في شيء من كتب السنة ، ومعناه أخرجه البيهقي في الكبرى (٦ / ٣٥٢) .

٢ - منهاج السنة (٦ / ١٠٧ - ١٠٨) .

المبحث الرابع عشر حكم الهدنة ومدتها

حكم الهدنة، ومدتها

كلام شيخ الإسلام - رحمه الله - حول الهدنة^(١) كلام مقتضب للغاية ، وقد جمع فيه أكثر من مسألة حري بكل واحدة منها أن يُيسط فيها القول.

وهذه المسائل؛ هي :

١. حكم الهدنة^(٢) ، والظاهر من كلامه القول بجوازها؛ كما هو مذهب جماهير العلماء.
 ٢. المدة التي يجوز ضرب الهدنة لها ؟ ورجح عدم التقييد بمدة معلومة.
 ٣. التفريق بين الهدنة المطلقة، والهدنة المقيدة من حيث لزوم الوفاء، وجواز النقض.
- فذهب إلى أن الهدنة المطلقة - والتي ليست مقيدة بمدة معلومة - عقدها جائز ، غير لازم، فيجوز نقضها متى ما وجد المسلمون بأنفسهم قوة بعد أن ينبذوا للمشركين عهدهم .
وأما في الهدنة المقيدة؛ فلا يجوز نقضها ، لأنها عقد لازم .
فإليك سياق كلامه حول ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « أنزل الله آية السيف المطلقة بجهاد المشركين، وجهاد أهل الكتاب، فقال تعالى: ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ

١ - الهدنة؛ أن يُودع الإمام أهل الحرب في دارهم على القتال مدة. انظر الحاوي (١٤ / ٢٩٦) ، المغني (١٣ / ١٥٤) .

٢ - اختلف بعض أهل العلم في حكم مهادنة الكفار ؟ - فقال بعض أهل العلم : لا تجوز مهادنتهم ، لأن الهدنة تُسَخِّتُ بآية السيف . وبه قال قتادة ، وعكرمة ، وابن أبي زيد . انظر تفسير الطبري (١٤ / ٤١) ، وتفسير عبد الرزاق (٢ / ٢٦١) ، - وإلا فجمهور العلماء قاطبة على جواز عقد الهدنة . من حيث الأصل ، وقِيَّده بعضهم بما إذا كان في العقد مصلحة للمسلمين ، وهو تقييد لا يختلف عليه اثنان . انظر المبسوط (١٠ / ٦٨) ، الخرشي (٣ / ١٥٠) ، المجموع (٢١ / ٣٧٩) ، المغني (١٣ / ١١٥٤) فتح الباري (٦ / ٣١٨) قال الطبري (١٤ / ٤٢ - ٤٣) : " فأما ما قاله قتادة ، ومن قال بقوله - من أن هذه الآية منسوخة فقول لا دلالة عليه من كتاب ولا سنة ، ولا فطرة ، ولا عقل ! ! " وكذا رجَّح النحاس إحصاء الآيات ، في كتابه الناسخ والمنسوخ (٣ / ٦٤٢) ومكي في الإيضاح (ص / ٣٠٠) وغيرهم.

وجدتموهم وخذوهم واحصرهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ﴿ [التوبة/٥]

وهذه الأشهر عند جمهور العلماء ^(١) هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين﴾ [التوبة/٢، ١] ليست الحرم التي هي ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ورجب، وقد قال بعضهم: هي هذه، وغلط في ذلك!! [فإن المشركين كانوا على نوعين :

-نوعاً لهم عهد مطلق غير مؤقت ، وهو جائز ^(٢) ، غير لازم
-ونوعاً لهم عهد مؤقت .

فأمر الله رسوله؛ أن ينبذ إلى المشركين، أهل العهد المطلق؛ لأن هذا العهد جائز، غير لازم، وأمره أن يسيرهم أربعة أشهر، ومن كان له عهد مؤقت؛ فهو عهد لازم؛ فلأمره الله؛ أن يوفي له إذا كان مؤقتاً.

-وقد ذهب بعض الفقهاء ^(٣) : إلى أن الهدنة لا تجوز إلا مؤقتة.

- ١ -وبه قال مجاهد ، وابن إسحاق ، وابن زيد ، وعمرو بن شعيب . واختاره ابن جرير ، والحافظ ابن كثير ، والأشهر الحرم؛ ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم. انظر صحيح البخاري ، كتاب التفسير، باب قول: ﴿فسيحوا في الأرض﴾ انظر تفسير الطبري (١٠ / ٧٨ - ٧٩) تفسير ابن كثير (٢ / ٣٣٦) ، تفسير الجصاص (٣ / ١٠٠ - ١٠٢) ، أحكام ابن العربي (٤ / ٤٥٥) ، أحكام إلكيا الهراسي (٣ / ١٧٥) ، أحكام أهل الذمة (٢ / ٤٨١) لابن القيم ، أحكام القرطبي (٨ / ٦٩) ، تيسير البيان للموزعي (٢ / ٨٦٧ - ٨٦٨) .
- ٢ -معنى أنه لا يجوز قطعه من أحد الطرفين مع الإعلان به بخلاف العقد اللازم فإنه لا يجوز قطعه إلا برضى الطرفان، وهذا الذي قرره ابن العربي (٢ / ٨٧٦) ، وإلكيا (٣ / ١٦٢) ، نظر المغني (١٣ / ١٥٣ - ١٥٤) .
- ٣ - اتفق الفقهاء على أن عقد الرند لا بد من تحديده، بمدة معينة ، لأن ترك التحديد يفضي إلى ترك الجهاد بالكلية ، لكنهم اختلفوا في المدة التي يجوز الاتفاق عليها : -

-فقال الشافعية والحنابلة في رواية : إذا كان بالمسلمين ضعف . فحوز الهدنة إلى عشر سنين ، كما هادت النبي ﷺ قريشا في الحديبية عشر سنين ، وأما إن كان المسلمين أقوياء فلا تجوز الهدنة أكثر من سنة واحدة (٤ / ١١٠) ، الحاوي للمارودي (١٤ / ٢٩٦) .

- ذهب الأحناف والمالكية والصحيح من مذهب الحنابلة : إلى أن تحديد المدة متروك لاجتهاد الإمام ولو زاد عن عشر سنين ، واختاره الإمام البخاري في صحيحه ، ورجحه الحافظ في الفتح ، وهو الصحيح ، لعدم ورود التقدير في ذلك، ولأن الأمر منوط بالمصلحة في ذلك والله أعلم . انظر شرح السير الكبير (٥ / ١٧٨٠) ، =

- وذهب بعضهم^(١): إلى أنه يجوز للإمام أن يفسخ الهدنة مع قيامهم بالواجب .
- والصواب؛ هو القول الثالث؛ وهو أنها تجوز مطلقة، ومؤقتة؛ فأما المطلقة فجائزة غير لازمة؛ يُخير بين إمضاها، ونقضها .

والمؤقتة لازمة^(٢)؛ قال الله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١) فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ (٢) وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣) إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوا شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ (٤) فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَقَعِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٥) وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ (٦) كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ (٧) كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا ذِمَّةً يَرْضَوْكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ (٨) اشْتَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (٩) لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ (١٠) فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ فِي الدِّينِ وَفَصَّلَ آيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (١١) وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَنَهُمْ مِنْ بَعْدِ

=فتح القدير (٢٩٣/٤)، الخرشي (٩٠/٣)، فتح الباري (٣٢٦/٦)، الهجرة لصديق حسن خان (١٨٢)، الإنصاف (٢١٢/٤) .

١ - وهو قول الحنفية؛ انظر المبسوط (١٠ / ٨٧)، وانظر تضعيف قولهم في آثار الحرب، للزحيلي (ص/ ٣٦٥) .
٢ - وهذا قول الجمهور خلافاً للحنفية . انظر المبسوط (١٠ / ٨٧)، الخرشي على خليل (٣ / ١٥١)، والمجموع (٢١ / ٤١٢)، المغني (١٣ / ١٥٨)، وانظر آثار الحرب للزحيلي (ص: ٣٦٥)

عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا إِنَّتُمْ أَلَا تُكْفِرُ بِهِمْ لَا آمِنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ (١٢) أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا
نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُواكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَ اللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ
إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١٣) ﴿ [التوبة/ ١١٣] .

[والإل (١)؛ هو القرابة.

والذمة (٢)؛ العهد، وهما المذكوران في قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَمْرَ حَامٍ﴾ [النساء/ ٢]،
وقوله: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وِلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة/ ١٠]؛ فذمهم الله على قطيعة الرحم، ونقض
الذمة، أي قوله: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ...﴾ [التوبة/ ١٢] .

وهذه نزلت في كفار مكة (٣) لما صالحهم النبي ﷺ عام الحديبية ، ثم نقضوا العهد
بإعانة بني بكر على خزاعة.

وأما قوله سبحانه: ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ فتلك
عهود جائزة لا لازمة، فإنها كانت مطلقة، وكان مخيراً بين إمضاها، ونقضها؛ كالولاية
ونحوها .

ومن قال من الفقهاء من أصحابنا (٤) وغيرهم : أن الهدنة لا تصلح إلا مؤقتة؛
فقوله - مع أنه مخالف لأصول أحمد - يردّه القرآن، وتردّه سنة رسول الله ﷺ في أكثر
المعاهدتين؛ فإنه لم يؤقت لهم وقتاً.

فأما من كان عهده مؤقتاً؛ فلم يبح له نقضه؛ بدليل قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْصُرُواكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ إِلَى

١ - وبه قال ابن عباس والضحاك، فيما أخرجه عنهما الطبري في تفسيره (١٠ / ٨٤ - ٨٥)، وهكذا فسرها
البخاري في كتاب الجزية والمواعدة (٢) باب الوصايا بأهل ذمة رسول الله ﷺ ، فتح الباري (٦ / ٣٠٨) .

٢ - وهذا قول عامة المفسرين انظر تفسير ابن جرير (١٠ / ٨٤ - ٨٦) ، تفسير القرطبي (٨ / ٧٤ - ٧٥) ،
أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (٤ / ١٨٢) ، فتح الباري (٦ / ٣٠٨ - ٣٠٩) .

٣ - أخرجه أبو داود في الجهاد ، باب في صلح العدو (رقم ٢٧٥٩) ، والبيهقي في السير ، باب الهدنة)
٢٢٧/٩ - ٢٨) من السنن الكبرى، وانظر التلخيص الحبير (٤ / ١٣٠) ، أسباب النزول للسيوطي (ص ١٨٧)

٤ - كالقاضي أبي يعلى، وتبعه ابن قدامة، انظر الهداية (٢ / ١٠٣) ، المغني (١٣ / ١٥٥) ، الإنصاف (٤ / ٢١١) .

﴿مَدَّتْهُمُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة/٤]، وقال: ﴿الَّذِينَ عَاهَدُوا عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة/٧]، وقال: ﴿وَأَمَّا خَائِفٌ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْزِدْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال/١٥٩]، فإنما أباح النبد عند ظهور إمارات الخيانة؛ لأن المحذور من جهتهم^(١).

قلت: قد وافق الشيخ رحمه الله في عدم تقدير مدة لضرب الهدنة الجصاص ، وابن العربي، والقرطبي؛ فيما تابع إلكيا الهراسي مذهب الإمام الشافعي؛ من عدم جواز الزيادة على العشر سنين^(٢)؛ والأول هو الراجح:

- لأن الاستدلال بالمدة المبرمة مع قريش أمر مختلف فيه، فقليل عشر سنين، وهو المشهور، وقليل أربع سنوات، وقليل سنتين، ولو صح قول واحد؛ لما كان فيه حجة.
- ولأن ما وجب تقديره؛ وجب أن يكون معلوما، وهذا ما لم يرد^(٣).
- ولأن عقد الهدنة، إنما يجاز تبعاً للمصلحة، وقد تكون المصلحة في المدة الطويلة، والله تعالى أعلم^(٤).

١ - الجواب الصحيح (١ / ١٧٤ - ١٧٧)، وما بين معقوفتين من الصفدية (٢ / ٣٢٠)، والنص المنقول بعد صدر سورة براءة من مجموع الفتاوى (٢٩ / ١٤٠ - ١٤١) . وانظر الاختيارات (ص : ٣١٥) .

٢ - أحكام الجصاص (٤ / ٢٥٤) ط. قمحاوي ، أحكام القرآن لابن العربي (٢ / ٧٨٦)، الجامع ، للقرطبي (٨ / ٣٢) و (٨ / ٤١)، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (٣ / ١٦٣) .

٣ - التمام لابن أبي يعلى (٢ / ٢٢٩)، وينظر للتوسع (الجهاد كما تعرضه سورة الأنفال) - رسالة جامعية - (ص / ١٧٥)؛ فما بعدها .

٤ - المبدع لابن مفلح (٣ / ٣٩٨) .

المبحث الخامس عشر أحكام أهل الذمة وفيه مطلبان

المطلب الأول/انتقاض عهد الذمي بطعنه في الدين
أو الرسول ﷺ
المطلب الثاني/ تحتم قتل الذمي إذا انتقض عهده .

المطلب الأول

دلالات القرآن على انتقاض عهد الذمي بطعنه في الدين، أو الرسول ﷺ.

أشبع شيخ الإسلام - رحمه الله - هذه المسألة بحثاً ، وأتى فيها بما لم يأت به أحد قبله ، ولا أظن سيأتي بأكثر مما جاء به أحد بعده.

فقد استدل على نقض عهد الذمي^(١) إذا طعن في الدين، بأن سب الله - تعالى ذكروه

- أو سب رسوله ﷺ ، أو قدح في الدين؛ بالكتاب والسنة والجماع.

• أما استدلاله بالكتاب؛ فقد استدل على ذلك بثمانية أدلة؛ فيعرض الآية؛ ويفسرها، ويسوق الأحاديث المعينة على تفسيرها، ثم ينقل عن الصحابة، والتابعين ما يجده من أقوال لهم في ذلك، شافعا ذلك بأقوال أهل اللغة، مُضمّناً ذلك طرح الإشكالات، والرد عليها، كل ذلك بأسلوب سلس، ممتع، جذاب، مقنع .

وسوف يأتي الحديث على دلالة القرآن على هذه المسألة، وإنما أشير بإيجاز إلى باقي أدلته:

• فقد استدل بالسنة الواردة في هذا الباب؛ حيث ذكر خمس عشرة حديثاً^(٢)، يبدأ بذكر الحديث، ثم من خَرَجَه من الأئمة، ثم يحكم عليه، ذاكراً شواهده إن احتاج لذلك، ثم يبدأ بشرح الحديث، والتفصيل فيه، والتركيز على دلالات الحديث على هذه المسألة.

• ثم استدل - رحمه الله - بإجماع الصحابة؛ فقال: «وَأما إجماع الصحابة ﷺ فلأن ذلك نُقل عنهم في قضايا متعددة، ينتشر مثلها، ويستفيض ذكرها؛ ولم ينكرها أحد منهم، فصارت إجماعاً - واعلم أنه لا يمكن إدعاء إجماع الصحابة على مسألة فرعية - بأبلغ من هذا الطريق»^(٣).

١ - أهل الذمة : هم الكفار المقيمون تحت ذمة المسلمين بالجزية . انظر الدر النقي (١ / ٢٩٠) ، شرح السير الكبير للسرخسي (١٧٨٣ / ٥) ، وقد أجمع العلماء على جواز عقد الذمة في الجملة، انظر مراتب الإجماع (ص / ١١٤) ، المغني (١٠ / ٥٨٨) ، أحكام أهل الذمة (١ / ٦ - ٦) ط. صبحي الصالح ، وقد سبقت الإشارة مرارا لعقد الذمة لأهل الكتاب، ومن يجوز أخذ الجزية منهم؛ فانظر (ص / ٧٠٢) .

٢ - الصارم المسلول (٢ / ١٢٥ - ٣٧٨) .

٣ - المرجع السابق (٢ / ٣٧٨) .

- ثم بدأ بذكر الآثار الواردة عن الصحابة في ذلك، وضم إليها ما أُثِر عن التابعين.
 - ثم استدل بالقياس^(١) من عشرة أوجه :
 - منها؛ أن الجهاد يشمل الجهاد بالنفس، واللسان، والمال، وشم ديننا، ونبينا؛ قتال لنا؛ فكان نقضا للعهد .
 - ومنها؛ أننا نعلم قدر تربصهم بنا ، وعاهدناهم على ذلك ، فمضى ما شتموا ديننا أو نبينا، تحولت عقائدهم إلى إرادة عمل ، فينتقض عهدهم بذلك .
- وقد وضعت هذا المطلب في مسألتين:
- أولاها/ دلالات القرآن على انتقاض عهد الذمي بطعنه في الدين أو الرسول ﷺ.
 - والثاني / عموم آية الحراة؛ لمن شتم الرسول ﷺ ، ولو لم يكن ممتعاً.
- والآن نبقي مع دلالات القرآن العظيم على تلك المسألة ، وبالله التوفيق : -

الآية الأولى / قوله تعالى :

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة/٢٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« فأمرونا بقتالهم إلى أن يعطوا الجزية وهم صاغرون^(١) ، ومعلوم أن إعطاء الجزية من حين بذلها والتزامها إلى حين تسليمها وإقباضها، فإنهم إذا بذلوا الجزية شرعوا في الإعطاء، ووجب الكف عنهم إلى أن يقبضونها ف يتم الإعطاء؛ فمتى لم يلتزموها، أو التزموها أولاً، وامتنعوا من تسليمها ثانياً؛ لم يكونوا معطين للجزية^(٢)؛ لأن حقيقة الإعطاء لم توجد، وإذا كان الصغار حالاً لهم في جميع المدة، فمن المعلوم أن من أظهر سب نبينا في وجوهنا، وشتم ربنا على رؤوس الملأ، وطعن في ديننا في مجامعنا؛ فليس بصاغر، لأن الصاغر؛ الدليل الحقيق، وهذا فعل متعزز، مراغم، بل هذا غاية ما يكون من الإذلال لنا، والإهانة .

قال أهل اللغة^(٣): الصغار : الذل، والضميم ، يقال : صغر الرجل - بالكسر - : يصغر - بالفتح - : صغرا وصغرا ، والصاغر : الراضي بالضميم .

١ - وقيل: ﴿ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ : عن ذل واعتراف للمسلمين بأن أيديهم فوق أيديهم ، وقيل : نقدا ليس نسبية . انظر الأوسط لابن المنذر (١١ / ١٥) ، تفسير الطبري : المفردات للراغب (ص ٥٥١) ، زاد المسير (٣ / ٤٢٠) ، (١٠ / ١٠٩) ، أحكام أهل الذمة (٢ / ٦٥٧) .

٢ - فهنا شرطان لعقد الذمة؛ أولهما: أن يلتزموا دفع الجزية، وثانيهما: أن يلتزموا أحكام الإسلام، وهو معنى الصغار؛ كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وما لم يلتزموا هذين الشرطين؛ فلا عقد لهم، ولا عهد، وهذا قول جماهير العلماء، انظر بدائع الصنائع (٧ / ١١١) ، الكافي لابن عبد السير (١ / ٤٨٤) ، الحاوي للماوردي (١٤ / ٢٩٦) ، المغني (١٣ / ٢٠٧) ، أحكام أهل الذمة (٢ / ٧٩٥) ، زاد المعاد (٣ / ١٣٦ - ١٣٧) .

٣ - انظر الصحاح للجوهري (٢ / ٧١٣) ، القاموس المحيط (ص : ٥٤٥) ، معاني القرآن للزجاج (٢ / ٤٨٩) البحر المحيط (٥ / ٤٠١) ، المفردات للراغب (ص : ٥٥١) . وبذلك فسر البخاري في صحيحه . انظر الفتح (٦ / ٢٩٧) باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب، ونقل الشافعي عن بعض العلماء - ومال إليه - أنه "التزام أحكام الإسلام" انظر أحكام القرآن (٢ / ٦٠) . قال الحافظ في الفتح (٦ / ٢٩٩) : "وهو يرجع إلى التفسير اللغوي ، لأن الحكم على الشخص بما لا يعتقده، ويضطر إلى احتماله يستلزم الذل".

ولا يخفى على المتأمل أن إظهار السب، والشتم بدين الأمة الذي به اكتسبت شرف الدنيا والآخرة؛ ليس فعل راض بالذل والهوان، وهذا ظاهر لا خفاء به.

وإذا كان قتالهم واجب علينا إلا أن يكون صاغرين، وليسوا بصاغرين، كان القتال مأمورا به، وكل من أمرنا بقتاله من الكفار؛ فإنه يقتل إذا قدرنا عليه.

وأیضا، فإننا إذا كنا مأمورين أن نقاتلهم إلى هذه الغاية لم يجوز أن نعقد لهم عهد الذمة بدونها، ولو عقد لهم؛ كان عقداً فاسداً، فيقون على الإباحة.

ولا يقال فيهم: هم يحسبون أنهم معاهدون، فتصير لهم شبهة أمان- وشبهة الأمان كحقيقته- فإن من تكلم بكلام يحسبه الكافر أماناً كان في حقه أماناً وإن لم يقصده المسلم؛ لأننا نقول: لا يخفى عليهم أنا لم نرضى بأن يكونوا تحت أيدينا مع إظهار شتم ديننا، وسب نبينا، وهو يدرون أنا لا نعاهد ذمياً على مثل هذه الحال، فدعواهم أنهم اعتقدوا أننا عاهدناهم على مثل هذا - مع اشتراطنا عليهم أن يكونوا صاغرين تجري عليهم أحكام الملة -؛ دعوى كاذبة، فلا يلتفت إليها.

وأیضا، فإن الذين عاهدوهم أول مرة هم أصحاب رسول الله ﷺ مثل عمر (رضي الله عنه)، وقد علمنا أنه يمتنع أن نعاهدهم عهداً خلافاً لما أمر الله به في كتابه^(١).

١ - الصارم المسلول (٣٢/١-٣٤).

١ - أخرجه الخلال في أحكام أهل الملل (ص - ٣٥٧ - رقم ١٠٠٠) بسنده عن إسماعيل بن عياش، حدثه غير واحد من أهل العلم: "أن أهل الجزيرة كتبوا لعبد الرحمن بن غنم كتاباً فيما اشترطوه على أنفسهم، فكتب عبد الرحمن بذلك لعمر رضي الله عنه، فأمضاه". ولم أجد فيه شيئاً في مسألة سب الدين أو الرسول ﷺ ونحوه. والأثر كما ترى مرسل من إسماعيل بن عياش، غير معروف مشائخه من؟ وقد أخرج البيهقي في سننه (٩ / ٢٠٢) بنحوه، قال الألباني في الإرواء (٥ / ١٠٣) وإسناده ضعيف جداً، وأخرجه ابن حزم في المحلى (٧ / ٥٦٤) وقد ذكر ابن القيم - رحمه الله - في أحكام أهل الذمة (٣ / ١١٦١) - ط. دار الرمادي - عن سفيان الثوري، عن مسروق، عن عبد الرحمن بن غنم، نحوه، وهو منقطع، فان سفيان لم يسمع من مسروق، ونحوه عند الأشبيلي في الأحكام الوسطى (٣ / ١١٥)، وقد ذكر شيخ الإسلام في الصارم (٢ / ٣٨١) عن أبي مشجعة بن ربعي قال: "لما قدم عمر بن الخطاب الشام، قام قسطنطين بطريق الشام، وذكر معاهدة عمر له وشروطه عليهم... ومنها: أن عمراً قال- وهو يخطب:- "من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له". فقال قسطنطين: أن الله عز وجل لا يضل أحداً!! فلما أخبروا عمر قال: إنا لم نعطك الذي أعطيناك لتدخل علينا في ديننا؟! وعزاه ابن تيمية لحرب؛ وقد روى المعافى أبو الفرج الجريفي في المجلس الصالح (٣ / ٣٠٨). قصة المعاهدة، دون ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -.

قُلْتُ : ولم أرَ لأحد من مفسري آيات الأحكام استدلالاً بهذه الآية على ما ذهب إليه شيخ الإسلام هنا ، اللهم إلا الإمام الجصاص ، فإنه استدل بهذه الآية على ما هو أعم من ذلك ، فقال : " قد اقتضى : ^(١) وجوب قتلهم أن تؤخذ منهم الجزية على وجه الصغار ، والذلة ، فقير جائز - على هذه القضية - أن تكون لهم ذمة إذا تسلطوا على المسلمين بالولايات ، ونفاذ الأمر ، والنهي . . . فالذمي إذا فعل ذلك استحق القتل من وجهين : أحدهما : ما اقتضاه ظاهر هذه الآية من وجوب قتله .

والآخر : قصده المسلم بأخذ المال ظلماً " ^(٢)

الآية الثانية / قوله تعالى :

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة/٧] .

قال شيخ الإسلام :

« نفى سبحانه أن يكون لمشرك عهد من كان النبي ﷺ قد عاهدهم ، إلا قوماً ذكرهم ، فإنه جعل لهم عهداً ما داموا مستقيمين لنا ^(٣) ، فعلم أن العهد لا يبقى للمشرك إلا مادام مستقيماً ، ومعلوم أن مجاهرتنا بالشتيمة والوقعة في ربنا ، ونبينا ، وديننا ، وكتابنا ، يقدح في الاستقامة ، كما تقدح مجاهرتنا بالحاربة ، بل أشد علينا إن كنا مؤمنين ، فإنه يجب علينا أن نبذل دمائنا وأموالنا حتى تكون كلمة الله هي العليا ، ولا يُجهر في ديارنا بشيء

١ - يريد قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ إلى قوله ﴿ حَتَّى يَطْغُوا الْجَزِيرَةَ عَنْ يَدِهِ وَهُوَ صَاحِرُونَ

﴿ [التوبة : ٢٩] .

٢ - أحكام القرآن للجصاص (٣ / ١٢٨ - ١٢٩) . وانظر الجامع للقرطبي (٨ / ١٠٥) .

٣ - قال الطبري : " فإن الله - جل ثناؤه - أمر المؤمنين بالوفاء لهم بعهدهم ، والاستقامة لهم ، ما داموا للمؤمنين

مستقيمين " جامع البيان (٨ / ٨١) .

من أذى الله، ورسوله، فإذا لم يكونوا مستقيمين لنا بالقدح في أهون الأمور؛ كيف يكونون مستقيمين مع القدح في أعظمهما؟

يوضح ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَلَئِنْ ظَهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَقْبِضُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا

ذِمَّةٌ﴾ [التوبة: ٨]؛ أي كيف يكون لهم عهد، ولو ظهروا عليكم، لم يرقبوا الرحم التي بينكم ولا العهد الذي بينكم^(١)؟ فعلم أن من كانت حاله أنه إذا ظهر لم يرقب ما بيننا وبينه من العهد لم يكن له عهد، ومن جاهرنا بالطعن في ديننا كان ذلك دليلاً على أنه لو ظهر لم يرقب العهد الذي بيننا وبينه، فإنه إذا كان مع وجود العهد والذلة يفعل هذا، فكيف يكون مع العزة والقدرة؟ وهذا بخلاف من لم يظهر لنا مثل هذا الكلام، فإنه يجوز أن يفني لنا بالعهد لو ظهر.

وهذه الآية، وإن كانت في أهل الهدنة الذين يقيمون في دارهم، فإن معناها ثابت في أهل الذمة المقيمين في دارنا بطريق الأولى^(٢) ((٣)).

قلت: وما استنبطه شيخ الإسلام - رحمه الله - من هذه الآية لم أر من أشار إليه، أو استنبطه، من مفسري آيات الأحكام - رغم أن جمهورهم يقولون به كما سيأتي معنا - إن شاء الله - في الآية التالية.

الآية الثالثة/ قوله تعالى:

﴿وَإِنْ كَثُرَ أَيْمَانُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتَمَّةَ الْكُفْرِ

إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَشْتَهُونَ﴾ [التوبة/ ١٢].

قال الشيخ - رحمه الله - : ((وهذه الآية تدل من وجوه^(٤) :))

١ - انظر في تفسير (الإل) ص (٧٣٢) .

٢ - الفرق بين أهل الهدنة، وأهل الذمة؛ أن أهل الذمة من استوطن دار الإسلام، وأقر بالجزية، وأما أهل الهدنة؛ فهم المسلمون للمسلمين؛ فترة من الزمن. انظر أحكام أهل الذمة (٢/ ٤٧٥-٤٧٦) - ط. صبحي -، الزوائد في فقاه الإمام أحمد (٤٢٣/١).

٣ - الصارم المسلول (٢ / ٣٤ - ٣٥) .

٤ - نظراً لتعدد أوجه الاستشهاد بالآية، فسوف أشير في الهامش لمن وافق ابن تيمية من مفسري آيات الأحكام.

أحدها : أن مجرد نكث الأيمان مقتضى للمقاتلة ^(١)، وإنما ذكر الطعن في الدين وأفرده بالذكر؛ تخصيصاً له بالذكر، وبياناً؛ لأنه من أقوى الأسباب الموجبة للقتال، ولهذا يغلظ على الطاعن في الدين من العقوبة، مالا يغلظ على غيره من المناقضين كما سنذكره إن شاء الله تعالى ، أو يكون ذكره على سبيل التوضيح ، وبيان سبب القتال ، فإن الطعن في الدين هو الذي يجب أن يكون داعياً إلى قتالهم لتكون كلمة الله هي العليا ، وأما مجرد نكث اليمين فقد يقاتل لأجله شجاعة وحمية ورياء ، ويكون ذكر الطعن في الدين لأنه أوجب القتال في هذه الآية بقوله تعالى ﴿ فَقاتِلُوا أَمَّةَ الكُفْرِ ﴾ [التوبة: ١٢] وبقوله تعالى ﴿ أَلَا تقاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أيمانَهُمْ وَهُمْ ما بِأَخراجِ الرِّسُولِ مِنْهُمْ بَدْءَؤَكمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ - إلى قوله - ﴿ قاتِلوهُمْ يَعذبُهُمُ اللهُ بِأيديكمْ ﴾ الآية [التوبة: ١٣-١٤] فيفيد ذلك أن من لم يصدر منه إلا مجرد نكث اليمين جاز أن يؤمن ويعاهد ، وأما من طعن في الدين فإنه يتعين قتاله ، وهذه كانت سنة رسول الله ﷺ فإنه كان يندر ^(٢) دماء من آذى الله رسوله، وطعن في الدين وإن أمسك عن غيره ، وإذا كان نقض العهد وحده موجباً للقتال وإن تجرد عن الطعن؛ علم أن الطعن في الدين إما سبب آخر ، أو سبب مستلزم لنقض العهد ، فإنه لا بد أن يكون له تأثير في وجوب المقاتلة، وإلا كان ذكره ضائعاً ؛ فإن قيل : هذا يفيد أن من نكث عهده وطعن في الدين يجب قتاله، وأما من طعن في الدين فقط فلم تتعرض الآية له ، بل مفهومها أنه وحده لا يوجب هذا الحكم، لأن الحكم المعلق بصفتين لا يجب وجوده عند وجود أحدهما .

قلنا : لا ريب أنه لا بد أن يكون لكل صفة تأثير في الحكم ، وإلا فالوصف العليم التأثير لا يجوز تعليق الحكم به ، كمن قال : من زنى وأكل بجلد ، ثم قد تكون كل صفة مستقلة بالتأثير لو انفردت كما يقال : يقتل هذا لأنه مرتد زان ، وقد يكون مجموع الجزاء مرتباً على المجموع ولكل وصف تأثير في البعض كما قال : ﴿ وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إِلهاً آخَرَ

١- انظر أحكام أهل الذمة (٣ / ١٣٥٤)

٢- من ندر ، أي أسقط ، أو أهدر . انظر النهاية (٥ / ٣٥) .

﴿[الفرقان] وقد تكون تلك الصفات متلازمة كل منها لو فرض تجرده لكان مؤثرا على سبيل الاستقلال أو الاشتراك، فيذكر إيضاحا وبيانا للموجب ، كما يقال : كفروا بالله وبرسوله ، وعصى الله ورسوله ، وقد يكون بعضها مستلزما للبعض من غير عكس كما قال ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران/١٢٠] ، وهذه الآية من أي الأقسام فُرِضت كان فيها دلالة، لأن أقصى ما يقال : إن نقض العهد هو المبيع للقتال ، والطعن في الدين مؤكّد له وموجب له^(١).

فنقول : إذا كان الطعن يُغلظ قتال من ليس بيننا وبينه عهد ويوجبه؛ فإن يوجب قتال من بيننا وبينه ذمة وهو ملتزم بالصغار أولى ، وسيأتي تقرير ذلك .
على أن المعاهد له أن يظهر في داره ما شاء من أمر دينه الذي لا يؤذينا ، والذمي ليس له أن يظهر في دار الإسلام شيئا من دينه الباطل وإن لم يؤذنا ، فحاله أشد^(٢) ، وأهل مكة الذين نزلت فيهم هذه الآية^(٣) كانوا معاهدين لا أهل ذمة، فلو فرض أن مجرد طعنهم ليس نقضا للعهد؛ لم يكن الذمي كذلك .

الوجه الثاني : إن الذمي إذا سب الرسول، أو سب الله، أو عاب الإسلام علانية؛ فقد نكث بيمينه، وطعن في ديننا، لأنه لا خلاف بين المسلمين أنه يعاقب على ذلك ويؤدب عليه؛ فعلم أنه لم يعاهد عليه، لأن لو عاهدناه عليه ثم فعله لم تجز عقوبته عليه، وإذا كنا قد عاهدناه على أن لا يطعن في ديننا، ثم طعن في ديننا؛ فقد نكث في يمينه من بعد عهده وطعن في ديننا؛ فيجب قتله بنص الآية، وهذه دلالة قوية حسنة^(٤)؛ لأن المنازع^(٥) يسلم لنا

١- هذا الوجه أتى به الجصاص (٢ / ١١٠) ، وابن العربي (٢ / ٤٦٠) وإلكيا الهراسي (٤ / ١٨٢ - ١٨٣) ، والقرطبي (٨ / ٧٦ - ٧٩) . رحم الله الجميع . دون ذكر النظائر والشواهد التي أشار لها الشيخ - رحمه الله ، وهذا لسعة علمه ، وحده ذهنه، وقوة استحضاره للنصوص الشرعية .

٢ - وهذا وجه من الفروق بينهما انظر ما سبق ص (٣٥٠) .

٣ - يقصد قوله تعالى ﴿ فَقَاتِلُوا أَمَّةَ الْكُفْرِ ﴾ فقد نزلت في كفار مكة لما نقضوا العهد . انظر أسباب النزول للواحدي (ص : ٢٠٠) ، لباب النقول للسيوطي (ص / ٣٧) .

٤ - وهذا الدلالة لم أر من أشار لها من مفسري آيات الأحكام ، والله أعلم .

٥ - إشارة لما روي عن أبي حنيفة من عدم انتقاض عهدهم بالطعن . انظر أحكام الجصاص (٣ / ١١١) ، الجامع للقرطبي (٨ / ٧٧) .

أنه ممنوع من ذلك بالعهد الذي بيننا وبينه، لكن يقول: ليس كل مما منع منه نقض عهده؛ كإظهار الخمر، والخنزير ونحو ذلك، فنقول: قد وجد منه شيئا؛ فعل ما منع منه العهد، وطعن في الدين، بخلاف أولئك، فإنه لم يوجد منهم إلا فعل ما هم ممنوعون منه بالعهد، فقط. والقرآن؛ يوجب قتل من نكث عينه من بعد عهده، وطعن في الدين، ولا يمكن أن يقال: لم ينكث؛ لأن النكث هو مخالفة العهد، فمتى خالفوا شيئا مما صولحوا عليه فهو نكث، مأخوذ من نكث الحبل، وهو نقض قواه^(١)، ونكث الحبل يحصل بنقض قوة واحدة، كما يحصل بنقض جميع القوى، لكن قد يبقى من قواه ما يستمسك الحبل به، وقد يهن بالكلية، وهذه المخالفة من المعاهد قد تبطل العهد بالكلية حتى تجعله حريبا وقد شعث العهد، حتى تبيح عقوبتهم، كما أن نقض بعض الشروط في البيع^(٢) والنكاح ونحوهما قد تبطل البيع بالكلية كما لو وصفه بأنه فرس فظهر بعيرا^(٣) وقد يبيح الفسخ كالإخلال بالرهن^(٤) والضمين^(٥)، هذا عند من يفرق في المخالفة، وأما من قال: ينتقض العهد بجميع المخالفات؛ فالأمر ظاهر على قوله، وعلى التقديرين قد اقتضى العقد أن لا يظهر شيئا من عيب ديننا، وانهم متى أظهروه؛ فقد نكثوا، وطعنوا في الدين، فيدخلون في عموم الآية لفظا ومعنى، ومثل هذا العموم يبلغ درجة النص^(٦).

١ - انظر لسان العرب - مادة نكث (٢٤٣/٧)، مختار الصحاح (٢٨٨/١)، غريب الحديث (٤١/٢).

٢ - الشروط في البيع أو النكاح، هي "إلزام أحد المتعاقدين الآخر ما لا يلزمه بمقتضى العقد" انظر الشرح الممتع (٢٣٤/٨).

٣ - اختلف العلماء - رحمهم الله - فيما إذا تخلف الوصف المشروط من البائع. فذهب الجمهور: إلى تخيير المشتري بين إمضاء البيع، أو فسخه فقط. وذهب الحنابلة: إلى تخيير المشتري بين فسخ البيع، أو إمضاءه مع أخذ ارش فقد الصفة. انظر تبين الحقائق (٢٤/٤)، الإشراف (٥٤٩/٢)، المهذب (٣٧٦/١). الإنصاف (٣٤٠/٤) الشرح الممتع (٢٣٤/٨)، المنثور للزركشي (٢٣٩/٢ - ٢٤٠).

٤ - الرهن لغة: الحبس مطلقا، والثبوت والدوام. وشرعا: حبس العين بالدين. انظر طلبة الطلبة (ص: ٢٩٨) ط دار النفائس. وصورة الإخلال بالرهن قد تقع من الراهن، أو من العاقد - وهو المرهون عنده - . انظر الاعتناء بالفروق والاستثناء (١/٤٩٨ - ٥٠١).

٥ - الضمين: هو الكفيل أو الزعيم قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِرَجُلٍ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢].

٦ - أي الخاص بالمسألة.

الوجه الثالث : أنه سماهم أئمة الكفر لطعنهم في الدين ، وأوقع الظاهر موقع المضر^(١)، لأن قوله : ﴿ **أئمة الكفر** ﴾ إما أن يعنى به الذين نكثوا وطعنوا^(٢)، أو بعضهم^(٣) ، والثاني لا يجوز ، لأن الفعل الموجب للقتال صدر من جميعهم ، فلا يجوز تخصيص بعضهم بالجزاء ، إذ العلة يجب طردها إلا لمانع؛ ولا مانع، ولأنه علل ذلك ثانياً؛ بأنهم لا أيمان لهم، وذلك يشمل جميع الناكثين الطاعنين، ولأن النكث والطعن وصف مشتق مناسب لوجوب القتال، وقد رتب عليه بحرف الفاء ترتيب الجزاء على شرطه ، وذلك نص في أن ذلك الفعل هو الموجب الثاني^(٤)، فثبت أنه على الجميع ، فيلزم أن الجميع أئمة كفر، وإمام الكفر هو الداعي إليه المتبع فيه، وإنما صار إماماً في الكفر لأجل الطعن ، فإن مجرد النكث لا يوجب ذلك، وهو مناسب لأن الطاعن في الدين يعينه ويذمه إلى خلافه، وهذا شأن الإمام ، فثبت أن كل طاعن في الدين فهو إمام في الكفر، فإذا طعن الذمي في الدين فهو إمام في الكفر، فيجب قتاله لقوله تعالى: ﴿ **فقاتلوا أئمة الكفر** ﴾؛ ولا يمين له ، لأنه عاهدنا على أن لا يظهرُوا عيب الدين هنا وخالف ، واليمين هنا المراد بها : العهود ، لا القسم بالله ، فيما ذكره المفسرون^(٥)، وهو كذلك ، فإن النبي ﷺ لم يقاسمهم بالله عام الحديبية^(٦)، وإنما عاقدهم عقداً ، ونسخه الكتاب معروفة ليس فيها قسم ، وهذا لأن اليمين يقال : إنما سميت بذلك لأن المعاهدين يمد كل منهما يمينه إلى

١ - لأن تقدير الكلام : (وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوهم)

٢ - وهو قول الأكثرين . انظر تفسير الطبري (١٠ / ٨٧) ، زاد المسير (٣ / ٤٠٤) ورجحه ابن العربي (٢ / ٤١٠) ، والجصاص (٣ / ١١٣) ، وإلكيا الهراسي (٣ / ١٨٢) .

٣ - كأن القرطبي يقول به ، لأنه قال: "ويحتمل أن يعني به ، المتقدمون ، والرؤساء منهم ، وأن قتالهم قتال لأتباعهم ، وأنهم لا حرمة لهم " (٨ / ٧٨) .

٤ - انظر (ص ٩٧) من البحث.

٥ - انظر جامع البيان (١٠ / ٨٧) ، تفسير القرطبي (٨ / ٨١) ، زاد المسير (٣ / ٤٠٤) .

٦ - انظر صحيح البخاري ، كتاب المغازي باب غزوة الحديبية (١٦ / ١٢ الفتح) ، كتاب المغازي لأبن أبي شيبة (ص ٢٧٠) وانظر مرويات غزوة الحديبية ، للحكمي (ص ٣٢) فما بعدها، سيرة ابن هشام (٣ / ٢٣٦) .

الآخر ، ثم غلبت حتى صار مجرد الكلام بالعهد يسمى يمينا^(١)، ويقال : سميت يمينا لأن اليمين هي القوة والشدة ، كما قال الله تعالى ﴿لَا خِذَانًا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [الحاقة : ٤٥] فلما كان الحلف معقودا مشددا سمي يمينا^(٢)، فاسم اليمين جامع للعقد^(٣) الذي بين العبد وبين ربه وإن كان نذرا، ومنه قول النبي ﷺ : ((النذر حلفه))^(٤) وقوله : ((كفارة النذر كفارة اليمين))^(٥) وقول جماعة من الصحابة للذي نذر نذر اللجاج والغضب^(٦) : ((كفر يمينك))^(٧) وللعهد الذي بين المخلوقين ، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْضُوا الْآيْنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل/٩١] والنهي عن نقض العهود وإن لم يكن فيها قسم ، وقال تعالى : ﴿وَمَنْ أَوفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح : ١٠] وإنما لفظ العهد ((بايعناك على أن لا نفر))^(٨) ليس فيه قسم وقد سماهم معاهدين لله وقال تعالى : ﴿وَأَتَوْا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَمْرَ حَامٍ﴾ [النساء/١٠] قالوا معناه : يتعاهدون ، ويتعاقدون^(٩) ، لأن كل واحد من المعاهدين إنما عاهده بأمانة الله وكفالاته وشهادته ، فثبت أن كل من طعن في ديننا بعد أن عاهدناه عهدا يقتضي أن لا يفعل ذلك فهو إمام في

١ - قال الأزهري : " المعنى ؛ لا عهد لهم إذا أقسموا ، وحلفوا ، لأنهم لا يدينون دين الحق " معاني القراءات (ص : ٢٠٤) .

٢ - طلبة الطلبة (ص ١٢٢) ، القاموس المحيط (ص : ١٦٠١) ، مفردات الراغب (ص ٦١٣)

٣ - وكلام الشيخ هنا قريب جدا مما ذكره الشافعي - رحمه الله - في معنى الإيمان انظر أحكام القرآن للشافعي (٦٦/٢) .

٤ - لم أحده بهذا اللفظ ، وقريب منه ((إنما النذر يمين)) أخرجه أحمد في المسند (٤ / ١٤٩) عن عقبة بن عامر .

٥ - رواه مسلم في النذور ، باب في كفارة النذور (رقم ١٦٤٥) .

٦ - اللجاج - بفتح اللام - مصدر لججت - بكسر الجيم - يلجج - بفتح اللام ، لجاجا ، ولجاجة ، فهو لجرج ، ولجرجه - بالهاء للمبالغة - ، والملاحة : التماذي في الخصومة . انظر تحرير ألفاظ التنبيه للنووي (ص : ١٧٢) .

٧ - أخرجه أحمد في المسند (٤ / ٣٢٤ - ٣٢٥) . والقصة في بيعة الرضوان .

٨ - أخرجه مسلم في الجهاد ، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش ... (رقم ١٨٥٥) في قصة الحديبية .

٩ - انظر تفسير جامع البيان (٤ / ٢٢٥) ، زاد المسير (٢ / ٢) ، معاني القراءات للأزهري (ص ١١٨) .

الكفر لا يمين له، فيجب قتله بنص الآية ، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين الناكث الذي ليس بإمام ، وهو من خالف بفعل شيء مما صولحوا عليه من غير الطعن في الدين^(١)

الوجه الرابع : أنه قال تعالى : ﴿الَّذِينَ قَاتَلُوا قَوْمًا فَكُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ جُنُودٌ عَلَيْهِمْ سَبِيحٌ﴾

وَهُمْ بَدْءُكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿[التوبة: ١٣] فجعل همهم بإخراج الرسول من المحضضات على قتالهم ، وما ذاك إلا لما فيه من الأذى ، وسبه أغلظ من الهم بإخراجه ، بدليل أنه ﷺ عفا عام الفتح عن الذين هموا بإخراجه^(٢) ولم يعف عمن سبه^(٣) فالذمي إذا أظهر سبه فقد نكث عهده ، وفعل ما هو أعظم من الهم بإخراج الرسول ، وبدأ بالأذى ، فيجب قتاله^(٤).

الوجه الخامس في قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيُنْصِرْكُمْ

عَلَيْهِمْ﴾ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ((أمر سبحانه بقتال الناكثين في الدين ، وضمن لنا - إن فعلنا ذلك - أن يعذبهم بأيدينا ويخزيهم ، وينصرنا عليهم ، ويشف صدور المؤمنين الذين تأذوا من نقضهم وطعنهم ، وأن يذهب غيظ قلوبهم ، لأنه رتب ذلك على قتالنا ترتيب الجزاء على الشرط ، والتقدير : إن قاتلوهم يكن هذا كله ، فدل على أن الناكث الطاعن مستحق هذا كله ، وإلا فالكفار يدالون علينا المرة ونـدال عليهم الأخرى ، وإن كانت العاقبة للمتقين ، وهذا تصديق ما جاء في الحديث : ((ما نقض قوم العهد إلا أدبيل عليهم العدو))^(٥) والتعذيب بأيدينا هو القتل ، فيكون الناكث

١ - وهذا الوجه لم أر من صرح به ، ولكن لإكيا المراسي ، وابن العربي إلماح لذلك ، والله أعلم . انظر أحكام القرآن للحصا (٣ / ١١٢) ، المراسي (٣ / ١٨٣) ، لابن العربي (٢ / ٤٦١) .

٢ - كأبي سفيان ، وغيره ، . انظر صحيح مسلم كتاب الجهاد والسير ، فتح مكة (رقم ١٧٨٠) .

٣ - كقوله ﷺ في شأن عبد الله بن خطل ، وغيره : ((اقتلوه ولو وجدتموه متعلقاً بأستار الكعبة ، فقتله سعيد بن حريث ، وعمار بن ياسر)) انظر سنن أبي داود ، كتاب الحدود ، باب الحكم فيمن ارتد (رقم ٤٣٥٨) ، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٣ / ٨٢٣) .

٤ - الصارم المسلول (٢ / ٤٠) .

٥ - لم أحده بهذا اللفظ ، وقد أخرجه الحاكم في الجهاد (٢ / ١٢٦) من حديث بريدة ، ونصه : ((ما نقض العهد قوم إلا سلط الله عليهم العدو . . .)) وقال : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، وحسن الألباني =

الطاعن مستحقاً للقتل، والساب لرسول الله ﷺ ناكث طاعن كما تقدم، فيستحق القتل، وإنما ذكر سبحانه النصر عليهم وأنه يتوب من بعد ذلك على من يشاء، لأن الكلام في قتال الطائفة الممتنعة^(١) فأما الواحد المستحق للقتل فلا ينقسم حتى يقال فيه: يعذبه الله ويتوب الله من بعد ذلك على من يشاء على أن قوله: ﴿من يشاء﴾ يجوز أن يكون عائداً على من لم يطعن بنفسه وإنما أقر الطاعن، فسميت الفئة الطاعنة لذلك، وعند التمييز فبعضهم ردد وبعضهم مباشر، ولا يلزم من التوبة على الردء التوبة على المباشر، ألا ترى أن النبي ﷺ أهدر عام الفتح دم الذين باشرُوا الهجاء ولم يهدر دم الذين سمعوه، وأهدر دم بني بكر^(٢) ولم يهدر دم الذين أعاروهم السلاح.

السادس: إن قوله تعالى: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ* وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ دليل على أن شفاء الصدور من ألم النكث والطعن، وذهاب الغيظ الحاصل في صدور المؤمنين من ذلك أمر مقصود للشارع مطلوب الحصول، وأن ذلك يحصل إذا جاهدوا كما جاء في الحديث المرفوع: ((عليكم بالجهاد فإنه باب من أبواب الله يدفع الله به عن النفوس الهمم والغمم))^(٣) ولا ريب أن من أظهر سب الرسول ﷺ من أهل الذمة وشتمه فإنه يغيب المؤمنين ويؤلمهم أكثر مما لو سفك دماء بعضهم وأخذ أموالهم، فإن هذا يثير الغضب لله، والحمية لله ولرسوله، وهذا القدر لا يهيج في قلب المؤمن غيظاً أعظم منه، بل المؤمن المسدد لا يغضب هذا الغضب إلا لله، والشارع؛ يطلب شفاء صدور المؤمنين، وذهاب غيظ قلوبهم، وهذا إنما يحصل بقتل الساب لأوجه:

=سنده في صحيح الترغيب والترهيب (١ / ٣٢٠)، وللحديث شواهد أخرى عند ابن ماجة في الفتن (رقم ٤٠١٩)، والطبراني في الكبير (١١ / ٤٥)، رقم (١٠٩٩٢)، والبيهقي، في الكبرى (٣ / ٣٤٦) انظر مجمع الزوائد (٧ / ٢٧٢)، السلسلة الصحيحة (١ / ١٦٩).

١ - انظر (ص/٥) من البحث.

٢ - وهم حلفاء أبي سفيان كانوا موادين لخزاعة - حلفاء رسول الله ﷺ عام الحديبية، فأغاروا على خزاعة ومدتهم المشركون بالسلاح؛ فاستعانت خزاعة بالرسول ﷺ، فترلت هذه الآية. انظر أسباب النزول للسيوطي (ص ١٨٧).

٣ - أخرجه أحمد في مسنده (٥ / ٣١٤ و ٣١٦ و ٣١٩ و ٣٢٦) من حديث عبادة ؓ وصححه الألباني في السلسلة (٤ / ٥٨١).

أحدها : أن تعزيره وتأديبه يذهب غيظ قلوبهم إذا شتم واحدا من المسلمين أو فعل نحو ذلك ، فلو أذهب غيظ قلوبهم إذا شتم الرسول لكان غيظهم من شتمه مثل غيظهم من شتم واحد منهم ، وهذا باطل .

الثاني : أن شتمه أعظم عندهم من أن يؤخذ بعض دمائهم ، ثم لو قتل واحدا منهم لم يشف صدورهم إلا قتله ، فأن لا تشفى صدورهم إلا بقتل الساب أولى وأحرى .
الثالث : أن الله تعالى جعل قتالهم هو السبب في حصول الشفاء ، والأصل عدم سبب آخر يحصله ، فيجب أن يكون القتل والقتال هو الشافي لصدور المؤمنين من مثل هذا .

الرابع : أن النبي ﷺ لما فتحت مكة وأراد أن يشفي صدور خزاعة - وهم القوم المؤمنون - من بني بكر الذين قاتلوهم مكنهم منهم نصف النهار أو أكثر مع أمانه لسائر الناس^(١)، فلو كان شفاء صدورهم وذهاب غيظ قلوبهم يحصل بدون القتل للذين نكثوا، وطعنوا، لما فعل ذلك مع أمانه للناس^(٢).

قلت : وهذه الأوجه الثلاثة الأخيرة من الآية ، لم أر من أشار لها من مفسري آيلت الأحكام ، فرحم الله ابن تيمية على غيرته لله ، ودينه ، ورسوله ﷺ .

الآية الرابعة/قوله تعالى:

﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِّنْ مَّحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَن لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ٦٣]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- :

((فإنه يدل على أن أذى رسول الله ﷺ محادة لله ، ولرسوله ، لأنه قال هذه الآية

عقب قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيُقُولُونَ هُوَ أَدْنَى ﴾ [الآية ٦١] ، ثم قلل : ﴿ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ * أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِّنْ مَّحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [آية ٦٢-٦٣] فلو لم يكونوا بهذا الأذى محادين ؛ لم يحسن أن يوعدوا بأن

١ - أخرجه أحمد في المسند (٢ / ١٧٩ ، ٢٠٧) عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ، وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١٠ / ١٥٨) .

٢ - الصارم المسلول (٢ / ٤٧) ، وانظر منه (٣ / ٧٤٦) .

للمحاد نار جهنم ، لأنه يمكن حينئذ أن يقال : قد علموا أن للمحاد نار جهنم ، لكنهم لم يحادوا ، وإنما آذوا ، فلا يكون في الآية وعيد لهم ؛ فعلم أن هذا الفعل لا بد أن يندرج في عموم المحادة ، ليكون وعيد المحاد وعيدا له ، ويلتزم الكلام .

ويدل على ذلك أيضا ما روى الحاكم ^(١) في صحيحه بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان في ظل حجرة من حجره ، وعنده نفر من المسلمين فقال : « إنه سيأتيكم إنسان ينظر إليكم بعين شيطان ، فإذا أتاكم فلا تكلموه » فجاء رجل أزرق فذاعه رسول الله ﷺ فقال : « علام تشمتني أنت وفلان وفلان » ، فانطلق الرجل ، فدعاهم فحلفوا بالله واعتذروا إليه « فأنزل الله تعالى ﴿ يَوْمَ يَعْتَصِمُ الَّذِينَ هُمْ يَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَيْسَ بِهِمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ [المجادلة: ١٨] ثم قال بعد ذلك ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَحَادُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ؛ فعلم أن هذا داخل في المحادة .

وفي رواية أخرى صحيحة ^(٢) أنه نزل قوله : ﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ ﴾ [التوبة: ١٦] وقد قال : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٢] ثم قال عقبه ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يَحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ؛ فثبت أن هؤلاء الشائتين محادون .

وإذا كان الأذى محادة لله ورسوله فقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَحَادُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ . كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [المجادلة /] .

والأذل : أبلغ من الذليل ^(٣) ، ولا يكون أذل حتى يخاف على نفسه وماله إذا أظهر المحادة ؛ لأنه إن كان دمه وماله معصوما لا يستباح فليس بأذل ، يدل عليه قوله تعالى ﴿ ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ أَيْنَ مَا تَقَفُوا إِلَّا جَحِلٌ مِنَ اللَّهِ وَجَحِلٌ مِنَ النَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٢٢] فبين سبحانه أنهم أينما ثقفوا فعليهم الذلة إلا مع العهد ، فعلم أن من له عهد وجبل لا ذلة عليه وإن

١ - أخرجه الحاكم في كتاب التفسير (٢ / ٤٨٢) ، وأحمد (١ / ٢٦٧) وانظر أسباب النزول للسيوطي (ص / ٣٧٠) .

٢ - انظر أسباب النزول للواحدي (ص ٤٣٠) ط السيد صقر ، الدر المنثور (٤ / ٢٢٨) .

٣ - لأنه على صيغة (أفعل) من صيغ المبالغة .

كانت عليه المسكنة فإن المسكنة قد تكون مع عدم الذلة ، وقد جعل المحادين في الأذلين ، فلا يكون لهم عهد إذ العهد ينافي الذلة كما دلت عليه الآية ، وهذا ظاهر ، فإن الأذل هو الذي ليس له قوة يتمتع بها ممن أراده بسوء ، فإذا كان له من المسلمين عهد يجب عليهم به نصره ومنعه فليس بأذل ، فإذا كان له من المسلمين عهد يجب عليهم به نصره ومنعه فليس بأذل ، فثبت أن المحاد لله ولرسوله لا يكون له عهد يعصمه ، والمؤذي للنبي ﷺ محاد ، فالمؤذي للنبي ليس له عهد يعصم دمه ، وهو المقصود .

وأيضاً ، فإنه قد قال تعالى ﴿ إِن الَّذِينَ يَحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كَمَا كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ والكبت : الإذلال والخزي ^(١) ، قال الخليل ^(٢) : « الكبت هو الصرع على الوجه » ^(٣) .

وقال النضر بن شميل ^(٤) ، وابن قتيبة ^(٥) : « هو الغيظ والحزن » وهو في الاشتقاق الأكبر من كبده ، كأن الغيظ والحزن أصاب كبده ، كما يقال : أحرق الحزن والعداوة كبده ، وقال أهل التفسير ^(٦) : كتبوا اهلكوا واخزوا وحزنوا فثبت أن المحاد مكبوت مخزي ممتل غيظاً وحزناً هالِك ، وهذا إنما يتم إذا خاف إن أظهر المحادة أن يقتل ، وإلا فمن أمكنه إظهار المحادة وهو آمن على دمه وماله فليس بمكبوت ، بل مسرور جذلان ^(٧) ، ولأنه قال : ﴿ كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ والذين من قبلهم ممن حاد الرسل وحاد رسول الله ، إنما كبته الله ؛ بأن أهلكه بعذاب من عنده ، أو بأيدي المؤمنين ، والكبت وإن كان يحصل منه نصيب لكل من لم ينل غرضه كما قال سبحانه : ﴿ لَيَقَطَّعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ

١ - انظر تحفة الأديب (ص ٢٦٨) ، تفسير غريب القرآن ، لابن الملتن (ص : ٤٥٢) .

٢ - سبق التعريف به (ص ٤٤٨) .

٣ - انظر تأويل مشكل القرآن (ص : ٤٥٧) ، المجاز لأبي عبيدة (٢ / ٢٥٥) .

٤ - النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد البصري ، ت (٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ) ، انظر تاريخه (١ / ٢٠٠) .

٥ - هو الإمام العلامة ، أبو محمد ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، غني عن التعريف (ت / ٢٧٦) ، انظر إنباه الرواة (٢ / ١٤٣) ، وفيات الأعيان (٣ / ٤٠) .

٦ - انظر تفسير الطبري (٢٨ / ٨) ، الوسيط للواحدي (٤ / ٢٦٣) ، تفسير كتاب الله العزيز للهوراي (٤ / ٣٠٧) ، معاني القرآن للقراء (٣ / ١٣٩) ، تفسير المشكل من غريب القرآن (ص : ٢٦٣) .

٧ - جذلان ؛ من جذل ؛ أي فرح ، فهو جذل ، وجذلان ، وجاذل . انظر القاموس المحيط (ص / ١٢٦١) .

﴿ كَفَرُوا أَوْ يَكْتُمُهُمْ ﴾ [آل عمران/١٢٧] لكن قوله تعالى **﴿ كَمَا كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾** يعني محادّي الرسل دليلٌ على الهلاك أو كُتِمَ الأذى يبين ذلك أن المنافقين هم من المحادّين ، فهم مكبوتون بموتمهم ، وبغيظهم لخوفهم أنهم إن أظهروا ما في قلوبهم قُتلوا ، فيجب أن يكون كلُّ مُحَادٍّ كذلك .

وأيضاً ، فقوله تعالى : **﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾** عقب قوله : **﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ ﴾** دليلٌ على أن المحادّة مغالبةٌ ومعاداة ، حتى يكون أحدُ المتحادّين غالباً والآخر مغلوباً ، وهذا إنما يكون بين أهل الحرب لا أهل السلم ، فعُلم أن المحادّ ليس بمسلم ، والغلبة للرسل بالحجة والقهر ، فمن أمر منهم بالحرب نُصر على عدوه ، ومن لم يؤمر بالحرب أهلك عدوه ، وهذا أحسن من قول من قال : إن الغلبة للمحارب بالنصر ، ولغير المحارب بالحجة ، فعُلم أن هؤلاء المحادّين محاربون مغلوبون .

وأيضاً فإن المحادّة من المشاقّة^(١)؛ لأن المحادّة من الحدّ والفصل والبيئونة ، وكذلك المشاقّة من الشق وهو بهذا المعنى ، فهما جميعاً بمعنى المقاطعة والمفاصلة ، ولهذا يقال : إنما سميت بذلك لأن كل واحد من المتحادّين ، والمتشاقّين في حدّ وشقّ من الآخر ، وذلك يقتضي انقطاع الحبل الذي بين أهل العهد إذا حادّ بعضهم بعضاً ، فلا حبل لمحادّ الله ورسوله .

وأيضاً؛ فإنها إذا كانت بمعنى المشاقّة فإن الله سبحانه قال : **﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾** * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ [الأنفال: ١٢ - ١٣] فأمر بقتالهم لأجل مشاقّتهم ومحادّتهم ، فكل من حادّ وشاقّ؛ يجب أن يُفعل به ذلك ، لوجود العلة .

١ - انظر المجاز لأبي عبيدة (٢ / ٢٥٥) ، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص ٤٥٨) ، تفسير المشكل لمكي

وأيضاً؛ فإنه تعالى قال : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبُوهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي
الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الحشر/٤] والتعذيب هنا - والله أعلم .
القتال لأنهم قد عذبوا بما دون ذلك من الإجلاء، وأخذ الأموال ، فيجب تعذيب من شاقَّ
الله ورسوله ، ومن أظهر المحادة فقد شاقَّ الله ورسوله ، بخلاف من كتمها ، فإنه ليس
بمحاد ولا مشاق .

وهذه الطريقة أقوى في الدلالة ، يقال : هو مُحَادٌ ، وإن لم يكن مشاقاً ، ولهذا جعل
جزاء المحاد مطلقاً أن يكون مكبوتاً كما كُتِبَ مَنْ قَبْلَهُ ، وأن يكون في الأذلين ، وجعل
جزاء المشاق القتل والتعذيب في الدنيا ، ولن يكون مكبوتاً كما كُتِبَ مَنْ قَبْلَهُ في الأذلين
إلا إذا لم يمكنه إظهار محادته ، فعلى هذا تكون المحادة أعم ، ولهذا ذكر أهل التفسير في
قوله تعالى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الآية] المحادة : ٢٢ :
أنها نزلت فيمن قُتِلَ من المسلمين أقاربه في الجهاد^(١) ، وفيمن أراد أن يقتل لمن تعرض
لرسول الله ﷺ بالأذى من كافر ومنافق قريب له^(٢) ، فعلم أن المحاد يعم المشاق وغيره .

ويدل على ذلك أنه قال سبحانه ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ
مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ ﴾ الآيات ، إلى قوله : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ
حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ وإنما نزلت في المنافقين^(٣) الذين تولَّوا اليهود المغضوب عليهم ، وكان
أولئك اليهود أهل عهدٍ من النبي ﷺ ، ثم إن الله سبحانه بيَّن أن المؤمنين لا يُوادُّونَ من حادَّ
الله ورسوله ، فلا بد أن يدخل في ذلك عدم المودة لليهود وإن كانوا أهل ذمة ، لأنه
سبب التزول ، وذلك يقتض أن أهل الكتاب محادون لله ورسوله؛ وإن كانوا مُعَاهِدِينَ .

١ - كأبي عبيدة بن الجراح قتل أباه عبد الله يوم أحد ، أخرجه الحاكم في المستدرک ، ذكر مناقب أبي عبيدة بن
الجراح (رقم/٥١٥٢) ، والطبراني في الكبير (١/١٥٤) ، رقم (٣٦٠) ، والبيهقي ، باب المسلم يتوقى في الحرب
قتل أبيه ولو قتله لم يكن به (٢٧/٩) ، وقال : "منقطع" ، ومصعب بن عمير قتل أخاه عبيد بن عمير يوم أحد ،
وفي عمر قتل خاله العاص بن هشام يوم بدر ، انظر أسباب التزول للواحدی (ص/٤٤٠) ت/ السيد صقر .

٢ - أسباب التزول للواحدی (ص/٤٣٨) ، ت/ السيد صقر .

٣ - قال السدي ، ومقاتل : نزلت في عبد الله بن نبتل المنافق ، كان يجالس النبي ﷺ ثم يرفع حديثه إلى اليهود .
انظر المرجع السابق ، وتفسير الطبري (١٠/١٤٨) ، والجامع للقرطبي (١٧/٣٠٤) .

ويدل على ذلك أن الله قطع الموالاة بين المسلم والكافر وإن كان له عهد وذمة ، وعلى هذا التقدير فيقال : عاهدوا على أن لا يظهروا المحادة ولا يعلنوا بها بالإجماع كما تقدم وسيأتي، فإذا أظهروا وصاروا محادين لا عهد لهم ، مظهرين للمحادة ، وهؤلاء مُشَاقُّون، فيستحقون خزي الدنيا من القتل ونحوه وعذاب الآخرة .

فإن قيل : إذا كان كل يهودي محادا لله ورسوله فمن المعلوم أن العهد يثبت لهم مع اليهود ، وذلك ينقض ما قدمتم من أن المحاد لا عهد له .

قيل : من سلك هذه الطريقة قال : المحاد لا عهد له على إظهار المحادة ، فأما إذا لم يظهر لنا المحادة فقد أعطيناه العهد ، وقوله تعالى ﴿ ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ أَيْنَمَا تَقَعُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ ﴾ [آل عمران : ١١٢] يقتضي أن الدلة تلزمه ، فلا تزول إلا بحبل (١) من الله وحبل من الناس ، وحبل المسلمين معه على أن لا يظهر المحادة بالاتفاق ، فليس معه حبل مطلق ، بل حبل مقيد ، فهذا الحبل لا يمنع أن يكون أذل إذا فعل ما لم يعاهد عليه ، أو يقول صاحب هذا المسلك: الدلة لازمة لهم بكل حال ، كما أطلقت في سورة البقرة (٢)، وقوله ﴿ ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ أَيْنَمَا تَقَعُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ ﴾ يجوز أن يكون تفسيراً للدلة ، أي ضربت عليهم أنهم أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس ، فالحبل لا يرفع الدلة ، وإنما يرفع بعض موجباتها وهو القتل ، فإن من كان لا يعصم دمه إلا بعهد فهو ذليل وإن عصم دمه بالعهد ، لكن على هذا التقدير تضعف الدلالة الأولى من المحادة ، والطريقة الأولى أجود كما تقدم ، وفي زيادة تقريرها طول (٣).

١ - قال مكي: " بحبل؛ أي بأمان ، وصحة عهد" ، تفسير المشكل ص (٥١) ، وانظر تأويل مشكل القرآن (ص ٤٦٥) .

٢ - في قوله تعالى ﴿ وَضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ . وَيَأْمُرُ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ . الآية [٦١] .

٣ - الصارم المسلول (٢ / ٤٨ - ٥٦) .

قلت : ولم يُشر أحد من مفسري آيات الأحكام لمثل هذا الاستنباط الموفق ، والله الموفق^(١).

الآية الخامسة

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ يُدْوَنُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ لَعَنَ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

« وهذه توجب قتل مَنْ آذى الله ورسوله ، والعهد لا يَعْصِمُ من ذلك ، لأننا لم نعهدهم على أن يؤذوا الله ورسوله^(٢)؛ ويوضح ذلك قول النبي ﷺ : ((مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ))^(٣) فَنَدَبَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى يَهُودِي كَانَ مَعَاهِدًا لِأَجْلِ أَنَّهُ آذَى اللَّهَ ، وَرَسُولَهُ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُوصَفُ كُلُّ ذِمِّي بِأَنَّهُ يُؤْذِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : الْيَهُودُ مُلْعُونُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَعَ إِقْرَارِهِمْ عَلَى مَا يُوجِبُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّا لَمْ نَقْرَهُمْ عَلَى إِظْهَارِ آذَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنَّمَا أَقْرَرْنَا لَهُمْ عَلَى أَنْ يَفْعَلُوا بَيْنَهُمْ مَا هُوَ مِنْ دِينِهِمْ »^(٤).

قلت : ولم يُشر أحد من مفسري آيات الأحكام لهذا الاستنباط من الآية ، والله أعلم .

١ - انظر أحكام القرآن للخصاص (٣ / ١٨٢) ، لابن العربي (٢ / ٥٤٢) ، لإلكيا (٣ / ٢١٤) ، للقرطبي (٨ / ١٧٩) .

٢ - انظر الصارم المسلول (٢ / ٤٠١) ؛ ففيه زيادة بيان .

٣ - رواه البخاري في الجهاد ، باب الكذب في الحرب (رقم : ٣٠٣١) ، ومسلم في الجهاد والسير ، باب قتل كعب بن الأشرف (رقم : ١٨٠١) .

٤ - الصارم المسلول (٢ / ٥٦) .

المطلب الثاني

دلالات القرآن على قتل الذمي المنتقض عهده بطعنه في الدين أو الرسول^(١)

نقل شيخ الإسلام - رحمه الله - عن غير واحد من العلماء القول : بأن من سبَّ

النبي ﷺ من مسلم ، وكافر ، فإنه يجب قتله ، بالإجماع^(٢).

وقد استدل - رحمه الله - على هذه المسألة بسبعة وعشرين دليلاً بدأها:

• بدلالة القرآن الكريم على ذلك - وهو موطن حديثنا - من أربعة أوجه ،
سيأتي - إن شاء الله - كلامه عليها تماماً .

• ثم استدل بالسنة الواردة من عشرة أوجه^(٣).

• ثم أستدل بأقوال الصحابة ، وتبعها بأدلة مستنبطة من أبواب المقاصد

والمصالح ، والتفريع الفقهي المأخوذ من فهم أصول الشريعة، وثوابتها^(٤).

ومما يلاحظ أن أوجه الاستدلال بين هذه المسألة، وسابقتها متقاربة جداً؛ ولذا فقد

أشار الشيخ - رحمه الله - إلى إمكانية الاستدلال بها على هذه المسألة، فاكتفيت بما أوردته
هناك، مع الإحالة عليه.

١ - ينبغي أن يُعلم أن هذه المسألة أقام عليها شيخ الإسلام - نَصَرَ الله وجهه - كتابه العظيم - الصارم المسلول على شاتم الرسول - وساق فيه الأدلة ، والأوجه ، والطرق والشواهد ، والأقيسة على كفر شاتم رسول الله ﷺ ، وعلى وجوب قتله سواء كان هذا الشاتم الخبيث مسلماً ، أو ذمياً ، أو معاهداً ، وأن عهده ينتقض بذلك، ويصبح حلال الدم . وقد حاولت جاهداً أن أخرج دلالات القرآن على هذه المسائل ، وأما استقصاء أدلته فلا ثنال إلا بقراءة كتابه ذلك .

٢ - كالإمام ابن المنذر ، انظر الإجماع له (ص / ١٥٣) ، والسبكي في فتاويه (٢ / ٥٧٣) ، وابن حزم في مراتب الإجماع ص (١٢٦) .

٣ - ينظر الصارم المسلول (٣ / ٧٦٠ - ٧٩٦) .

٤ - المرجع السابق (٣ / ٧٩٦ - ٨٦١) .

الآية الأولى / قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُتَّقُوا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة: ١٣ - ١١]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

« فوجه الدلالة أن هذا الساب المذكور من المحاربين لله، ورسوله الساعين في الأرض فساداً، والداخلين في هذه الآية، سواء كان مسلماً أو معاهداً، وكل من كان من المحاربين الداخلين في هذه الآية، فإنه يقام عليه الحد إذ قُدِّرَ عليه قبل التوبة، سواء تاب بعد ذلك أو لم يتب، فهذا الذمي أو المسلم إذا سَبَّ ثم أسلم بعد أن أُخِذَ وقُدِّرَ عليه قبل التوبة، فيجب إقامة الحد عليه، وحده القتل، فيجب قتله سواء تاب، أو لم يتب.

والدليل مبني على مقدمتين:

أحدهما : أنه داخل في هذه الآية .

والثانية : أن ذلك يوجب قتله إذا أخذ قبل التوبة.

أما المقدمة الثانية فظاهرة ، فإننا لم نعلم مخالفاً في أن المحاربين إذا أخذوا قبل التوبة وجب إقامة الحد عليهم وإن تابوا بعد الأخذ وذلك بيّن في الآية فإن الله أخبر أن جزاءهم أحد هذه الحدود الأربعة ، إلا الذين تابوا قبل أن يقدر عليهم فالتائب قبل القدرة ليس جزاؤه شيئاً من ذلك^(١)، وغيره هذه جزاؤه وجزاء أصحاب الحدود تجب إقامته على الأئمة ؛ لأن جزاء العقوبة إذا لم يكن حقاً لآدمي حيٍّ بل كان حداً من حدود الله وجب استيفاءه باتفاق المسلمين ، وقد قال تعالى في - آية السرقة - : ﴿ فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءَ بِمَا

كَسَبَا ﴾ [المائدة / ٣٨] ؛ فأمر بالقطع جزاءً على ما كسباه ، فلو لم يكن الجزاء المشروع المحدود من العقوبات واجباً لم يعلل وجوب القطع به ، إذ العلة المطلوبة يجب أن تكون أبلغ من الحكم وأقوى منه ، والجزاء اسم للفعل واسم لما يجازى به ولهذا قرئ قوله تعالى

١ - بالإجماع انظر المعني (١٢ / ٤٨٣) ، تفسير القرطبي (٦ / ١٠٠) ، شرح النووي على مسلم (١١ / ٦٠٢) .

﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ﴾ [المائدة: ٩٥] بالتثنية^(١) وبالإضافة ، وكذلك الثواب والعقاب وغيرهما، فالقتل والقطع قد يسمى جزاءً ونكالاً، وقد يُقال فعل هذا ليجزيه، وللجزاء؛ ولهذا قال الأكثرون: إنه نصب على المفعول له^(٢)، والمعنى أن الله أمر بالقطع ليجزيهم ولينكّل عن فعلهم .

وقد قيل: إنه نصب على المصدر^(٣)؛ لأن معنى (اقطعوا) ؛ اجزؤهم ونكلوا، وقيل: إنه على الحال^(٤)؛ أي فاقطعوهم مجزين منكّلين هم وغيرهم، أو جازين منكّلين وبكل حال فالجزاء مأمور به، أو مأمورٌ لأجله، فثبت أنه واجبُ الحصول شرعاً، وقد أخبر أن جزاء المحاربين أحدُ الحدود الأربعة، فيجب تحصيلها، إذ الجزاء هنا يتحد فيه معنى الفعل المجزى به، لأن القتل والقطع والصلب هي أفعالٌ وهي غيرُ ما يُجزى به، وليست أجساماً بمثلة المثل من النعم .

يبين ذلك؛ أن لفظ الآية خيرٌ عن أحكام الله سبحانه التي يؤمر الإمام بفعلها ليست عن الحكم الذي يُخَيَّر بين فعله وتركه ، إذ ليس لله أحكامٌ في أهل الذنوب يُخَيَّر الإمام بين فعلها وترك جميعها .

وأيضاً؛ فإنه قال: ﴿ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ﴾ والخزي لا يحصل إلا بإقامة الحدود، لا بتعطيلها .

وأيضاً؛ فإنه لو كان هذا الجزاء إلى الإمام ، له إقامته وتركه بحسب المصلحة ، لندب إلى العفو ، كما في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ وَلَنْ صَرْتُمْ لَهُمْ

١ - وقرأ بذلك : جمهور القراء عدا نافع ، وابن عامر فمن نون كان: ﴿ مِثْلٌ ﴾ صفة للجزاء ، والتقدير : فعليه

جزاء المقتول جزاءً يُماثل المقتول . ومن قرأ بالإضافة ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلٌ ﴾ وهي قراءة نافع ، وابن عامر فتقديره :

فجزاءٌ مِثْلُ المقتول . انظر معاني القراءات للأزهري (ص / ١٤٥) ، الكشف في نكت المعاني (٢ / ٢٧١) .

٢ - انظر إعراب القرآن ومعانيه للزجاج (٢ / ٦٥٧) (رسالة جامعية) .

٣ - انظر : المصدر السابق ، والكشف في نكت المعاني (٢ / ٢٧٣) . (رسالة جامعية)

٤ - انظر معالم الترتيل (٣ / ٥٤) .

خَيْرُ الصَّابِرِينَ ﴿ [النمل: ١٢٦] وقوله: ﴿ وَالْجُرْحُ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ [المائدة: ٤٥] ،
وقوله: ﴿ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ [النساء: ٩٢] .

وأيضاً ؛ فالأدلة على وجوب إقامة الحدود على السلطان من السنة ، والإجماع ظاهرة^(١) ، ولا نعلم مخالفاً في وجوب جزاء المحاربين ببعض ما ذكر الله في كتابه .
وإنما اختلفوا في الحدود:

هل يُخَيَّرُ الإمام بحسب المصلحة^(٢) ؟ .

أو لكل جُرم جزاء محدود شرعاً^(٣) ؟ كما هو مشهور .

فلا حاجة إلى الإطناب في وجوب الجزاء ، لكن نقول جزاء الساب القتلُ عيناً بما تقدم من الدلائل الكثيرة ، ولا يُخَيَّرُ الإمام فيه بين القتل والقطع بالاتفاق وإذا كان جزاؤه القتل من هذه الحدود-وقد أُخِذَ قبل التوبة- وجب إقامة الحد عليه إذا كان من المحاربين بلا تردد.

فلنُبين المقدمة الأولى ، وهي أن هذا من المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً، وذلك من جوه: أحدها ما رويناه من حديث عبد الله بن صالح كاتب الليث^(٤) ،

١- الأحكام السلطانية للماوردي (ص : ٢٢ - ٢٣) ، ولأبي يعلى (ص : ٣٥) .

٢ - وهو قول مالك بن أنس ، وسعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز ، ومجاهد ، والضحاك . انظر المدونة (٢٩٨ / ٦) ، مصنف بن أبي شيبة (١٠ / ١٤٥) ، مصنف عبد الرزاق (١٠ / ١٢٢) ، والبيهقي في سننه (٨ / ٢٨٤) ، والطبري (١٠ / ٢٦٢) .

٣ - وبه قال الحسن البصري ، وعطاء ، وسعيد بن جبير ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، والثوري . انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢ / ٢٨٢ - ٢٩٠) ، مصنف عبد الرزاق (١٠ / ١٠٩) مصنف بن أبي شيبة (١٠ / ١٤٧) ، وانظر أقوال الفقهاء في المسألة في : المدونة (٦ / ٢٩٨) ، الأحكام السلطانية للماوردي (ص : ٥٨) الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص : ٥٧) .

٤ - هو أبو صالح المصري ، عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني ، كاتب الليث . قال فيه الحافظ في التقريب: " صدوق كثير الغلط ، ثَبَّتْ في كتابه ، فيه غفلة " (ت : ٢٢٢ هـ) التقريب (ص : ٥١٥) .

حدثنا معاوية بن صالح ^(١) عن علي بن أبي طلحة ^(٢) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣] .

قال: "كان قومٌ من أهل الكتاب بينهم وبين النبي ﷺ عهدٌ وميثاقٌ ، فنقضوا العهد، وأفسدوا في الأرض؛ فخير الله رسوله ﷺ إن شاء أن يقتل، وإن شاء أن يصلب، وإن شاء أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف" ^(٣).

وأما النفي فهو أن يهرب في الأرض ^(٤) فإن جاء تائباً فدخل في الإسلام قبل منه ، ولم يؤخذ بما سلف منه، ثم قال في موضع آخر، وذكر هذه الآية: "من شهر السلاح في قُبّة" ^(٥) الإسلام وأخاف السبيل، ثم ظفّر به، وقُدِّرَ عليه؛ فإمام المسلمين فيه بالخيار؛ إن شاء قتله؛ وإن شاء صلبه، وإن شاء قطع يده ورجله، ثم قال: ﴿أَوْ يُقَاتِلُوا فِي الْأَرْضِ﴾ يخرجوا من دار الإسلام إلى دار الحرب، فإن تابوا من قبل أن تقدرُوا عليهم؛ فاعلموا أن الله غفورٌ رحيمٌ" ^(٦).

وكذلك روى محمد بن يزيد الواسطي ^(٧)

١ - معاوية بن صالح بن حدير - بالمهملة والتصغير - الحضرمي ، قاضي الأندلس . قال فيه الحافظ في التقریب (ص: ٩٥٥) " صدوق له أوهام " ت (١٥٨) .

٢ - سبقت ترجمته (ص / ٢٧٤) ، قال فيه الحافظ: " صدوق قد يخطئ " ، التقریب (ص : ٦٩٨) .

٣ - أخرجه الطبري في تفسيره (١٠ / ٢٤٣) ط شاكر برقم (١١٨٠٣) ، وانظر الدر المنثور (٣ / ٦٦) .

٤ - وهو قول أنس ، وابن عباس رضي الله عنه ، والليث ، وقيل: هو أن يطلب حتى يقدر عليه أو يهرب من دار الإسلام ، وقال آخرون معنى النفي: أن الإمام إذا قدر عليه؛ فناه من بلده إلى بلدة أخرى غيرها، وقال آخرون: النفي هنا، هو الحبس. قال الطبري: " وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب: في قول من قال: معنى النفي من الأرض - في هذا الموضع - هو نفيه من بلد إلى بلد غيره، وحبسه في السجن في البلد الذي نفي إليه، حتى تظهر توبته من فسوقه، ونزوعه عن معصية ربه، انظر تفسير الطبري (٦/ ٢١٦-٢١٨)، الجامع للقرطبي (٦/ ١٥٣)، تفسير ابن كثير (٢/ ٥٢)، المغني لابن قدامة (١٢ / ٤٨٢) .

٥ - في الناسخ والمنسوخ، للنحاس (٢ / ٢٨٧) (فقه الإسلام) وأشار المحقق إلى أنه في بعض النسخ كما ذكره الشيخ هنا: (قُبّة) .

٦ - أخرجه الطبري (١٠ / ٢٦٣ ، ٢٦٨) رقم (١١٨٥٠ ، ١١٨٥٧) ، وأخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (١ / ٣٤٠) ، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٢ / ٢٨٧) .

٧ - هو محمد بن يزيد الكلاعي ، الواسطي . قال فيه الحافظ: " ثقة ثبت عابد " التقریب (ص / ٩٠٩) .

قال: فمرّ قومٌ من بني كنانة يريدون الإسلام بناسٍ من أسلم من قوم هلال بن عويمر، ولم يكن هلال يومئذٍ شاهداً، فنهّدوا^(١) إليهم، فقتلوهم وأخذوا أموالهم، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فترل عليه جبريل بالقصة فيهم".

فقد ذكر أنها نزلت في قوم معاهدين، ولكن من غير أهل الكتاب .
وروى عكرمة عن ابن عباس - وهو قول الحسن^(٢) - أنها نزلت في المشركين^(٣) ولعله أراد الذين نقضوا العهد كما قال هؤلاء، فإن الكافر الأصلي لا ينطبق عليه حكم الآية.

والذي يحقق أن ناقض العهد بما يضر المسلمين داخل في هذه الآية^(٤) من الأثر ما قدمناه من حديث عمر بن الخطاب ؓ. أنه أتى برجلٍ من أهل الذمة نخس بامرأةٍ من المسلمين بالشّام حتى وقعت فتجّللها^(٥) فأمر به عمر فقتل وصلب، فكان أول مصلوب في الإسلام، وقال: يا أيها الناس، اتقوا الله في ذمة محمد ﷺ، ولا تظلموهم، فمن فعل هذا: فلا ذمة له "...

وقد قال أبو عبد الله، أحمد بن حنبل في مجوسي فجر بمسلمة: "يقتل، هذا قد نقض العهد. وكذلك إن كان من أهل الكتاب يقتل أيضاً، قد صلب عمر رجلاً من اليهود فجر بمسلمة؛ هذا نقض العهد".
قيل له: ترى عليه الصلب مع القتل؟

١ - أي فخصوا ~ النهاية (١٣٤/٥) .

٢ - أخرجه الطبري (١٠ / ٢٤٤) و (١٠ / ٢٧٧) الأثر (١١٨٠٦ - ١١٨٠٧ و ١١٨٧٢) . وهو قول عطاء بن أبي رباح كما عند الطبري (١٠ / ٢٧٩) الأثر (١١٨٧٨) .

٣ - رواه النسائي في سننه كتاب تحريم الدم (٧ / ١٠١) عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس وأبو داود في الحدود، باب ما جاء في المحاربة (رقم ٤٣٧٢) وفيه علي بن الحسين بن واقد، قال فيه الحفاظ في التقريب: "يهم" (ص/ ٦٩٣) وقد حسن إسناده في التلخيص (٤ / ٧٢)، وقال الألباني في الإرواء (٨ / ٩٣): إسناده جيد .

٤ - انظر فتح البيان (٣ / ١٠)، والعبارة (٧٢ - ٧٣) كلاهما لصديق حسن خان .

٥ - أي غلاها . والأثر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦ / ١١٥) رقم (١٠١٦٧ - ١٠١٦٩) وفيه جابر الجعفي ضعيف^ك كما في التقريب (ص ١٩٢) ورواه أيضاً عن عوف بن مالك برقم (١٩٣٧٨)، وروى ابن أبي شيبة نحوه عن سويد بن غفلة أن عمر ٠٠٠ وكذا البيهقي (٩ / ٢٠١)، وأبو يوسف في الخراج (ص ١٩٣)، وأبو عبيد في الأموال (٤٨٥) .

قال: "إن ذهب رجلٌ إلى حديث عمر"؛ كأنه لم يعب عليه^(١).

فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ؛ عمر، وأبو عبيدة، وعوف بن مالك^(٢) ومن كان في عصرهم من السابقين الأولين قد استحلوا قتل هذا، وصلبه، وبَيَّن عمر أنا لم نعهدهم على مثل هذا الفساد، وأن العهد انتقض بذلك؛ فَعَلِمَ أَنَّهُمْ تَأَوَّلُوا فِيمَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ بِمِثْلِ هَذَا، أَنَّهُ مِنْ مُحَارِبَةِ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، وَالسَّعْيِ فِي الْأَرْضِ فُسَادًا، وَاسْتَحْلُوا لِذَلِكَ قَتْلَهُ، وَصَلَبَهُ، وَإِلَّا فَالْصَلْبُ مُثَلَّةٌ؛ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِمَنْ ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ.

وقد قال آخرون -منهم ابن عمر، وأنس بن مالك^(٣) ومجاهد، وسعد بن جبير، وعبد الرحمن بن جبير، ومكحول، وقتادة، وغيرهم ﷺ: "أنها نزلت في العرنيين الذين ارتدوا عن الإسلام، وقتلوا راعي رسول الله ﷺ واستاقوا إبل رسول الله ﷺ وحديث العرنيين مشهور، ولا منافاة بين الحديثين، فإن سبب التزول قد يتعدد مع كون اللفظ عاماً في مدلوله^(٤) وكذلك كان عامة العلماء على أن الآية عامة في المسلم والمرتد والناقض^(٥) كما قال الأوزاعي في هذه الآية: "هذا حكم حكمه الله في هذه الأمة على من حارب مقيماً على الإسلام أو مرتدًا، وفمين حارب من أهل الذمة"^(٦).

وقد جاءت آثارٌ صحيحةٌ عن علي^(٧) وأبي موسى^(٨) وأبي هريرة^(٩)، وغيرهم - رضي الله عنهم - تقتضي أن حكم هذه الآية ثابت فيمن حارب المسلمين بقطع الطريق

١ - أخرجه الخلال في أحكام أهل الملل (ص: ٢٦٦)

٢ - وهو الراوي للأثر السابق عن عمر بقتل العليج الذي أذى المسلمة.

٣ - أثر أنس، وابن عمر أخرجه البخاري في الرضوء، باب أبواب الإبل ٠٠٠ (رقم ٢٣٣) ومسلم في القسمة، باب المرتدين والمخارين (رقم ١٦٧٠) وهو مروي كذلك عن أبي هريرة ٠ عزاه في الدر المنثور (٢٧٨/٢) لعبد الرزاق ٠ ورواه عن سعيد بن جبير عبد الرزاق في مصنفه (رقم ١٨٥٤٠) وابن جرير في تفسيره (٢٨٢/١٠) رقم (١١٨١٠)

٤ - انظر مقدمة التفسير للمؤلف (٣٤٠/١٣) ضمن مجموع المناوي.

٥ - انظر الحاوي (٣٥٢/١٣)، المغني (٤٧٣/١٢)

٦ - تفسير الطبري (٢٨٢/١٠)، المحلى لابن حزم (٣٠٣/١١ - ٣٠٥)

٧ - تفسير الطبري (٢٨٢/١٠)

٨ - تفسير الطبري (٢٨٤/١٠)

٩ - لم أجده ٠ وانظر المراجع في الرياض (٣)

ونحوه مقيماً على إسلامه؛ لهذا يستدل جمهور الفقهاء^(٢) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على حد قطع الطريق بهذه الآية

والمقصود هنا أن هذا الناقض للعهد، والمرتد عن الإسلام بما فيه الضرر؛ داخل فيها كما ذكرنا دلائله عن الصحابة والتابعين، وإن كان يدخل فيها بعض من هو مقيم على الإسلام، وهذا الساب ناقض للعهد بما فيه ضرر المسلمين، ومرتد بما فيه ضرر على المسلمين، فيدخل في الآية.

ومما يدل على أنه قد عني بها ناقضوا العهد في الجملة أن النبي ﷺ نفى بني قينقاع^(٣) والنضير^(٤) لما نقضوا العهد إلى أرض الحرب، وقتل بني قريظة^(٥) وبعض أهل خيبر^(٦) لما نقضوا العهد، والصحابة قتلوا وصلبوا بعض من فعل ما ينقض العهد من الأمور المضرة فحكم النبي ﷺ وخلفائه في أصناف ناقضي العهد كحكم الله في هذه الآية- مع صلاحه لأن يكون امتثالاً لأمر الله - فيها دليل؛ على أنهم مرادون منها.

الوجه الثاني : أن ناقض العهد والمرتد المؤذي؛ لا ريب أنه محارب لله ورسوله، فإن حقيقة نقض العهد محاربة المسلمين، ومحاربة المسلمين؛ محاربة لله، ورسوله، وهو أولى بهذا الاسم من قاطع الطريق ونحوه؛ لأن ذلك مسلم، لكن لما حارب المسلمين على الدنيا؛ كان محارباً لله ورسوله؛ فالذي يحاربهم على الدين أولى أن يكون محارباً لله، ورسوله، ثم لا يخلو إما أن لا يكون محارباً لله ورسوله حتى يقاتلهم ويمتنع عنهم، أو يكون محارباً إذا

٢ - انظر البحر الرائق (٣/٥)، الأم (٢٢٢/٤)، المغني، لابن قدامة (١٢٤/٩).

٣ - أخرجه عبد الرزاق (٥٤/٦-٥٥) رقم (٩٩٨٨)، والبيهقي في الجزية، باب لا يسكن أرض الحجاز مشرك (٢٠٨/٩).

٤ - المرجع السابق.

٥ - أخرجه الترمذي في الجهاد رقم (١٦٤٢) وأبو عبيد في الأموال (٢٤٨) من حديث جابر بن عبد الله. وانظر الروض الأنف (٢٩٠ / ٦)، البداية والنهاية (١٢٤ / ٤) زاد المعاد (٣ / ١٣٥).

٦ - رواه أبو داود في الخراج والإمارة والفيء، باب ما جاء في حكم أرض خيبر رقم (٣٠٠٦) عن حماد بن سلمة، عن عبيد الله قال : أحسبه عن نافع، وسكت عنه، وكذا المنذري في تهذيب السنن (رقم ٢٨٨٦)، وانظر فتح الباري (٣٢٩ / ٥) ط/السلفية، الروض الأنف (٥١٠ / ٦)، البداية والنهاية (١٩٩ / ٤).

فعل ما يضرهم مما فيه نقض العهد وإن لم يقاتلهم ، والأول لا يصح ، لما قدمناه من أن هذا نقض العهد وصار من المحاربين ، ولأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال : " أيما معاهد تعاطى سب الأنبياء فهو محارب غادر " ^(١)

وعمر وسائر الصحابة قد جعلوا الذمي تجل للمسلمة بعد أن نخس بها الدابة محارباً بمجرد ذلك حتى حكموا فيه بالقتل ، والصلب ^(٢) ، فعلم أنه لا يشترط في المحاربة المقاتلة ، بل كل ما نقض العهد عندهم من الأقوال والأفعال المضرة فهو محاربة داخلية في هذه الآية .

فإن قيل : فيلزم من هذا أن يكون كل من نقض العهد بما فيه ضرر يقتل إذا أسلم بعد القدرة عليه .

قيل : وكذلك نقول ، وعليه يدل ما ذكرناه في سب نزولها ^(٣) ، فإنها إذا نزلت فيمن نقض العهد بالفساد ، وقيل فيها : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ علم أن التائب بعد القدرة مبقى على حكم الآية .

الوجه الثالث : أن كل ناقض للعهد فقد حارب الله ورسوله ولولا ذلك لم يجز قتله ، ثم لا يخلو إما أن يقتصر على نقض العهد - بأن يلحق بدار الحرب - أو يضم إلى ذلك فساداً ، فإن كان الأول فقد حارب الله ، ورسوله فقط ، فهذا لم يدخل في الآية ، وإن كان الثاني فقد حارب وسعى في الأرض فساداً مثل أن يقتل مسلماً ، أو يقطع الطريق على المسلمين ، أو يغصب مسلمة على نفسها ، أو يظهر الطعن في كتاب الله ورسوله ودينه ، أو يفتن مسلماً عن دينه ، فإن هذا قد حارب الله ورسوله بنقضه العهد ، وسعى في الأرض فساداً بفعله ما يفسد على المسلمين إما دينهم أو دنياهم ، وهذا قد دخل في الآية ؛ فيجب أن يقتل ، أو يُصلب ، أو يُنفى من الأرض حتى يلحق بأرض الحرب إن لم يُقدر عليه

١ - عزاه ابن تيمية في الصارم (٢ / ٣٧٩) إلى سيف بن عمر التميمي في كتاب الردة والفتوح ، عن شيوخه ، وسيف هذا (ضعيف) كما في التقريب لابن حجر (٤٢٨) ، وانظر تاريخ الطبري (١ / ٣٤١) .

٢ - سبق تخريجه ص (٧٦١) .

٣ - سبق ذكره ص (٧٥٩) .

أو تُقَطَّع يده ورجله إن كان قد قَطَعَ الطُّرُق وأخذ المال، ولا يَسْقُط عنه ذلك إلا أن يتوب من قبل أن يُقَدَّر عليه ، وهو المطلوب .

الوجه الرابع : أن هذا الساب محاربٌ لله ، ورسوله ، وساعٍ في الأرض فساداً فيدخل في الآية ، وذلك لأنه عدوٌ لله ولرسوله ، ومن عادى الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله ، وذلك لأن النبي ﷺ قال للذي يسبه « مَنْ يَكْفِينِي عَدُوِّي »^(١)

وإذا ثبت أن هذا الساب محاربٌ لله ورسوله فهو أيضاً ساعٍ في الأرض فساداً ، لأن فساد الدنيا نوعان : فساد الدنيا من الدماء والأموال والفروج ، وفساد الدِّين ، والذي يسبُّ الرسول ﷺ ويقع في عرضه يسعى ليفسد على الناس دينهم ، ثم بواسطة ذلك يفسد عليهم دنياهم ، وسواءً فرضنا أنه أفسد أو لم يُفسد لأنه سبحانه وتعالى إنما قال : ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً ﴾ قيل : إنه نَصَبٌ على المفعول له ، أي : ويسعون في الأرض للفساد^(٢) ؛ كما قال : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ .

والسعي ؛ هو العمل ، والفعل^(٣) ، فمن سعى ليفسد أمر الدِّين ؛ فقد سعى في الأرض فساداً وإن خاب سعيه ، وقيل : إنه نصبٌ على المصدر^(٤) ، أو على الحال ، تقديره ؛ سعى في الأرض مفسداً كقوله : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] أو كما يقال : جلس قعوداً ، وهذا يقال لكل من عمل عملاً يوجب الفساد ، وإن لم يؤثر لعدم قبول الناس له وتمكينهم إياه . بمنزلة قاطع الطريق إذا لم يقتل أحداً ولم يأخذ مالا ، على هذا العمل لا يخلو من فسادٍ في النفوس قطُّ إذا لم يقم عليه الحدُّ .

-
- ١ - ولفظه ؛ أن النبي ﷺ سبَّه رجلٌ من المشركين ! . فقال : « (من يكفيني عدوي ؟) » فقال الزبير : أنا . فبارزه الزبير فقتله ؛ فأعطاه النبي ﷺ سلبه » أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥ / ٢٣٧) رقم (٩٤٧٧) و (٩٧٠٤) وهو مرسل من عنده ، وفي نسخة مجهول ، وانظر المحلى لابن حزم (١١ / ٤١٣) .
 - ٢ - البحر المحیط (٤ / ٣٩) ، التحرير والتنوير (٦ / ١٨٢) ، لسان العرب (٣ / ٣٣٥) مادة [فَسَدَ] .
 - ٣ - وبهذا فسرَّه الإمام مالك ، انظر الموطأ (١ / ١٠٧) كتاب الجمعة ، باب ما جاء في السعي يوم الجمعة .
 - ٤ - انظر غريب القرآن لابن الأنباري (١ / ٢٩٠) .

وأيضاً ، فإنه لا ريب أن الطعن في الدين وتقييح حال الرسول في أعين الناس وتنفيرهم عنه من أعظم الفساد ، كما أن الدعاء إلى تعزيره وتوقيره من أعظم الصلاح ، والفساد ضد الصلاح، فكما أن كل قول أو عمل يحبه الله فهو من الصلاح ، فكل قول أو عمل يبغضه الله فهو من الفساد ، قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾ [الأعراف: ٥٦] يعني الكفر والمعصية بعد الإيمان والطاعة (١) ولكن الفساد

نوعان: لازم وهو مصدرُ فُسِدَ يُفْسَدُ فَسَاداً، وهو اسم مصدر أفسد يُفسدُ إفساداً (٢) كما قال تعالى : ﴿ سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥] ، وهذا هو المراد هنا ، لأنه قال : ﴿ وَسَعَوْا فِي الْأَرْضِ فَسَاداً ﴾ [المائدة: ٣٣] وهذا إنما يقال لمن أفسد غيره ، لأنه لو كان الفساد في نفسه فقط لم يقل سعى في الأرض فساداً وإنما يقال في الأرض لما انفصل عن الإنسان ، كما قال - سبحانه وتعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ [الحديد: ٢٢] ، وقال تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ [نمل: ٥٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ [النار: ٢١] .

وأيضاً، فإن الساب ونحوه انتهك حرمة الرسول وغيض قدره، وآذى الله ورسوله وعباده المؤمنين، وجراً النفوس الكافرة والمنافقة على اصطلام (٣) أمر الإسلام، وطلب إذلال النفوس المؤمنة وإزالة عز الدين، وإسفال كلمة الله، وهذا من أبلغ السعي فساداً، ويؤيد ذلك أن عامة ما ذكر في القرآن من السعي في الأرض فساداً والإفساد في الأرض؛ فإنه قد عُني به إفساد الدين، فثبت أن هذا الساب محارب لله، ورسوله، ساعٍ في الأرض فساداً؛ فيدخل في الآية .

١ - انظر زاد المسير (٣ / ٢١٥ - ٢١٦) ، معالم التنزيل للبغوي (٣ / ٢٣٨) .

٢ - ينظر تهذيب اللغة (١٢ / ٣٦٩ - ٣٧٠) ، لسان العرب (٣ / ٣٣٥ - ٣٣٦) . القاموس المحيط (ص: ٣٩١) . [مادة فسد] .

٣ - الإصطلام: الاستئصال . انظر القاموس المحيط (ص : ١٤٥٨) .

الوجه الخامس^(١) أن المحاربة نوعان؛ محاربة باليد ومحاربة باللسان، والمحاربة باللسان في باب الدين قد تكون أنكى من المحاربة باليد كما تقدم تقريره في المسألة الأولى^(٢)؛ ولذلك كان النبي ﷺ يقتل من كان يحاربه باللسان مع استبقائه بعض من حاربه باليد^(٣)، خصوصاً محاربة الرسول ﷺ بعد موته، فإنها إنما تكون باللسان، وكذلك الإفساد قد يكون باليد، وقد يكون باللسان، وما يفسده اللسان من الأديان أضعاف ما تفسده اليد، كما أن ما يصلحه اللسان من الأديان أضعاف ما تصلحه اليد، فثبت أن محاربة الله ورسوله باللسان أشد، والسعي في الأرض لفساد الدين باللسان أوكد، فهذا الساب لله ولرسوله أولى باسم المحارب المفسد من قاطع الطريق.

الوجه السادس^(٤): أن المحاربة خلاف المسالمة، والمسالمة^(٥): أن يسلم كل من المتسلمين من أذى الآخر؛ فمن لم يسلم من يده، أو لسانه؛ فليس بمسلم لك؛ بل هو محلوب ومعلوم أن محاربة الله ورسوله هي المغالبة على خلاف ما أمر الله ورسوله، إذ المحاربة لذات الله، ورسوله؛ محال، فمن سب الله، ورسوله؛ لم يسلم الله، ورسوله؛ لأن الرسول لم يسلم منه، بل طعنه في رسول الله؛ مغالبة لله، ورسوله على خلاف ما أمر الله به على لسان رسوله، وقد أفسد في الأرض كما تقدم، فيدخل في الآية.

وقد تقدم في المسألة الأولى^(٦) أن هذا الساب محاد لله ورسوله مشاق لله تعالى ورسوله، وكل من شاق الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله؛ لأن المحاربة والمشاقة سواء فإن الحرب هو الشق^(٧)؛ ومنه سمي المحارب محارباً وأما كونه مفسداً في الأرض فظاهراً.

١ - في المطبوع المحقق! (الوجه الرابع)؛ والموافق للترتيب؛ ما أثبتته، وهو كذلك في طبعة المكتب الإسلامي.

٢ - ينظر الصارم المسلول (٢ / ٣٨٨).

٣ - انظر (ص / ٤٦٦) من البحث.

٤ - في المطبوع المحقق! (الوجه الخامس)؛ والموافق للترتيب؛ ما أثبتته، وهو كذلك في طبعة المكتب الإسلامي.

٥ - من السلم؛ وهو الصلح، والتسالم؛ التصالح، والمسالمة؛ المصالحة. وقيل: السلم؛ الصلح، والسلم؛ الإسلام. انظر أنيس الفقهاء (ص / ٩٦)، فتح الباري (٦ / ٣١٨).

٦ - ينظر الصارم المسلول (١ / ٣٨٨).

٧ - انظر لسان العرب (١ / ٣٠٢ - ٣٠٣).

واعلم أن كل ما دل على أن السب نقض للعهد؛ فقد دل على أنه محاربة لله، ورسوله؛ لأن حقيقة نقض العهد أن يعود الذمي محارباً، فلو لم يكن بالسب يعود محارباً لما كان ناقضاً للعهد، وقد قدمنا من الكلام ما لا يليق بإعادته؛ لما فيه من الإطالة؛ فليراجع ما مضى في هذا الموضوع .

يبقى أنه سعى في الأرض فساداً، وهذا أوضح من أن يحتاج إلى دليل؛ فإن إظهار كلمة الكفر، والطعن في المرسلين، والقدح في كتاب الله، ودينه، ورسله وكل سبٍ بينه وبين خلقه لا يكون أشد منه فساداً، وعامة الآي في كتاب الله التي تنهى عن الإفساد في الأرض، فإن من أكثر المراد بها الطعن في الأنبياء، كقوله سبحانه عن المنافقين الذين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥٦] ، قال تعالى ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] ، وإنما كان إفسادهم نفاقهم وكفرهم ، وقوله : ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦] ، وقوله سبحانه ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] ، وقوله سبحانه : ﴿وَأَصْلَحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢] وإذا كان هذا محارباً لله ورسوله ساعياً في الأرض فساداً تناولته الآية وشملته .

ومما يقرر الدلالة من الآية أن الناس فيها قسمان : منهم من يجعلها مخصوصة بالكفار من مرتد وناقض عهدٍ ونحوها^(٢) ومنهم من يجعلها عامة في المسلم المقيم على إسلامه وفي

٢- وبه قال الحسن ، وعطاء ، وعروة ابن الزبير ، وهو مروي عن ابن عباس كما عند أبي داود في الحدود ، باب ما جاء في المحاربة (رقم / ٤٣٧٢) ، والنسائي في تحريم الدم ، باب تأويل قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا جُزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية. وأخرج قول الحسن وعطاء الطبري في تفسيره (١٠ / ٢٤٤ و ٢٧٧) رقم (١١٨٠٦ و ١١٨٠٧ و ١١٨٧٨) ، وأخرج أثر عروة النحاس في الناسخ والمنسوخ (٢ / ٢٧٩) وكذا الطبري في تفسيره (١٠ / ٢٨٥) . وخصها ابن عمر في المرتد كما عند البيهقي في الكبرى في كتاب السرقة ، باب قُطَاع الطريق (٨ / ٢٨٢) .

غيره^(١)، ولا أعلم أحداً خصها بالمسلم المقيم على إسلامه ، فتخصيصها به خلاف الإجماع^(٢)، ثم الذين قالوا إنها عامة قال كثير منهم قتادة وغيره : قوله : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ ؛ " هذا لأهل الشرك خاصة ، فمن أصاب من المشركين شيئاً من المسلمين ، وهو لهم حرب ، فأخذ مالا أو أصاب دماً ثم تاب من قبل أن يقدر عليه أهدر عنه ما مضى"^(٣) لكن المسلم المقيم على إسلامه

محاربه إنما هي باليد ؛ لأن لسانه موافقٌ مسالم للمسلمين غير محارب . أما المرتد والناقض للعهد، فمحاربه باليد تارة ، وباللسان أخرى ، ومن زعم أن اللسان لا تقع به محاربة فالأدلة المتقدمة في أول المسألة - مع ما ذكرناه هنا - تدل على أنه محاربة على أن الكلام في هذا المقام إنما هو بعد أن تقرر أن السب محاربة ونقض للعهد . واعلم أن هذه الآية آية جامعة لأنواع من المفسدين، والدلالة منها ظاهرة قوية لمن تأملها، لا أعلم شيئاً يدفعها^(٤) . .

المسألة الثانية/ عموم آية الحراية لشاتم الرسول ﷺ ؛ ولو لم يكن ممتنعاً

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ((فإن قيل : مما يدل على المحاربة هنا باليد فقط أنه قال : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة : ٣٤] إنما يكون هذا فيمن يكون ممتنعاً ، والشاتم ليس ممتنعاً^(٥) .

قيل : الجواب من وجوه ؛ أحدها : أن المستثنى إذا كان ممتنعاً لم يلزم أن يكون المستثنى ممتنعاً ، لجواز أن تكون الآية تعم كل محارب بيد أو لسان ، ثم استثنى منهم الممتنع إذا تاب قبل القدرة ، فيبقى المقدور عليه مطلقاً ، إذا تاب بعد القدرة .

١- انظر أحكام القرآن للجصاص (٢ / ٤٠٨) ، الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢ / ٢٨٢) ، فتح الباري (٨ / ٢٧٢) ، وهو قول الجمهور ، انظر الحاوي للمارودي (١٣ / ٣٥٢ - ٣٥٣) ، المغني (١٢ / ٤٧٣ - ٤٧٤) وشرح الزركشي (٦ / ٣٦٣) ففيه توجيه نفيس للأقوال

٢- انظر بالمدونة (٦ / ٢٩٨) ، الأم (٦ / ١٥٢) ، المغني (١٢ / ٤٧٣ - ٤٧٤) ، المحلى (١١ / ٣٠٥) .

٣- رواه عبد الرزاق في مصنفه (١٠ / ١٠٧) رقم (١٨٥٤٢) .

٤ - الصارم المسلول (٤ / ١٠٠) .

٥ - ومفاد الاعتراض والإشكال أن الآية في المحاربة . والمحاربة في الآية إنما هي باليد ، بدليل تقييد الجزاء بالقدرة ، مما يدل على الامتناع ، والشاتم للرسول ، ونحوه ليس ممتنعاً بل هو مقدور عليه ، مما يدل على أن الآية لا تعمه

الثاني : أن كل من جاء تائباً قبل أخذه فقد تاب قبل القدرة عليه ؛ سُئل عطاء عن الرجل يجيء بالسرقه تائباً ، قال : " ليس عليه قطع ، وقرأ : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة : ٣٤] ^(١) وكل من لم يؤخذ فهو ممتنع ، لاسيما إذا لم يؤخذ ولم تقم عليه حجة ، وذلك لأن الرجل وإن كان مقيماً فيمكنه الاستخفاء والهرب كما يمكن المصحر ^(٢) فليس كل من فعل جرماً كان مقدوراً عليه ، بل يكون طلب المصحر أسهل من طلب المقيم ، إذا كان لا يواريه في الصحراء خمر ^(٣) ولا غيابة ^(٤) ، بخلاف المقيم في المصر ، وقد يكون المقيم له من يمنعه من إقامة الحد عليه ، فكل من تاب قبل أن يؤخذ ويرفع إلى السلطان فقد تاب قبل القدرة عليه .

وأيضاً ، فإذا تاب قبل أن يُعلم به ويثبت الحد عليه ، فإن جاء بنفسه فقد تاب قبل القدرة عليه ؛ لأن قيام البينة - وهو في أيدينا - قدرة عليه ، فإذا تاب قبل هذين فقد تاب قبل القدرة قطعاً.

الثالث : أن المحارب باللسان كالمحارب باليد قد يكون ممتنعاً ، وقد يكون المحارب باليد مستضعفاً بين قوم كثيرين ، وكما أن الذي يخاطر بنفسه بقتال قوم كثيرين قليل فكذا الذي يظهر الشتم ونحوه من الضرر بين قوم كثيرين قليل . وكما أن القاطع بسيفه إنما يخرج على من يستضعفه ، فكذا الساب ونحوه إنما يفعل ذلك في الغالب مستخفياً مع من لا يتمكن من أخذه ورفعته إلى السلطان والشهادة عليه .

ومما يقرر الدلالة الاستدلال بالآية من وجهين آخرين ؛ أحدهما : أنها قد نزلت في قوم من كفر ^(٥) وحارب بعد سلمه باتفاق الناس ، فيما علمناه .

١ - أخرجه الطبري (١٠ / ٢٨٤) رقم (١١٨٩٠) . وعطاء ؛ هو ابن أبي رباح ، انظر (ض) من البحث .

٢ - المصحر : المقيم في الصحراء ، يُقال : أصحر الرجل إذا نزل الصحراء ، وقيل : أصحر الرجل ؛ إذا أفضى إلى الصحراء التي لا خمر بها فانكشف ، وأصحروا : برزوا في الصحراء . انظر لسان العرب (٤ / ٤٤٣) ، القاموس المحيط (ص : ٥٤٢) مادة [صحر] .

٣ - الخمر : ما داراك من شجر ، وغيره . انظر القاموس (٤٩٥) مادة [خمر]

٤ - قال في القاموس (ص / ١٥٦) : " وغيابه كل شيء ؛ ما سترك منه ، ومنه ﴿ غَيَابَتِ الْحُب ﴾ [يوسف / ١٠] ."

٥ - وهم العرنيون ، كما سبق (ص / ١٦٢) .

وإن كانت نزلت أيضاً فيمن حارب وهو مقيم على إسلامه^(١) فالذمي إذا حارب - إما بأن يقطع الطريق على المسلمين، أو يستكره مسلمة على نفسها، ونحو ذلك - يصير به محارباً، وعلى هذا إذا تاب بعد القدرة عليه لم يسقط عنه القتل الواجب عليه، وإن كان هذا قد اختلف فيه، فإن العمدة على الحجة^(٢)، فالسبب للرسول أولى، ولا يجوز أن يخص بمن قاتل لأخذ المال، فإن الصحابة جعلوه محارباً بدون ذلك وكذلك سبب الرسول الذي ذكرناه^(٣) ليس فيه أنهم قتلوا أحداً لأخذ مال، ولو كانوا قتلوا أحداً لم يسقط القود عن قاتله إذا تاب قبل القدرة، وكان قد قتله وله عهد، كما لو قتله وهو مسلم.

وأيضاً، فقطع الطرق إما أن يكون نقضاً للعهد، أو يقام عليه ما يقام على المسلم مع بقاء العهد، فإن كان الأول فلا فرق بين قطع الطريق وغيره من الأمور التي تضر المسلمين، وحينئذ فمن نقض العهد بها لم يسقط حده - وهو القتل - إذا تاب بعد القدرة، وإن كان الثاني لم ينتقض عهد الذمي بقطع الطريق، وقد تقدم الدليل على فساده، ثم إن الكلام هنا إنما هو تفريع عليه؛ فلا يصح المنع بعد التسليم.

الثاني: أن الله سبحانه فرق بين التوبة قبل القدرة وبعدها؛ لأن الحدود إذا ارتفعت إلى السلطان؛ وجبت ولم يمكن العفو عنها ولا الشفاعة؛ فيها بخلاف ما قبل الرفع^(١). وأن التوبة قبل القدرة عليه توبة اختيار، والتوبة بعد القدرة توبة إكراه واضطرار، بمثالة توبة فرعون حين أدركه الغرق^(٢)، وتوبة الأمم المكذبة لما جاءها البأس^(٣)، وتوبة من حضره الموت فقال: إني تبت الآن^(٤)، فلم يعلم صحتها حتى يسقط الحد الواجب.

١ - سبق عن علي، وأبي هريرة، وأبي موسى رضي الله عنهم، ص (٧٦٢).

٢ - والحجة مع مَنْ منع سقوط الحد لتوبته بعد القدرة عليه، إذ هو خلاف نص الآية الكريمة كما نبه الشيخ قريماً، وسذكره في الوجه الثاني هنا، وهذا هو مذهب جمهور العلماء، انظر الحاوي للماوردي (١٣ / ٦٨)، المغني (١٢ / ٤٨٣ - ٤٨٤) وقد نقل ابن القيم الاتفاق على ذلك في أعلام الموقعين (١٤٢/٣)، وينظر الحدود والتعزيرات عند ابن القيم للعلامة الشيخ/ بكر أبو زيد (ص/٧٢).

٣ - سبق ص: (٧٦١-٧٦٢).

ولأن قبول التوبة بعد القدرة لو أسقطت الحد لتعطلت الحدود وانبثق سدُّ الفسادة ؛ فإن كل مفسد يتمكن إذا أخذ أن يتوب ، بخلاف التوبة قبل القدرة ، فإنها تقطع دابر الشر من غير فساد ، فهذه معانٍ مناسبةٌ قد شهدها الشارع بالاعتبار في غير هذا الأصل ، فتكون أوصافاً مؤثِّرةً أو ملائمةً فيعلل الحكم بها ، وهي بعينها موجودةٌ في الساب ، فيجب أن لا يسقط القتل عنه بالتوبة بعد الأخذ ، لأن إسلامه توبة منه ، وكذلك توبة كل كافر ، قال سبحانه ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ [التوبة: ٥ و ١١] في موضعين ، والحد قد وجب بالرفع ، وهذه توبة إكراه واضطرار ، وفي قبولها تعطيل للحد^(٥).

قلت : وقد أشار مفسروا آيات الأحكام لقطاع الطريق^(٦) ، والمخاربون عند هذه الآية ، وأما هذا التفصيل ، والتقسيم ، والاستدلال بها على تحتم قتل الذمي الناقض لعهد ، فهو مما لم أره عند أحد منهم ، والله أعلم .

الآية الثانية/ قوله سبحانه :

﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا إِنَّمُ الْكَافِرِينَ هُمْ ﴾

لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿ [التوبة/ ١٢]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

١ - روى البيهقي ، باب ما يكون حرز أو ما لا ، (١٦٦/٨) : عن ^{نحوه} عن ^{نحوه} قال : " كان صفوان بن أمية رجلاً من الطلقاء ، فأتى النبي ﷺ فأناخ راحلته ، ووضع رداءه عليها ، ثم تنحى يقضي الحاجة ، فجاء رجل فسرق رداءه ، فأخذ ، فأتى به رسول الله ﷺ فأمر به أن يقطعه فقال : يا رسول الله ، تقطعه في ردائي ، أنا أهبه له . فقال : " هلا قبل أن تأتي به " . وأخرجه ابن ماجه (رقم / ٥٥٩٥) بسند صحيح . انظر لمصنف (١١ / ٤١٦) .

٢ - قال تعالى : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَيْنَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّى إِذَا أَمَرَكُمُ الْفِرْقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتَ بِهِ بَنُوا إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس : ٩٠]

٣ - قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ ﴾ [غافر : ٨٤] .

٤ - قال تعالى : ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتْتُ الْأَنْ وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [النساء : ١٨] .

٥ - الصارم المسلول (٣ / ٧٠٩ - ٧٤٥) .

٦ - انظر أحكام القرآن للبيهقي (٢ / ٩٥) ، للحصاص (٤ / ٥٣) ط. قمحاوي ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (٢ /

١٢٣) ، أحكام القرآن لابن العربي (٢ / ٤٣٢) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦ / ١٤٨) .

«وقد قرأ ابن عامر^(١)، والحسن^(٢)، وعطاء^(٣)، والضحاك^(٤)، والأصمعي^(٥)، وغيرهم عن أبي عمرو^(٦) ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾ بكسر الهمزة^(٧) وهي قراءة مشهورة.

وهذه الآية تدلُّ على أنه لا يعصم دم الطاعن إيماناً، ولا يمينٌ ثانيةً.

أما على قراءة الأكثرين، فإن قوله: ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾ أي؛ لا وفاء بالأيمان، ومعلوم أنه إنما أراد لا وفاء في المستقبل بيمينٍ أخرى، إذ عدم اليمين في الماضي قد تحقق بقوله ﴿وَلَا تَكُونُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ فأفاد هذا أن الناكث الطاعن إماماً في الكفر لا يعقد له عهد ثانٍ أبداً.

وأما على قراءة ابن عامر فقد عُلِمَ أن الإمام في الكفر ليس له إيمان، ولم يخرج هذا مخرج التعليل لقتالهم، لأن قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ أبلغ في انتفاء الإيمان عنهم من قوله تعالى: ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾ وأدل على علة الحكم، ولكن يشبهه - والله أعلم - أن يكون المقصود أن الناكث الطاعن إماماً في الكفر لا يوثق بما يظهره من الإيمان، كما لم يوثق بما كان عقده من الأيمان، لأن قوله تعالى: ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾ نكرةٌ منفيةٌ بلا التي تنفي الجنس فتقتضي نفي الإيمان عنهم مطلقاً فثبت أن الناكث له من هؤلاء فإنه يجب قتله وإن أظهر الإيمان.

١ - هو عبد الله بن عامر بن يزيد إمام، مقرئ، ثقة، أحد الأعلام الكبار، قرأ القرآن على أبي الدرداء، ت (١١٨)، انظر سير أعلام النبلاء (١٩٢/٥).

٢ - هو الحسن البصري، إمام مشهور، ت (١٠٠/١)، انظر سير أعلام النبلاء (١٩٢/٥).

٣ - عطاء بن أبي رباح، انظر ترجمته (ص/١٦٧) من البحث.

٤ - الضحاك بن مزاحم، انظر ترجمته (ص/٧٦٠) من البحث.

٥ - هو عبد الملك بن قريش الأصمعي، انظر ترجمته (ص/٦٥٣) من البحث.

٦ - أبو عمرو بن العلاء التميمي، قال الذهبي: "شيخ القراء، والعربية، اشتهر بالفصاحة، والصدق، وسعة العلم"، أحد القراء السبعة، توفي (١٥٤)، انظر سير أعلام النبلاء (٤٠٧/٦).

٧ - جمهور القراء على فتح الهمزة في (أيمانهم). بمعنى لا عهد لهم، ويكون المعنى على قراءة أبي عمرو بن العلاء أحد وجهين: أنه وصف لهم بالكفر، ونفي الإيمان. والثاني: لا أمان لهم؛ تقول: آمنته، إيماناً، والمعنى: فقد بطل أمانكم لهم بنقضهم، أو لا تؤمنوهم. انظر تفسير الطبري (٨٩/١٠)، تفسير القرطبي (٨٥/٨)، زاد المسير (٤٠٤/٣).

يؤيد ذلك أن كل كافر فإنه لا إيمان له في حال الكفر ، فكيف بأئمة الكفر ؟ فتخصيص هؤلاء بسلب الإيمان عنهم لابد أن يكون له موجب ، ولا موجب له إلا نفيه مطلقاً عنهم . والمعنى : أن هؤلاء لا يرتجي إيمانهم فلا يُستَبَقون ، وأنهم لو أظهروا إيماناً لم يكن صحيحاً ، وهذا كما قال النبي ﷺ : ((اقْتُلُوا شيوخ المشركين ، واستبقوا شرخهم))^(١) ؛ لأن الشيخ ؛ قد عسا^(٢) في الكفر .

وكما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في وصيته لأمرء الأجناد شرحبيل بن حسنة ، ويزيد بن أبي سفيان ، وعمر بن العاص : ((وَتَلْقَوْنَ أَقْوَاماً مَحْوَقَةً ^(٣) رُؤُوسُهُمْ فَاضْرِبُوا مَعَاقِدَ الشَّيْطَانِ مِنْهَا بِالسُّيُوفِ ، فَلَأَنْ أَقْتَلَ رَجُلًا مِنْهُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقْتَلَ سَبْعِينَ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ قَاتِلُوا أئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّكُمْ يُتَّقُونَ ﴾ وَاللَّهُ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ))^(٤) .

فإنه لا يكاد يعلم أحد من الناقضين للعهود الطاعنين في الدين أئمة الكفر حسن إسلامه ، بخلاف من لم ينقض العهد ، أو نقضه ولم يطعن في الدين ، أو طعن ولم ينقض عهداً فإن هؤلاء قد يكون لهم إيمان .

يبين ذلك أنه قال : ﴿ لَعَلَّكُمْ يُتَّقُونَ ﴾ أي عن النقض كما سنقرره ، وإنما يحصل الانتهاء إذا قُوتلت الفئة الممتنعة حتى تُغلب أو أُخذ الواحد الذي ليس بممتنع فقتل ؛ لأنه متى استحمي بعد القدرة ؛ طمع أمثاله في الحياة فلا ينتهون ؛ مما يوضح ذلك أن هذه الآية قد قيل : أنها نزلت في اليهود الذين كانوا قد غَدَرُوا برسول الله ﷺ ونكثوا ما كانوا أعطوا

١ - رواه أبو داود في الجهاد ، باب في قتل النساء (رقم/٢٦٧٠) ، والترمذي في السير ، باب ما جاء في السزول على الحكم (رقم ، ١٦٣) وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب ، وأخرجه أحمد في المسند (١٢/٥-٢٠) ، والبيهقي في الكبرى (٩٢/٩) والحديث فيه ضعف ، وألمح ابن حزم لضعفه ، انظر المحلى (٢٩٨/٧) ، التلخيص الحبير (١٠٣/٤) ، وقوله (استبقوا شرخهم) أي صغارهم الذين لم يُدْرَكوا انظر النهاية (٤٥٦ / ٢) .

٢ - عسا الشيخ : كبر انظر اللسان (٥٤/١٥) ، القاموس (ص : ١٦٩٠) - مادة عسا - .

٣ - محوقة : من (ألحوق) ، وهو : الكنس ، لأنهم حلقوا وسط رؤوسهم ويجوز أن يكون من (ألحوق) وهو الإطار المحيط بالشيء المستدير حوله . هكذا فسره في النهاية (٤٦٢ / ٢) .

٤ - رواه البيهقي في سننه (٨٥/٩) عن عبد الرحمن بن حبيب رضي الله عنه ، وعبد الرزاق في مصنفه (١٩٩ / ٥ - ٢٠٠) (برقم ٩٣٧٥) .

من العهود والأيمان على أن لا يعينوا عليه أعداءه من المشركين وهموا بمعاونة الكفار والمنافقين على إخراج النبي ﷺ من المدينة، فأخبر أنهم بدأوا بالغدر ونكث العهد فأمر بقتالهم^(١)، ذكر ذلك القاضي أبو يعلى^(٢)، فعلى هذا يكون سبب نزول الآية مثل مسألتنا سواء .

وقد قيل : أنها نزلت في مشركي قريش ، ذكره جماعة^(٣)، وقالت طائفة من العلماء: براءة إنما أنزلت بعد تبوك وبعد فتح مكة^(٤)، ولم يكن حينئذ بقي بمكة مشرك يقاتل فيكون المراد من أظهر الإسلام من الطلقاء، ولم يبق قلة من الكفر إذا أظهروا النفاق .
ويؤيد هذا قراءة مجاهد والضحاك ﴿فَكُتِبَ عَلَيْهِمُ﴾ بكسر الهمزة فتكون دالة على أنه من نكث عهده الذي عاهد عليه من الإسلام، وطعن في الدّين فإنه يقاتل وإنه لا إيمان له.

قال من نصر هذا: لأنه قال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِذَا هُمْ فِي الدِّينِ﴾ ثم قال: ﴿وَإِنْ كُفُّوا إِمَانَهُمْ﴾ فعلم أن هذا نكث بعد هذه التوبة ، لأنه قد تقدم الإخبار عن نكثهم الأول بقوله تعالى: ﴿لَا يَرْفُئُونَ فِيهِ مُؤْمِنٌ إِلَّا وَلَا ذِمَّةٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ الآية، وقد تقدم أن الأيمان من العهود^(٥)، فعلى هذا تعم الآية من نكث عهد الإيمان ، ومن نكث عهد الأمان ، أنه إذا طعن في الدّين قوتل ، وأنه لا إيمان له حينئذ فتكون دالة على أن الطاعن في الدّين بسبب الرسول ونحوه من المسلمين وأهل الذمة لا إيمان له ولا يمين له ، فلا يحقن دمه بشيء بعد ذلك .

١ - انظر أسباب التزول للواحدي (ص/٢٠٠)، لباب النقول للسيوطي (ص/٣٧).

٢ - لم أجده ، فلا هو في الأحكام السلطانية، ولا زاد المسير، ولا في الروايتين والوجهين له، ولا التمام لولده، فلعله في كتاب المؤلف في أحكام القرآن، والله أعلم .

٣ - قاله ابن عباس، وقتادة، ومجاهد؛ فيما أخرجه الطبري (٨٧/١٠)، وانظر معالم التنزيل (٢ / ٢٧٢) ، زاد المسير (٣ / ٤٠٤) ، فتح القدير (٢ / ٣٤٣) .

٤ - وقد ذكر بعضهم الإجماع على ذلك، انظر ص (٦٥٣) .

٥ - انظر (ص/٧٧٣) من البحث.

فإن قيل : قد قيل قوله تعالى : ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾ أي : لا أمان لهم مصدر آمنْتُ

الرجل أو منه إيماناً ، ضد أخَفَّتُهُ ، كما قال تعالى : ﴿وَأَمَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قرين: ٤] .

قيل : إن كان هذا القول صحيحاً فهو حجة أيضاً ، لأنه لم يقصد لا أمان لهم في الحال فقط ، للعلم بأنهم قد نقضوا العهد ، وإنما يقصد لا أمان لهم بحال في الزمان الحاضر والمستقبل، وحينئذٍ فلا يجوز أن يؤمن هذا بحال ، بل يقتل بكل حال .

فإن قيل إنما أمر في الآية بالمقاتلة لا بالقتل ، وقد قال بعدها : ﴿وَيُؤَيِّدُ اللَّهُ عَلَى مَنْ

يَشَاءُ﴾ ، فعلم أن التوبة منه مقبولة.

قيل : لما تقدم ذكر طائفة ممتعة أمر بالمقاتلة ، وأخير - سبحانه - أنه يعذبهم بأيدي المؤمنين ، وينصر المؤمنين عليهم ، ثم بعد ذلك يتوب الله على من يشاء ، لأن ناقضي العهد إذا كانوا ممتنعين ، فمن تاب منهم قبل القدرة عليه سقطت عنه الحدود ، ولذلك قال : ﴿عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ وإنما يكون هذا في عدد تتعلق المشيئة بتوبة بعضهم .

يوضح ذلك أنه قال : ﴿وَيُؤَيِّدُ اللَّهُ﴾ بالضم ، وهذا كلام مستأنف ليس داخلاً في حيز جواب الأمر ، وذلك يدل على أن التوبة ليست مقصودة من قتالهم ، ولا هي حاصلة بقتالهم ، وإنما المقصود بقتالهم انتهاؤهم عن النكث والطعن ، والمضمون بقتالهم تعذيبهم وخزيهم والنصر عليهم ، وفي ذلك ما يدل على أن الحد لا يسقط عن الطاعن الناكث بإظهار التوبة ، لأنه لم يقتل ويقاتل لأجلها .

يؤيد هذا أنه قال ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٧] إلى قوله:

﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِوَاهُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١] ثم قال : ﴿وَأِنْ نَكُنَّا بَأْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا إِنَّهُمْ الْكَافِرُ﴾ [التوبة: ١٢] فذكر التوبة الموجبة للأخوة قبل أن يذكر نقض العهد والطعن في الدين، وجعل للمعاهد ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يستقيم لنا ، فنستقيم له كما استقام ، فيكون مُخْلِئ سبيله ، لكن ليس أخاً في الدين .

الحال الثانية: أن يتوب من الكفر، ويقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، فيصيرُ أخاً في الدين، ولهذا لم يقل هنا فخلوا سبيلهم كما قال في الآية قبلها، لأن الكلام هناك في توبة المحلوب، وتوبته توجب تخلية سبيله، وهنا الكلام في توبة المعاهد، وقد كان سبيله مُحَلَّى، وإنما توبته توجب أخوته في الدين، قال سبحانه: ﴿وَنُقْضَ الْأَيْمَانُ لَقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [ذ. البقرة: ١١٢].

وذلك أن المحارب إذا تاب وجب تخلية سبيله، إذ حاجته إنما هي إلى ذلك وجاز أن يكون قد تاب خوف السيف، فيكون مسلماً لا مؤمناً فأخوته الإيمانية تتوقف على ظهور دلائل الإيمان كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، والمعاهد إذا تاب فلا ملجأ له إلى التوبة ظاهراً، فإنما لم نكرهه على التوبة، ولا يجوز إكراهه، فتوبته دليلٌ على أنه تاب طائعاً، فيكون مسلماً مؤمناً، والمؤمنون اخوة، فيكون أخاً.

الحال الثالثة: أن ينكث يمينه بعد عهده ويطعن في ديننا، فأمر بقتاله، وبين أنه ليس له أيمانٌ ولا إيمانٌ، والمقصود من قتاله أن ينتهي عن النقض، والطعن، لا عن الكفر فقط، لأنه قد كان معاهداً مع الكفر، ولم يكن قتاله جائزاً، فعلم أن الانتهاء من مثل هذا عن الكفر ليس هو المقصود بقتاله، وإنما المقصود بقتاله: انتهاؤه عن ما يضر به المسلمين من نقض العهد والطعن في الدين، وذلك لا يحصل إلا بقتل الواحد الممكن، وقاتل الطائفة الممتنعة قتالاً يعذبون به ويخزون وينصر المؤمنون عليهم، إذ تخصيص التوبة بحالٍ دليلٌ على انتفائها في الحال الأخرى.

وذكره - سبحانه - التوبة بعد ذلك جملةً مستقلةً بعد أن أمر بما يوجب تعذيبهم وخزيهم وشفاء الصدور منهم؛ دليلٌ على أن توبة مثل هؤلاء لا بد معها من الانتقام منهم بما فعلوا، بخلاف توبة الباقي على عهده، فلو كان توبة المأخوذ بعد الأخذ تسقط القتل لكانت توبةً خاليةً عن الانتقام، وللزم أن مثل هؤلاء لا يعذبون ولا يخزون ولا تُشفى الصدور منهم، وهو خلاف ما أمر به في الآية، وصار هؤلاء الذين نقضوا العهد وطعنوا في الدين كمن أرتد وسفك الدماء، فإن كان واحداً فلا بد من قتله، وإن عاد إلى

الإسلام^(١) ، وإن كانوا ممتنعين قوتلوا ، فمن تاب بعد ذلك منهم لم يقتل^(٢)، والله سبحانه أعلم^(٣).

قلت : وقد سبقت الإشارة إلى هذه الآية ، فراجعه إن شئت^(٤) .

الآية الثالثة/ قال تعالى^(٥)

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾

[الأحزاب : ٥٧]

قال شيخ الإسلام :

«وقد قررنا فيما مضى أن هذه الآية تدل على قتل المؤذي من المسلمين مطلقاً ، وهي تدل على قتل من أظهر الأذى من أهل الذمة ، لأن اللعنة المذكورة موجبة للتقتيل كما في تمام الكلام ، وقد تقدم هذا^(٦) ، وذكرنا أن قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَهُ نَصِيرًا﴾ نزلت في ابن الأشرف لما طعن في دين الإسلام ، وقد كان عاهد النبي ﷺ ، فانتقض عهده بذلك^(٧).

وأخبر الله أنه ليس له نصير ، ليبين أن لا ذمة له ، إذ الذمي له نصير ، والنفاق قسمان : نفاق المسلم استبطان الكفر ، ونفاق الذمي استبطان المحاربة ، وتكلم المسلم بالكفر كتكلم الذمي بالمحاربة فمن عاهدنا على أن لا يؤذي الله ورسوله ثم نافق الله ورسوله فهو من منافقي المعاهدين، فمن لم ينته من هؤلاء المنافقين أغرى الله نبيه بهم ، فلا يجاورونه إلا قليلاً ، ملعونين أينما ثقفوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا ، ففي الآية دلالتان :

١ - انظر زيادة بيان في الصارم المسلول (٢ / ٤٩٧ - ٤٩٩) .

٢ - انظر (ص / ٥٦٠) من البحث.

٣ - الصارم المسلول (٣ / ٧٤٦ - ٧٥٧) .

٤ - انظر (ص / ٥٦٠) من البحث.

٥ - استدلل شيخ الإسلام - رحمه الله - بهذه الآية على مسألتين؛ اولاهما : قتل المؤذي لله ورسوله ، من المسلمين واعتباره بهذا الأذى مرتداً ، فيعامل معاملة المرتدين ، وهذا الاستدلال مكانه للموضوعي في " آيات أحكام المرتد " في القسم الثاني من الرسالة ، وثانيهما؛ قتل للمؤذي من أهل الذمة ، وهو موطن الاستدلال هنا.

٦ - انظر (ص / ٥٦٠) من البحث. وانظر الصارم المسلول (٣ / ١ ص و ٦٣٥) .

٧ - انظر تفسير الطبري (٨ / ٤٦٦ - ٤٦٧) رقم (٩٧٨٦)

أحدهما : أن هذا ملعون ، والملعون هو الذي يؤخذ أين وجد ويُقتل فعُلم أن قتله حتمٌ، لأنه لم يستثنِ حالاً من الأحوال كما استثنى في سائر الصور ، ولأنه قال : ﴿ قَتَلُوا ﴾ أنه لا بد من تقتيلهم إذا أخذوا ، ولو سقط عنهم القتل بإظهار الإسلام لم يتحقق الوعد مطلقاً

الثانية : أنه يجعل انتهاءهم النافع قبل الأخذ والتقتيل كما جعل توبة المحاربين النافعة لهم قبل القدرة عليهم ، فعلم أنهم إن انتهوا عن إظهار النفاق في العهد ، والنفاق في الدين وإلا أغره الله بهم حتى لا يحاربون في البلد ملعونين ، يؤخذون ، ويقتلون ...

وفيها دلالة ثالثة؛ وهو أن الذي يؤذي المؤمنين من مسلم ، أو معاهد ، إذا أخذ أقيم عليه الحد ذلك الأذى ، ولم تدرأه عنه التوبة الآن ، فالذي يؤذي الله ورسوله بطريق الأولى ؛ لأن الآية تدل على أن حاله أقبح في الدنيا ، والآخرة^(١).

قلت : وهذه المسألة لم يُشر لها أحد من مفسري آيات الأحكام^(٢) والله أعلم .

الآية الرابعة

قوله تعالى ﴿ إِنْ شَأْنُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ [الكوثر/٣] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

((فأخبر سبحانه : أن شأنه^(٣) هو الأبتَر^(٤) ؛ والبتر: القطع؛ يُقال: بتر، يبتَر، بترأ، وسيف بتر؛ إذا كان قاطعاً ماضياً ، ومنه في الاشتقاق الأكبر : بتره تبيراً ؛ إذا أهلكه ، والتبار: الهلاك والخسران .

١ - الصارم المسلول (٣ / ٧٥٨ - ٧٦٠) .

٢ - انظر أحكام القرآن للجصاص ص (٣ / ٤٨٥) ، لإلكيا (٤ / ٣٥) ، لابن العربي (٣ /) للقرطبي (٢١١ / ١٤) .

٣ - أي مبغضك ، يقال : شأنه ؛ تقديره ؛ بغضاً له . انظر تفسير المشكل لمكي (ص : ٣٠٨) ، مفردات الراغب (ص : ٣٠٨) .

٤ - الأبتَر من الرجال من لا ولد له ، ومن الدواب من لا ذئب له ، وكل أمر انقطع خيره فهو أبتَر . انظر تفسير المشكل لمكي (٣٠٨) ، النهاية (١ / ٩٣) .

ويبين سبحانه أنه هو الأبر، بصيغة الحصر، والتوكيد؛ لأهم قالوا^(١): إن محمداً ينقطع ذكراً؛ لأنه لا ولد له!؛ فيبين الله: أن الذي يشناه؛ هو الأبر، لا هو، والشنان منه ما هو باطن في القلب لم يظهر، ومنه ما يظهر على اللسان، وهو أعظم الشنان، وأشدّه، وكل جرم استحق فاعله عقوبة من الله إذا أظهر ذلك الجرم عندنا؛ وجب أن نعاقبه، ونقيم عليه حدّ الله، فيجب أن نبر من أظهر شنانه، وأبدى عداوته، وإذا كلن ذلك واجباً؛ وجب قتله - وإن أظهر التوبة بعد القدرة -^(٢) وإلا لما انتبر له شأني بأيدينا في غالب الأمر؛ لأنه لا يشاء شأني أن يظهر شنانه ثم يُظهر المتاب بعد رؤية السيف، إلاّ فعل، فإن ذلك سهل على من يخاف السيف.

وتحقيق ذلك: أنه سبحانه - رتبَ الإنبات على شنانه، والاسم المشتق المناسب، إذا علّق به حكم؛ كان ذلك دليلاً على أن المشتق منه علّة لذلك الحكم، فيجب أن يكون شنانه هو الموجب لانبتاره، وذلك أخص مما تضمنه الشنان من الكفر المحض، أو نقض العهد، والإنبات يقتضي وجوب قتله، بل يقتضي انقطاع العين والأثر، فلو جاز استحياءه بعد إظهار الشنان، لكان في ذلك إبقاء لعينه، وأثره، وإذا اقتضى الشنان قطع عينه، وأثره كان كسائر الأسباب الموجبة لقتل الشخص، وليس شيء يوجب قتل الذمي؛ إلا وهو موجب قتله بعد الإسلام، إذ الكفر المحض مُجَوِّز للقتل، لا موجب له على الإطلاق، وهذا لأن الله سبحانه لما رفع ذكر محمد ﷺ فلا يُذكر إلا ذكر معه، ورفع ذكر من اتبعه إلى يوم القيامة، حتى إنه يبقى ذكر من بلغ عنه ولو حديثاً، وإن كان غير فقيه، قطع أثر من شناه من المنافقين، وإخوانهم من أهل الكتاب، وغيرهم، فلا يبقى له ذكر حميد، وإن بقيت أعيانهم وقتاً ما إذا لم يُظهروا الشنان، فإذا اظهروا مُحِقت أعيانهم وآثارهم تقديراً، وتشريعاً، فلو استبقي من أظهر شنانه بوجه ما، لم يكن مبتوراً، إذ البر يقتضي قطعه ومَحَقّه من جميع الجوانب، والجهات، فلو كان له وجهٌ إلى البقاء لم يكن

١ - أي المشركون، وقيل إنه العاص بن وائل السهمي، وقف يتحدث مع رسول الله ﷺ، فقال له من صناديد قریش: مع من كنت واقعاً؟ فقال: مع ذلك الأبر! وذلك لأن عبد الله ابن رسول الله ﷺ كان قد توفي قبل ذلك، وقيل أن من قالها هو أبو جهل - قَبِيحُ الله - انظر تفسير الطبري، الأرقام: (٣٨٢١٧، ٣٨٢١٩).

٢ - انظر (ص ١٨) من البحث. وانظر الصارم المسلول (٣/٦٩٠).

مبتوراً يوضح ذلك : أن العقوبات التي شرعها الله نكالاً - مثل قطع السارق ، ونحوه - لا تسقط بإظهار التوبة ، إذ النكال لا يحصل بذلك ، فما شرع لقطع صاحبه ، وبتره ومحقه كيف يسقط بعد الأخذ ؟ فإن هذا اللفظ؛ يُشعر بأن المقصود اصطلام صاحبه، واستئصاله، واجتياحه ، وقطع شأقته ، وما كان بهذه المثابة ، كان عَمَّا يُسقط عقوبته أبعد من كل أحد وهذا مبيّن لمن تأمله ، والله أعلم»^(١).

قلت : وهذه الآية لم يُشر لها أحدٌ من مفسري آيات الأحكام أصلاً ، حاشا الإمام القرطبي^(٢)، فإنه اكتفى بإيراد سبب نزولها ، ومعنى لفظ " الأبر " فقط ، أما الإشارة لهذه المسألة، أو لإللال هذه الآية فلم أر من استنبط ذلك منها ، وهو استنباط في غاية الجمل ، وفهم الشرع ، والواقع .

١ - الصارم المسلول (٣ / ٨٦٢ - ٨٦٤) .

٢ - الجامع للقرطبي (٢٠ / ٢٠٤ - ٢٠٦) .

الفصل الأول

آيات أحكام البيع، والإجارة

وفيها ستة مباحث

المبحث الأول/ وجوب أداء الأمانات، ورد المظالم لأصحابها .

المبحث الثاني/ العقود تصح بكل ما دلّ على مقصودها .

المبحث الثالث/ حكم الربا، وصورة .

المبحث الرابع/ حكم المقبوض بعقد فاسد .

المبحث الخامس/ حكم بيع مبيع مكتة، وإجارتها .

المبحث السادس/ بعض أحكام الإجارة .

المبحث الأول
وجوب أداء الأمانات
وفيه آيتان
الآية الأولى :

قوله تعالى : ﴿ فليؤدِ الذي أؤتمن أمانته ﴾ [البقرة/ ٢٨٣]

الآية الثانية :

قوله تعالى : ﴿ إن كثيرًا من الأحرار والرهبان يأكلون أموال الناسِ

بالباطل ﴾ [النوبة/ ٣٤]

الآية الأولى / قال تعالى

﴿فَإِنْ آمَنَ بِبَعْضِكُمْ بَعْضًا فَلَئُوذُ الَّذِي أُوتِئْنَ أَمَانَتُهُ وَلَقِيَ اللَّهَ مَرَّةً﴾ [البقرة: ٢٨٣]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« وإذا كان الله قد أوجب أداء الأمانات التي قبضت بحق ؛ ففيه تنبيه على وجوب أداء الغصب^(١)، والسرقة، والخيانة، ونحو ذلك من المظالم، وكذلك أداء العارية^(٢).
وقد خطب النبي ﷺ في حجة الوداع، وقال في خطبته: « العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم^(٣) »^(٤)

قلت : لم أر لأحد من مفسري آيات الأحكام إشارة لهذا الاستدلال ، على أنه لا يخالف أحد من المسلمين في وجوب أداء حقوق الناس ، وإرجاع المظالم لأصحابها^(٥).

الآية الثانية / قال تعالى

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِنَ الْآخِبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتَرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُوا اللَّهَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخْتَمَى

١ - الغصب : أخذ الشيء قهراً ، والذي يوجب الضمان منه : " هو إثبات اليد على مال الغير على وجه يفوت يد المالك " انظر طلبه الطلبة (ص ١٧٣) .

٢ - العارية : ما يُستعار ؛ فيعار ، مأخوذة من التعاور ، وهو التداول ، أو من العريّة ؛ وهي العطية ، وسميت العارية بهذا الاسم ؛ لتعريفها عن العوض انظر طلبه الطلبة (ص ١٧٧) ، أنيس الفقهاء (ص ٢٥١) .

٣ - أخرجه الترمذي في البيوع، باب ما جاء أن العارية مؤداة، (رقم/١٢٦٥)، وفي الوصايا، باب ما جاء ((لا وصية لسوارث)) (رقم/٢١٢٠)، وقال: " حديث حسن، صحيح "، ورواه أبو داود في البيوع، باب في تضمين العارية (رقم/٣٥٦٥)، وابن حبان في صحيحه، كتاب العارية، ذكر حكم العارية والمنحة (رقم/٥٠٩٤)، من حديث أبي أمامة الباهلي، والحديث صحيحه الألباني في الإرواء (٢٥٤/٥)، وانظر مصباح الزجاجية (٦٢/٣).

٤ - مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٦٦) . وانظر المغني (٧ / ٣٦٠) .

٥ - أحكام القرآن للخصاص (١ / ٦٣٤) ، (٣ / ٦٢٦) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (١ / ٢٦٣) ، ابن العربي (١ / ٣٤٥) ، القرطبي (٣ / ٣٩٤) .

عَلَيْهَا فِي نَامِرِ جَهَنَّمَ مَكُورٌ مَّا جِبَاهُهُمْ وَجُوهُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ
فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ مَكْرُؤِينَ ﴿٣٥-٣٤﴾ [التوبة/٣٥-٣٤] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- :

«فانتظمت هذه الآية: حال من أخذ للمال بغير حقه^(١)، أو منعه من مستحقه من جميع الناس؛ فإن الأحرار؛ هم العلماء، والرهبان؛ هم العباد^(٢)، وقد أخبر: أن كثيراً منهم: ﴿يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَعِصُونَ﴾؛ أي يعرضون، ويمنعون، يُقال: صد عن الحق صدوداً، وصد غيره صدأً، وهذا يندرج فيه ما يؤكل بالباطل، من وقف، أو عطية على الدين؛ كالصلاة^(٣)، والنذور التي تُنذر لأهل الدين، ومن الأموال المشتركة^(٤)، كأموال بيت المال، ونحو ذلك فهذا من أكل المال بالباطل بشبهة دين، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتَرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ فهذا يندرج فيه من كثر المال عن النفقة الواجبة في سبيل الله، والجهاد أحق الأعمال باسم سبيل الله، سواء كان ملكاً، أو مقدماً، أو غنياً أو غير ذلك.

وإذا دخل في هذا ما كُنز من المال الموروث، والمكسوب؛ فما كُنز من الأموال المشتركة التي يستحقها عموم الأمة - وَمُسْتَحَقَّهَا؛ مصالحهم -؛ أولى وأحرى»^(٥).

- ١ - وفي الآية تفسير آخر؛ بأن المراد بأكل أموال الناس بالباطل هو أكل الرِّشَا في الحكم، وما اختاره ابن تيمية من العموم هو الصحيح، انظر تفسير المارودي (٣٥٧/٢)، زاد المسير (٣٢٤/٣).
- ٢ - وهذا تفسير ابن عباس، وغيره: أن الأحرار من اليهود، والرهبان من النصارى. انظر تفسير المارودي (٣٥٧/٢)، زاد المسير (٣/٤)، تفسير ابن كثير (١٢٤٧/٤) ط البنا.
- ٣ - أي إن لم يقدَّم بها على الوجه الصحيح، أولاً يصلي بهم إلا بعطية، ونحوه أما توظيف من يقوم بالإمامة، ويعلم العلم، فالشيخ يجوز إعطائه من بيت المال ما تقوم به حاجته. انظر مجموع الفتاوى (٣٠/ ١٩٣ و ٢٠٢ و ٢٠٧)، تبين الحقائق (١٢٤/٥)، فتح القدير (٩٧/٩)، بداية المجتهد (٢/ ٢٢٣)، المغني (١٣٦/٨)، الإنصاف (٤٥/٦).
- ٤ - أي التي يشترك فيها جميع المسلمين استحقاقاً، وجماعها: الغنائم، والفسى، والصدقات، والواجب فيها على ولي الأمر: العدل، فلا يُعطى أحد لجأه، ولا يُحرَم أحد لضعفه. انظر مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٨٦-٥٦٨).

٥ - مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٤٠).

قلت : وهذه الآية مع تعرض جميع مُفسِّري آيات الأحكام لها^(١) ؛ إلا أنني لم أرَ من
 نبه على دلالتها على أداء المظالم ، وتحريم آكل الأموال بالشُّبه ، اكتفاء منهم - والله أعلم -
 بما قرَّروه عند قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [البقرة: ١٨٨] ، وغيرها .

١- انظر أحكام القرآن للخصاص (١٣٥/٣) ، أحكام القرآن لإبي الهُرَاسي (١٩٦/٣) ، أحكام
 القرآن لابن العربي (٤٨٤/٢) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧ / ١١٤ - ١١٦) .

المبحث الثاني العُقُودُ تصح بكل ما دل على مقصودها

المبحث الثاني

العُقُودُ تصح بكل ما دَلَّ على مقصودها

اختار شيخ الإسلام - رحمه الله - أن العُقُودَ - بكافة أنواعها وصورها - العبرة في انعقادها بالمعاني، لا بالألفاظ، والمباني^(١)، فكل ما عَدَّه الناس بيعاً، أو هبة، أو إجارة؛ فهو كذلك، ولا عبرة باختلاف الناس في اصطلاحاتهم، وعباراتهم .

ومستنده - رحمه الله - في ذلك

- الآيات التي ذكر الله تعالى فيها تلك العُقُودُ، فاستنبط منها أمران:

- أولهما : الاكتفاء فيها بالتراخي ، وطيب النفس ، دون وضع شروط أخرى .
 - وثانيهما : أن الأسماء الشرعية الواردة في الكتاب والسنة لا يخلو حالها من ثلاث:
- ١ . إما أن يكون مرجعها ، وحدها إلى اللغة ؛ فيؤخذ بحدها اللغوي .
 - ٢ . أو يكون لها حدٌ في الشرع ؛ فنرجع إلى الحد الشرعي .
 - ٣ . ما لا حدَّ له لغوي، ولا شرعي ؛ فالحال فيها الرجوع إلى عُرف الناس، وعاداتهم؛ والبيوع ، والعُقُودُ بأنواعها ، الحد الذي تتم به عملية العقد لا حد له في الشرع، ولا في اللغة؛ فوجب الرجوع فيها إلى العُرف .
- أن الأصل في المُعَامَلَاتِ، والعادات العفو، والإباحة بدلالة القرآن، والسنة؛ وعليه؛ فإن المُعَامَلَاتِ من حيث انعقادها، وجوازها غير محظورة في الأصل ، فتبقى على الإباحة؛ حتى يأتي دليل ناقل عن الإباحة كاشتغال العقد على ظلم، أو ربأ، أو غرر .

١ - هذه قاعدة فقهية متفرعة عن قاعدة (الأمور بمقاصدها)، وهي قاعدة مُجمع عليها في الجملة، مع اختلافهم في بعض مسائلها؛ فذهب جمهور العلماء إلى أن جميع العُقُودُ تنعقد بما دَلَّ عليها عُرفاً - واستثنى بعض العلماء من العُقُودِ النكاح ، والطلاق - وقال بعض العلماء : لا بد من ألفاظ تدل على الإيجاب والقبول في كافة العُقُودِ، والراجح - والله أعلم - انعقاد المُعَامَلَاتِ ، والعُقُودُ بكل ما دَلَّ على مقصودها وفي أدلة ابن تيمية هنا ما يقرّر ذلك، انظر بدائع الصنائع (٧ / ٣٣٠٤) ، الإشراف لعبد الوهاب (٢ / ٥٢٦) ، المجموع (٩ / ٢٢٨) ، المغني (٩ / ٤٦١) ، شرح الزركشي (٣ / ٣٨٢) ، التمام (٢ / ١٧) ، الشرح المتع (٨ / ١١٣ - ١١٨) ، مختصر قَوَاعِدِ العَلَاتِي، والأسنوي (١ / ٢٥٢ - ٢٥٥) ، وانظر الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٢٠٧) ، للسيوطي (ص ١٦٦) ، قَوَاعِدِ ابن رجب (رقم ٣٨) مختصر قَوَاعِدِ العَلَاتِي (١ / ٢٥٣) .

- دلالة السنة ، والإجماع ، وهي دلالة انتفاء الدليل ؛ لأنه لم يُنقل عن الرسول ﷺ ، أنه التزم صيغة قولية في بيعه، وشرائه، ولا صحابته الكرام^(١)، والأصل الإباحة؛ فتبقى على الأصل^(٢).

- دلالة القياس؛ حيث قاس العقود؛ على القبوض^(٣)؛ فكما أن القبوض، يُرجع فيها إلى عادات الناس وعرفهم؛ فكذلك العقود؛ لأن مقصودها هو القبض والاستيفاء، قال - رحمه الله - : ((التصرفات جنسان : عقود ، وقبوض ... ، والمقصود من العقود إنما هو القبض، والاستيفاء؛ فإن المعاقدا تفيد وجوب القبض، أو جوازه ... فإذا كان المرجع في القبض، إلى عرف الناس، وعاداتهم ... ؛ فكذلك العقود، وإن حررت عبارته؛ قلّت : أحد نوعي التصرفات، فكان المرجع فيه إلى عادة الناس؛ كالنوع الآخر^(٤)))^(٥) هذا مجمل أدلته - رحمه الله - وإليك سياق كلامه التفسيري حول ذلك:

١ - الاستدلال بعدم الدليل على نفي الحكم قاعدة صحيحة، والاستدلال به في ما تعم به البلوى لا يكاد يخالف فيه أحد، انظر تخريج الفروع للزنجاني (ص/ ١٧٢)، أسباب اختلاف الفقهاء (ص/ ١٣٥)، للنهاج (ص/ ٣٢).

٢ - اختلف أهل العلم في الأصل في الأشياء بعد ورود الشرع هل هو الإباحة ، أم الحظر ، أم التوقف ؟ والصحيح : أنه الإباحة ؛ لأن الله تعالى آمن على عباده بأن سخر لهم كل ما فيه منفعة لهم مما خلق ، قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَنِينًا﴾ [البقرة/ ٢٩] ، وكلام ابن تيمية في هذا المبحث يؤكد هذه المسألة في قوله : أن الأصل في العادات العفو، وراجع تخريج الفروع للزنجاني (ص / ٣٩ - ٤٠)، شرح الكوكب المنير (١/ ٣٢٨)، معالم أصول الفقه ، فقد حرر المسألة تحريراً جيداً (ص / ٣١٥ - ٣١٧) وهذه المسألة - أعني عدم ورود دليل ناقل عن الأصل - لها ارتباط بمسألة استصحاب الأمر العقلي - وهو حجة عند الجمهور - لأجل حصول غلبة الظن بأن ما عُلِم وقوعه على حالة لم يتغير عنها، انظر مفتاح الوصول (ص / ١٢٦) ، تخريج الفروع للزنجاني (ص / ١٧٢) .

٣ - القبوض : جمع قبض، والقبض لغة : تناول الشيء بجميع الكف، ويستعار لتحصيل الشيء بأي طريقة، وفي الاصطلاح : حيازة الشيء ، والتمكن من رقبته، انظر معجم المصطلحات الاقتصادية (ص/ ٢٧٤) .

٤ - وهذا قياس صحيح؛ لأنه قياس مختلف فيه، على متفق عليه؛ فإن الشافعي رحمه الله تعالى يرجع القبوض إلى العرف، انظر المَهْدَب (١/ ٢٦٣)، تخريج الفروع للزنجاني (ص/ ١٤٣) مختصر قواعد الأسنوي والعلائي (١/ ٢٥٣)، قواعد ابن رجب (رقم / ٣٨)، الأشباه والنظائر، لابن نجيم (ص/ ٢٠٧)، والسيوطي (ص/ ١٦٦)

٥ - مجموع الفتاوى (٢٩ / ٢٠)

قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [الثلاثة/١]

﴿وَاحِلَ اللَّهِ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة/٢٧٥] ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء/٢٩]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« تنعقد [العُقُودُ^(١)] بكل ما دل على مقصودها من قول، أو فعل، فكل ما عدّه الناس بيعاً، وإجارة؛ فهو بيع^(٢)، وإجارة^(٣)؛ وإن اختلف اصطلاح الناس في الألفاظ، والأفعال، انعقد العقد عند كل قوم بما يفهمونه بينهم من الصيغ، والأفعال، وليس لذلك حدٌ مستمر لا في شرع، ولا في لغة؛ بل يتنوع بتنوع اصطلاح الناس، كما تتنوع لغاتهم^(٤)... وهذه القاعدة الجامعة التي ذكرناها من أن العُقُودَ تصح بكل ما دل على مقصودها من قول، أو فعل، هي التي تدل عليها أصول الشريعة، وهي التي تُعرفُها القلوب، وذلك أن الله سبحانه وتعالى قلل: ﴿وَاحِلَ اللَّهِ الْبَيْعَ﴾ [النساء/٢٧٥] وقال ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء/٢٩]، وقال ﴿إِذَا كُنَّا بُرْهًا يَدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوا﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾

١- زيادة للإيضاح .

٢ - أصل البَيْع في اللغة : مطلق المبادلة ، وهو من الأضداد ، يستعمل مع الشراء كل واحد منهما في موضع الآخر . واصطلاحاً : " مبادلة مال بمال بالتراضي "، انظر طلبه الطلبة (ص/ ١٩٩)، معجم المصطلحات الاقتصادية (ص/ ٩٥).

٣ - الإِجَارَةُ مصدر أجره ، يأجره ؛ فهو مأجور ، واشتقاق الإِجَارَةِ من الأجر وهو العوض ، ومنه سُمي الثواب أجراً . وفي الاصطلاح : ((عقد على منفعة معلومة مباحة ، من عين معينة ، أو موصوفة في الذمة مدة معلومة ، أو عمل معلوم ؛ بعوض معلوم)) انظر الدر النقي (٣ / ٥٣٣) ، والروض المربع (ص / ٢٦٥) .

٤ - قال السمعاني في قواطع الأدلة (ص/ ٢٩) : " فان قيل هيئات القبض في البياعات، وكيفية الاحتراز في السرقة، وغالب العقود في المعاملات، ليس لها اصل في الكتاب، ولا في السنة؟؟ قلنا: قد قال الله تعالى: ﴿خُذْ الْعُقُودَ وَأَمْرِ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف/١٩٩]، والعرف؛ ما يعرفه الناس، ويتعارفونه فيما بينهم معاملة؛ فصار العرف في صفة القبض، والإحراز، والنفوذ، معتبراً بالكتاب".

[البقرة/٢٨٢].... إلى غير ذلك من الآيات المشروع فيها هذه العقود إما أمراً ، أو إباحة ، والمنهي فيها عن بعضها ، كالربا ؛ فإن الدلالة فيها من وجوه :

أحدها : أنه اكتفى بالتراضي في البيع في قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۚ ۖ وَطِيبِ النَّفْسَ فِي التَّبَرُّعِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ مَتَّسَفَةً فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾

فتلك الآية من جنس المعاوضات^(١) ، وهذه الآية من جنس التبرعات ، ولم يشترط لفظاً معيناً يدل على التراضي ، وعلى طيب النفس . . .

الوجه الثاني : أن هذه الأسماء جاءت في كتاب الله ، وسنة رسوله معلقاً بها أحكام شرعية ، وكل اسم فلا بد له من حد ؛ فمنه ما يُعلم باللغة ؛ كالشمس ، والقمر ، والبر ، والبحر ، والسماء ، والأرض ، ومنه ما يُعلم بالشرع ؛ كالمؤمن ، والكافر ، والمنافق ، والصلاة والزكاة ... ، وما لم يكن له حد في اللغة ، ولا في الشرع^(٢) ؛ فالمرجع فيه ، إلى عُرف الناس . . . ومعلوم أن البيع ، والإجارة ، والهبة^(٣) ، ونحوها ، لم يحد الشارع لها حداً ، لا في كتاب الله ، ولا سنة رسوله ﷺ ، ولا نُقل عن أحد من الصحابة ، والتابعين أنه عيّن للعقود صيغة معينة من الألفاظ ، أو غيرها . . .

الوجه الثالث : أن تصرفات العباد من الأقوال ، والأفعال ، نوعان ؛ عبادات يصلح بها دينهم ، وعادات يحتاجون إليها في دنياهم ؛ فباستقراء^(٤) أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي

١ - المراد بالمعاوضة عند جمهور الفقهاء : المبادلة بين عوضين . . . ويراد بعقود المعاوضات : أنها ضرب من التمليكات تقوم على أساس إنشاء حقوق ، والتزامات متقابلة بين العاقدین ، خلافاً للتبرعات التي تقوم على أساس الرفق ، والمعونة من طرف لآخر دون مقابل . انظر معجم المصطلحات الاقتصادية عند الفقهاء ، ص (٣١٥) .

٢ - انظر روضة الناظر (ص/١٧٧) ، شرح الكوكب المنير (١/١٤٩) ، معالم أصول الفقه (ص/٣٨٠) .

٣ - الهبة : مشتقة من هبوب الريح ؛ أي مروره ، وشرعا : " التبرع بما ينتفع به الموهوب له ، وقد يكون بالعین ، وقد يكون بالدين " انظر طلبه الطلبة (ص / ١٩٥) ، الروض المربع (ص / ٢٩٧) .

٤ - الاستقراء : " هو تصفح الجزئيات ؛ لإدراك حكم كلي " انظر التعريفات (ص / ٣٧) ، شرح الأخضري (ص/١٦) ، مقاصد الشريعة لليوبي (ص / ١٢٥)

أوجبها الله أو أحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع ، وأما العادات : فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه - والأصل فيها عدم الحظر ، فلا يُحظر منها إلا ما حظره الله - سبحانه وتعالى - وذلك لأن الأمر، والنهي هما شرع الله ، والعبادة لا بد أن تكون مأموراً بها ولهذا كان أحمد وغيره - من فقهاء الحديث - يقولون : ((إن الأصل في العبادات التوقف ، فلا يُشرع منها إلا ما شرعه الله تعالى ، وإلا دخلنا في معنى قوله : ﴿أَمْرُ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] ، والعادات الأصل فيها العفو ، فلا يُحظر منها إلا ما حرمه ، وإلا دخلنا في معنى قوله : ﴿قُلْ أَمْرًا يُبَيِّنُ مَا آتَى اللَّهُ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ لَكُمْ مِنْهُ نُزُوقٌ فَجَعَلْنَاهُ حُرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ نَفْرٌ﴾ [يونس/ ٥٩] .

وهذه قاعدة ، جامعة ، نافعة ، وإذا كان كذلك ؛ فنقول : البيع ، والهبة ، والإجارة - وغيرها من العادات التي يحتاج الناس إليها في معاشهم - كالأكل ، والشرب ، واللباس - فإن الشريعة قد جاءت في هذه العادات بالآداب الحسنة ، فحرمت منها ما فيه فساد ، وأوجبت ما لا بد منه ، وكرهت ما لا ينبغي ، واستحسن ما فيه مصلحة راجحة

وأما السنة ، والإجماع ؛ فمن تتبع ما ورد عن النبي ﷺ ، والصَّحَابَةِ ، والتابعين من أنواع المبيعات ، والمؤجرات ، والتبرعات ؛ علم ضرورة أنهم لم يكونوا يلتزمون الصيغة من الطرفين^(١).

قلت : وهذا الذي قرَّره أبو العباس - رحمه الله - لم أرَ من تطرق له بهذا التأصيل ، والتفصيل من مُفسِّري آيات الأحكام^(٢) ، ولعل ما صاغه هنا يُعد من نواذر قواعِد المعاملات ، والله أعلم ، وأحكم .

١ - مجموع الفتاوى (٢٩/ ٧ - ١٩ و ١٥٥) وفي كتاب المصنف اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٥٨٤) والاختيارات الفقهية (ص/ ١٢١) ؛ كلام مماثل لما هنا .

٢ - ينظر أحكام القرآن للشافعي (١/ ١٣٥) وللحصاص (١/ ٥٧٠) و (٢/ ٢١٥) ، (٢/ ٣٧٠) ، أحكام القرآن لإبيكيا الهراشي (١/ ٢٣٢) ، (٢/ ٤٣٧) ، (٣/ ٧) ، أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٥٢٠) ، (٢/ ١٠) ، (١/ ٣٢٠) ، الجامع للقرطبي (٣/ ٣٣٩) ، (٥/ ٣٢) ، (٥/ ١٤٩) .

المبحث الثالث

حكم الريا، وصورة

وفيه خمس مسائل:

أولها: في سبب نزول آية تحريم الريا.

ثانيها: في علّة تحريم الريا، والنهي عنه .

ثالثها: صفة ريّا الجاهلية الذي نزل القرآن بتحريمه .

رابعها: أنواع الريّا الذي دلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّيَاءَ﴾ .

خامسها: ما يدخل في الريّا من ضروب البيع .

قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]

المسألة الأولى: سبب نزول آية الربا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« وهذه الآية نزلت في أهل الطوائف؛ لما دخلوا في الإسلام، والتزموا الصلاة، والصيام؛ ولكن امتنعوا عن ترك الربا؛ فبين الله أنهم محاربون له، ولرسوله؛ إذا لم ينتهوا عن الربا »^(١).

المسألة الثانية / علة تحريم الربا والنهي عنه

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

((الربا^(٢) نوعان^(٣): جلي ، وخفي؛ فالجلي حُرِّم لما فيه من الضرر ، والظلم، والخفي ؛ حُرِّم لأنه ذريعة إلى الجلي ؛ فربا النساء من الجلي؛ فإنه يضر المحاييج؛ ضرراً ظاهراً وهذا مجرب، والغني يأكل أموال الناس بالباطل؛ لأن ماله ربا من غير نفع حصل للخلق؛

١ - مجموع الفتاوى (٥٢٤/٢٨)، وانظر منه (ص/٢٦٣-٢٦٩ و٥١١)، الفتاوى الكبرى (٥٥٧/٣)، وقد سبق الكلام على سبب النزول هذا (ص/٦٤١) من البحث.

٢ - الربا في اللغة: النمو، والزيادة، والارتفاع، يُقال: ربا الشيء، يربو؛ إذا زاد، ونما، وعلا، ومنه ﴿فَأَخَذَهُمُ أَخَذَةً مُرَائِيَةً﴾ أي زائدة، واصطلاحاً: لعل أقرب التعاريف: ((الزيادة في أشياء خاصة، والزيادة على الدين مقابل الأجل مطلقاً)) اختاره د. عمر المترك - رحمه الله - في كتابه الربا والمعاملات المصرفية (ص/٤٣)، وانظر الدر النقي (٢ / ٤٤٤)، أنيس الفقهاء (ص ٢٤١)، المبسوط (١٢ / ١٠٩)، المغني (٦ / ٥١)، البنوك الإسلامية للطيار (ص: ٤٥).

٣ - أما النوع الأول؛ فهو (ربا الجاهلية) أو ربا الدين، أو النسيئة، وله صورتان:

- "الأولى: أن يقر في ذمة شخص لآخر دين، فإذا حلَّ الأجل طالبه رب الدين؛ فقال المديون: زدني في الأجل؛ أزدك في الدراهم؛ ففعل! الثانية: أن يفرض شخص آخر عشرة دراهم - مثلاً - بأحد عشر، أو نحو ذلك.
- والنوع الثاني: هو (ربا البيوع)، وهو الخفي من الربا، وتحريمه ثابت بالسنة في حديث (الذهب بالذهب ... الخ) وهو قسمان: ربا الفضل، وربا النساء؛ فإذا باع الشخص غيره درهما بدرهمين، مع تعجيل البديلين؛ فهو ربا فضل، وإن باعه ديناً بعشرة دراهم، أو صاعاً من تمر بصاع من شعير، مع تأخير أحد البديلين، كان ذلك ربا نساءً" قاله في معجم المصطلحات الاقتصادية (ص ١٧٦) (بتصرف) وانظر الربا والمعاملات المصرفية، للمترك (ص/٥٣-١٥٢)، البنوك الإسلامية للطيار (ص/٤٥-٥٥).

ولهذا جعل الله الربا ضد الصدقات ، فقال : ﴿ يَحْقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصدقات ﴾ [البقرة : ٢٧٦] .
 وقال : ﴿ وما آتيتكم من ربا ليروا في أموال الناس فلا يروا عند الله . وما آتيتكم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون ﴾ [الروم : ٣٩] ، وقال للنبي صلى الله عليه وسلم - في أول ما أنزل عليه - : ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ [الدثر : ٦] وقال ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة ﴾ الآيات ... إلى قوله ﴿ والله يحب المحسنين ﴾ [آل عمران : ١٣٠ - ١٣٤] فنهى عن الربا الذي فيه ظلم الناس ، وأمر بالإحسان إلى الناس المضاد للربا^(١) .
 قلت : لم يُشر أحدٌ من مُفسِّري آيات الأحكام لعلّة تحريم الربا^(٢) والتنبيه على المقابلة القرآنية بين الربا ، والإحسان ، والله تعالى أعلم .

المسألة الثانية / صفة الربا المعني بهذه الآية

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

((كان الرجل في الجاهلية^(٣) يكون له على الرجل دين ، فيأتيه عند محل الأجل ، فيقول له : إما أن تقضي ، وإما أن تربي ! فإن قضاؤه ؛ وإلا زاده المدين في المال ، وزاده الغريم في الأجل فيكون قد باع المال بأكثر منه إلى أجل ؛ فأمرهم الله إذا تابوا أن لا يُطالبوا إلا برأس المال))^(٤) .

قلت : وقد أشار لهذه المسألة غالب مُفسِّري آيات الأحكام^(٥) ، والله أعلم .

١ - تفسير آيات أشكلت (٢ / ٥٩٧ - ٥٩٩) ، وانظر مجموع الفتاوى (٣٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦) ، وانظر (٢٩ / ٤١١) ، أعلام الموقعين (٢ / ١٣٢) .

٢ - انظر أحكام القرآن للشافعي (١ / ١٣٥) ، للحصاص (١ / ٥٧١) ، لإلكيا الهراسي (١ / ٢٣١) ، لابن العربي (١ / ٣٢١) ، للقرطبي (٣ / ٣٤٠) .

٣ - وهذا مأثور عن زيد بن أسلم ، أخرجه عنه مالك في الموطأ (٢ / ٦٣) . وقال مجاهد ، وعطاء ، وقتادة : إن ربا الجاهلية كان كذلك . انظر سنن البيهقي (٥ / ٢٧٥) ، تفسير الطبري (٦ / ٨) رقم (٦٢٣٥ و ٦٢٣٧ و ٦٢٩٣) ، الدر المنثور (٢ / ٧١) ، العجائب لابن حجر (١ / ٦٣٦ - ٦٣٧) ، أسباب النزول للسيوطي (ص ٨٦) .

٤ - مجموع الفتاوى (٢٩ / ٤٤٠)

٥ - انظر أحكام القرآن للحصاص (١ / ٥٦٣) ، إلكيا الهراسي (١ / ٢٣٢) ، ابن العربي (١ / ٣٢٠) ، القرطبي (٣ / ٣٣٤) .

المسألة الرابعة / أنواع الربا .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« لفظ الربا يتناول كل ما نُهي عنه من ربا النساء، و ربا الفضل، والقرض الذي يجزّ منفعةً، وغير ذلك؛ فالنص متناول لهذا كله؛ لكن يحتاج في معرفة دخول الأنواع، والأعيان في النص إلى ما يستدل به على ذلك، وهذا الذي يُسمى تحقيق المناط^(١) .

[والتحقق؛ أن الربا نوعان؛ جلي، وخفي؛ فالجلي حُرّم لما فيه من الضرر، والظلم، والخفي؛ حُرّم لأنه ذريعة إلى الجلي، فربا النساء من الجلي . . .

وأما ربا الفضل؛ فإنما نُهي عنه لسد الذريعة، كما في المسند مرفوعاً إلى النبي ﷺ من حديث سعد « لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين، فإنني أخاف عليكم الرّماء، والرّماء؛ هو الربا »^(٢) . . .

ثم اتفق الناس على تحريم ربا الفضل في الأعيان الستة - التي جاءت بها الأحاديث، وهي من أفراد مسلم^(٣) من حديث عبادة، وغيره، عن النبي ﷺ قال: « الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد »^(٤) .

قلت : ونوعي الربا هذان؛ قد أجمع العلماء على تحريمهما^(٥)، وقال بذلك جميع مُفسّري آيات الأحكام^(٦)، والله أعلم .

١ - تحقيق المناط : مصطلح أصولي، يُقصد به : " إثبات الحكم المنصوص عليه في الصورة المتنازع فيها"، انظر روضة الناظر (ص ٢٧٦ - ٢٧٧)، معالم أصول الفقه ص (٢٠٩) .

٢ - أخرجه أحمد في مسنده (٢ / ١٠٩)، رقم (٥٨٨٥) من حديث ابن عمر، ورواه موقوفاً على عمر رضي الله عنه، كل من مالك في الموطأ، باب بيع الذهب بالفضة تبرا وعيناً، (رقم / ١٣٠٤ و ١٣٠٣)، ورواه البيهقي (٥ / ٢٧٩)، رقم (١٠٢٧٠)، وزاد: " قال قلت لنافع وما الرماء؟ قال: الربا "، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤ / ٧٠)، قال في مجمع الزوائد - عن رواية أحمد المرفوعة - (٤ / ١١٣) : " رواه أحمد والطبراني في الكبير بنحوه، وفيه أبو جناب وهو ثقة؛ ولكنه مدلس "، قال في النهاية (٢ / ٢٦٩) : " والرّماء - بالفتح، والمدة - الزيادة على مالا يحل، ويروى : الإرماء " .

٣ - رواه مسلم في المساقاة، باب الصرف، وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم (٨١) .

٤ - مجموع الفتاوى (١٩ / ٢٨٣ - ٢٨٤)، وما بين معقوفتين من تفسير آيات أشكلت (٢ / ٥٩٨ - ٦١٠) .

٥ - انظر الإجماع لابن المنذر ص (٩٢) .

٦ - أحكام القرآن للجصاص (٧١ / ٥٦٤)، أحكام القرآن، لإليكميا الهراسي (١ / ٢٣٠)، الجامع للقرطبي (٣ / ٣٤٠) .

المسألة الخامسة / ما يدخل في الربا من ضروب البيع

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« وأهل الحيل يقصدون ما تقصده أهل الجاهلية ، ولكنهم

يخادعون الله ولهم طرق :

أحدها : أن يبيعه السلعة إلى أجل ، ثم يبتاعها بأقل من ذلك نقدا ^(١) ، كما قالت أم

ولد زيد بن أرقم لعائشة : " إني بعت من زيد غلاما إلى العطاء بثمانمائة ، وابتعته بستمائة

نقدا !! فقالت عائشة : بئس ما شريت ، وبئس ما اشتريت ! أخبرني زيدا أنه قد أبطل

جهاده مع رسول الله ﷺ ؛ إلا أن يتوب ^(٢) .

قالت يا أم المؤمنين ! أرايت إن لم آخذ إلا رأس مالي ؟

فقرأت عائشة : ﴿ فمن جاءه موعظة من ربه فاتمى فله ما سلف وأمره إلى الله ﴾ ^(٣) . . .

١ - وهذه تسمى مسألة العينة ، والعينة في اللغة : السلف ، يقال : تعين فلان من فلان ؛ أي تسلف . واصطلاحا :

ما ذكره أبو العباس أعلاه ، " وقد قيل لهذا البيع : عينة ؛ لأن مشتري السلعة إلى أجل ، يأخذ بدلها من البائع عينا ، أي نقدا حاضرا " قاله في المصطلحات الاقتصادية (ص / ٢٥٥) ، وهي محرمة على قول جماهير أهل العلم ؛ لحديث أم ولد زيد بن أرقم المذكور أعلاه ، انظر مسائل أحمد لصالح ص (١٩٥) ، المغني (٦ / ٢٦٠ - ٢٦٢) ، رد المحتار (٥ / ٢٧٣) ، بداية المجتهد (٢ / ١٥٤) ، تهذيب السنن (٢٤٩/٩) ، الربا.. للمترك (ص ٢٦٠)

٢ - انظر في الكلام على مسألة بطلان الأعمال ببعض الموبقات ؛ مجموع الفتاوى (٤٨٣/١٢) و (٦٣٩/١٠) ، الصلاة لابن القيم ، وتهذيب السنن له (٢٤٩/٩ - ٢٥٠) .

٣ - أخرج الدارقطني في سننه (٣ / ٥٢) ، والبيهقي (٥ / ٣٣٠) ، وعبد الرزاق في مصنفه (٨ / ١٨٤) رقم (١٤٨١٢) أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت لها أم محبة - أم ولد زيد بن أرقم - يا أم المؤمنين أتعرفين زيدا بن أرقم ؟ قالت : نعم . قالت : فإني بعتة عبدا إلى العطاء بثمانمائة ظن فاحتاج إلى ثمنه ، فاشتريته قبل الأجل بسبعمائة ! فقالت : وذكرت عائشة الأثر ، والأثر ضعفه الدارقطني ، والشافعي ، وابن حزم ، بحجة أن أم محبة ، والعالية بنت أيفع : مجهولتان ؛ ولكن الأثر صححه ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (٩ / ٢٥٠) ، وابن عبد الهادي في التنقيح ، وهو الظاهر من كلام الزيلعي ، قال ابن سعد في الطبقات (٨ / ٤٨٨) : " أم محبة سألت بن عباس ، وسمعت منه وروى عنها أبو إسحاق السبيعي " ، ورواية القصة هي العالية بنت أيفع ، قال ابن سعد في الطبقات (٨ / ٤٨٧) : " العالية بنت أيفع بن شراحيل ، امرأة أبي إسحاق السبيعي ، دخلت على عائشة ، وسألته ، وسمعت منها " والله أعلم ، انظر سنن الدارقطني (٣ / ٥٢) ، (رقم / ٢١١) ، المحلى (١٠ / ٢٩٥) ، سنن البيهقي (٥ / ٣٣١) ، نصب الراية (٤ / ١٥) قال أبو محمد في المغني (٦ / ٢٦١) : « (والظاهر أنها لا تقول مثل هذا التغليظ ، وتقدم عليه ؛ إلا بتوقيف سمعته من رسول الله ﷺ ، فجرى مجرى روايتها ذلك عنه) » ، ونحوه عند الجصاص (١ / ٥٦٥) ، والقرطبي (٣ / ٣٤٢) .

[الثاني^(١)]: وكذلك إن اتفقا على المعاملة الربوية ، ثم أتيا إلى صاحب خانوت يطلبان منه متاعاً بقدر المال، فاشتراه المُعطي، ثم باعه الآخذ إلى أجل، ثم أعاده إلى صاحب الخانوت بأقل من ذلك، فيكون صاحب الخانوت واسطة بينهما بجُعل^(٢)؛ فهذا أيضاً من الربا الذي لا ريب فيه.

[الثالث]: وكذلك إذا ضما إلى القرض محاباة في بيع ، أو إجارة ، أو غير ذلك، مثل أن يُقرضه مائة ، ويبيعه سلعة تساوي خمسمائة، أو يؤجره خانوتاً يساوي كراء مائة بخمسين ! فهذا أيضاً من الربا .

ومن رواية الترمذي ، عن عبد الله بن عمر ، عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك »، قال الترمذي: "صحيح"^(٣)؛ فقد حرّم النبي ﷺ السلف - وهو القرض^(٤) - مع البيع^(٥). قلت : وقد نبه الجصاص^(٦) على النوع الأول، وعدّ قول عائشة فيه في حكم المرفوع؛ لأنه لا يُقال إلا بتوقيف، وتبعه كذلك القرطبي، وأما النوع الثاني وهو بيع العينة فقد أشار له القرطبي فقط، فيما لم أرَ من أشار للنوع الثالث سوى ابن تيمية^(٧) ، والله أعلم .

١ - ما بين معقوفتين للإيضاح، وكذا لفظة: (ثالثاً).

٢ - في تقييد الشيخ - رحمه الله - مواطأة الاثنان مع صاحب الخانوت على عوض ، إخراج لمسألة المراجعة للآمر بالشراء ، وهي نفس الصورة المذكورة ؛ ولكن بدون التواطؤ مع بائع ، وقد لا يحتاج المشتري لبيع السلعة أصلاً . انظر في صورة هذا البيع، وحكمه: البنوك الإسلامية، للطيار (ص/٣٠٧)، كتاب الدكتور القرضاوي "بيع المراجعة للآمر بالشراء" .

٣ - أخرجه أحمد (ص ٥٠٢) برقم (٦٦٢٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وانظر رقم (٦٦٧١) و (٦٩١٨) وأبو داود في البيوع ، باب بيع الرجل ما ليس عنده (رقم ٣٥٠٤)، وسكت عنه ، والترمذي في البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك (رقم ١٢٣٤) وقال : حسن صحيح ، والنسائي في البيوع ، باب بيع ما ليس عند البائع . وصحّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢ / ٧٨٥)

٤ - انظر لسان العرب - سلف - (٩/١٦٠-١٦١)، الدر النقي (٢ / ٤٧٩) .

٥ - مجموع الفتاوى (٢٩ / ٤٤٠ - ٤٤١)، وانظر بيان الدليل؛ فيه تقريرٌ مشابةٌ لبعض ما هنا (ص ١١٣) .

٦ - أحكام القرآن للجصاص (١ / ٥٦٥)، الجامع للقرطبي (٣ / ٣٤٢) .

٧ - وقد نص على حرّمه النوع الثالث؛ الإمام أحمد انظر مسائل صالح (ص/٨٥ و ٢٨٤)، ومسائل الكوسج (المعاملات / ٢١٤ و ٢٢٦) .

المبحث الرابع حكم المقبوض بعقد فاسد

المبحث الرابع / حكم المقبوض بعقد فاسد

استنبط ابن تيمية - رحمه الله - من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة/٢٧٥] ، وقوله: ﴿اقْتُوا اللَّهَ وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ إلى قوله: ﴿وَأِنْ بُنْتُمْ فَلَكُمْ مَرْغُوسٌ أَمْوَالُكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تَظْلَمُونَ﴾ [البقرة/٢٧٨-٢٧٩] ؛ أن كل ما قبض بتأويل^(١)، واعتقاد صحة للمقبوض، أو بجهل، وعدم علم بالتحريم، أو مع العلم بالإثم؛ ولكن فسوقاً، وعصياناً؛ ثم قد طرأ عليه العلم، والإنابة؛ فإنه يفسخ حال العلم، وأما ما سبق وأخذ؛ فإنه مغفوع عنه، يجوز الانتفاع به ولا يلزم رده، أو التصرف به .

وقد وقع كلامه - رحمه الله - حول هذا المبحث في مسألتين :

المسألة الأولى : حكم ما قبضه الكافر من المحرمات قبل إسلامه .

المسألة الثانية : حكم ما قبضه المسلم من المحرمات؛ وقرَّر أبو العباس - رحمه الله - أن المسلم التائب عن المعاملات المحرمة ، التي كسبها برضى المعامل له ، يُعفى عما قبضه قبل علمه ، وتوبته ، ويحل له الانتفاع بما قد قبضه قبل أن تنفسخ جميع عقود المحرمة، بعد علمه بالتحريم، أو توبته منها؛ سواء في ذلك :

- إن كان يعتقد جواز حلِّها، باجتهاد، أو تقليد، ثم تبين له أن الصحيح حُرمتها .
- أو كان جاهلاً بالحُرمة ؛ ثم علم بها .

- أو كان عالماً بالتحريم ، ثم تاب ، وأُنبأ إلى الله؛ وأدلة أبي العباس هي:

أولها: الاعتماد على ظاهرة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾

﴿؛ وهذا عام في كل من جاءته الموعظة ، سواءً أكان مسلماً ، أم كافراً ، عالماً أم جاهلاً .

ثانيها : أن المسلم إن عَلِمَ ، وتاب ، أولى من الكافر إذا أسلم .

ثالثها : تفريق النصوص بين التائب ، وغيره ؛ فالتائب يُرخص له ، ويعفى عنه ما لا يُرخص لغيره، وضرب أمثلة على ذلك، وأن في العفو عما قبضه المسلم قبل توبته ؛ مراعاة لمقصد من مقاصد الشريعة في تحصيل التوبة ، وتيسيرها على المكلف .

رابعها: أن العفو عما قبضه المسلم قبل توبته، لا يتضمن مفسدة ؛ فلذا فلا وجه لتحريم

الانتفاع بما قبضه قديماً ؛ فإليك سياق كلامه في ذلك :

قال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة/٢٧٥]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

((قوله ﴿فله ما سلف﴾ أي مما قبضه من الربا^(١)، جعله له.

و﴿وأمره إلى الله﴾؛ قد قيل: يعود إلى الشخص^(٢)، وقيل: إلى ﴿ما﴾^(٣)، وبكل حال فالآية تقتضي أن أمره إلى الله، لا إلى الغريم - الذي عليه الدين - بخلاف الباقي، فإن للغريم أن يطلب إسقاطه؛ كما قال تعالى: ﴿اتقوا الله وذمروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم موقوف أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾؛ أي ذروا ما بقي من الزيادة في ذمم الغرماء، وإن تبتم فلكم رأس المال من غير زيادة؛ فقد أمرهم بترك الزيادة - وهي الربا - فيسقط عن ذمة الغريم ولا يطالب بها، وهذه للغريم فيها حق الامتناع من أدائها، والمخاصمة على ذلك وإبطال الحجة المكتتبه بها. وأما ما كان قبضه؛ فقد قال: ﴿فله ما سلف وأمره إلى الله﴾، فافتضى أن السالف له للقبض، وأن أمره إلى الله وحده لا شريك له ليس للغريم فيه أمر، وذلك أنه لما جاءه موعظة من ربه فانتهى؛ كان مغفرة ذلك الذنب، والعقوبة عليه إلى الله، وهذا قد انتهى في الظاهر ﴿فله ما سلف وأمره إلى الله﴾ إن علم من قلبه صحة التوبة؛ غفر له، وإلا عاقبه.

ثم قال: ﴿اتقوا الله وذمروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين﴾؛ فأمر بترك الباقي، ولم يأمر برد المقبوض؛ وقال: ﴿وإن تبتم فلكم موقوف أموالكم﴾ لا يشترط منها ما قبض.

وهذا الحكم ثابت في حق الكافر إذا عامل كافرا بالربا، وأسلما بعد القبض، وتحاكما إلينا، فإن ما قبضه يحكم به كسائر ما قبضه الكفار بالعقود التي يعتقدون حلها،

١ - وهذا بإجماع من المفسرين . انظر تفسير الطبري (٣ / ١٠٤) ، المارودي (١ / ٣٥٠) .

٢ - وهو اختيار الطبري، المرجع السابق .

٣ - انظر تفسير المارودي (١ / ٣٥٠) ، تفسير ابن كثير (٢ / ٦٥١) ط. البنا .

كما لو باع خمرًا، وقَبَضَ ثمنها^(١)، ثم أسلم؛ فإن ذلك يحل له؛ قال النبي ﷺ: ((من أسلم على شيء فهو له ^(٢)))^(٣).

قلت: وهذا مذهب جمهور العلماء^(٤)، وقال به جمهور مفسري آيات الأحكام^(٥).

المسألة الثانية / حكم ما قبضه المسلم من العقود المحرمة قبل علمه ، وتوبته

قال أبو العباس ابن تيمية: ((أما المسلم ؛ فله ثلاثة أحوال:

- تارة يعتقد حل بعض الأنواع باجتهاد، أو تقليد .
- وتارة يُعامل بجهل ، ولا يعلم أن ذلك ربًا محرم .
- وتارة يَقْبِضُ مع علمه بأن ذلك محرم .

أما الأول، والثاني؛ ففيه قولان إذا تبين له فيما بعد أن ذلك ربًا محرم ؟

• قيل : يرد ما قبض؛ كالغاصب.

• وقيل : لا يرده؛ وهو أصح؛ لأنه كان يعتقد أن ذلك حلال.

والكلام فيما إذا كان مختلفاً فيه، مثل الحيل الربوية، فإذا كان الكافر إذا تاب يغفر له ما استحلّه، ويباح له ما قبضه؛ فالمسلم المتأول إذا تاب يغفر له ما استحلّه ويباح له ما قبضه ؛ لأن المسلم إذا تاب أولي أن يُغفر له إن كان قد أخذ بأحد قولي العلماء في حل ذلك ، فهو في تأويله أعذر من الكافر في تأويله وأما المسلم الجاهل؛ فهو أبعد؛ لكن ينبغي أن يكون كذلك؛ فليس هو شرًا من الكافر ..

١ - وعليه فتوى الإمام أحمد ، انظر أحكام أهل الملل (ص/١١)، مسائل أحمد للكوسج (ص/٣٣٢ و ٤١٧) .

٢ - أخرجه أبو داود في الخراج ، باب في إقطاع الأرضيين (رقم ٣٠٦٧)، والدارمي في الزكاة، باب من أسلم على شيء (٤٠١/٢)، والبيهقي في الكبرى ، كتاب السير ، باب من أسلم على شيء ؛ فهو له (٩ / ١١٣) . وحسنه في إرواء الغليل (٦ / ١٥٧) .

٣ - تفسير آيات أشكلت (٥٧٤-٥٧٦)، وانظر الصارم المسلول (٣١٠/٢)، ومجموع الفتاوى (٢٩ / ٤١١ - ٤١٣) و (١٥٨ ، ٢١٨)؛ فالكلام في كل تلك المواضع يخرج من قريحة واحدة.

٤ - الإفصاح (٢ / ١٣٠)، المبسوط (٥ / ٩٢)، المغني (١٠ / ٣٣)، المنتقى للباجي (٣ / ٣٤٦) .

٥ - أحكام القرآن للجصاص (١ / ٥٦٥)، إكياً الحرّاسي (١ / ٢٣٣)، ابن العربي (١ / ٣٢١)، القرطبي (٣ / ٣٤٠) .

والشريعة أمر، ونهي، فإذا كان حكم الأمر لا يثبت إلا بعد بلوغ الخطاب؛ فكذلك^(١) النهي، فمن فعل شيئاً لم يعلم أنه محرم، ثم علم؛ لم يعاقب، وإذا عامل معاملات ربوية يعتقدونها جائزة، وقبض منها ما قبض، ثم جاءه موعظة من ربه؛ فانتهى فله ما سلف، ولا يكون شراً من الكافر، ولو كان قد باع خمرًا، أو حشيشة، أو كلباً^(٢) لم يعلم أنها حرام، وقبض ثمنها . . . وذلك أن هذا الذي قبضه قبل أن يعلم أنه محرم، لا إثم عليه في قبضه؛ فإنه لم يكن يعلم أنه محرم، والكافر إذا غفر له؛ لكونه قد تاب؛ فالمسلم أولى بطريق الأولى. والقرآن يدل على هذا بقوله: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾، وهذا عام في كل من جاءه موعظة من ربه، فقد جعل الله له ما سلف، ويدل على أن ذلك ثبت في حق المسلم، ما بعد هذا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾؛ فأمرهم بترك ما بقي، ولم يأمرهم برد ما قبضوه؛ فدل على أنه لهم مع قوله: ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ والله يقبل التوبة عن عباده .

فإن قيل : هذا مختص بالكافرين ؟

قيل : ليس في القرآن ما يدل على ذلك، إنما قال: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾؛ وهذا يتناول المسلم بطريق الأولى، وعائشة قد أدخلت فيه المسلم في قصة زيد بن أرقم^(٣)... بل قد يقال: إن هذا يتناول من كان يعلم التحريم إذا جاءته موعظة من ربه فانتهى، فإن الله يغفر لمن تاب بتوبته، فيكون ما مضى من الفعل، وجوده كعدمه، والآية تتناوله ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ ويدل على ذلك قوله بعد هذا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَنْ تَبْتَغُوا مِنْهُ مَرْغُومًا﴾

١ - في الأصل (وكذلك) ، ولعل ما أثبتته أنسب للسياق .

٢ - لورود النهي عنه ، ففي حديث أبي مسعود الأنصاري : ((أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب)) أخرجه البخاري في البيوع ، باب ثمن الكلب (٢٢٣٧) ومسلم في المساقاة ، باب تحريم ثمن الكلب (رقم ١٥٦٧) ، وعند البيهقي في سننه الكبرى (٦ / ٦) : ((لا يخل ثمن الكلب)) وهو أصرح في الدلالة، انظر شرح الزركشي (٣ / ٦٧٠) .

٣ - سبق تخريجه قريباً (ص ٦٩٧) .

أموالكم ، والتوبة تتناول المسلم العاصي؛ كما تتناول الكافر، ولا خلاف أنه لو عامله بربا يحرم بالإجماع؛ لم يقبض منه شيئاً ثم تاب؛ أن له رأس ماله؛ فالآية تناولته، وقد قال فيها: ﴿ **اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا** ﴾ ولم يأمر برد المقبوض، بل قال قبل ذلك: ﴿ **فمن جاءه موعظة من ربه فاتمه فله ما سلف** ﴾ . . . وأما مع العلم بالتحريم^(١)، فيحتاج إلى نظر، فانه قد يقال: طرد هذا أن من اكتسب مالا ثمن خمر، مع علمه بالتحريم، فله ما سلف . وكذلك كل من كسب مالا محرماً ، ثم تاب إذا كان برضا الدافع وهذا ليس ببعيد عن أصول الشريعة، فإنها تفرق بين التائب وغير التائب، كما في قوله ﴿ **فمن جاءه موعظة من ربه فاتمه فله ما سلف** ﴾ وقال تعالى: ﴿ **قل للذين كفروا إن يتهوا يغفر لهم ما قد سلف** ﴾ [الأنفال/ ٣٨] . وهذا في الكفار ظاهر متواتر عن الرسول ﷺ ، متفق عليه بين المسلمين، فإن الكافر إذا أسلم لم يجب عليه قضاء ما تركه من صيام، وصلاة، وزكاة^(٢)، ولا يحرم ما اكتسبه من الأموال التي كان يعتقد حلالاً، ولا ضمان عليه فيما أتلّفه؛ لأنه كان يعتقد حل ذلك .

وأما المسلم إذا تاب ؛ ففي قضاء الصلاة، والصيام نزاع^(٣)، ومما يقوي هذا ؛ أن هذا المال لا يتلف بلا نزاع ، بل إما أن يتصدق به ، وإما أن يدفع إلى الزاني ، والشارب الذي أخذ منه، مع كونه مصراً ، وإما أن يجعل لهذا القابض التائب؛ فإذا دفعه إلى الزاني ، والشارب ، فلا يقوله من يتصور ما يقول !! وإن كان من الفقهاء من يقوله! فإن في هذا فساداً مضاعفاً ، فإن ذلك كان ممنوعاً من الشرب، والزنا، ولو بذل العوض، فإذا كان قد فعله بعوض، وأعيد إليه العوض؛ كان ذلك زيادة إعانة له ، وإغراء له بالسيئات؛ وأما الصدقة، فهي أوجه^(٤) ؛ لكن يقال : هذا الباب أحق به من غيره ، ولا ريب إن كان

١ - هذا هو النوع الثالث من المذكورين في صدر المسألة .

٢ - وهذا بإجماع العلماء، انظر المغني (١/٢٣٩) ط. دار الفكر، حلية العلماء (٢/٥-٦) .

٣ - فاكتر العلماء؛ على وجوب القضاء، وقال بعضهم: لا قضاء عليه، انظر المغني (١/٢٣٥)، حلية العلماء (٢/١٠)، المبدع (٢/٢٩٢) .

٤ - أي أفضل من الانتفاع بذلك المال .

صاحب هذا الباب فقيرا فهو أحق به من غيره من الفقراء . . . ومن تدبر أصول الشرع ؛ علم أنه يتلطف بالناس في التوبة بكل طريق .

وأيضا ؛ فلا مفسدة في أخذه ؛ فإن المال قد أخذه ، وخرج عن حكم صاحبه ، وعينه ليست محرمة ، وإنما حرم ؛ لكونه استعين به على محرم ، وهذا قد غفر بالتوبة ، فيحل له مع الفقر بلا ريب ، وأخذ ذلك مع الغنى له وجه ، وفيه تيسير التوبة على من كسب مثل هذه الأموال .

وأما الربا فإنه قد قبض برضا صاحبه ، والله سبحانه يقول: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبِعْهَا فَلَهُ مَآسِفٌ ﴾ ولم يقل : فمن أسلم ، ولا من تبين له التحريم ، بل قال : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبِعْهَا ﴾ ، والموعظة تكون لمن علم التحريم أعظم مما تكون لمن لا يعلمه ، قلل تعالى ﴿ يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [النور/ ١٧] ، وقال ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [النساء/ ٦٣] .

وأيضا ؛ فهذا وسط بين الغريمين ، فإن الغريم المدين ينهى ^(١) أن يسقط عنه هذه الزيادة، وهذا عنده غاية السعادة ، وذاك لا ينهى أن يبقى له ما قبض وقد عفا الله عما مضى، وأما تكليف ذلك إعادة القرض ، فذلك مثل مطالبة الغريم بما بقي ، وكلاهما فيه شطط، وتسلط، وشدة عظيمة ، فهذا هذا ، والله أعلم ^(٢)

قلت : وهذا الذي قرره ابن تيمية في هذه المسألة، وقد وافق فيه الإمام الجصاص، فإنه قد قرر ذلك في كتابه ^(٣) أتم تقرير، وتشابه عرضهما كثيرا لمسائل الباب، والله تعالى أعلم .

١ - هكذا في المطبوع المحقق، ويبدوا أنها (يتمنى)، والله أعلم.

٢ - تفسير آيات أشكلت (٢ / ٥٧٧ - ٥٩٦) ، وانظر مجموع الفتاوى (٢٩ / ٤١٣) .

بيان الدليل (ص/ ٢٤٥)

٣ - أحكام القرآن له (١ / ٥٦٩ - ٥٧٢)

المبحث الخامس حكم بيع رباع مكة ، وإجارتها

المبحث الخامس / حكم بيع ربا ع مكة ، وإجارها

استنبط شيخ الإسلام - رحمه الله - من قوله تعالى: ﴿والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد﴾^(١) [الحج/٢٥]؛ أن ربا ع^(٢) مكة لا يجوز احتكارها من غير المحتاجين لها؛ فهي للناس سواء، من احتاج منهم للسكنى؛ سكن، ومن استغنى؛ أسكن غيره.

فالعاكف- في الآية- على اختيار ابن تيمية؛ هو المقيم في مكة - داخل حدود حرما - والساكن فيها .

والباد : هو الطارئ على الحرم، من الوافدين عليه، فهو وأهله الساكنين فيه، سواء في الانتفاع بدوره؛ فمن سبق إلى مكان فهو أحق به؛ ما دام محتاجا إليه، فإن استغنى عنه؛ دفعه إلى من يحتاجه.

١ - اختلف أهل العلم - رحمهم الله - في المراد بالمسجد الحرام في الآية على قولين :

أولهما : أن المسجد الحرام ، هو المسجد نفسه ، ومعنى ﴿الذي جعلناه للناس﴾ أي قبله لصلاقتهم، ومنسكا لحجهم، وهو اختيار الطبري ، والشافعي والبخاري ، وإلكيا الهراسي، ونسبه الحافظ في الفتح (٣ / ٥٢٧) لمالك ، ولم أره في كتب أصحابه ، وستأتي الإشارة لذلك.

ثانيهما : أن المسجد الحرام جميع الحرم ، وعليه ، فإن معنى ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾ أحد أمرين

- أنهم سواء في دوره ، ومنازله ، وليس العاكف المقيم ، أولى بها من البادي المسافر . وهذا قول ابن عباس، ومجاهد، وقتادة ، وعطاء ، وقال به أبو حنيفة ومالك ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم ، ورجحه الجصاص ، وابن العربي ، والقرطبي.

- أنهم سواء في أن من دخله كان آمنا ، وأنه لا يقتل به صيدا ، ولا يعضد به شجرا . وهذا قول الحسن البصري، ومجاهد، انظر تفسير مجاهد (ص / ٤٧٨) تفسير الطبري (١٧ / ١٣٦ - ١٣٨) ، زاد المسير (٣٠٦ / ٥) ، النكت والعيون (٤ / ١٥ - ١٦) ، تفسير ابن كثير (٥ / ٢٣٧٤) ط . البنا ، فتح الباري (٣ / ٥٢٦ - ٥٢٧) ، البيان والتحصيل (٣ / ٤٠٥) و (١٧ / ١٤٦) ، أحكام القرآن للجصاص (٣ / ٢٩٩ - ٣٠١) ، إلكيا الهراسي (٤ / ٢٧٩) ، ابن العربي (٣ / ٢٧٥ - ٢٧٧) ، القرطبي (١٢ / ٣١ - ٣٤) .

٢ - الرباع : جمع ربع - بفتح الراء - وهو المنزل المشتمل على أبيات ، وقيل : هو الدار . انظر الصحاح (٣ / ١٢١١) ، النهاية (٢ / ١٨٩) ، فتح الباري (٣ / ٥٢٨) .

وقد ذكر شيخ الإسلام قولي العلماء في ذلك ، وتوسط ، فاختاره جواز بيع رباع مكة، وتحريم إجارتها؛ ويبنى اختياره هذا على ثلاثة أدلة :

- أولها؛ دلالة الآية السابقة على تحريم احتكار شيء من رباع مكة ، ودورها ، بناء على أن المسجد الحرام في الآية ، هو الحرم كله ، لا المسجد فحسب.
- ثانيها؛ أن الأحاديث والآثار الواردة عن رسول الله ﷺ ، وصحابته في ذلك تدل على جواز البيع دون الإجارة؛ فلذا جرى التفريق جعلاً بين النصوص.
- ثالثها؛ أن مكة فتحت عنوة^(١)، وما فتح عنوة فلا يجوز تملكه ، ولا هبته ، ولا إرثه .

١ - أي بالقوة ، والاستيلاء ، وقد اختلف أهل العلم في ذلك على قولين؛ أولهما: أنها فتحت عنوة ، وهو قول جمهور العلماء . وثانيهما: أنها فتحت صلحا وبه قال الشافعي . واعلم أن ابن تيمية لا يجعل فتحها عنوة ؛ أصلا لهذه المسألة؛ بل هو يرى أن ما فتح عنوة؛ فلإمام فعل الأصلح فيه، وفرق بين مكة، وغيرها في ذلك، انظر مجموع الفتاوى (٢٩ / ٢١٠)؛ فهو إنما يعلل منع تأجير، وتابعه الحافظ في الفتح (٥٢٩/٣) ..

قال تعالى

﴿وَالْبَيْتَ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [المع: ٢٥].

قال شيخ الإسلام - قدس الله روحه -:

« وهذه هي العلة التي اختصت بها مكة دون سائر الأمصار ، فإن الله أوجب حجها على جميع الناس ، وشرع اعتماها دائما ، فجعلها مشتركة بين جميع عبادته ، كما قال ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾ ؛ ولهذا كانت (منى) وغيرها من المشاعر ، من سبق إلى مكلن فهو أحق به حتى ينتقل عنه كالمساجد ، ومكة نفسها من سبق إلى مكان فهو أحق به ، والإنسان أحق بمسكنه مادام محتاجا إليه ، وما استغنى عنه من المنافع ؛ فعليه بذله بلا عوض لغيره من الحجيج ، وغيرهم ؛ ولهذا كانت الأقوال في إحارة دورها ، وبيع رباها ثلاثة:

- قيل : لا يجوز لا هذا ، ولا هذا^(١).
- وقيل : يجوز الأمران^(٢).
- والصحيح : أنه يجوز رباها ، ولا يجوز إحارتها^(٣).

وعلى هذا تدل الآثار المنقولة في ذلك ، عن النبي ﷺ ، وعن الصحابة رضي الله عنهم ، فإن الصحابة كانوا يتبايعون دورها^(٤) ، والدور تورث ، وتوهب ، وإذا كانت تورث ، وتوهب ؛

١ - وبه قال أبو حنيفة ، ومالك ، والثوري ، وأبو عبيد وغيرهم ، انظر بدائع الصنائع (٥ / ١٤٦) ، مواهب الجليل (٢ / ٣١٨ - ٣١٩) ، شرح منتهى الإرادات (٣ / ١٢٠) ، (الباب ٢ / ٥٠٨) ، المحلى (٧ / ٢٦٣) .

٢ - وبه قال طاؤوس ، والشافعي ، ورجحه ابن المنذر ، وابن قدامة ، والبخاري . انظر روضة الطالبين (٣ / ٤١٨) ، المغني (٦ / ٣٦٤ - ٣٦٦) ، فتح الباري (٣ / ٥٢٦) .

٣ - وهذه رواية للإمام أحمد ، واختارها ابن تيمية ، وابن القيم . انظر زاد المعاد (٢ / ١٩٤ - ١٩٦) ، الإنصاف (٤ / ٢٨٨ - ٢٨٩) ، المبدع (٤ / ٢١ - ٢٢) .

٤ - كما ورد عن حكيم بن حزام - رضي الله عنه - أنه باع دار الندوة ، واشترى عمر - رضي الله عنه - دار السحن من صفوان بن أمية ، واشترى معاوية دارين . انظر مصنف عبد الرزاق (٥ / ١٤٧) ، مصنف ابن أبي شيبة (١ / ١٨٩) ، الخراج لأبي يوسف (ص ٨٢) . السنن الكبرى للبيهقي (٦ / ٣٤) ، معرفة السنن والآثار (٨ / ٢١٣) ، وأسانيدها صحيحة .

جاز أن تباع بخلاف الوقف^(١)؛ فإنه لا يباع، ولا يورث، ولا يوهب^(٢). . . وأما إيجارها؛ فقد كانت تدعى السوائب - على عهد النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر ؓ من احتاج سكن، ومن استغنى أسكن^(٣)؛ لأن المسلمين كلهم محتاجون إلى المنافع، فصارت منافع الأسواق، والمساجد، والطرق، التي يحتاج إليها المسلمون، فمن سبق إلى شيء منها؛ فهو أحق به، وما أستغني عنه، أخذه غيره بلا عوض، وكذلك المباحات التي يشترك فيها الناس^(٤).

قلت : ولم أر من اختار التفريق بين البيع، والإجارة سوى ابن تيمية - رحمه الله - وهي رواية عن الإمام أحمد^(٥) كما أسلفت، وقد أشرت آنفا إلى اختيارات مفسري آيات الأحكام، حيث توسعوا، واستدلوا في تلك المسألة بأكثر مما ذكره ابن تيمية، ولعل الإمام الجصاص هو أفضل من بسط المسألة، وأدلة الطرفين بكل إنصاف، والراجح - والله أعلم - ما جنح إليه الشافعي - رحمه الله - وذلك لعدة أمور :

أولها : أن الأقرب في تفسير قوله تعالى ﴿والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء﴾ أنه المسجد الحرام نفسه، وهذا ما رجحه مالك^(٦)، والشافعي، والطبري وسياق الآية يدل

١ - الوقف لغة : الحبس ، واصطلاحاً : هو ((تحبيس الأصل ، وتسبيل المنفعة)) ، الإنصاف (٧ / ٣) ، وانظر معجم المصطلحات الاقتصادية (ص / ٣٥٣) .

٢ - انظر صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، باب الوقف كيف يكتب ؟ رقم (٢٧٧٢) ، والإنصاف (٧ / ١٠٠) ، الإشراف (٢ / ٦٧٣) .

٣ - أخرجه ابن ماجة عن علقمة بن نضلة ، كتاب المناسك ، باب أجر بيوت مكة (٢ / ١٠٧٣) قال الحافظ في الفتح (٣ / ٥٢٦) : " في إسناده انقطاع ، وإرسال " .

٤ - (مجموع الفتاوى (١٧ / ٤٩٠ - ٤٩١) .

٥ - وأظنها رواية غير منصوصة ؛ وإنما مخرجة على أصول أحمد - رحمه الله - فإني لم أر من نص عليها قبل ابن تيمية ؛ فلعله هو الذي خرجها - ويحق له - فهو مجتهد مطلق ، فضلا عن الاجتهاد في حدود المذهب ، وصورة هذا التخريج حسب ما يظهر لي - والعلم عند الله - أن الإمام أحمد يجوز - في رواية - كما في الإنصاف (٤ / ٢٨٦) والاختيارات لبرهان الدين إبراهيم ابن محمد الشهير بابن قيم الجوزية - بيع ما فتح عنوة من أرض الشام ، والعراق ومصر ، ويكون في يد مشتريه بخراجه ، وإنما استثنى الإجارة ؛ لنص أحمد - رحمه الله - على عدم جوازها ، وأنه مما يضطر إليه .

٦ - كما في فتح الباري (٣ / ٥٢٧) ، والموجود في كتب أصحابه خلاف هذا ، ولذا أثبتته في تفسير الآية مع القائلين بأن المسجد الحرام ، الحرم كله .

على ذلك ؛ فإنه ذم الكفار بصددهم المسلمين عن المسجد الحرام ، والمراد بصددهم هنا منعهم من دخول البيت ، والطواف به ، والصلاة ، وإلى هذا مال الطبري .

ثانيها : قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ ديارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ [الحج/٤٠] في صفة المهاجرين .

قال ابن خزيمة : " فنسب الله الديار إليهم كما نسب الأموال إليهم ، ولو كانت الديار ليست بملك لهم لما كانوا مظلومين في الإخراج من دور ليست بملك لهم " (١)

ثالثها : أن السنة المفسرة ، والمبينة لكتاب الله نصت على جواز البيع والشراء كما

في حديث أسامة بن زيد ؓ أنه قال : يا رسول الله ! أين تنزل في دارك بمكة ؟

فقال : وهل ترك لنا عقيل من رباع ، أو دور ؟

وكان عقيل ورث أبا طالب هو ، وطالب ، ولم يرثه جعفر ولا علي ؓ لأنهما

كانا مسلمين ، وكان عقيل وطالب كافرين » (٢) .

قال الشافعي : « فأضاف الملك إليه ، وإلى من ابتاعها منه »

ومنه قوله ؓ عام الفتح : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » (٣) فأضاف الدار

إليه (٤) .

رابعها : ما صح عن عمر بن الخطاب ؓ أنه اشترى دارا للسجن بمكة ، إلى غير

ذلك من الآثار الواردة .

خامسها : أن التفريق بين البيع والإجارة لا يصح ؛ لأنهما صنوان ، فإذا جاز البيع

جازت الإجارة ، وهذا مضطرد في جميع الأحكام ، وعدم ورود ما يدل على جواز

الإجارة ، ليس دليلا على منعها .

١ - فتح الباري (٣ / ٥٢٧) .

٢ - أخرجه البخاري في الحج ، باب توريث دور مكة ، وبيعها ، وشراؤها ، رقم (١٥٨٨) ، ومسلم في الحج ، باب التزول بمكة للحجاج . . . رقم (١٣٥١) .

٣ - أخرجه مسلم في الجهاد ، باب فتح مكة ، رقم (١٧٨٠) .

٤ - انظر فتح الباري (٣ / ٥٢٧) .

المبحث السادس من أحكام الإجارة وفيه ثلاثة مسائل

المسألة الأولى: جواز إجارة الظئر.

المسألة الثانية: تجب أجرة الإرضاع بمجرد وقوعه.

المسألة الثالثة: بعض الأحكام التي رتبها ابن تيمية
على آية الإجارة.

المسألة الأولى / جواز إجارة الظئر^(١).

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [العلاق/٦]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« القرآن جاء بإجارة الظئر؛ للرضاع [وليس في كتاب الله إجارة منصوص عليها في شريعتنا؛ إلا هذه الإجارة^(٢)] »^(٣).

قلت: هذه المسألة من مسائل الإجماع^(٤)، وبها قال غالب مفسري آيات الأحكام^(٥)، والله أعلم.

المسألة الثانية : تجب أجرة الإرضاع بمجرد وقوعه

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« فأمر بإيتاء الأجر بمجرد إرضاعهن ، ولم يشترط عقد استئجار ، لأن إذن الأب لها في أن ترضع بالأجر؛ بل لما كان إرضاع الطفل واجبا على أبيه، فإن أرضعته المرأة استحقت الأجر بمجرد إرضاعها.

وهذا في الأم المطلقة؛ قول أكثر الفقهاء^(٦) يقولون: إنها تستحق الأجر بمجرد

الإرضاع

- ١ - الظئر - بكسر الظاء المعجمة، بعدها همزة ساكنة-؛ المرضعة غير ولدها" قاله في الدر النقي(٣/٥٣٧).
- ٢ - لعله يريد هذا النوع من الإجارة؛ وهو ما يقع على الأعيان؛ حيث قال بعض الفقهاء: بأن الإجارة على الإرضاع؛ مخالفة للقياس؛ فرد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - رداً بليغاً؛ كما في المراجع المذكورة في نهاية المسألة. أما ذكر الإجارة في القرآن الكريم؛ فذكرت أيضاً في سورة القصص - في موضعين - الآيتان (٢٦ و ٢٧). ولشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - رسالة نفيسة في الرد على القائلين بأن هنالك نصوصاً على خلاف القياس؛ فانظر مجموع الفتاوى (الجزء العشرون)، وقد نقل أغلبها تلميذه البار الإمام ابن قيم الجوزية في إعلام الموقعين، ولشيخ الدكتور عمر بن عبد العزيز رسالة بعنوان "المعدول به عن القياس".
- ٣ - مجموع الفتاوى (٢٠/٥٣١)، وما بين المعقوفين منه (٣٠/١٩٨)، وانظر منه (٢٠/٥٦١)، (٢٩/٧٤)، (٣٠/٣٤٩)، الفتاوى الكبرى (٤/٤٦).
- ٤ - انظر الإشراف لعبد الوهاب (٢/٦٥٤)، المغني لأبي محمد (٨/٧٢-٧٣)، القواعد، لابن رجب (رقم/٧٢).
- ٥ - انظر أحكام القرآن للحصاص (١/٤٨٩) و (٣/٦١٩)، أحكام القرآن لإلكيا المراسي (١/١٨٧)، (٢/٤٢٢)، أحكام القرآن لابن العربي (١/٢٧٤)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/١٦٤).
- ٦ - انظر الإشراف لعبد الوهاب (٢/٦٥٩)، المغني (٨/٧٣).

وأبو حنيفة ، يقول بذلك في الأم^(١) ، وإن كان لا يقول برجوع المؤدى للدين ، وخالفه صاحبه^(٢) ، والمفرق يقول: الأم أحق برضاع ابنها من غيرها، حتى لو طلبت الإرضاع بالأجر، لقدمت على المتبرعة^(٣).

قيل : فكذلك من له حق في بهائم الغير ، كالمستأجر، والمرقن يستحق مطالبة المالك بالنفقة على بهائمته، فذلك أحق من الأم بالإرضاع»^(٤).

قلت : ولم أجد من أشار لهذا الاستنباط عند هذه الآية ، ولا الآية الأخرى في الرضاع^(٥) من مفسري آيات الأحكام^(٦)، وهو استنباط دقيق موفّق ، والله الموفق .

المسألة الثالثة / من أدى حقا واجبا عن غيره فله الرجوع به عليه

وقد جعل ابن تيمية - رحمه الله - هذا العلم أصلا لجملة من المسائل ، فقاسها عليه؛ ضابطها أن لكل من أدى واجبا ماليا عن غيره؛ فإن له أن يرجع به عليه إذا لم يكن متبرعا بذلك ، وإن أداه بغير إذنه قال - رحمه الله - : " والقرآن يدل على أن من أدّى ديناً عن غيره ؛ فله الرجوع به عليه " ^(٧).

وقال: ((وإذا كان الإعطاء واجبا ، لدفع ضرر هو أعظم منه؛ فمذهب مالك^(٨)، وأحمد بن حنبل - المشهور عنه^(٩) - وغيرهما؛ أن كل من أدى عن غيره واجبا؛ فله أن يرجع به عليه، إذا لم يكن متبرعا بذلك، وإن أداه بغير إذنه، مثل:

١ - المبسوط للسرخسي (١٥ / ١٢١) ، جمل الأحكام (ص ١٥٩) .

٢ - هما محمد بن الحسن ، وأبو يوسف . انظر المراجع السالفة .

٣ - نص على ذلك الجصاص (٣ / ٦١٩) و (١ / ٤٨٩) ، ونقله إلكيا الهراسي (٤ / ٤٢٢) كعادته !

٤ - مجموع الفتاوى (٣٠ / ٣٤٩) .

٥ - قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبْرِئَ الرِّضَاعَةَ ﴾ الآية [البقرة/ ٢٣٣] .

٦ - انظر أحكام القرآن للشافعي (١ / ٢٦٣) ، للجصاص (١ / ٤٨٩) و (٣ / ٦١٩) ، إلكيا الهراسي (١ / ١٨٧) و (٤ / ٤٢٢) ، وابن العربي (١ / ٢٧٤) و (٤ / ٢٨٨) ، والقرطبي (٣ / ١٦٤) و (١٨ / ١٥١) .

٧ - مجموع الفتاوى (٣٠ / ٣٤٩) .

٨ - انظر الفروق (١ / ١٩٦) و (٢ / ٢٢) ، المدونة (٣ / ٢٢٥) ، إيضاح السالك (ص / ٨٥) .

٩ - انظر المغني (٦ / ٣٤٦ و ٥٢١) ، قواعد ابن رجب ، قاعدة رقم (٧٥) وانظر (٧٤ و ٦٧ و ٧٠ و ٩٦)

وذهب أبو حنيفة، والشافعي، إلى أنه ليس له الرجوع لصاحب الحق .

• من قضى دين غيره بغير إذنه - سواء كان قد ضمنه بغير إذنه ، أو أداه بغير إذنه ، أو أداه عنه بلا ضمان^(١) .

• وكذاك من افتك أسيرا من الأسر بغير إذنه ، يرجع عليه بما افتكه به^(٢) .

• وكذلك من أدى عن غيره نفقة واجبة عليه ، مثل : أن ينفق على ابنه أو زوجته أو بهائمهم ، لاسيما إذا كان للمنفق فيها حق؛ مثل أن يكون مرتثا^(٣) أو مستأجرا ، أو كان مؤثما عليها، مثل المودع^(٤)، ومثل راد العبد الآبق^(٥)، ومثل إنفاق أحد الشريكين على البهائم المشتركة، وقد دل على هذا الأصل؛ قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾^(٦) .

قلت : ولم أجد أحد من مفسري آيات الأحكام^(٧) أشار لهذه المسائل عند آياتي الرضاع المذكورتين، ويظهر لي - والعلم عند الله - أن عدم ذكر اشتراط القرآن للعقد، والاتفاق عليه؛ راجع إلى هذه الحالة، وما يشابهها من الحالات التي يترتب على ترك القيام بها مفسدة كبرى؛ كترك الأسير في يد العدو، أو ترك العبد الآبق، حتى يختفي فلا يتمكن منه، والقاعدة تقول: "كل مالا يتوصل إلى المطلوب إلا به فهو مطلوب"^(٨) وأما سداد الدين ، فإن الرجوع به على المدين غير مُسلم؛ لأن الدخول في معاملات الناس بعضهم مع بعض قد يخفى فيه الكثير من الأمور، والملايسات؛ فلو قال المدين: أنا لم أستدين منه ! أو لي عليه حقوق، وأخذت المال مقابل ذلك ! فكيف يرجع به عليه^(٩) ؟ والله أعلم

١ - قواعد ابن رجب (ص ١٤٤) ، إيضاح السالك ، (ص / ٨٥)

٢ - قواعد ابن رجب (ص / ١٤٤) .

٣ - المرتن : هو صاحب الرهن ، والراهن : هو صاحب المال . وأما الرهن ، فهو : حبس العين ؛ بمعنى حبس شيء مالي بحق ، يمكن استيفاؤه منه ، انظر طلبه الطلبة (ص ٢٦٣-٢٦٤) ، معجم المصطلحات الاقتصادية (ص ١٨٤) .

٤ - قواعد ابن رجب (ص / ١٤٤) ، والمودع ؛ صاحب الرديعة ، والرديعة : ((المال المتروك عند إنسان يحفظه)) قاله في طلبه الطلبة (ص / ١٧٦) .

٥ - انظر قواعد ابن رجب (ص ١٤٤) ، والآبق ؛ أي الهارب . انظر طلبه الطلبة ص (١٦٩) .

٦ - مجموع الفتاوى (٣٠ / ٣٤٨ - ٣٥٠) ، وكذلك (٢٠ / ٥٦٠ - ٥٦١) .

٧ - انظر المراجع لتفسير آيات الأحكام في نهاية المسألة السابقة .

٨ - انظر قواعد المقرئ (٢ / ٣٩٣) ، الفروق للقرافي (٢ / ٣٣) .

٩ - أما إذا أمنت المفاسد ؛ فقد يقال إن له الرجوع بالدين على المدين ، وكأن الوثني يسي ضعف القول بالوجوب على مذهب مالك . انظر إيضاح السالك (ص / ٨٥) .

الفصل الثاني

آيات أحكام الوصايا

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول:	آية الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بآيات المواريث .
المبحث الثاني:	وصية المّضار في وصيته غير نافذة .
المبحث الثالث:	وجه ذكر الإضرار في ذكر ميراث الأزواج ، والأخوة المبحث الرابع: جواز خلط وصي اليتيم لطعامه بطعامه اليتيم.

المبحث الأول الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بآية المواريث

المبحث الأول / الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بآية المواريث

قال شيخ الإسلام :

« الوصية^(١) للوالدين والأقربين منسوخة بآية المواريث^(٢)، كما اتفق على ذلك السلف^(٣)، قال تعالى ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَعُدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [النساء: ١٣] ، والفرائض المقدرة من حدوده ، ولهذا ذكر ذلك عقب ذكر الفرائض ؛ فمن أعطى صاحب الفرائض أكثر من فرضه ؛ فقد تعدى حدود الله ؛ بأن نقض هذا حقه ، وزاد هذا على حقه ؛ فدل القرآن على تحريم ذلك ، [وهو الناسخ] ^(٤) .

قلت : والقول بأن الناسخ لآية الوصية هي آية المواريث هو قول ابن عباس^(٥)، وقال به الشافعي^(٦)، ولم يختاره من مفسري آيات الأحكام^(٧) سوى ابن تيمية، والله أعلم .

١- الوصية في اللغة : من وصيت الشيء؛ إذا وصلته . وفي الاصطلاح : ((تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع)) قاله في معجم المصطلحات الاقتصادية (ص/ ٣٥٠) ، وانظر طلبه الطلبة (ص/ ٣٠٥) .

٢ - في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ لِيُتْرِكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠] .

٣ - لم أجد اتفاقاً في ذلك، والخلاف محكي ومشهور، وعمدة الأقوال قولين: أن آية المواريث تنسخ آية الوصايا، وبه قال ابن عباس، وعكرمة، ومجاهد. والقول الثاني: أن آية الوصايا غير منسوخة ، بل هي خاصة لمن لا يرث من الوالدين، والأقربين. قاله الضحاك، وطاووس، واختاره الطبري، ورجحه إلكيا الهراسي في أحكام القرآن .

انظر تفسير الطبري (١١٥/٢-١٢٠)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (١/٤٨٠-٤٨٦)، الإيضاح لمكي ص (١٤٠) .

٤ - جواب أهل العلم، والإيمان- ضمن مجموع الفتاوى - (١٧ / ١٩٨) ، وانظر ص (٣٩٧ / ٤٠) .

٥ - أخرجه عنه البخاري في التفسير ، باب (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) رقم (٤٥٧٨)

٦ - أحكام القرآن (١ / ١٤٩) مع أنه يضم الحديث (لا وصية لوارث) مع الآية ويقول لولا الحديث لما قلت بالنسخ .

٧ - حيث رجح الجصاص النسخ بالحديث (لا وصية لوارث)، وبقوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ ﴾ وله تعليل بديع في ذلك ، ورجح ابن العربي، والقرطبي أن الناسخ إنما هو الحديث السابق، دون آية المواريث، والله أعلم. انظر أحكام القرآن للجصاص (١ / ١٩٩ - ٢٠٤) ، أحكام القرآن لابن العسبي (١ / ٧١) ، الجامع للقرطبي (٢ / ٢٥٩)، وانظر في المسألة : المبسوط (١٤٢/٢٧)، مختصر خلافيات البيهقي (٤ / ٣٩)، المغني (٨ / ٣٩١) ، الإنصاف (٧ / ١٨٩) .

المبحث الثاني وصية المضار في وصيته غير نافذة

قال تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار﴾ [النساء/١٢]

قال شيخ الإسلام :

«المقاصد، والاعتقادات؛ معتبرة في التصرفات والعادات^(١)، كما هي معتبرة في القربات، والعبادات؛ فتجعل الشيء؛ حلالاً، أو حراماً، وصحيحاً، أو فاسداً، أو صحيحاً من وجه ... ودلائل هذه القاعدة كثيرة جداً، منها:

• قوله سبحانه: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار﴾

فإن الله سبحانه إنما قدم على الميراث وصية من لم يضار الورثة بها ، فإذا أوصى ضراراً؛ كان ذلك حراماً، للورثة إبطاله، وحرم على الموصي له أخذه بدون رضاهم ... لكن الضرر نوعان: جنف، وإثم، فإنه قد يقصد مضارهم؛ وهو الإثم، وقد يضارهم من غير قصد؛ وهو الجنف^(٢)، فمتى أوصى بزيادة على الثلث؛ فهو مضار^(٣)، قصد ، أو لم يقصد، فترد هذه الوصية، وإن وصى بدونه^(٤)، ولم يعلم أنه قصد الضرر؛ فنمضيها فإن علم الموصي له [أنه]^(٥) إنما أوصى له ضراراً ؛ لم يحل له الأخذ، ولو اعترف الموصي: أني إنما

١ - انظر المغني (٦ / ٣١٧ - ٣١٩) ، تفسير ابن كثير (٢ / ٦٥٢) ط . البنا ، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك (ص / ٣١٥) ، المنثور في القواعد (٣ / ١٨٣) ، الأشباه للسيوطي (ص / ١٥٢) .

٢ - قال الراغب : أصل الجنف : الميل في الحكم ، وكذا قال أبو حيان ، وابن فارس ، والصحيح : أن الجنف : الميل بالخطأ ، والإثم قصد الميل . وهذا فسر ابن عباس ، ومجاهد ، وأبو العالية ، والضحاك ، والربيع ، والسدي . واختاره : ابن جرير ، وابن كثير ، والنسفي وغيرهم . انظر تفسير الطبري (٢ / ١٢٥) ، تفسير ابن كثير (١ / ٤٥٩) ط البنا ، تفسير النسفي (١ / ٦٣) وانظر مفردات الراغب ص (١١٤) ، تحفه الأريب ص (٩١) ، معجم مقاييس اللغة ص (٢٢٧) ، الجامع القرطبي (٢ / ٢٦٦) ، ويراجع (ص / ٣٧١) من البحث .

٣ - أي قاصد له ؛ لأنه قد ورد النهي عن تعدي الثلث في الوصية ؛ ولقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص : «الثلث والثلث كثير» أن تدع وراثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم» أخرجه البخاري في الوصايا باب الوصية بالثلث (رقم/٢٥٩٢) ، وفي النفقات ، باب فضل النفقة على الأهل... رقم/٥٠٣٩) بلفظه ، ومسلم في الوصية ، باب الوصية بالثلث (رقم ١٦٢٦) .

٤ - لعله يقصد بدون (الإضرار) ، أو بدون ما زاد على الثلث ، ويترجح لي الثاني؛ لأن إمضاء ما زاد على الثلث ، يتوقف على إذن الورثة، والله أعلم . انظر التهذيب لأبي الخطاب (ص / ٤٤٠) ، بداية المجتهد (٢ / ٣٣٥) ، الحاوي للماوردي (٨ / ١٩٦ - ١٩٧) ، المغني (٨ / ٤٠٤) .

٥ - زيادة يقتضيها السياق .

وصيت ضرارا ؛ لم يجز إعانته على إمضاء هذه الوصية، ووجب ردها في مقتضى هذه الآية»^(١).

قلت : وهذه القاعدة النفيسة ، في اعتبار المقاصد والآيات دلل عليها أبو العباس - رحمه الله - بما يزيد عن خمس عشرة دليلا^(٢)، ولم أر من أشار لها، وفي كلام أبي العباس السابق مسألتان :

أحدهما : أن الوصية المضرة بالورثة لا تنفذ - وهي ما زاد على الثلث - وبهذا قال جماهير العلماء ، ومصنفي تفاسير آيات الأحكام^(٣).

الثانية : أن الموصى له، إن رأى من تصرف الموصي إضرار بالورثة ؛ فلا يحل له أخذ ما وصى به.

ولم أر من أشار لهذه المسألة من مفسري آيات الأحكام؛ وهي مسألة مهمة، جديرة بالعناية، والله أعلم .

١ - بيان الدليل ، ص (١٢٧ - ١٢٨) .

٢ - المرجع السابق ص (١٢٧ - ١٤٠) .

٣ - انظر أحكام القرآن للجصاص (٢ / ١٢٦) وذكر صورا كثيرة للإضرار ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (٢ / ٣٧٢) ، أحكام القرآن لابن العربي (١ / ٤٥٤) ، الجامع للقرطبي (٥ / ٧٧ - ٧٨) .

المبحث الثالث وجه ذكر الإضرار في ميراث الأزواج ، والاختوة

قال تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- :

«وإنما ذكر الضرار في هذه الآية دون التي قبلها ؛ لأن الأولى^(١) تضمنت ميراث العمودين^(٢) .

والثانية تضمنت ميراث الأطراف من الزوجين، والاختوة، والعادة أن الموصي قد يضار زوجته، واخوته، ولا يكاد يضار ولده^(٣) . قلت : وهذه الفائدة اللطيفة ، في مناسبة ختم الآية بهذا اللفظ ، دون التي تليها ، ولم أر من نبه من مفسري آيات الأحكام لها^(٤) .

١ - الآية الأولى في ذكر الموارث [سورة النساء : ١١] .

٢ - سميت بذلك لأنه ذكر فيها ميراث الأبناء ، والأبء ، وهما عمود النسب بالنسبة للميت، انظر أعلام الموقعين (٣٥٦/١) .

٣ - بيان الدليل ص (١٢٨) ، وانظر تفسير آيات أشكلت (٢ / ٥٠١) .

٤ - ذهب ابن عاشور في التحرير والتنوير (٤ / ٢٢٦) ؛ إلى أن ذكر الإضرار في هذه الآية دون التي قبلها من باب المطلق والمقيد ، وانظر نظم الدرر للبقاعي (٢١٢/٥) .

المبحث الرابع جواز خلط وصي اليتيم لطعامه بطعام اليتيم.

قال تعالى ﴿وإن تخالطوهم فإخوانكم﴾ [البقرة/٢٢٠]

قال أبو العباس، ابن تيمية:

« ينفق [الوصي^(١)] على اليتيم بالمعروف، وإذا كان خلط طعامه بطعام الرجل أصلح لليтим؛ فعل ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿وَسأَلُونكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُصْلِحَ مِنَ الْمَفْسَدِ﴾ .

فإن الصحابة كانوا لما توعد الله على من يأكل مال اليتيم العذاب العظيم؛ يميزون طعام اليتيم عن طعامهم؛ فيفسد، فسألوا عن ذلك النبي ﷺ؛ فأنزل الله هذه الآية^(٢)،^(٣). قلت : وقد أشار لجواز خلط طعام الوصي طعامه بطعام اليتامي^(٤) إن قصد الصلاح جميع مفسري آيات الأحكام، كما أشاروا لسبب التزول، والله أعلم .

١ - زيادة للإيضاح.

٢ - أخرجه أبو داود في الوصايا ، باب مخالطة اليتيم . . . رقم (٢٨٧١) عن ابن عباس، وقد حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥٥٥/٢)، وانظر أسباب التزول للواحد ص (١٣٤)
٣ - الفتاوى الكبرى (٣ / ٣٣١)، وانظر مجموع الفتاوى (٣١ / ٣٣١) .
٤ - انظر أحكام القرآن للجصاص (١ / ٣٩٩ - ٤٠٤) ، أحكام القرآن لإلكيا المراسي (١ / ١٢٧) وهو نقل لكلام الجصاص بنصه !! ، أحكام القرآن لابن العربي (١ / ١٥٥) ، الجامع للقرطبي (٣ / ٦٠ - ٦٣) .

الفصل الثالث
آيات أحكام الموارث
وفيه ثمانية مباحث
المبحث الأول : الفرائض مقدرة من الله تعالى.
المبحث الثاني : نصيب البننتين في الميراث.
المبحث الثالث : نصيب بنات الابن مع البنت، وبنات الأب مع الأخت الشقيقة.
المبحث الرابع : ميراث الأخوات مع البنات.
المبحث الخامس: مسألة المشرقة.
المبحث السادس: مسألة العمريتان.
المبحث السابع : لا يرث الكافر المسلم.
المبحث الثامن : الميراث بالمؤاخاة، والخالفة.

المبحث الأول الفرائض مقدرة من الله تعالى

قال تعالى: ﴿تلك حدود الله﴾ [النساء/١٢]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« والفرائض المقدرة من حدوده^(١)، ولهذا ذكر ذلك عقب ذكر الفرائض^(٢)؛ فمن أعطى صاحب الفرائض أكثر من فرضه؛ فقد تعدى حدود الله، بأن نقص هذا حقه، وزاد هذا على حقه؛ فدل [القرآن] على تحريم ذلك^(٣) .

قلت : ولم أر من أشار لهذه اللطيفة القرآنية ، في مناسبة ختم آيات الفرائض بها ، حاشا الإمام القرطبي^(٤)، فإنه فسر (حدود الله) في الآية بالفرائض التي سبق الكلام عليها، فكان في كلامه هذا إشارة لهذه اللطيفة، والله أعلم .

١ - حدود الله : قيل تفصيلات فرائضه ، لأن أصل الحد : الفصل ، ومنه : حدود الدار .

وقيل : (حدود الله) طاعته، وقيل شروطه. انظر تفسير الطبري (٨ / ٦٩) ، النكت والعيون (١ / ٣٧١) ، البحر المحيط (٣ / ١٩١) .

٢ - سورة النساء [١١ - ١٢] .

٣ - جواب أهل العلم، والإيمان... (ضمن مجموع الفتاوى (١٧ / ١٩٨) ، وما بين معقوفتين من طبعة عبد العزيز ندا (ص/٢٣٥)، وانظر منه (٢ / ٣٩٧) ، وفي بيان الدليل للمؤلف (ص/١٢٨)، نص مشابه لبعض ما هنا.

٤ - الجامع للقرطبي (٥ / ٧٩) ، وانظر رموز الكنوز للرسعني (١ / ٣٩٩) .

المبحث الثاني في ميراث البننتين

المبحث الثاني / في ميراث البنتين

قرر ابن تيمية في هذا المبحث ميراث البنتين على ضوء تفصيل القرآن الكريم^(١)

فذكر:

• دلالة القرآن على أن للبننت الواحدة مع أخيها الذكر الثالث ؛ لقوله تعالى:

﴿لِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ [النساء/١١].

• ولها لوحدها النصف ، بدلالة الآية ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء/١١].

• وإن كانتا أكثر من اثنتين ؛ فلهما الثلثان ؛ لقوله تعالى ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ

فَلَهُمَا الثَّلَاثَانُ﴾ [النساء/١١].

• بقيت الحالة الرابعة ، وهي التي أطال النفس في تقريرها ، وهي إذا كان الورثة بنتين

فقط ، فما حكمها ؟ فنصر قول عامة العلماء في ذلك مستدلاً :

١ . بالآية الكريمة ﴿وَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانُ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا

النِّصْفُ﴾ ؛ فقيد حصولها على النصف بكونها واحدة ، فلا يكون لها ذلك مع غيرها .

٢ . دلالة التنبيه في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانُ﴾ وهذه في الأخوات ،

والبنين أولى بالثلثين من الأختين.

٣ . بالإجماع ؛ حيث أجمع العلماء على هذا الحكم ، ولا عبرة برواية شاذة لا إسناد لها

! - ستأتي الإشارة إليها - .

٤ . السنة الثابتة من حديث امرأة سعد بن الربيع ، عندما سألت النبي ﷺ عن ميراث

سعد ، وأنه سبب نزول الآية ، وتفسير من النبي ﷺ ، وبيان لمعناها .

٥ . بالقياس على الأختين ؛ فإن الله سبحانه لما قال في آخر السورة: ﴿وَلَهَا أَخْتٌ فَلَهَا

نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ وقال: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانُ مِمَّا تَرَكَ﴾ ؛ ألحقت الابنتان

بالأختين ، في الاشتراك بالثلثين .

١ - وجميع هذه الحالات عدا الأخيرة هي بإجماع العلماء ، انظر الإجماع لابن المنذر ص (٦٦) ، التمهيد لابن عبد

البر (٢٤ / ٩٦) ، المغني لابن قدامة (٩ / ١١)

وقد تخلل ذلك إيراد اعتراضات، وأجوبة تظهر من خلال مطالعة كلامه المتعلق بالمبحث .

قال أبو محمد - رحمه الله - في المغني ^(١): "وفي الجملة، فهذا حكم أجمع عليه، وتواترت عليه الأدلة، فلا يضرنا أيها أثبتته ."
قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« وأما ميراث البنتين ^(٢)؛ فقد قال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَىٰ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [النساء: ١١] .

فدل القرآن على أن البنت لها مع أخيها الذكر الثلث، ولها وحدها النصف ، ولما فوق اثنتين الثلثان، بقيت البنتان فكان إذا كان لها مع الذكر الثلث لا الربع؛ فإن يكون لها مع الأنثى الثلث لا الربع أولى وأحرى ^(٣)، ولأنه قال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ فقيد النصف بكونها واحدة فدل بمفهومه على أنه لا يكون لها إلا مع هذا الوصف ، بخلاف قوله ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ ، فإنه لما ذكر ضمير (كن) و(نساء) وذلك جمع ، لم يكن أن يقال: اثنتين؛ لأن ضمير الجمع لا يختص باثنتين؛ ولأن الحكم لا يختص باثنتين، فلزم أن يقال: (فوق اثنتين) ^(٤)؛ لأنه قد عُرِف حكم الاثنتين، وعُرِف حكم الواحدة، وإذا

١ - المغني (١٢/٩)، وأبو محمد، هو الإمام عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، صاحب كتاب المغني شرح مختصر الخرقي، قال الذهبي: "كان من بحور العلم، وأذكى العالم"، وقال ابن النجار: "كان إمام الحنابلة بجامع دمشق وكان ثقةً، حجةً، نبيلًا، غزيرُ الفضل، نزهًا، ورعًا، عابدًا، على قانون السلف، عليه النور، والوقار، يتفجع الرجل برويته، قبل أن يسمع كلامه". انظر سير أعلام النبلاء (١٦٥/٢٢).

٢ - المراد بالبنتين هنا : البنتان من الصلب . انظر المغني (٩ / ١١ - ١٢) .

٣ - وهذا نبه له ابن العربي (١ / ٣٣٦) ، وانظر زاد المسير (٢ / ٢٦) ، رموز الكنوز (١ / ٣٨٤) .

٤ - فتكون (فوق) هنا لنفي المزيد لما فوق الاثنتين، ورجحه إلكيا الهراسي في أحكام القرآن (٢ / ٣٤١) وقيل: هي زائدة ، كما في قوله تعالى ﴿فوق الأعناق﴾ فهي زائدة ، أي كن نساء اثنتين . وهذا قول ساقط لاعتباره به ، وقد ضعفه النحاس ، وابن عطية فيما نقله القرطبي - فقالا : هو خطأ ؛ لأن الظروف وجميع الأسماء لا يجوز في كلام العرب أن تزداد لغير معنى . وانظر شرح الزركشي (٤ / ٤٣٢) ، إعلام الموقعين (١ / ٤٥٧) ، تفسير-

كانت واحدة فلها النصف، ولما فوق الثنتين الثلثان؛ امتنع أن يكون للثنتين أكثر من الثنتين، فلا يكون لهما جميع المال لكل واحدة النصف، فإن الثلاث ليس لهنّ إلا الثلثان، فكيف بما دون الثلاثة ؟ ولا يكفيهما النصف؛ لأنه لها بشرط أن تكون واحدة ، فلا يكون لها إذا لم [تكن] واحدة .

وهذه الدلالة تظهر من قراءة النص^(١): ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ ، فإن هذا خبر (كان) تقديره: فإن كانت بنتاً واحدة، أي مفردة ليس معها غيرها فلها النصف ، فلا يكون لها ذلك إذا كان معها غيرها، فانتفى النصف، وانتفى الجميع، فلم يبق إلا الثلثان، وهذه دلالة من الآية .

وأيضاً فإن الله لما قال في الأخوات : ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ كان دليلاً على أن البنتين أولى بالثلثين من الأختين^(٢) .

وأيضاً؛ فسنة رسول الله ﷺ : «لما أعطى ابنتي سعد بن الربيع الثلثين وأمهما الثمن، والعم ما بقي»^(٣)، وهذا إجماع لا يصح فيه خلاف عن ابن عباس -رضي الله عنهما-^(٤) وقال في الأخوات: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ ؛ لأنه لم يذكر قبل ذلك ما يدل على أن للواحدة مع أخيها الثلث ، وإنما ذكر بعد ذلك بقوله: ﴿وَإِنْ كَانُوا اخوة

=ابن كثير (١ / ٤٥٨) ط دار الكتب العلمية ، أحكام الكتاب المبين للشنفكي (رسالة جامعية) (٢ / ٦١٠)
أحكام القرآن للقرطبي (٥ / ٦٣) ، الكشاف (١ / ٢٥١) .

١ - وبهما قرأ عامة القراء العشرة سوى نافع المدني ، وأبي جعفر يزيد المدني فإيهما قرأ بالرفع ، على معنى : فإن وقعت ، وحدثت واحدة ؛ فلها النصف .

انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع (١ / ٣٨٧) ، النشر (٢ / ٢٤٧) .

٢ - هذه دلالة تنبيه ، وهي أقوى من دلالة مفهوم الشرط كما قاله الزركشي في شرح مختصر الخِرَقسي (٤ / ٤٣٣) ،
وبنحوه قال الجصاص (٢ / ١٠٢) ، وابن العَرَبِي (١ / ٣٣٦) .

٣ - أخرجه أحمد في المسند (٣ / ٣٥٢) ، وأبو داود في الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الصلب رقم (٢٨٩١) ،
(، وابن ماجة في الفرائض ، باب فرائض الصلب (٢٧٢٠) ، والترمذي في الفرائض ، باب ما جاء في ميراث البنات (٢٩٢) ، وقال : " حديث صحيح " والحديث حسنّه الألباني في الإرواء (٦ / ١٢٢) .

٤ - فعله قولٌ ضعيفٌ عنه، وقد وصف ابن قدامة الرواية الواردة عن ابن عباس؛ بأنها شاذة، وذكرها ابن حزم بصيغة التمریض، انظر المحلى (١٠ / ٣١٦) ، المغني (٩ / ١١) ، أضواء البيان (١ / ٣١٠) .

مرجلا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴿ بخلاف تلك الآية ، فإنه ذكر أولا أن للذكر مثل حظ الأنثيين فتضمن حكمها مع أخيها ، ثم ذكر حكم العدد من النساء بعد ذلك .
ودلت آية (الولد) ^(١) على أن حكم ما فوق الاثنتين، حكم الاثنتين، فكذلك قال في الأخوات: ﴿ فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ﴾ ولم يذكر ما فوقهما ؛ فإنه إذا كانت الشتان يستحقان الثلثين فما فوقهما بطريق الأولى والأخرى، بخلاف آية (البنات) ^(٢)، فإنه لم يدل قوله : ﴿ للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ إلا على أنه لها الثلث مع أخيها ، وإذا كن فوق اثنتين لم تستحق الثلث ، فصار بيانه في كل من الآيتين من أحسن البيان هناك لما دل الكلام الأول على ميراث البنتين دون ما زاد على ذلك؛ بين بعد ذلك ميراث ما زاد على البنتين .

وفي آية الصيف ^(٣) : لما دل الكلام على ميراث الأختين، وكان ذلك دالا بطريق الأولى على ميراث الثلاثة والأربعة، وما زاد ؛ لم يحتج أن يذكر ما زاد على الأختين، فهناك ذكر ما فوق البنتين دون البنتين ، وفي الآية الأخرى ذكر البنتين دون ما فوقهما لما يقتضيه حسن البيان في كل موضع، حيث هناك قد بين ميراث البنتين دون ما فوقهما ، وكان هنا حكم بيان حكمهما بيانا لما فوقهما بطريق الأولى ، ولم يكن فيما تقدم بيان حكمهما ، ولم يجز أن يكون للأخوات أكثر من الثلثين لأن البنات إذا لم يكن لهن أكثر من الثلثين فالأخوات بطريق الأولى .

ولو قيل: الأخوة ثلاثة فصاعدا ، لقليل فكذلك الرجال والنساء ، فيلزم أن يكون المعنى ستة أخوة فصاعدا ، ولأنه لما بين حكم الأخت الواحدة ، والأخ الواحد ، وحكم الأختين فصاعدا بقي بيان الاثنتين فصاعدا من الصنفين ، ليكون البيان مستوعبا للأقسام .

١- النساء [١١] .

٢- النساء [١٧٦] . وسبق (ص/٣٥) تسمية النبي ﷺ بذلك .

٣- النساء [١١] ؛ والمراد قوله تعالى : ﴿ فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ﴾ ثم قال : ﴿ وإن كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ . وإن أراد بذلك إن كانوا عددا من الأخوة من جنس الرجال ، وجنس النساء ، لم يرد أن يكونوا جمع رجال وجمع نساء ، فإنه لو كان رجل وامرأتان ، أو امرأة ورجل ، أو رجلان ، وامرأتان لكان ذلك كما لو كانوا ثلاثة رجال وثلاث نساء ، وهذا باتفاق الناس .

ولفظ (الاخوة) وسائر ألفاظ الجمع قد يعني به الجنس من غير قصد لعدد؛ كقوله تعالى : ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم﴾^(١) [آل عمران: ١٧٣]، وقد يعني به العدد من غير قصد لقدر منه؛ فيتناول الاثنين فصاعداً، وقد يعني به الثلاثة فصاعداً، وفي هذه الآية إنما عني به العدد مطلقاً؛ لأنه بين الواحدة قبل ذلك، ولأن ما ذكره من الأحكام في الفرائض فرق فيه بين الواحد والعدد، وسوى فيه بين مراتب العدد؛ الاثنين والثلاثة، والأربعة، وهذا مما يبين أن قوله: ﴿فإن كان له أخوة فلائمه السدم﴾ يتناول الاثنين والثلاثة .

وقد صرح بذلك في قوله تعالى ﴿وإن كان رجل يورث كللة أو امرأة وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السدم فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث﴾ [النساء: ١٢٠]؛ فقوله: ﴿كانوا﴾ ضمير جمع، وقوله: ﴿أكثر من ذلك﴾؛ أي أكثر من أخ وأخت، ثم قال: ﴿فهم شركاء في الثلث﴾؛ فذكرهم بصيغة الجمع المضمر وهو قوله: ﴿فهم﴾، والمظهر وهو قوله: ﴿شركاء﴾، ولم يذكر قبل ذلك إلا قوله: ﴿وله أخ وأخت﴾؛ فذكر حال انفراد الواحد لا حال اجتماعهما؛ فدل على أن قوله: ﴿أكثر من ذلك﴾ أي : أكثر من أخ وأخت، وأعاد الضمير إليهم بصيغة الجمع، فدل على أن صيغة الجمع في آيات الفرائض تناولت العدد فصاعداً، كقوله ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر

١ - في تفسير الناس في قوله تعالى: ﴿الذين قال لهم الناس﴾ ثلاثة أقوال: فقيل: يريد بالناس؛ ركب عبد القيس، مروا بأبي سفيان فدمسهم إلى المسلمين ليثبطوهم، قاله ابن عباس، وابن أبي إسحاق. وقال مجاهد، ومقاتل، وعكرمة: هو نعيم بن مسعود الأشجعي، وقيل: هم المنافقون. انظر تفسير الطبري (١٤٩/٩)، تفسير القرطبي (٢٧٢ / ٤)، زاد المسير (٥٠٤/١)، وانظر في دلالة ألفاظ الجمع الرسالة (٥٨/١)، التقرير والتحجير (٣٦١/١)، بدائع الفوائد (٤ / ٢ - ٣)، معالم أصول الفقه ص (٤٢٣) .

مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ﴿١﴾ ، وقوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ أَخُوهُ فَلَأَمَّهُ السُّدُسُ﴾ ، وقوله: ﴿وَلِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾ ، ثم هذه الصيغة تصلح لذلك، وإن كان إنما يراد بها الثلاثة فصاعداً في موضع آخر .

وإن قيل : إن ذلك هو الأصل؛ فصيغة الجمع قد تختص بالثنائية فيما كان مضافاً إلى شيء وليس فيه إلا واحد منه كقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم/٤] ولا يحتمل إلا قلبيين، فهذا يختص بالاثنتين وعدل فيه عن لفظ الاثنتين إلى لفظ الجمع للتحفة وعدم اللبس ، فإنه قد علم أن لكل واحدة قلباً ، فصار استعمال لفظ الجمع في الاثنتين مع البيان هو لغة القوم ومنه قوله ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة/٣٨] ، ولم يقل: (يديهما) .

فإذا كانت الصيغة تختص بالاثنتين في الموضع المبين لم يقل أحد إنها عند الإطلاق تختص بالاثنتين، فلذلك تستعمل في الاثنتين فصاعداً في الموضع المبين، وإن كانت عند الإطلاق إنما تتناول الثلاثة فصاعداً، وليس شيء من ذلك مجازاً^(١)؛ بل كله من الموضوع في لغتهم .

وقد غلط من ظن أن لفظ الجمع في لغتهم إنما وضع لثلاثة فصاعداً ، أو لاثنتين فصاعداً؛ بل وضع لثلاثة فصاعداً في موضع، ولاثنتين فصاعداً في موضع ، ولاثنتين فقط في موضع ، وكلٌ مِنْ وضع العرب، والقرينة هاهنا من وضع العرب^(٢) .
وإذا كانت القرينة^(٣) موضوعة كانت بمنزلة ما يقترن بالفعل المفعول به، ومعه، وله، والظرفين، والحال، والتمييز، وما يقترن باللفظ من الصفة^(٤)، وعطف البيان، وعطف النسق، والاستثناء^(٥) .

١ - قال المناوي في التعريفات (ص/٦٣٧): " المجاز: اسم لما أريد ما وضع له لمناسبة بينهما؛ كسمية الشجاع أسداً، من جاز؛ إذا تعدى".

٢ - انظر العدة لأبي يعلى (٢ / ٦٥٢) ، روضة الناظر (ص ٢٣١) ، شرح التنقيح (ص/٢٣٣).

٣ - القرينة في اللغة: فعيلة بمعنى فاعلة، مأخوذة من المقارنة، وفي الاصطلاح: " ما يدل على المراد من غير أن يكون صريحاً فيه" انظر التعريفات للجرجاني (ص/١٧٤)، التعريفات الفقهية (ص/٣٢٨).

٤ - أي بما أشعر بمعنى يتصف به أفراد العام، مثل النعت، أو الحال... انظر شرح الكوكب المنير (٣/٣٥٧).

٥ - الاستثناء: " إخراج بعض الجملة، أو ما يعرض لها من الأحوال، أو الأزمنة، أو البقاع، أو المحال، أو الأسباب، أو ما لا يتعين الحكم فيه بالنقيض، بلفظ لا يستقل بنفسه، مع لفظ المخرج" قاله القرافي في الاعتناء (ص/١٠٢).

والشرط^(١)، والغاية^(٢)، وغير ذلك مما يقيد مطلقة، ويكون مانعاً له من العموم، موجباً لاختصاصه ببعض ما يدخل فيه عند عدم تلك القيود، فإن هذا كله مما وضعت العرب أجناسه، كما وضعت رفع الفاعل، ونصب المفعول به، وخفض المضاف إليه^(٣). قلت : ويقول ابن تيمية قد قال جميع مُفسِّري آيات الأحكام^(٤)، وقد قرَّر الجصاص - رحمه الله - دلالة الآية على ميراث البنتين أتم تقرير ، ويدو لي - والله أعلم - أن ابن تيمية قد استفاد من كلامه ، وإن لم يذكر ذلك ، وإن كان ابن تيمية قد فاق مُفسِّري آيات الأحكام ، بكثرة الاستدلال ، والإجابة على الاعتراضات ، والله أعلم .

-
- ١ - الشرط: " الشرط هو ما يلزم من نفيه نفي أمر ما على وجه لا يكون سبباً لوجوده، ولا داخلاً في السبب" واصطلاحاً: "إلزام الشيء، والتزامه" انظر لسان العرب - مادة شرط - (٣٢٩/٧)، الإحكام للآمدي (٣٣٢/٢).
 - ٢ - المراد بالتخصيص بالغاية: أن يأتي بعد اللفظ العام؛ حرف من أحرف الغاية، مثل اللام، وإلى، وحتى" انظر شرح الكوكب المنير (٣٤٩/٣).
 - ٣ - تفسير آيات أشكلت (٢ / ٥٤٧ - ٥٥٧) .
 - ٤ - أحكام القرآن للجصاص (٢ / ١٠١ - ١٠٢)، أحكام القرآن لإلكيا المرآسي (٢ / ٣٤١) وما فيه نقل حرفي لكلام الجصاص !، أحكام القرآن لابن العربي (١ / ٣٣٦ - ٣٣٧)، الجامع للقرطبي (٥ / ٦٢) .

المبحث الثالث
نصيب بنات الابن مع البنت ، وبنات الأب
مع الأخت الشقيقة .

قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء/١١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

«وَأما كون بنات الابن مع البنت لهن السدس، تكملة الثلثين، وكذلك الأخوات من الأب مع أخت الأبوين؛ فلأن الله قال: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مِمَّا تَرَكَ﴾^(١) [النساء/١١]؛ وقد علم أن الخطاب تنول ولد البنتين، دون ولد البنات^(٢)، وأن قوله: ﴿أَوْلَادِكُمُ﴾ يتناول من يُنسب إلى الميت؛ وهم: ولده، وولد بنيه، وأنه مُتناولهم على الترتيب، ويدخل فيه ولد البنين عند عدم ولد الصلب، كما قد عُرف من أن ما أبقت الفروض فلأولى رجل ذكر، والابن أقرب من ابن الابن، فإذا لم يكن إلا بنت؛ فلها النصف، وبقي من نصيب البنات السدس. فإذا كان هنا بنات ابن؛ فهن يستحقن الجميع لولا البنت، فإذا أخذت النصف، فالباقي لهن، وكذلك في الأخت من الأبوين، مع الأخت من الأب؛ أخبر ابن مسعود أن النبي ﷺ قضى بالنصف، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين^(٣)، وأما إذا استكملت البنات الثلثين؛ لم يبق فرض^(٤)، فإن كان هناك عصبه^(٥) من ولد البنين فلا مال له؛ لأنه أولى رجل ذكر، وإن كان معه أو فوقه بنت عصبها، عند جمهور الصحابة، والعلماء، كالأربعة^(٦)، وغيرهم^(٧)».

١ - وهذا بإجماع العلماء، انظر الإجماع لابن المنذر ص (٦٦) .

٢ - وهذا بالإجماع كذلك، المصدر السابق .

٣ - أخرجه مسلم في الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها، (رقم/١٦١٥).

٤ - وهو كالإجماع، ولم يخالف فيه إلا ابن مسعود - رضي الله عنه - انظر المغني (٩ / ١٢ - ١٣)، والجامع للقرطبي (٥ / ٦١)، والجصاص (٢ / ٨٥) .

٥ - العصبه: هم قرابة الرجل لأبيه، ومن قولهم: عَصَبَ القوم بفلان؛ إذا أحاطوا به، وعند الفقهاء: هو الذكر الذي يُدلى إلى الميت بذكر - أي يتواصل - انظر طلبة الطلبة (ص / ٣٠٧) .

٦ - وهذا بالإجماع. انظر لابن المنذر ص (٦٦) فيما إذا لم يكن مع بنات الابن أخ لهم معصب للميت - كما ذكر ابن تيمية - فإنه حينئذ يأخذ بقية المال مع أخوته للذكر مثل حظ الأنثيين .

٧ - تفسير آيات أشكلت (٢/٦٩٨).

قلت: وهذه الآية الكريمة لم تنص مباشرة على هذا الحكم ، إلا بتفسير حديث رسول الله ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأهلها . . . » ، فالحديث في حكم المُفسّر، والمُبيّن لهذه الدلالة القرآنية ، وهذا ما أشار له أبوه العباس ابن تيمية هنا ، وهو قول عامة مُفسّري آيات الأحكام^(١)، والله أعلم .

١ - انظر أحكام القرآن للحصائص ص (١٠١ / ٢) ، لإلكيا المراسي (٣٤٠ / ١) ، لابن العربي (٤٣٥ / ١) ، للقرطبي (٦٢ / ٤) .

المبحث الرابع ميراث الأخوات مع البنات

قال تعالى: ﴿وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء/١٧٦]

قال ابن تيمية:

«وَأما ميراث الأخوات^(١) مع البنات، وأخن عصبة كما قال جمهور الصحابة والعلماء^(٢)، فقد دل عليه القرآن والسنة أيضا، فإن قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾؛ فدل على أن الأخت تراث النصف مع عدم الولد، وأنه هو يرث المال مع عدم ولدها، وذلك يقتضي أن الأخت مع الولد لا يكون لها النصف مما ترك؛ إذ لو كان كذلك لكان لها النصف سواء كان له ولد أو لم يكن له، فكان ذكر الولد تدليسا وعبثا مضرا^(٣)، وكلام الله مُرَّةٌ عن ذلك .

وليس هذا من المفهوم^(٤) الذي هو تخصيص أحد النوعين بالذكر، بل هو من باب تخصيص اللفظ العام وتقييده مع أن الحكم يتناول جميع الصور، والتخصيص بعد التعميم ليس بمثالة التخصيص المبتدأ، فإن ذلك قد يقصد به ذكر ذلك النوع دون الآخر، وأما ذكر الجنس الذي يعمهما مع أن الحكم يعمهما، والحاجة داعية إلى بيان التخصيص لا لاختصاصه بالحكم؛ ومن هذا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾، وقوله: ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، وإذا علم أنها مع الولد لا تراث النصف؛ فالولد إما ذكر وإما أنثى؛ أما الذكر فإنه يسقطها كما يسقط الأخ بطريق الأولى، بدليل قوله: ﴿وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، فلم يثبت له الإرث المطلق إلا إذا لم يكن لها ولد، والإرث المطلق هو حوز جميع المال، فدل ذلك على أنه إذا كان لها ولد لم يحز المال، بل إما أن يسقط وإما أن يأخذ بعضه، فيبقى إذا كان لها ولد فإما ابن، وإما

١ - المراد هنا: الأخوات الشقيقات، أو لأب؛ لأنهن من يرثن مع البنات، أما الأخوات لأم فلا يرثن مع البنات بالإجماع، انظر المغني (٧ / ٩) .

٢ - انظر رد المحتار (٧٧٦/٦)، بداية المجتهد (٢/ ٣٤٤ - ٣٤٥)، المجموع (١٧/ ١٥٩ - ١٦٠)، المغني (٩ / ٩) .

٣ - هكذا في المطبوع المحقق، ولعل الصواب: "محضا" .

٤ - أي مفهوم المخالفة، انظر حاشية (٢) (ص ٨٣٣) .

بنت^(١)، والقرآن قد بين أن البنت إنما تأخذ النصف، فدل على أن البنت لا تمنعه النصف الآخر إذا لم يكن إلا بنت وأخ ، ولما كان فتيا الله إنما هي في الكلالة، والكلالة: من لا والد له ولا ولد^(٢)؛ علم أن من له ولد، ووالد ليس هذا حكمه، ولما كان قد بين تعالى أن الأخ يحوز مال الأخت فيكون لها عصبه؛ كان الأب أن يكون له عصبه بطريق الأولى وإذا كان الأب والأخ عصبه فالابن بطريق الأولى، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًى مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٣٣] فإذا كان قد جعلهم موالى، واحدهم مولى ، وهو الذي يتولى المرء؛ فيكون مولاه يرث ماله، ويكون من أولي الأرحام الذين بعضهم أولى ببعض في كتاب الله؛ إذ كان لكل أحد قد جعل الله عصبه ترث ماله مما ترك؛ هم الوالدان والأقربون .

قال طائفة من المفسرين^(٣)؛ "أي من المال الذي ترك.

والموالى؛ هم الوالدان والأقربون، وموال بمعنى ورثته، والمعنى؛ لكل جعلنا ورثة يرثن مما ترك هم الوالدان والأقربون، وإذا كان قد جعل الله الوالدين والأقربين موالى؛ فالبنون أولى أن يكونوا موالى؛ ولهذا لما كانوا في أول الأمر إنما يرث الرجل ولده؛ فرض الله الوصية للوالدين والأقربين؛ فقله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٨٠]، فلما فرض الله الوصية لهما دل على أن الميراث للولد دونهما ، وكان ذلك هو الحكم قبل نزول آية الفرائض ، فعلم أن الولد أولى من الأبوين ، وإن كان الابن أولى أن يكون عصبه من الأب . وأيضا ؛ فإنه سبحانه قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ

١ - انظر رموز الكنوز (١ / ٦٤٣) .

٢ - وهذا تفسير أبي بكر الصديق لها ، أخرجه عنه الطبري في تفسيره (٥٠ / ٥٢) وبه قال جماهير الصحابة، انظر المعني (٩ / ٨ - ٩) ، ولعل أوسع من تكلم على هذه الآية؛ هو الإمام عبد الرزاق الرسعني الحنبلي في رموز الكنوز (١ / ٣٩٢ - ٣٩٦) .

٣ - وهذا قول ابن عباس ، ومجاهد ، وقتادة حيث فسروا الموالى بالعصبه . انظر تفسير الطبري (٤ / ٢٨٣ - ٢٨٤) ، المحرر الوجيز (٤ / ١٠١) ، زاد المسير (٢ / ٢٥١ - ٢٥٢) ورجحه الجصاص في أحكام القرآن له (

بالمعروف ﴿البقرة﴾؛ فأوجب الوصية للوالدين والأقربين لما كان لا يرث أحدهم إلا ولده؛ فكان ميراث الولد، وأخذ الأب مال أبنه، كله أمراً معروفاً عندهم في الجاهلية ^(١) ففرض الله فرائض لمن سماه، وأما إرث الابن مال أبيه إذا لم يكن غيره فكان من الأحكام الظاهرة الواضحة التي كانوا عليها في الجاهلية، وأقرهم عليها الإسلام، ووكد ميراث الابن حتى ورث الابن سواء كان صغيراً أو كبيراً.

وكذلك سائر الورثة سوى بين الصغير والكبير، وكانوا في الجاهلية ومن كان منهم لا يورثون إلا الكبير ^(٢).

ودل أيضاً قول النبي ﷺ: «الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر» ^(٣) أن ما بقي بعد الفرائض فلا يرثه إلا العصة، وقد علم أن الابن أقرب، ثم الأب، ثم الجد، ثم الأخوة.

وقضى النبي ﷺ ^(٤) أن أولاد بني الأم يتوارثون، دون بني العلات ^(٥)؛ فالأخ للأبوين؛ أولى من الأخ للأب، وابن الابن يقوم مقام الابن، وكذلك إلى الأب الأعلى فهو أقرب إلى الميت، وإذا استووا في الدرجة، فمن كان لأبوين أولى ممن كان لأب؛ فلما دل القرآن على أن للأخت النصف مع عدم الولد، وأنه مع ذكور ولد يكون الابن عاصباً يحجب الأخت، كما يحجب أخاها، بقي حال الأخت مع إناث الولد؛ ليس في القرآن ما ينفي ميراث الأخت في هذه الحال، وإنما ينفي أن يكون لها النصف مع

١ - قال ابن عباس، والسدي، وقتادة، ومجاهد: "كان أهل الجاهلية لا يورثون الجوارى، ولا الصغار، إنما يرث من الولد من أطاق القتال" ويدل على ذلك قصة بنّي سعد بن الربيع، وكيف أخذ عمهما ما لهما استصحبا لحكم الجاهلية، والحديث المذكور ص (٨٢٢)، وانظر قول السدي، وقتادة عند ابن جرير (٤ / ٢٧٥ - ٢٧٧ و ٣٠٥) تفسير السدي (ص / ١٢٤)، تفسير مجاهد (ص / ٢٦٨)، وانظر العجّاب لابن حجر (٢ / ٨٣٤ - ٨٤٦)، وراجع التحقيقات المرضية للفوزان (ص / ١٧ - ١٩).

٢ - المراجع السابقة.

٣ - انظر (ص ٨٥٢) من البحث.

٤ - أخرجه الترمذي في الفرائض، باب ما جاء في ميراث الأخوة من الأب والأم (رقم: ٢٠٩٥)، وقال: "والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم".

٥ - بنو العلات: "بنو أمهات شتى من أب واحد" انظر الكليات ص (٦٥٦)، النهاية (٣ / ٢٩١).

الولد ، كما يكون عدم الولد؛ بقي مع البنت؛ إما أن تسقط، وإما أن يكون لها النصف، وإما أن تكون عصبية، ولا وجه لسقوطها؛ فإنها لا تراحم البنت، وأخوها لا يسقط، فلا تسقط هي، ولو سقطت بمن هو أبعد منها من الأقارب والبعيد لا يسقط القريب ، ولا يكون لها النصف فرضاً كما يكون لها مع الزوج ؛ لأن الله تعالى إنما جعل لها النصف معه إذا لم يكن لها ولد؛ ولأنها كانت تساوي البنت نع اجتماعهما، والبنت أولى منها؛ فلا تساويها، وأيضاً؛ فإنه لو فرض لها النصف لنقصت البنت عن النصف، إذا عالت^(١) الفريضة، فتعول فتتقص البنت عن النصف .

وكذلك لو كان زوج كان له الربع ، فلو فرض للأخت النصف مع البنت لعالت فنقصت البنت عن النصف ، والأخوة لا يزاحمون الأولاد بفرض ولا تعصيب ، فإن الأولاد أولى منهم، والله إنما أعطاهما النصف إذا كان الميت كلاله، لا والد له، ولا ولد؛ فمن له ولد؛ لا يُفرض لها معه النصف، فلما بطل سقوطها وفرضها لم يبق إلا أن تكون عصبية أولى من العصبية البعيدة ، كالعم وابن العم .

وهذا قول الجمهور ، وقد دل عليه حديث البخاري عن ابن مسعود لما ذكر له أن أبا موسى ، وسليمان بن ربيعة قالا في بنت، وبنت ابن، وأخت: "للبنات النصف ، وللأخت النصف، وأت ابن مسعود فإنه سيتابعنا"

فقال : « لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين!! لأقضين فيها بقضاء رسول الله ﷺ؛

للبنات النصف، وابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي للأخت»^(٢)؛ فأخبر ابن مسعود أن هذا قضاء رسول الله ﷺ؛ فدل ذلك على أن الأخوات مع البنات عصبية ، والأخت تكون عصبية بغيرها وهو أخوها فلا يمتنع أن تكون عصبية مع البنت، فإن البنت أقوى من أخ الميت ، ولهذا لم يعصبها ، بخلاف البنت مع الابن فإنها ليست أقوى من أخيها ، فلهذا

١ - العول: "هو الزيادة، واصطلاحاً: "زيادة السهام على أجزاء أصل المسألة، وارتفاعها"، انظر غرر المقالة

(ص/٢٥٢)، تحرير ألفاظ التنبيه (ص/٢٤٧).

٢ - أخرجه البخاري في الفرائض ، باب ميراث ابنة ابن، مع ابنة، وباب ميراث الأخوات مع البنات عصبية (

رقم/٦٧٣٦) .

عصبتها ، وفي السنن : « أن معاذاً أفتي في بنت ، وأخت ، فأعطى الأخت النصف ، والبنت النصف ^(١) » .

وأما قول النبي ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأهلها ؛ فما بقي فلأولى رجل ذكر » ^(٢) ، فهذا عام خص منه ؛ المعتقة ، والملاعنة ، والمُلتَقِطة ؛ لقوله ﷺ : « تحوز المرأة ثلاث موارِيث ؛ عتيقها ، ولقيطها ، وولدها الذي لا عنت عليه » ^(٣) ؛ وإذا كان عاماً مخصوصاً ، خصت منه هذه الصورة بما ذكر من الأدلة .

وإن قيل : قوله : " فلأولى رجل ذكر " ؛ إنما هو في الأقارب الوارثين بالنسب .

قيل : فالمنازع يقدم المعتق على الأخت مع البنت ، وليس من الأقارب ، وهو ﷺ قال : « فلأولى رجل ذكر » ؛ فَذَكَرَهُ بِالذَّكَرِ ؛ ليبين أن العاصب المذكور هو الذكر دون الأنثى ، وأنه لم يرد بلفظ الرجل ما يتناول الأنثى ؛ كما في قوله : « أَيْمًا رجل وجد متاعه » ^(٤) ، ونحو ذلك مما يذكر في لفظ الرجل .

والحكم يعم النوعين الذكور والإناث ، وهذا كقوله ﷺ في فرائض صدقة الإبل : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ » ^(٥) ، فذكر لفظ (الذكر) ؛ ليبين أن مراده بلبين

١ - أخرجه البخاري في الفرائض ، باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة (رقم / ٦٣٦٠) ، ولفظه : عن الأسود قال : « قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله ﷺ النصف للابنة ، والنصف للأخت ، ثم قال سليمان : قضى فينا ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ » .

٢ - أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الفرائض ، باب من ترك مالا فلأهله رقم (٩ و ١٤ و ١٢٢) ومسلم في الفرائض ، باب ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر رقم (١٦١٥) .

٣ - أخرجه أبو داود في الفرائض ، باب ميراث ابن الملاعنة (٢٩٠٦) ، والترمذي في الفرائض ، باب ما جاء ما يرث النساء من الولاء (٢١١٥) ، وابن ماجه في الفرائض ، باب تحوز المرأة ثلاث موارِيث ، رقم (٢٧٤٢) ، والحاكم في مستدركه (٧٩٨٦) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه « والحديث ضَعْفُ الْخَطَّابِيِّ فِي مَعَالِمِ السَّنَنِ (٣ / ٣٢٥) ، والبغوي في شرح السُّنَّة (٣٦٢ / ٨) والألباني في الإرواء (٢٤ / ٦) ، وانظر التنقيح (٣ / ١٣٣) ط. دار الكتب .

٤ - الحديث في البخاري ، كتاب الاستقراض ، باب إذا وجد ماله عند مفلس (رقم ٢٤٠٣) ، ومسلم في المساقاة ، باب من أدرك ما باعه عند المشتري (رقم / ١٥٥٩) ولفظ مالك أقرب الألفاظ لما أورده الشيخ ، انظر الموطأ كتاب البيوع ، باب تفليس الغريم ، (رقم / ٢٦٨٦ و ٢٦٨٧) .

٥ - أخرجه أحمد في مسنده (١ / ١١ - ١٢) ، وأبو داود في الزكاة ، باب في زكاة البسائمه (١٥٦٧) ، والنسائي في الزكاة ، باب زكاة الإبل (٥ / ١٨) ، والحاكم في مستدركه (١٤٤١) ، وقال : « صحيح على شرط مسلم » ، ووافقه الذهبي .

اللبون؛ الذكر دون الأنثى، وأن الذكر يجزئ في هذه الحال دون ما إذا كانت فيها بنت مخاض، فإن الفرض بنت مخاض .

ومما يبين صحة قول الجمهور أن قوله : ﴿ ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ﴾ إنما يدل منطوقه على أنها ترث النصف مع عدم الولد، والمفهوم إنما يقتضي أن الحكم في المسكوت ليس مماثلاً للحكم في المنطوق، فإذا كان فيه تفصيل حصل بذلك مخالفة لكل صور المنطوق، ومن توهم ذلك في دلالة المفهوم فإنه في غاية الجهل ؛ فإن المفهوم إنما يدل بطريق التعليل وبطريق التخصيص ، والحكم إذا ثبت بعلة فانتفت ؛ جاز أن يخلفها - في بعض الصور أو كلها علة أخرى ، وقصد التخصيص يحصل بالتفصيل ، وحيث إذا نفى ميراثها مع الأنثى فيجب أن تكون من أهل الفرائض، لكن لها التعصيب في بعض الأحوال، كما تكون عصبية مع اخوتها .

وعلى هذا التقدير فلا يكون الحديث مخصوصاً، بل عمومه محفوظ، وصار هذا كما لو كان معها أخوها، أو كان البنين والبنات، أو الأخوات والاحوة، أحد الزوجين أو لأم، فإما أن تلحق الفرائض بأهلها، وما بقي لا يختص به ذكور الولد والاحوة بالنص والإجماع؛ فإن الله تعالى قال: ﴿ وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ [النساء: ١٧٦]، بعد قوله : ﴿ فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ﴾ . وقال تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ [النساء: ٦] ؛ فقد جعل الله لكل واحد من الأبوين السدس مع الولد، والباقي للولد، وإذا كانوا ذكورا وإناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذا متفق عليه بين المسلمين^(١)، فدل ذلك على أن قوله: ((فلاولى رجل ذكر)) إنما يراد به إذا لم يكن هناك من يكون عصبية بغيره وهو من أهل الفرض في بعض الأحوال . ولو أخذ بما يظن أنه ظاهر الحديث ؛ لكان الباقي بعد الفرض لذكور الاحوة دون الأخوات ، والبنين دون البنات،

١- لقوله تعالى: ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ .

وهذا باطل بالنص وإجماع المسلمين؛ فعلم أنها إذا كانت عصبه بغيرها لم يكن الباقي لأولى رجل ذكر، وهي في هذه الحال عصبه بغيرها، فليس الباقي لأولى رجل ذكر. ومعلوم أن أخاها أقرب من العم، فإذا كان لا يسقطها، بل تكون معه عصبه؛ فلأن لا يسقطها العم وابنه بطريق الأولى والأخرى، وإذا لم يسقطها ورثت دونه لأنه منها بخلاف أخيها.

وحينئذ فقله ﷺ : ((ألحقوا الفرائض بأهلها)) إن أريد به من له فرض في تلك المسألة، فقله : ((فما بقي فلأولى رجل ذكر)) خص منه من الأقارب من يكون عصبه بغيرها، والبنات في هذه الصورة عصبه بغيرها فتخص منه، ولو أريد بالفرائض من هو أهل الفرائض في الجملة سواء كان لا يرث إلا بفرض؛ كالزوجين والأم، وولد الأم، أو كان يرث بفرض تارة ويتعصيب أخرى كالأب والبنات والأخوات، فيراد تقلص هذا الضرب، وما بقي بعده فلأولى رجل ذكر، فقد تناولها الحديث؛ فإن الورثة أقسام :

- ذو فرض^(١) محض؛ كالزوجين، وولد الأم، والأم .
 - وذو تعصيب^(٢) محض؛ كالبنين، والأخوة.
 - ومن يكون ذا فرض بنفسه، وعصبه بنفسه؛ كالابن والجد^(٣).
 - ومن يكون ذا فرض وعصبه بغيره كالبنات والأخوات^(٤).
- ومعلوم أن قوله ﷺ : ((ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر))؛ لم يرد به سقوط البنات والأخوات، إذا كن عصبه بغيرهن؛ بل يرثن في هذه الحال بالإجماع. والأخوات مع البنات كالأخوات مع أخوتهن، فإذا لم ينفرد الرجل الذكر - وهو أخوهن - ويسقطن؛ فإن لا ينفرد من هو أبعد منه ويسقطهن بطريق الأولى .

١ - فليس لهم سوى فرضهم؛ ولو زاد المال، ولم يوجد غيرهم، فهو إما لذوي الأرحام، أو لبيت المال. انظر المغني (٩ / ٤٨ - ٥٠)، التهذيب لأبي الخطاب (ص / ٢٩ - ٣٠).

٢ - وهؤلاء يرثون بالتعصيب فقط، فليس لهم فرض مقدّر. انظر المغني (٩ / ٤٨ - ٥٠)، التهذيب لأبي الخطاب (ص / ٢٩ - ٣٠).

٣ - وهؤلاء يرثون بالفرض، وإن زادت الفروض فلهم الرد. انظر المغني (٩ / ١١ - ١٤ و ٧٠)، التهذيب لأبي الخطاب (ص / ٢٩ - ٣٠).

٤ - وهو موطن كلام الشيخ هنا .

ولهذا لم يوجد قط أخت تسقط مع عم ، وابن عم ، ومن هو أبعد منها ، بل لا بد أن ترث إما بفرض ، وإما بتعصيب حصل بغيرها؛ وحينئذٍ فإذا كن مع البنات وجب أن يرثن بأحد هذين، وقد تعذر الفرض فتعين التعصيب؛ كما لو كان معها أخوها؛ يبين ذلك أن جنس أهل الفرائض يقدمون على العصباء؟ سواء كانوا أهل فرض محض ، أو كانوا مع ذلك لهم تعصيب بأنفسهم أو بغيرهم .

والأخوات من جنس أهل الفرائض ، فهن يرثن في حال بالفرض، وفي حال يكن عصبية، وهم مقدمون على من لا يرث إلا بالتعصيب المحض كالعم وابن العم ، فدل ذلك على أن الأخوات أولى من هؤلاء .

ولا يجوز أن يستدل بهذا الحديث على حرمانهن مع البنات ، كما لا يجوز أن يستدل به على حرمانهن مع أخوتهن ، بل ولا على حرمان بنات الابن مع أخيهن، ومع ابن أخيهن إذا استكمل البنات الثلثين ، بل يعصب من في درجته ومن هو أعلى منه عند الجمهور ، ولكن ابن مسعود، ومن وافقه؛ كأبي ثور^(١)؛ يقولون: إنه لا يعصب من يرث دونه ، لا يعصب من يسقط بدونه ودلالة الحديث في هذه المواضع من جنس واحد، فيما أن يقال : هؤلاء كلهم من جنس أهل الفرائض فإنهم ممن يفرض لهم ، ليس بمترلة العممة والخالة ونحوهما ممن ليس له فرض مقدر، وإما أن يقال : هو مخصوص ، وهذا الحديث قد روي بألفاظ ، فمن جملة ألفاظه : ((اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله ، فما بقي فلأولى رجل ذكر))^(٢)؛ وهذا اللفظ يتناول كل من كان من أهل الفرائض في الجملة ، وإن عرض له حال يكون فيها عصبية بغيره، إذا لم يكن محجوبات بغيرهن ، كما يحجب بنات الابن ؛ فالابن وما بقي بعده فلأولى رجل ذكر ، ليس المراد أنه ما بقي بعد الفرائض المقدرة لا يعطاه إلا رجل، ولو قدر أن اللفظ يتناول هذا فعد منه صور كثيرة بالنص والإجماع ، وهذه الصورة أدل^(٣).

١ - إبراهيم بن خالد الإمام الحافظ الحجة المجتهد مفتي العراق، قال عنه أبو حاتم بن حبان: "كان أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلماء، وورعاً، وفضلاً، صَفَّ الكُتُبَ، وَفَرَّغَ عَلَى السُّنَنِ، وَذَبَّ عَنْهَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، (ت/٢٠٤)، انظر سير أعلام النبلاء (٧٢/١٢).

٢ - وهذا اللفظ أخرجه مسلم في الفرائض باب ألحقوا الفرائض بأهلها . . . (رقم / ١٦١٥) .

٣ - تفسير آيات أشكلت (٢/٤) .

المبحث الخامس مسألة المشركة.

* سبق (ص ۸۴۵).

قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَثِ﴾ [النساء: ١٢]

قال أبو العباس، شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«والمراد به ولد الأم ، فإذا أدخلنا فيهم ولد الأبوين ، لم يشتركا في الثلث؛ بل زاحمهم غيرهم .

وإن قيل: إن الأبوين منهم لكونه من ولد الأم؛ فهذا غلط؛ لأن الله قال: ﴿وإن

كان من رجل يورث كلالته أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهم السدس﴾ [النساء: ١٢]

وفي قراءة سعد^(١)، وابن مسعود (من أم)^(٢)؛ والمراد بهم ولد الأم بالإجماع^(٣)،

ودل على ذلك قوله: ﴿فلكل واحد منهم السدس﴾ . وولد الأبوين ، والأب في آية

الصيف^(٤) في قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ امْرَأَتَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ

فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧]؛ فجعل لها النصف ، وله جميع المال ،

وهذا حكم ولد الأبوين^(٥)، ثم قال: ﴿وإن كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ

الأنثيين﴾ وهذا حكم ولد الأبوين ، لا الأم ، باتفاق المسلمين .

فدل ذكره - تعالى - لهذا الحكم في هذه الآية، وكذلك الحكم في تلك الآية؛ على

أن أحد الصنفين غير الآخر؛ فلا يجوز أن يكون ذلك الصنف هو هذا الصنف، وهذا الثاني هو ولد الأبوين، والأب بالإجماع .

١ - يعني سعد بن أبي وقاص ؓ وقد أخرج عنه هذه القراءة الدارمي في سننه (٢ / ٣٦٦) ، والطبري في تفسيره (٤ / ٢٨٧) والبيهقي في سننه (٦ / ٢٢٣) وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص : ٢٤٧) ، وقد نسبها إلى أبي بن كعب أبو حيان في البحر المحيط (٣ / ١٩٠) بدون إسناد ، وكذا الزمخشري في كشافه (١ / ٥٥) ، والسمين الحلبي في الدر المنصون (٣ / ٦١١) ، وانظر التلخيص الحبير (٣ / ١٠٠) .

٢ - نسبها إليه الشيرازي في المذهب (٢ / ٣٥) . قال الحافظ في التلخيص (٣ / ١٠٠) : ((ولم أه عن ابن مسعود)) .

٣ - انظر الإجماع لابن المنذر (ص : ٨٢) ، التمهيد لابن عبد البر (٥ / ١٩٩) ، المغني (٩ / ١٧) .

٤ - سبق ذكر سبب هذه التسمية (ص/٨٣٣) .

٥ - قال ابن قدامة : " بلا خلاف بين أهل العلم " انظر المغني (٦/٩) ، وانظر الإجماع لابن المنذر (ص/٨٢) .

فالأول؛ ولد الأم كما في القراءة الأخرى، التي تصلح أن تكون مُفسَّرة لقراءتنا^(١)، ولهذا ذكر ولد الأم في آية الزوجين^(٢)، والزوجان أصحاب فرض مقدر لا يخرجون عنه وكلاهما لاحظ له في التعصيب^(٣) بخلاف ما ذكره في آية العمود^(٤) وفي آية الصيف؛ فإن لجنسهم حظاً في التعصيب؛ ولهذا قال سبحانه في آية النساء: ﴿غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾، ولم يذكر ذلك في آية العمود؛ لأن الإنسان كثيراً ما يقصد ضرار الزوج وولد الأم؛ لأنهم ليسوا من عصبته، بخلاف أولاده وآبائه، فإنه لا يضارهم في العادة، وإذا كان النص قد أعطى ولد الأم الثلث فمن نقصهم؛ فقد ظلمهم، وولد الأبوين جنس آخر؛ هم عصبه، وقد قال النبي ﷺ: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر»^(٥) وهذا يقتضي أنه إذا لم تبق الفرائض شيئاً لم يكن للعصبه شيء، وهنا لم تبق الفرائض شيئاً .

وأما قول القائل^(٦): هب أن أباهم كان حماراً، فقد اشتركوا في الأم؛ فقول فاسد حساً وشرعاً ! أما الحس؛ فلأن الأب لو كان حماراً؛ لكانت الأم أتاناً^(٧)، ولم يكونوا من بني آدم.

١- قارنه بإعلام الموقعين (١ / ٣٥٥ - ٣٥٦) فقد قرَّر ما ذكره الشيخ هنا بزيادة بيان .

٢- وهي قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهِنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهِنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرِّبْعُ مِمَّا

تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصِينَ بِهَا أَوْ دِينَ وَلَهِنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن

كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ أَلْتَمَنَ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصُونَ بِهَا أَوْ دِينَ﴾

[الآية من سورة النساء: ١٢] .

٣- بأن يُعاملوا كالعصبه ، والعصبه: سبق التعريف بهم (ص/ ٨٣٨) .

٤- انظر (ص/ ٨٣٣) من البحث .

٥- سبق (ص/ ٨٤٥) .

٦- هذا مروي عن وهب بن زيد بن ثابت أنه قال في المُشركة : «(هبوا أباهم كان حماراً ، ما زادهم إلا قربة ! وأشرك

بينهم في الثلث)» رواه الحاكم في المستدرک (٤ / ٣٣٧) ، وصَحَّحَهُ ، ووافقه الذَّهَبِيُّ ، ورواه البيهقي في السنن

الكبرى (٥ / ٢٥٦) . وانظر التلخيص الحبير (٣ / ٨٦) ، لإرواء الغليل (٦ / ١٣٣) .

٧- الأتان : أنثى الحمار، انظر القاموس ص (١٥١٥) ، المصباح المنير (ص / ١)

وإذا قيل: مراده أن وجوده كعدمه.

فيقال: هذا باطل؛ فإن الموجود لا يكون معدوما .

وأما الشرع؛ فلأن الله حكم في ولد الأبوين بخلاف حكمه في ولد الأم^(٢).

وإذا قيل: فالأب إذا لم ينفعهم؛ لم يضرهم .

قيل: بلى، قد يضرهم كما ينفعهم؛ بدليل ما لو كان ولد الأم واحدا، وولد الأبوين كثيرين، فإن ولد الأم وحده يأخذ السدس، والباقي يكون لهم كلهم، ولولا الأب لتشاركوا هم وذاك الواحد في الثلث، وإذا جاز أن يكون وجود الأب ينفعهم جاز أن يحرّمهم، فعلم أنه قد يضرهم .

وأیضا؛ فأصول الفرائض مبنية على القرابة المتصلة؛ ذكر وأنثى، لا تفرق أحكامها؛ فالأخ من الأبوين لا يكون كأخ من أب، ولا كأخ من أم، ولا يعطى بقرابة الأم وحدها، كما لا يعطى بقرابة الأب وحده، بل بالقرابة المشتركة من الأبوين، وإنما ينفرد بالحكم إذا كان قرابة الأم منفردة، مثل ابني عم، أحدهما: أخ لأم^(٣) فهنا ذهب الجمهور^(٤) إلى أن للأخ لأم السدس، ويشتركان في الباقي، وهو مأثور عن علي^(٥)، وروي عن شريح^(٦) أنه جعل الجميع للأخ من الأم، كما لو كان ابن عم لأبوين والجمهور يقولون كلاهما في بنوة العم، سواء هما ابن عم من أبوين أو من أب، والأخوة للأم مستقلة ليست مقترنة بأبوة حتى يجعل كابن عم لأبوين .

٢ - وقد سبق ذكر الآيات في ذلك .

٣ - وصورة المسألة: في أخوين لأحدهما زوجة، ولد منها ابنا، وله ابن من غيرها، مات عنها أو طلقها فتزوجها الآخر، فأولدها ولدا آخر؛ حصلا أخوين من أم، وهما بنو عم؛ لأن كل واحد منهما ابن عم الآخر، مات أحدهما، وخلف ابن عمه - الذي هو أخوه من أمه - وابن عمه - الذي ليس بأخ، فيكون للأخ من الأم السدس، والباقي بينهما نصفان . انظر المقنع لابن البنا (٢ / ٨١٨)، التهذيب لأبي الخطاب (ص: ١٤٢).

٤ - وهو قول الأئمة الأربعة؛ انظر المغني (٩ / ٣٠) .

٥ - رواه سعيد بن منصور في سننه (١ / ٦٣ - ٦٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١ / ٢٥٠ - ٢٥١)، والبيهقي في الكبرى (٦ / ٢٣٩ - ٣٤٠) .

٦ - وهو مأثور عن عمر؛ رواه عنه عبد الرزاق (١٠ / ٢٨٨)، وسعيد بن منصور (١ / ٦٤) وهو مروى كذلك عن ابن مسعود؛ أخرجه عنه عبد الرزاق (١٠ / ٢٨٧)، وسعيد بن منصور (١ / ٦٣)، وابن أبي شيبة (١١ / ٢٥٠).

ومما يبين الحكم في مسألة المشتركة؛ أنه لو كان فيها أخوات من أب لفرض لهن الثلثان وعالت الفريضة؛ فلو كان أخوهن سقطن، ويسمى (الأخ المشؤوم)^(١)، فلما كن بوجوده يصرعون عصبه، صار تارة ينفعهن، وتارة يضرهن، ولم يجعل وجوده كعدمه في حال الضرر، وكذلك قرابة الأب لما صار الاخوة بها عصبه صار ينفعهم تارة، ويضرهم أخرى. فهذا يجري مجرى العصبية، فإن العصبية تارة يحوز المال كله، وتارة يحوز أكثره، وتارة يحوز أقله، وتارة لا يبقى أكثره، وتارة يحوز أقله، وتارة لا يبقى له شيء، وهو إذا استغرقت الفرائض المال؛ فمن جعل العصبية تأخذ مع استغراق الفرائض المال؛ فقد خرج عن الأصول المنصوصة في الفرائض .

وقول القائل : هو استحسان^(٢) .

يقال له : هذا استحسان يخالف الكتاب والميزان؛ فإنه ظلم للأخوة من الأم يؤخذ حقهم فيعطاه غيرهم^(٣)، وإذا كانوا يعقلون عن الميت وينفقون عليه؛ فعاقلة المرأة يعقلون^(٤) عنها، وميراثها لزوجها وولدها، كما قضى بذلك رسول الله ﷺ^(٥) ((^(٦))).

قلت : ورأي ابن تيمية هذا وافق فيه الإمام الجصاص^(٧)؛ حيث أنه مذهب أبي حنيفة - كما سبق - غير أن ابن تيمية لم يبارى في هذا الميدان أبداً؛ فإنه استدلل فيها بالنقل، والعقل، وحل إشكالات لا تكاد ترى تقريرها حتى في كتب الفقهاء، والله تعالى أعلم .

١ - لأنه حرم أخوته الميراث، ولولاه لورثن، انظر العذب الفائض (١ / ٦٣)، الإنصاف (٣١٢ / ٧) .

٢ - اختلف في حكم الاستحسان خلافاً عريضاً؛ تبعاً لاصطلاح كل إمام، والتعريف المرتضى فيه : ((العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص من كتاب أو سنة)) انظر روضة الناظر (ص / ١٦٧)، شرح الكوكب (٤ / ٤٣١)، معالم أصول الفقه (ص ٢٣٦) ولشيخ الإسلام رسالة مستقلة في هذه المسألة، طبعت أخيراً عن دار عالم الفوائد بتحقيق محمد عزيز شمس .

٣ - انظر المغني (٩ / ٢٥) .

٤ - سبق التعريف بالعقل، والعاقلة ص (٤٥١)

٥ - أخرج الشيخان من حديث أبي هريرة، قال : اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها، وما في بطنها، فقضى النبي . أن دية جنيها عبد، أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها ((أخرجه البخاري في الطب، باب في الكهانة (رقم / ٥٤٢٦)، ومسلم في القسامة، باب دية الجنين (رقم / ١٦٨١)، ونقل أبو محمد الإجماع على ذلك، انظر المغني (١٢ / ٣١) .

٦ - تفسير آيات أشكلت (٢ / ٤٩١ - ٥٠٦)، وينظر أعلام الموقعين (١ / ١٥٧)؛ ففيه عرض ميسر لما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - هنا .

٧ - انظر أحكام القرآن له (٢ / ١١٦)

المبحث السادس مسألة العمریتان.

المبحث السادس

مسألة العمر يتان^(١)

استدل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - على أن للأم في هاتين المسألتين ثلث ما بقي بدليلين:

• أولهما: بيان عدم دلالة القرآن العظيم على إعطائها الثلث كاملاً مع الزوجين، وهذا أظهر الدليلين.

• والثاني: دلالة على إعطائها ثلث الباقي، وهو دليل أدق، وأخفى من الأول.

• أما الدليل الأول؛ فإن الله سبحانه إنما أعطاها الثلث كاملاً إذا انفرد الأبوان بالميراث، وذلك من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾ [النساء/١١]؛ فشرط لاستحقاقها الثلث عدم الولد، وتفرّد الوالدين بالميراث، فإما أن تعطى في هذه الحال الثلث كاملاً، فهو خلاف مفهوم القرآن.

• وأما الثاني؛ فدلالة القرآن على أن الأم ليس لها سوى ثلث الباقي في الحالتين؛ فدليله القياس؛ والاعتبار الذي هو في معنى الأصل، أو بالاعتبار الأولى، أو بالاعتبار الذي فيه إلحاق الفرع بأشبهه الأصلين به، أو تنبيه اللفظ، أو إشارته وفحواه؛ فالقياس المحض، والميزان الصحيح؛ أن الأم مع الأب كال بنت مع الابن، والأخت مع الأخ؛ لأنهما ذكر وأنثى من جنس واحد، وقد أعطى الله سبحانه الزوج ضعف ما أعطى الزوجة تفضيلاً للجانب الذكورية، فهذا هو الاعتبار الصحيح .

هذا مُلخَص ما استدل به شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - على هذه المسألة^(٢)، فإلى سياق كلامه كاملاً:

١ - نسبة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه لأنه قضى فيهما بهذا القضاء، ولها صورتان:

- الأولى: وأركانها: زوج، وأم، وأب.
- الثانية: وأركانها: زوجة، وأم، وأب، وقد ذهب العلماء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:
- القول الأول؛ وبه قال جماهير العلماء: أن الأم تأخذ ثلث الباقي في المسألتين؛ ففي المسألة الأولى: يُعطى الزوج النصف، وللأم ثلث ما بقي والباقي للأب، وفي الثانية: تُعطى الزوجة الربع، والأم ثلث ما بقي، وما بقي للأب.
- ولقول الثاني: أن للأم ثلث جميع المال في الحالتين، وهو قول ابن عباس، ورَجَّحَهُ ابن حزم.
- والقول الثالث: تأخذ الأم ثلث جميع المال في مسألة الزوجة، وتأخذ ثلث الباقي في مسألة الزوجة؛ لئلا تأخذ أكثر من الأب، وهو قول ابن سيرين، انظر تحفة الملوك (ص/٢٤٨)، روضة الطالبين (٦/٩٠-٩٣)، كشاف القناع (٤/٤١٦).

٢ - ينظر إعلام الموقعين (١/٣٧٥-٣٦٣).

قال تعالى:

﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السَّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

«وَأما العُمريتَان؛ فليس في القرآن ما يدل على أن للأم الثلث مع الأب والزوج بل إنما أعطاهما الله الثلث إذا ورثت المال هي والأب؛ فكان القرآن دَلَّ على أن ما ورثته هي والأب تأخذ ثلثه، والأب ثلثه، واستدل بهذا أكابر الصَّحَابَةِ، كَعُمَرَ^(١)، وعثمان^(٢)، وعلي^(٣)، وابن مسعود^(٤)، وزيد^(٥) .

وجمهور العُلَمَاءِ؛ على أن ما يبقى بعد فرض الزوجين يكونان فيه أثلاثاً، قياساً على جميع المال إذا اشتركا فيه، وكما يشتركان فيما يبقى بعد الدين، والوصية .
ومفهوم القرآن ينفي أن تأخذ الأم الثلث مطلقاً؛ فمن أعطاهما الثلث مطلقاً حتى مع الزوجين، فقد خالف مفهوم القرآن .

وأما الجمهور ؛ فقد عملوا بالمفهوم ؛ فلم يجعلوا ميراثها إذا ورثه أبوه ، كميراثها إذا لم يرثه ، بل إن ورثه أبوه ، فلأمه الثلث مطلقاً ، وأما إذا لم يرثه أبوه ؛ بل ورثته مع من دون الأب، كالجدة ، والعم ، والأخ ؛ فهي بالثلث أولى ؛ فإنها إذا أخذت الثلث مع الأب فمع غيره من العصبه أولى؛ فدَلَّ القرآن على أنه إذا لم يرثه إلا الأم، والأب، أو عصبته غير الأب سوى الابن؛ فللأم الثلث، وهذا من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى .

أما الابن؛ فإنه أقوى مع الأب؛ فلها معه السدس .

بقي إذا كان مع العصبه ذو فرض، فالبنت، والأخوات قد أعطى الله الأم معهن السدس، والأخت الواحدة إذا كانت هي، و الأم؛ فالأم تأخذ الثلث مع الذكر من الأخوة فمع الأنثى أولى، وإنما تُحجب عن الثلث إلى السدس بالأخوة، والواحد ليس أخوة .

١ - رواه عنه عبد الرزاق (رقم/١٩٠١٥)، وابن شيبه (رقم/١١١٠٠)، والحاكم (٣٣٥/٤)، والبيهقي (٢٢٨/٦)

٢ - رواه عبد الرزاق (رقم ١٩٠١٦)، وابن أبي شيبه (رقم ١١٠٩٧) .

٣ - رواه الدارمي (٢ / ٣٤٥)، وابن أبي شيبه (رقم ١١٠٩٩ و ١١١٠٢ و ١١١٣) .

٤ - رواه عبد الرزاق رقم (١٩٠١٥)، والبيهقي (٢٢٨/٦) .

٥ - رواه عبد الرزاق (رقم ١٩٠١٧ و ١٩٠٢٠)، وابن أبي شيبه (رقم ١١٠٩٨ و ١١١١٠) .

وإذا كانت مع الأخ الواحد تأخذ الثلث ؛ فمع العم ، وغيره بطريق الأولى ، وإذا كان مع أحد الزوجين العصبه غير الأب، والابن، والعم، وابن العم، فهؤلاء دون الأب ، وإنما جعل الباقي بعد نصيب الزوجة أثلاثاً ؛ لأنهن والأب في طبقة واحدة فجعل ذلك بينهما كأصل المثال، وهؤلاء ليسوا في طبقتها ؛ فلا يُجعلون معها، كالأب فإنه لا واسطة بينه وبين الميت بخلاف هؤلاء، فلم يُمكن أن يُعطى ثلث الباقي هنا لما فيه من تسوية هؤلاء بالأب .

ولا نزاع في ذلك إلا في الجد؛ نزاع يُروى عن ابن مسعود^(١)، والجمهور^(٢) على أنها مع الجد تأخذ ثلث المال، وهو الصواب؛ لأن الجد أبعد هنا، وهو محجوب بالأب؛ فلا يحجبها عن شيء من حقها .

وإذا لم يمكن أن تُعطى ثلث الباقي، وامتنع أن تُعطى السدس؛ لأنه دون ذلك تعين أن تُعطى الثلث، وكان إعطاؤها الثلث مع عدم الأب سواء كان هناك أحد الزوجين أو لم يكن، وإعطاؤها ثلث الباقي مع أحد الزوجين؛ مما فهمه جماهير الصَّحَابَةِ، والعُلَمَاءِ مِنَ الأئمة، تارة بالاعتبار الذي هو معنى الأصل، وتارة بالاعتبار الذي هو أولى، وأخرى، وتارة بالاعتبار الذي فيه إلحاق الفرع بأشبهه الأصليين به .

قلت^(٣): فهذه دلالة نص أو قياس ؟.

قلت لك : القياس المحض أن الأم مع الأب؛ كالبنات مع الابن، والأخت مع الأخ؛ لأنهما ذكر وأنثى من جنس واحد هما عصبه.

وقد أعطيت الزوجة نصف ما يعطاه الزوج؛ لأنهما ذكر وأنثى من جنس واحد، وإنما عدل عن هذا في ولد الأم لأنهم يدلون بالأم، فلا عصبه لهم بحال، بخلاف الزوجين، والأبوين، والأولاد فإنهم يدلون بأنفسهم، وسائر العصبه يدلون بذكر كولد البنين والاختوة أو الأب، فإعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين هو معتبر فيمن يدلي بنفسه أو بعصبته، فإنه أهل

١- رواه سعيد بن منصور (٣ / ٦٩) ، والبيهقي في الكبرى (٦ / ٢٥٢) .

٢- انظر المعني (٩ / ١٥) ، التهذيب لأبي الخطاب (ص / ٨٥) .

٣- أسلوب استفهام يطرحه الشيخ على لسان سائل

للتعصيب، فأما من يدلي بغير عصة فإنه ليس من أهل التعصيب، فالذكورة، بل الأبوان لكل واحد منهما السدس مع الولد فتساويا كالأنثى .

وليس الذكر كالأنثى ؛ لا في باب الزوجية، ولا في الأبوين، ولا في الأولاد والاختوة للأب؛ فهذا اعتبار .

وأما دلالة الكتاب على ميراث الأم؛ فإن الله يقول: ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السَّدَسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾ [النساء/ ١١] ؛ فالله تعالى فرض لها بشرطين:

• ألا يكون له ولد.

• وأن يرثه أبواه.

فكان في هذا دلالة على أنها لا تُعْطَى الثلث مطلقاً مع عدم الولد ، إذ لو كانت تعطاه مع عدم الولد مطلقاً لكان قوله: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ زيادة في اللفظ ونقصاً في المعنى ، وكان عديم الفائدة، وجوده كعدمه، فإنه حينئذ سواء ورثه أبواه، أو لم يرثه أبواه؛ لأمره الثلث؛ وهذا خلاف دلالة القرآن، وهذا مما يدل على صحة قول أكابر الصحابة والجمهور الذين يقولون: لا تعطى في العمريتين - زوج وأبوان، وزوجة وأبوان - ثلث جميع المال .

قال ابن عباس وموافقه: فإنها لو أعطيت الثلث هنا لكانت تعطاه مع الولد مطلقاً، وهذا خلاف ما دل عليه القرآن.

وقد روي عنه^(١) أنه قال لزيد: «(أفي كتاب الله ثلث ما بقي؟)»؛ أي ليس في كتاب الله؛ إلا سدس، وثلث .

فيقال : وليس في كتاب الله إعطاؤها الثلث مطلقاً فكيف يعطيها مع الزوجين الثلث؟ بل في كتاب الله ما يمنع إعطاءها الثلث مع الأب وأحد الزوجين، فإنه لو كان كذلك لكان يقول : فإن لم يكن له ولد فلأمره الثلث، فإنها على هذا التقدير تستحق

١ - أي ابن عباس كما أخرجه الدارمي في سننه (ص / ٧٤٢) بسنده عن عكرمة قال : ((أرسل ابن عباس إلى زيد

بن ثابت : أتجد في كتاب الله للأب ثلث ما بقي ؟ فقال زيد : إنما أنت رجل تقول برأيك ، وأنا أقول برائي ؟

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٦ / ٢٢٨) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١ / ٢٤٢ - ٢٤٣)

الثالث مطلقاً، فلما خص الثالث ببعض الحال علم أنها لا تستحقه مطلقاً؛ فهذا مفهوم المخالفة^(١)، الذي يسمى دليل الخطاب، يدل على بطلان قول من أعطاهما الثالث إلا العمريتين ولا وجه لإعطائها الثالث مع مخالفته للإجماع؛ لأن الله إنما أعطاهما ذلك مع الولد والأخوة وقيد بذلك، ودل ذلك على أنها لا تعطاه مع الأخ الواحد، فعلم أن الثالث قد تستحقه مع الأخ الواحد، ويدل على ذلك أنها إذا أعطيت مع الأب فمع غيره من العصبات أولى وأحرى .

وهذه دلائل تنبيه الخطاب ومفهومه؛ إما مفهوم الموافقة^(٢)، وإما مفهوم المخالفة؛ فلما دل القرآن على أنها لا تعطى الثالث ولا تعطى السدس - وكان قسمة ما يبقى بعد فرض الزوجية أثلاثاً مثل قسمة أصل المال من الأبوين أثلاثاً ، ليس بينهما فوق أصلاً - علم بدلالة التقسيم أن الله أراد أن تُعطى في هذه الحال هذا، وكانت هذه بالضرورة، وقياسه من جهة أنها قياس في معنى الأصل؛ دلالة لفظية كانت، أو خطابية أيضاً؛ كما في قوله: «من أعتق شركاً له في عبد»^(٣)، وقوله: «أَيُّمَا رَجُلٍ وَجَدَ مَتَاعَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»^(٤). فإن لفظ (عبد) و (رجل) يتناول في مثل هذا الذكر والأنثى في عُرف الخطاب من باب التعبير باللفظ الخاص عن المعنى العام، وهذا باب غير باب القياس وذلك تارة لكون اللفظ الخاص صار في العُرف عاماً كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء/٤٠] وقوله ﴿مَا يَنْتَظِرُونَ مِنْ قُطْمِيرٍ﴾ [فاطر/١٣]، وقوله: ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ قِيعاً﴾ [النساء/ ١٢٤] وقول القائل: "والله ما أخذت له حبة ولا شربت له قطرة، ولا أكلت له لقمة"، ونحو ذلك مما صار في عُرف الخطاب يدل على النفي العام؛ لكونه صار في العُرف الخاص؛ عاماً .

ومن هذا الباب خطاب المطاع للواحد في أهل طاعته، الذين قد استقر عندهم تماثلهم في الحكم، فإن هذا الخطاب لجميعهم كخطاب السيد للواحد من عبيده بأمور

١ - أن يخالف المسكوت عنه حكم المنطوق به ويسمى دليل الخطاب، انظر شرح الكوكب المنير (٣ / ٤٨١ و ٤٨٩)،

المنهاج (ص: ١٢)

٢ - أن يوافق المسكوت عنه ، المنطوق في الحكم ، ويسمى فحوى الخطاب ، ولحن الخطاب .

٣ - أخرجه البخاري في كتاب الشركة ، باب الشركة في الرقيق (رقم / ٢٣٦٩) ، ومسلم في الإيمان ، باب من

أعتق شركاً له في عبد (رقم / ١٥٠١) .

٤ - انظر (ص/ ٨٤٥) من البحث.

يشارك فيها العبيد، وكذلك الملك للواحد من رعيته ومن هذا خطاب النبي ﷺ للواحد من أمته بحكم، فإنه قد علم - بعادته من خطابه - أن هذا حكم لمن هو مثل ذلك الشخص إلى يوم القيامة، بمثلتهم - أنهم مخاطبون بمثل ذلك التخصيص ، بل التمثيل .

وأما إذا كان أحد الزوجين مع سائر العصبة فهنا لو أعطيت ثلث الباقي لكان جَعْلًا لذلك العاصب معها بمثلة الأب، وليس الأمر كذلك ، فإن الأب في طبقتها ، فكان حكمها معه كحكم الذكر مع طبقة من الإناث ، وأما غير الأب فبعيد عنها .

والقرآن لما أعطاهما الثلث مع الأب؛ دل على أنها مع غيره من العصبة؛ مثله، وأولى من نقصانها، والسدس لا سبيل إليه لما تقدم؛ وقد دل القرآن على أنها مع الأخ الواحد من الاخوة لا تعطي السدس^(١)؛ فلما أبطل إعطاءها السدس مع العصبة غير الأب وغير أحد الزوجين ، أو ثلث الباقي؛ تعين الثلث، وكان إذا أعطيت الثلث مع سائر العصبة وأحد الزوجين بمثلة أن تُعطاه مع الأب وحده، فإن الأب وحده يحجب سائر العصبة ويأخذ الثلثين مع أحد الزوجين أعطاهما ثلث الباقي ليأخذ الأب الثلثين الآخرين ؛ إذ ليس هناك عصبة غيره إذ هو يحجبهم ، ومع غيره لو أعطيناها ثلث الباقي لكان ذلك ليأخذ ذلك العصبة الثلثين وليس ذلك له ، بل قد يكون مع الأم محجوباً لا يأخذ شيئاً بحال إذا كان معها أب أو ابن ، فإذا كان قد يكون معها محجوباً حجب حرمان ، فيحجب النقصان أولى ، بخلاف الأب فإنه لا يُحجَبُ معها؛ لا حجب حرمان، ولا حجب نقصان .

وكان إعطاؤها مع الأب الثلث إعطاء لها مع غير الأب في سائر الأحوال بطريق الأولى؛ إذ لا حال هناك يستحق أحد معها أن يأخذ مثلي ما تأخذ كما يستحق الأب بعد ذلك، فإن قوله: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ ؛ دال على أن لها الثلث والباقي للأب بقوله ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ ، فإنه لما جعل الميراث ميراثاً بينهما، ثم أخرج نصيبها؛ دل على أن الباقي نصيبه، وإذا أعطى الأب الباقي معها لم يلزم أن يعطى غيره مثلما أعطى، وإنما أعطينا سائر العصبة بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِذَا عَصَا بَعْضُهُمَا أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال/٧٥] ، وبقوله:

١ - يشير لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِإُمِّهِ السُّدُسُ﴾ الآية [النساء: ١١]

﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًى مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء/ ٣٣] ، وبقول ﷺ : ((ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر ^(١))) ^(٢) .

قلت : وبقول ابن تيمية هذا قال مفسروا آيات الأحكام ^(٣) جميعاً ، ولا غرو في ذلك إذ هو قول جماهير العلماء ، كما أسلفت ؛ إلا أنني لم أر في طرح المسائل ، وحل الإشكالات ، وحسن إيراد الأدلة ، والحُجج ، من يُضاهي أبا العباس هنا ؛ مِنْ مُفسِّري آيات الأحكام ، بل إن في استنباطاته لبعض دلالة الآي تفرد عنهم في ذلك ، والله تعالى أعلم .

١ - انظر (ص/ ٨٤٥) من البحث .

٢ - مجموع الفتاوى (٣٤٣/٣١ - ٣٤٦) ، وهو بنصه في تفسير آيات أشكلت ، وقد نقله ابن القيم - رحمه الله - في إعلام الموقعين بنصه مع شيء من التبديل ، والتغيير ، انظر إعلام الموقعين (٣٥٧/١ - ٣٦٣) ..

٣ - أنظر أحكام القرآن للحصص (١٠٥ / ٢) ، لالكيا (٣٤٥ / ٢) ، لابن العربي (١ / ٤٣٩ - ٤٤٠) ، للقرطبي (٧٠ / ٤) .

المبحث السابع لا يرث المسلم الكافر

قال تعالى:

﴿ وَأُولَ الْأَمْرَ حَامٍ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ ﴾ [الأحزاب: ٦]

قال شيخ الإسلام - قدس الله روحه -:

« جعل [الله سبحانه وتعالى^(١)] الأقارب بعضهم أولى ببعض . . . وفيه دليل على أن الأولويات المقتضية للميراث المذكورة في قوله ﷺ ((فلأولى رجل ذكر))^(٢) مشروطة بالإيمان، وهذه الآية المقيدة، تقتضي على تلك المطلقة في الأنفال^(٣) ؛ ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذه في سورة الأحزاب - بعد الخندق - وتلك في الأنفال - عقب بدر^(٤).

الثاني: أن هذا مطلق^(٥)، ومقيد، في حكم واحد، وسبب واحد، والحكم هنا متضمن للإباحة، والاستحقاق، والتحريم على الغير، وإيجاب الإعطاء .

الثالث: أن آية الأنفال ذكر فيها الأولوية، بعد أن قطع الموالات بين المؤمنين، والكافرين أيضا ؛ فهي دليل ثان^(٦).

وهاتان الآيتان تفسر المطلق في آية الموارث، ويكون هذا تفسير القرآن بالقرآن؛ وإن كان قوله ﷺ : « لا يرث الكافر المسلم »؛ موافقا له^(٧)»^(٨).

قلت : ومع أن الإجماع^(٩) قائم على هذا الحكم بدلالة السنة؛ إلا أنني لم أر من أشار لهذه الدلالة اللطيفة من القرآن على هذا الحكم، وهذا من دقيق فهم ابن تيمية، وحسن استنباطه، والله أعلم .

١ - مضاف للأصل ؛ للإيضاح.

٢ - انظر (ص/ ٨٤٥) من البحث.

٣ - وهي قوله تعالى ﴿ وَأُولَ الْأَمْرَ حَامٍ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ . لَٰنَ اللَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الأنفال/ ٧٥].

٤ - فتكون ناسخة لها ، وهو قول قتادة ؛ وإليه يميل النحاس في الناسخ والمنسوخ ، والأكثر على أنها - أي الآية في سورة الأنفال - محكمة ، والله أعلم ، انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥).

٥ - أي الآيتان التي معنا ، إحداها مطلقة - وهي آية الأنفال - في أن ذا الرحم أولى برحمه؛ مسلما كان أم كافرا ، والأخرى مقيدة - وهي آية الأحزاب - بالمؤمنين.

٦ - وهذا كالتوجيه؛ بان لا تكون الآيتان من باب المطلق ، والمقيد؛ بل كلا الآيتان خاصة في المؤمنين .

٧ - أخرجه البخاري في الفرائض ، باب لا يرث المسلم الكافر (٦٧٦٤) ، مسلم في الفرائض رقم (١٦١٤).

٨ - مجموع الفتاوى (١٥ / ٤٤٢ - ٤٤٣)

٩ - حكاه ابن قدامة في المغني (٩ / ١٥٤) ، وأبو عمر في التمهيد (١٧ / ٢٠)

المبحث السادس الميراث بالمؤاخاة والمخالفة وفيه مسألتان

المسألة الأولى: نسخ لإرث بالمؤاخاة والمخالفة.
المسألة الثانية : هل يتوارث بهما عند عدم وجود وارث من الأقارب، والموالي ؟

المسألة الأولى : نسخ الإرث بالمؤاخاة والمخالفة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« وكانت المؤاخاة ، والمخالفة يتوارثون بها دون أقاربهم ؛ حتى أنزل الله تعالى ﴿

وأولوا الأمر حام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله . . . ﴾ الآية [الأحزاب/ ٦] ؛ فصار الميراث بالرحم ، دون هذه المؤاخاة ، والمخالفة »^(١).

قلت: وقد أشار لهذه المسألة جمهور مفسري آيات الأحكام^(٢)؛ وهو الصحيح - والله أعلم - وبه قال ابن عباس، والحسن البصري، وقتادة، والضحاك^(٣)، وغيرهم.

المسألة الثانية : هل يورث بالمخالفة ، والمؤاخاة عند عدم وجود ورثه

﴿والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم﴾ [النساء/ ٣٣]

قال أبو العباس: «وتنازع العلماء في مثل هذه المخالفة، والمؤاخاة، هل يورث بها عند عدم الورثة من الأقارب، والموالي؟ على قولين:

أحدهما: يورث بها، وهو مذهب أبي حنيفة^(٤)، وأحمد^(٥) - في إحدى الروايتين -؛

لقوله تعالى: ﴿والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم﴾ [وهذه في المخالفة]^(٦).

والثاني: لا يورث بها بحال، وهو مذهب مالك^(٧)، والشافعي^(٨)، وأحمد - في الرواية

المشهورة عند أصحابه^(٩).

١ - مجموع الفتاوى (١١ / ٩٩) .

٢ - انظر أحكام القرآن للجصاص ص (٣ / ٩٨ - ٩٩) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (٣ / ١٦٧) . أحكام

القرآن لابن الع (٣ / ٥٤٣) ، وللقرطبي (١٤ / ١١٣) .

٣ - أخرج ذلك عنهم الطبري (٨ / ٢٧٤) ، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٢ / ٢٠٣) ، وأبو عبيد في

الناسخ والمنسوخ (٢ / ٤٧٩) .

٤ - حاشية ابن عابدين (٦ / ٧٦٤) .

٥ - الإنصاف (٧ / ٢٣٣) .

٦ - ما بين معقوفتين من مجموع الفتاوى (١١ / ٩٩) .

٧ - المدونة (٣ / ٣٦٥) .

٨ - روضة الطالبين (٦ / ٣) .

٩ - الإنصاف (٧ / ٢٣٤) .

وهؤلاء يقولون: هذه الآية منسوخة^(١).

[ولما ثبت في صحيح مسلم عنه أنه قال: ((لا حلف في الإسلام، وما كان من حلف

في الجاهلية، فلم يزد الإسلام إلا شدة^(٢)))^(٣).

قلت : وقد رجح الجصاص^(٤) - دون بقية المفسرين - جواز توريث الخلفاء

ونحوهم عند فقدان الوريث القريب ، والله تعالى أعلم .

١ - اختلف العلماء في هذه الآية هل هي منسوخة أم لا ؟ فقال الحسن ، وقتادة : هي منسوخة بآية الموارث . وهو قول الضحاك ، ونسب إلى ابن عباس . ذهب الأكثرون إلى أنها محكمة ، وفسروا النصيب فيها بالعون ، والنصرة والمشورة ، ونحوها ، وهو قول مجاهد ، وسعيد بن جبير ونسب لابن عباس ، ورجحه الطبري ، والنحاس ، والقرطبي ، وابن العربي . انظر تفسير الطبري (٥ / ٥٨ - ٥٦) ، الناسخ والمنسوخ (٢ / ٢٠١) ، الناسخ والمنسوخ لقتادة (ص : ٤٠) ، والمصنف بألف أهل الرسوخ لابن الجوزي (ص : ٢٤) ، وأحكام القرآن للجصاص (٢ / ٢٣٣) ، الجامع القرطبي (٥ / ١٥٩) قال عبد الرزاق الرسعني في رموز الكنوز : ((فإن كان المراد بقوله : فأتوهم نصيبهم) الميراث ؛ فهو منسوخ عند الأكثرين . . . وإن كان المراد به المعاضدة ، والمناصرة فحكمه باق لم ينسخ)) (١ / ٤٥)

٢ - أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ، باب مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ، رقم (٢٥٣٠) . وهذا الحديث كما يستدل به القائلون بالنسخ كما ساقه ابن تيمية ، يستدل به القائلون بأن الآية محكمة ، انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (٧ / ٣٦٤) .

٣ - مجموع الفتاوى (٣٥ / ٩٣) وما بين معقوفين منه (١١ / ٩٩) ، وانظر منه (١٥ / ٤٤٣) ، منهاج السنة (٧ / ٣٦٤) .

٤ - أحكام القرآن للجصاص (٢ / ٢٣٣) . وانظر رموز الكنوز (١ / ٤٥٠)

الخاتمة

بعد هذه الجولة الممتعة مع استنباطات شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أسجل في هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها:

- (١) أن لعلماء الأمة - رحمهم الله تعالى - جهوداً كبيرة في التأليف في تفسير آيات الأحكام.
- (٢) أن آيات الأحكام غير محصورة بعدد معين؛ وأن كل آية في القرآن قد يُستنبط منها أحكاماً، ومَرَدُّ ذلك إلى ما يفتحه الله على العالم، من الاستنباطات، والهدايات لـلدلالات الآيات.
- (٣) أن نشأة تفسير آيات الأحكام بدأ من عهد نزول القرآن، وتوسع نظراً لحاجة الأمة إلى معالجة النوازل التي تَجِدُّ للناس.
- (٤) أن أول من أَلَفَ في هذا الباب تأليفاً مُستقلاً؛ هو الإمام مُقاتل بن سليمان الحَرَساني (ت/١٥٠هـ).
- (٥) أن طريقة ترتيب الآيات في هذا الباب أخذت مسلكين :
- أولهما: المسلك الموضوعي؛ وذلك بجمع آيات كل موضوع على حدة، وهي أقدم الطريقتين.
- والمسلك الثاني: ترتيب آيات الأحكام وفق ترتيب المصحف الشريف.
- (٦) تعرفنا على أهم الكتب المؤلفة في تفسير آيات الأحكام، ومناهج مؤلفيها، ومميزات كتبهم، وما قد يؤخذ عليها.
- (٧) ما تميز به منهج شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في تفسيره لآيات الأحكام من أصالة، وابداع ثريين؛ أما الأصالة؛ فقد ظهرت من تبين منهجه في الاستنباط، وطريقته في الاستدلال على الأحكام من آيات الأحكام، وأما الإبداع والتجديد؛ فيظهر من المسائل التي لم ير الباحث من أشار إليها من أشهر المؤلفين في هذا المجال، وهي تربوا على سبعين مسألة، وهي:

- (١) المسائل المترتبة على أن الأصل في الأعيان الطهارة.
- (٢) أن قوله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَ إِلَيْكَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا...﴾ [البقرة/٦] لا إضرار فيه، وأنه يدل على وجوب الوضوء على كل من يريد الصلاة، محدثاً كان أو غير مُحدث، وقد سبق بيان ذلك.
- (٣) سقوط الترتيب والموالاتة في الغُسل.
- (٤) ليس على المغتسل نية رف الحدث الأصغر.
- (٥) دلالة القرآن العظيم على مشروعية المسح على الخفين.
- (٦) وجوب الصاق الصعيد بأعضاء التيمم.
- (٧) دلالة القرآن العظيم على وجوب الإغتسال على الحائض؛ متى طَهُرَتْ.
- (٨) أنه لا حدٌّ لأقل الحيض، ولا لأكثره، ولا حدٌّ لسن اليأس.
- (٩) استقصاء خصائص الصلاة في القرآن الكريم.
- (١٠) تفسير المُفَضَّل عليه في قوله تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت/٤٥].
- (١١) نقض الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَقَوْمُ اللَّهِ قَاتِلِينَ﴾؛ على مشروعية الدعاء الجماعي الراتب في صلاة الفجر.
- (١٢) الاستدلال على وجوب الطمأنينة في الصلاة بست آيات من القرآن الكريم.
- (١٣) دلالة القرآن العظيم على وجوب طهارة المساجد.
- (١٤) أن وقت الظهر، والعصر؛ مُمْتَدُّ من زوال الشمس إلى غروبها، وأن وقت المغرب، والعشاء ممتدُّ من غروب الشمس، إلى طلوع الفجر، فمن احتاج أن يُصَلِّي الظهر، والعصر في ذلك الوقت؛ فقد أدَّى الصَّلَاةَ في وقتها، وكذلك الأمر بالنسبة للمغرب، والعشاء.
- (١٥) أن على الحائض، والنفساء متى ما طهرتا قبل طلوع الفجر، أو قبل غروب الشمس؛ أن تصليا صلاتا المغرب، والعشاء، أو أن تصليا صلاتا الظهر، والعصر.
- (١٦) التفريق بين العورة التي يجب سترها عن النظر، والعورة الواجب سترها في الصلاة.
- (١٧) دلالة القرآن الكريم على حدود عورة الأمة.

- (١٨) دلالة القرآن على ذم الثياب الحمراء الخالصة.
- (١٩) تعدد الأوجه على عدم تعارض أسباب النزول الواردة في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّكُمْ وَجْهٌ﴾
الله.

- (٢٠) دلالة القرآن العظيم على وجوب التسييح في الركوع، والسجود.
- (٢١) دلالة القرآن الكريم على وجوب صلاة الجماعة على الأعيان.
- (٢٢) التنبيه على الغلط المتكرر في تعيين المراد من الأسماء المشتركة؛ نحو لفظ القضاء، والأداء، وكذا في لفظ السعي إلى الصلاة.
- (٢٣) التوسع والإطناب المحمود في تقرير أن رخص السفر لا ترتبط بغير جنس السفر.
- (٢٤) أن المراد بناشئة الليل في قوله تعالى: ﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾؛ هو القيام بعد نوم وهجعة.
- (٢٥) أن الطريق إلى معرفة الأهلة هو الرؤية فقط.
- (٢٦) في أن العبرة في حساب ما بدأ من المواقات أثناء الشهور الهلالية؛ يكون بالهلال.
- (٢٧) ترجيح مذهب ابن عباس رضي الله عنه - في أن قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة/١٨٩]؛ لا نسخ فيه؛ بل هو تخصيص، فخصص إباحة الإفطار لمن أراد الإطعام بدلا عنه؛ بجواز هـ لمن لا يستطيع الصيام أصلا.
- (٢٨) أنه لا يسمى مسجدا؛ إلا إن كان مهيا للسجود فيه، لا خرابا معطلا.
- (٢٩) يجوز الاعتكاف بدون صيام.
- (٣٠) التنبيه على المناسبة بين قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة/١٠٣]، والآية التي قبلها، والله أعلم.

- (٣١) دخول نفقة الحج في مصارف الزكاة؛ لقوله تعالى: ﴿سَبِيلَ اللَّهِ﴾.
- (٣٢) أن المشركين غير مأمورين بالحج؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨] حيث منعهم من أن يقربوه، فكيف يمكنوا من أداء شعائر الحج فيه؟
- (٣٣) تفسير الاستطاعة في قوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران/٩٧]؛ بالزاد والراحلة.

- (٣٤) يُحج عن الميت الذي لم يحج بتركته إن وجدت، وإن لم يوص.
 (٣٥) يبادر عادم الهدى المتمتع بالحج بصوم الأيام السبعة حال رجوعه لأهله.
 (٣٦) أن حلق الشعر، وتقليم الأظفار ونحوه من محظورات الإحرام؛ يدل عليها قوله تعالى: ﴿

ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج/٢٩].

- (٣٧) تخصيص السنة لعموم تحريم أكل صيد المحرمين.
 (٣٨) وجوب المضى في الحج الفاسد.
 (٣٩) الإطعام في فدية حلق الرأس في الحج؛ مرجعه إلى العرف لإطلاق الآية ذلك.
 (٤٠) تجب الفدية في ارتكاب محظورات الحج سواء كان لعذر أم لا.
 (٤١) تتعدد كفارة الصيد بتعدد قتله.
 (٤٢) وجوب الوقوف بعرفات؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقْبَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ لأن كلمة (إذا) لا تستعمل إلا في الأفعال التي لا بد من وجودها.
 (٤٣) وكون يوم عرفة محدود من زوال شمس اليوم التاسع، إلى طلوع فجر يوم النحر؛ لدلالة الآية على ذلك.
 (٤٤) دلالة القرآن العظيم على أن من فاتته الوقوف بعرفه؛ فقد فاتته الحج.
 (٤٥) وجوب طواف القدوم.
 (٤٦) صلاة ركعتين بعد الطواف خلف المقام، وهو من التفسير النبوي الصريح.
 (٤٧) الطواف عبادة مستقلة تجوز في غير الحج والعمرة.
 (٤٨) التنبيه على فضل النحر.
 (٤٩) دلالة القرآن على وجوب المبيت بمعى ليالي أيام التشريق.
 (٥٠) أن من حكمة مشروعية الجهاد؛ أن تكون كلمة لله هي العليا.
 (٥١) المقامات العظيمة، المتولدة من الجهاد في سبيل الله - تعالى -

٥٢) من تركوا الجهاد؛ جعل الله بأسهم بينهم، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَتَرَوْا بِعِزِّكُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ [التوبة/٣٩].

٥٣) أن الجهاد يشمل جهاد الدعوة، والتبليغ، ومجادلة المبطلين.

٥٤) ذكر أوجه إحكام آيات الجدال، ووجه اتفاق المجادلة، والمجادلة.

٥٥) دلالة قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٠]

٥٦) على قتال الممتنع عن بعض الشرائع.

٥٧) دلالة قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥] على قتال

الممتنع عن بعض الشرائع.

٥٨) دلالة آية الحراية؛ على قتال الممتنع عن بعض الشرائع.

٥٩) عدم وجوب التسوية في أنصاب المستحقين للزكاة.

٦٠) ذكر منشأ الخلاف في خمس الفيء.

٦١) دلالة قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا ذِمَّةً﴾ [التوبة: ٨] على

انتقاض عهد الذمي متى ما طعن في الدين، أو بسيد المرسلين ﷺ.

٦٢) دلالة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ لِيَكُونُوا لَكُمْ دَعْوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [التوبة: ١٢٧]؛ على انتقاض عهد الذمي متى ما طعن في

الدين، أو بسيد المرسلين ﷺ.

٦٣) دلالة قوله تعالى: ﴿إِنْ شَأْنُكَ هَؤُلَاءِ﴾: على تحتم قتل كل من طعن في الرسول ﷺ.

٦٤) وجوب أداء حقوق الناس، وإرجاع المظالم لأصحابها؛ استدلالاً بقوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي

أَوْثَقَ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

٦٥) دلالة قوله تعالى: ﴿إِنْ كَثُرَ مِنْ الْأَحْبَارِ وَالرَّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [التوبة: ٣٤] على

أداء المظالم، وتحريم أكل الأموال بالشُّبُهَة،

٦٦) أن العقود تصح بكل ما دل على مقصودها.

- ٦٧) التنبيه على علة تحريم الربا، والمقابلة بينه وبين الإحسان الى الناس.
- ٦٨) التفريق بين البَيْع، والإجَارَةِ في بيع ربا ع مكة، وإجارتهما.
- ٦٩) وجوب أجرة الإرضاع بمجرّد وقوعه.
- ٧٠) أن من أدّى حقاً واجباً عن غيره؛ فله الرجوع به إليه.
- ٧١) اعتبار المقاصد والنيات في جميع التصرفات.
- ٧٢) أن الموصّي له، إن رأى من تصرف الموصي إضرار بالورثة؛ فلا يحل له أخذ ما وصّى به.
- ٧٣) أن الوصية المضرة؛ غير نافذة؛ إلا بإجازة الورثة.
- ٧٤) أن الناسخ لآية الوصية للوالدين، والأقربين؛ قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي

أَوْلَادِكُمْ...﴾ [النساء/٦].

- ٧٥) مناسبة ذكر الإضرار في آية موارث الأزواج، والأخوة فقط.
- ٧٦) جودة طرح المسائل، والإشكالات وحسن إيراد الأدلة، والحُجج في مسألة المُشترَكة.
- ٧٧) أن الكافر لا يرث المسلم.

هذا والحمد لله أولاً، وأخيراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله، وصحبه أجمعين.



٧٧٢

الفهارس العلمية

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار.
- فهرس الألفاظ الغريبة، والمصطلحات العلمية.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الصفحة	رقم الآية	السورة
٧٨٩، ١٠٨	٢٩	البقرة
٣٨٣، ٣٨١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٢٣٣، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٢٩، ٤٣	٤٣	
٧٢	٤٥	
٣٥	١٠٦	
٧٤	١١٠	
٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٢٣٢	١١٥	
١٢٣	١٤٣	
٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٥، ٣٥٨، ٣٣	١٧٣	
١٦٧، ٧٤، ٣٣	١٨٣	
٠ (٥٠٣-٤٩٢)، ٤٦٤، ٤٦٢، ٤٦٠، ٤٥٩، ٦٩، ٣٦	١٨٧	
(٥٦٦-٥٥٦)، ٥٨٧، ٥٨٦، ٥٨٣، ٥٨٢، (٥٥١-٥٣٤)، ٥٠٨، ٤٧٥، ٨٩	١٩٦	
٧٩	١٩٧	
٢٦٠	١٩٩	
٢١٨، ٧٤	٢٠٠	
٨٢٥، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٩٢، ٧٧، ٣٤	٢٢٠	
٢٢٠	٢٢٢	
٢٢٣		
١٦٧	٢٢٨	
٢٤٣، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦	٢٣٦	
٢٩٧، ٢٢٣	٢٣٨	
٣٥	٢٤٠	
٩٦	٢٦٧	
٤٨٠، ٤٤٨٠، ٣٤٨٠، ٢٤٨٠، ١٤٨٠٠، ٧٩٧، ٧٩٠، ١٠١	٢٧٥	
٧٩٥	٢٧٦	

	٧٩٤	٢٧٨	البقرة
	٧٩٠	٢٨٢	
	٧٨٥	٢٨٣	
			آل عمران
	٣٧١	١٩	
	٢٤٠	٤٣	
	٢٥٨	٨٧-٨٦	
	٥١٤٠١٣٠٥١٠٠٧٤	٩٧	
	٢٩٧	١٣٣	
	٣٧٢	١٤٧	
	٨٣٤	١٧٣	

النساء	
٢	١٤٢
٤	٩٢
٦	٨٤٦٤٤١٩٤٢١٧
١١	٨٥٨٤٨٣٨٤(٨٣٤-٨٣٠)٤٥٤١٤٥٤٠
١٢	٨٥٢٤٨٥١٤٨٥٠٤٨٣٤٤٨٢٣٤٨٢٠٤٤١٩٤٩٣٤٣٦
١٣	٨٢٨٤٨١٨
٢٩	٧٩١٤٧٩٢٤٩٤
٣٣	٨٦٥٤٨٦١٤٨٤٢
٣٧	٣٩٣
٣٨	٣٩٣
٤٠	٨٦٠
٤٣	٤١٨١١٨٢٤١٨٠٤٧٠٤٣٤
٦٣	٨٠٥
٦٦	٣٩٢
٩١	٤٥٧٥
٩٢	٣٤٥
١٠١	٤٣٦٨٤٣٦٦٤٣٦٣٤٣٦٢٤٣٦٠٤٣٥٩٤٣٥٨
١٠٢	٤٣٦٣٤٣٦١٤٣٥٢٤٣٤٩
١٢٤	٨٦٠
١٣٥	٥٩٦٤٢٤١
١٥٤	٢٤١
١٧٦	٨٥١٤٨٤٦٤٨٤١٤٤١٩

٥٧٤٠٥٧٢	١	المائدة
٣٧١٠٦٩	٢	
.٣٧٠٠١١٩٠١١٨	٣	
٤٣٧	٤	
٠١٣٠٠١٢٧١٢٩٠١٢٦٠١٢٥٠١١٦٠١١٤٠١١٣٠٩٣٠٨٤٠٧٩٠٧٠٠٣٤	٦	
١٠١٥٠٠١٤٩٠١٤٨٠١٤٥٠١٤٧٠١٤٥٠١٤٤٠١٤٢٠١٤١٠١٣٢٠١٣١		
١٨٠١٧٨٠١٧٦٠١٦٧٠١٦٦٠١٦٤٠١٦٢٠١٦١٠١٥٩٠١٥٨٠١٥٣٠٥١		
٠٢٠٤٠٢٠٣٠٢٠٢٠٢٠٠٠١٩٩٠١٩٧٠١٩٥٠١٩٢٠١٩١٠١٨٨٠٥١٨٧		
٣٧٧٠٢٢٠٠٢١٧٠٢٠٩٠٢٠٨٠٢٠٧٠٢٠٦٠٢٠٥		
٣٥٥٠١٩٥	٢٣	
٨٣٤٠٢١٣٠١٩٥	٢٨	
٤٨٨	٤٩	
٤٧٥٠٤٠٨٠٨٤٠٧٠	٨٩	
٠٥٧٣٠٥٢٧	٩٥-٩٤	
٠(٥٨٠-٠٥٧٢)٠٩٢٠٧٣	٩٦	
٠٣٢٦٠٣١٥٠٣١٤	٩٧	
٢٣٤	٧١	الأنعام
٥٣١	٨٨	
٢٣٤	٩٢	
١٠٨	١١٣	
٠١١٠٠١٠٩	١١٩	
١٢٣	١٢١	
٤٢٥٠٣٥	١٤١	
٣٧٠٠١٢٣٠١٢٢٠١٠٩٠٦٩	١٤٥	
.٦٢٠٠٢٣٣٠٢٢٩	١٦٢	
٣٠٥	٢٨-٢٦	الأعراف
٣٤٧٠٣٤١	٢٩	

٣٠٨٠٧٠٣٠٦	٣١	
٣٠٨	٣٢	
٤٩٢	١٣٨	
٥٤٥	١٤٢	
٣٣٢٠٣٣١٠٣٢٩	١٩٨	
٤١٢	٦	الأنفال
٢٥٨	٣٨	
٨٦٣٠٨٦١	٧٥	
٤٥٠	٢	التوبة
٦٣٧٠٣٨٧٠٢٥٥	٥	
٣٨٣	١١	
٣٤٧	١٧	
٥٢٣	١٨	
٥٢٤٠٣٤٧٠٨٠	١٩	
١٧٢	٢٢	
٥٣٢٠٥٣١٠٥١٣٠٢٩٣	٢٨	
٩٦	٩٩٩	
٢٥٦٠٢٥٥٠٨٠	٢٩	
٧٨٥٠٤٠٣٠٤٠٢	٣٤	
(٤١٨-٤٠٧) ٣٨١	٦٠	
٢٩٧	١٠٠	
٣٨٥٠٢٢٨	١٠٣	
١٢٧	١٠٨	
٣٥٠	١١٩	
٤٤٠٠٠٤٣٩٠٤٣٦	٥	يونس
٧٩٢	٥٩	

٣٨٣٠٣٠١٠٣٠٠٠٢٩٨٠٢٢٩٠٢٢٢	١١٤	هود
٧٨	٢	يوسف
٢٨٧	١٩	الرعد
٢٣٣	٩٩-٩٧	الحجر
٧٣	٤٤	النحل
١١٩	٦٥	
٢٥٨	١١٠	
٣٧٠	١١٥	
٣٥٥	١٩	الإسراء
٢٩٤	٧٠	
٣٧٧٠٣٤٥٠٢٩٩٠٢٩٧٠٢٢٢	٨٧	
١٩٢	٨	الكهف
١٩٢	٤٠	
٤٢٨	٢٦	مريم
٢٣٣	٦٥	
٣٤٣	٥٨	
٢٥٠٠٢٤٧	٥٩	
٤٩	٥	طه
٢٩٧٠٢٣٣	١٤	
٣٠٠-٢٩٩	٣٠	
٢٩٧	٨٤	
٢٣٣	١٣٢	
٤٩٢	٥٢	الأنبياء
٢٣٢	٧٣	
٢٣٢	٩٠	
٢٩٧	٩١	

٤٠٤	٩٨	
٨١٠٠٠٨٠٩٠٧٠٣٢٤	٢٥	الحج
٠٤٩٩٠٣٢٥	٢٦	
٥٣٨	٢٧	
٠٥٧٠٠٧٨٠٧٧	٢٩	
٨١١٠١٨١	٤٠	
٢٣٣	٧٧	
٣٣	٧-٥	المؤمنون
٠٢٣٢٠٢٢٩	١١-١	
٢٩٧	٦١	
٤٩	٦٧	
٤٩٦	١١٧	
٢١٣	٢	النور
٨٠٥	١٧	
٣٠٥	٢٧	
٣٠٥	٣٠	
٠٣١٠٠٣٠٨	٣١	
٢٥١	٣٧-٣٦	
٥٣١	٢٣	الفرقان
٤٩٢	٧١	الشعراء
٢٣٣	٢١٤	
		النمل
		القصص
٠٢٣٢٠٢٣١٠٢٣٠٠٩٦	٤٥	العنكبوت
٢٩٩	١٨-١٧	الروم
٢٤٠	٢٦	

٧٩٥	٣٩	
		لقمان
٣٤٥٠٣٤٣٠٣٤١	١٥	السجدة
٨٦٥٠٨٦٣	٦	الأحزاب
٤٢٤	١٤	
٣١٠	٣٢	
٢٩١	٣٣	
٢٤١	٣٥	
١٦٧	٤٩	
٢٩١	٥٢	
٣٠٩	٥٩	
٢٠٧	١٤٧	الصفات
١٤٥	٢٤	ص
٢٤٠	٩	الزمر
٥٣١	٦٥	
٨٦٠	١٣	فاطر
٤٢٤	٥	فصلت
٤٢٤-٤٢٣	٧-٦	
٢٦٠	١٢	
٧٩٢	٢١	الشورى
٣٩٢	٣٧	
		الزخرف
		الدخان
٤١٨٠١٠٩	١٣	الجاثية
٣٤	١٥	الأحقاف
٦٣٩	٤	محمد

الفتح	٢٥	٤٩٣
الحجرات	١	٣٩٢
	٩	٣٧٠
ق	٣٩	٣٤٥٠٩٢
الطور	٤٩-٤٨	٢٩٩
النجم		
القمر		
الواقعة	٢٢-١٧	١٥٢
	٧٩	١٧٣، ١٧٢، ١٧١
الحديد	١٧	١١٩
المجادلة	٢	٣١٠
	١٣	٢٣٣
الحشر	٧	٤٠٨
المتحنة		
الصف		
الجمعة	٩	٣٧٨، ٣٥٥، ١٣٤
	١٠	٢٦٠
المنافقون		
التغابن	١٦	٢٤٥، ١٤٣
الطلاق	١	٢٢١
	٢	٥٩٥
	٤	٢٢٤، ٢١٣
	٦	٨١٥، ٨١٣، ٩٣
التحریم	٤	٨٣٥
القلم	٤٢	٣٤٢، ٣٤١

المعارج	٣٥-١٩	٢٤٦،٢٣٢،٢٢٩
نوح		
الجن	١٨	٣٤٣،٣٤١
المزمل	٢-١	٣٧٨،٣٧٧
	٧	٣٧٥،٣٧٤
	٨	٣٩٢
المدثر	٤	٧٩
	٦	٧٩٥
القيامة	٣٢-٣١	٢٣٤
الإنسان	٦	١٤٥
النازعات	١٨	٤٢٤
	٢٢	٣٥٥
عبس	١٦-١١	١٧٣،١٧٢
الانشقاق		
الأعلى	١٤	٤٢٤
الغاشية		
الليل	٤	٣٥٥
	١٩	٣٩٠
البينة	٣-٢	٣٨٣،١٧٣
العلق	١٩	٣٤٢،٣٤١
الماعون	٥-٤	٢٤٨،٢٤٧
الكوثر	٢	٦٢٠
	٣	٧٧٩
الكافرون	٦-١	٦٤٠

فهرس الأحاديث

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦١٣	جابر	١. أتى الحجر فاستلمه
٢٦٥	أنس	٢. أتموا الركوع والسجود
٥٦٤	ابن عباس	٣. اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة
٣٠٥	بهر بن حكيم	٤. احفظ عورتك إلاّ
٨٦٠	أبو هريرة	٥. إذا أفلس الرجل
٣٥٦	أبو هريرة	٦. إذا أقيمت الصلاة
١٤٣	أبو هريرة	٧. إذا أمرتكم بأمر
٣٣٧	أبو هريرة	٨. إذا أمّن القارئ
٤٠٥	معاذ بن جبل	٩. إذا بلغ الورق...
١٨٣	؟؟؟	١٠. إذا توضأ وضوءه للصلاة
٣٤٧	أبو سعيد الخدري	١١. إذا رأيتم الرجل
٤٤٦	أبو هريرة	١٢. إذا رأيتموه فصوموا...
٢٨٦	أبو هريرة	١٣. إذا قام أحدكم يصلي
٢٨٦	أبو هريرة	١٤. إذا قام يصلي فنفس
٣١٤	أبو هريرة	١٥. إذا قمت إلى الصلاة
٣٠٦	جابر	١٦. إذا ما اتسع الثوب
٣٢٦هـ	طلحة	١٧. إذا وضع أحدكم بين يديه...
١٢١	أبو هريرة	١٨. إذا وقع الذباب في إناء أحدكم
٦٢٢	ابن عمر	١٩. استأذن العباس أن يبيت بمكة
١٢١	ثوبان	٢٠. اشتر لفاطمة سوارين
٢٠٢	عمرو بن العاص	٢١. أصليت بأصحابك؟!
٢١٤	أنس	٢٢. اصنعوا كل شيء
٦٥٠	أبو هريرة	٢٣. أعددت لعبادي الصالحين
٨٣٢	جابر	٢٤. أعطى بنّي سعد
١٢٠	أنس	٢٥. أعطى شعره لما حلق

١٧٧	أم عطية	٢٦. اغسلنها ثلاثاً...
٣٤٠	ابن عمر	٢٧. أفضل الصلاة طول القنوت
٨٥٤	أبو هريرة	٢٨. اقتلت امرأتين من هذيل...
٧٧٤	أبو هريرة	٢٩. اقتلوا شيوخ المشركين
٧٤٦	؟؟؟	٣٠. اقتلوه ولو وجدتموه متعلق
٣٤٢	أبو هريرة	٣١. أقرب ما يكون العبد من ربه
٨٤٨	ابن عباس	٣٢. اقسموا المال...
٤٢٠	قبيصة بن مخارق	٣٣. أقم يا قبيصة...
٢٦٥	أنس	٣٤. أقيموا الركوع والسجود
٥٣٢	أبو هريرة	٣٥. ألا لا يحج بعد هذا العام
٨٥٢	ابن عباس	٣٦. ألحقوا الفرائض بأهلها
٥٣٦	ابن عمر , انس	٣٧. الزاد والراحلة
٧٤٥	؟؟؟	٣٨. النذر حُلْفَة
١٧٩	جبير بن مطعم	٣٩. أما أنا فأفيض...
١٢١	أنس.	٤٠. امتشط بمشط من العاج
١١٥	قيس بن عاصم	٤١. أمر الذي أسلم
٢٩٤	أبو هريرة	٤٢. أمر بربط ثمامة
١٧٦	أم عطية.	٤٣. أمر بغسل ابنته بماء وسدر
١٧٦	أبو هريرة	٤٤. أمر بغسل المحرم
٣٠٢	حننة بنت جحش	٤٥. أمر المستحاضة...
٥٨٥	عمر بن الخطاب	٤٦. أمر من أحرم في جبة
٢٦٨	وابصة بن معبد	٤٧. أمر من صلى خلف الصف..
٢٥٦	ابن عمر	٤٨. أمرت أن أقاتل الناس
١٠٦	سعد بن أبي وقاص	٤٩. إن أعظم المسلمين جرماً
٥١١	عمر بن الخطاب	٥٠. أن تشهد أن لا...
٦٣٨	أبو هريرة	٥١. إن الخطيئة إذا أخفيت

١٨٧	أبو هريرة	٥٢. إن الدين يسر
٣٣٤	أبو موسى	٥٣. إن رسول الله ﷺ خطبنا...
١٢٧	عموم بن ساعدة	٥٤. إن الله تبارك وتعالى قد أحسن عليكم...
٣٦٩	أبو قلابة	٥٥. إن الله وضع عن المسافر
٦٦٥	أبو هريرة	٥٦. إن بالمدينة رجالاً
٤٦٠	عائشة	٥٧. إن بلالاً يؤذن بليل
٣٠٠	جابر بن عبد الله	٥٨. أن جبريل جاءه
٦٤٥	عمر بن الخطاب	٥٩. أن رجلاً قال: لا أبالي أن لا أعمل...
٦١٩	أسماء	٦٠. أن رسول الله ﷺ أذن للظعن
٦٤٦	أبو هريرة	٦١. إن في الجنة مائة درجة
٢٤٢	ابن مسعود	٦٢. أن في الصلاة لشغلا
١٩٣	أبو موسى	٦٣. إن الله خلق آدم...
٧٠٩هـ	أبو سعيد الخدري	٦٤. إن من ضئضي هذا...
١٤٦	المغيرة بن شعبة	٦٥. أن النبي ﷺ توضأ ومسح...
٣٠٠	جابر	٦٦. أن النبي ﷺ جاءه جبريل...
٦٣٠	؟؟؟	٦٧. إن النبي، وأصحابه لما صدهم
٢١٢	أنس	٦٨. إن اليهود...
٤٤١	ابن عمر	٦٩. إنا أمة أمية
٤١٨	عمرو بن شعيب	٧٠. أنت ومالك لأبيك
٦٧٦	جابر	٧١. انصر أنحاك
٣٤٥	جرير البجلي	٧٢. إنكم سترون ربكم
٤٣٣	عمر بن الخطاب	٧٣. إنما الأعمال بالنيات
٢١٢	عائشة	٧٤. إنما أنت امرأة...
٣٣٤	أبو هريرة	٧٥. إنما جعل الإمام
٦٢٣هـ	عائشة	٧٦. إنما جعل الطواف
١٩٧، ١٩٥	عمار بن ياسر	٧٧. إنما كان يكفيك...

٧٨	إنما النذر يمين	عقبة بن عامر	٧٤٥
٧٩	إنما هو بياض النهار	عدي بن حاتم	٤٥٩
٨٠	أنه كان يتوضأ ثم يفيض	عائشة	١٧٨
٨١	إنه وقيد	عدي بن حاتم	١٢٣
٨٢	أنهم كانوا يصلون خلفه	ابن عمر	٢٦٥
٨٣	إني تصدقت على أمي...	بريدة	٥٤١
٨٤	إني والله لا أعطي أحداً	أبو هريرة	٧٢٤
٨٥	أهدى مرة غنماً	عائشة	٥٥٨
٨٦	أوف بنذرك	ابن عمر	٤٩٩هـ
٨٧	إنما رجل وجد متاعه	أبو هريرة .	٨٤٥
٨٨	إيمان بالله ورسوله	أبو هريرة	٦٤٩
٨٩	بايعناك على أن لا نفر	؟؟؟	٧٤٥
٩٠	بشر الكائنين برضف	أبو ذر	٤٠٣
٩١	بعث علياً عليه السلام يقرأ...	زيد بن أتيع	٥٣٢
٩٢	بني الإسلام على خمس	ابن عمر	٥١٠
٩٣	تحوذ المرأة ثلاث موارث	وائلة بن الأسقع	٨٤٥
٩٤	تلك صلاة المنافق	أنس	١٤٩
٩٥	تنام عيناى ولا ينام قلبي	عائشة	١٣٥
٩٦	توضأ من قصعة فيها أثر	أم هانئ	١١٥
٩٧	الثلاث والثلاث كثير...	سعد بن أبي وقاص	٨٢٠
٩٨	جاهدوا المشركين	أنس بن مالك	٦٨١
٩٩	جعل في بياض النعامة	أبو هريرة	٦٠١
١٠٠	جعل في الضبيع	جابر	٥٩٤
١٠١	جعلت لي الأرض مسجداً	جابر	٢٠٠، ١٩٢
١٠٢	جمع رسول الله ﷺ بين الظهر...	ابن عباس	٣٠١
١٠٣	الحج عرفة...	عروة بن مضر	٦٠٦

٥٨٦	ابن عمر	١٠٤. الحج المبرور
٤١٢	أم معقل الأسدية	١٠٥. الحج من سبيل الله...
٤١٢	أبو لاس الخزاعي	١٠٦. حملنا رسول الله ﷺ...
٢٥٣	عبادة	١٠٧. خمس صلوات كتبهن الله
٥٧٦	ابن عمر	١٠٨. خمس من الدواب يُقتلن
٤٨٧	عائشة	١٠٩. دخل علي رسول الله، فقال: هل عندكم
٧٩٦	عبادة	١١٠. الذهب بالذهب
٥٥٦	عائشة	١١١. ذبح عن عائشة...
٢٨٦	عائشة	١١٢. رفع القلم عن ثلاث
٥٣٦	أنس	١١٣. الزاد والراحلة
٣٢٧	عمر بن الخطاب	١١٤. سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة
٢٦٨	أنس	١١٥. سووا بين صفوفكم
٦٥٣	أبو هريرة	١١٦. شر ما في المرء
٤٤٢	ابن عمر	١١٧. الشهر هكذا وهكذا
١٨٩	أبو ذر	١١٨. الصعيد الطيب طهور..
٢٤٥	عمران بن حصين	١١٩. صل قائماً...
١٣٥، ١٣٤	ابن عباس	١٢٠. صلى بالمسلمين يوم عرفة
٥١٤	أبو هريرة	١٢١. صلى الظهر ثم قدم عليه وفد عبد القيس
١٣٢	بريدة	١٢٢. صلى يوم الفتح..
٣٥٠	أبو هريرة	١٢٣. صلاة الرجل في جماعة
٢٤٨	أبو ذر	١٢٤. صلوا الصلاة لوقتها
٣٧٨	حذيفة	١٢٥. صليت مع النبي ﷺ...
٤٣١	أبو هريرة	١٢٦. الصوم جنة...
٤٤٦	أبو هريرة	١٢٧. صومكم يوم تصومون
٤٦٦	أبو هريرة	١٢٨. صوموا من الوضح
٥٧٧	جابر	١٢٩. صيد البر لكم حلال

٦٢١	جابر	١٣٠. ضحى بالمدينة بكشين
١٩٨	عمار بن ياسر	١٣١. ضربة للوجه والكفين
٧٤٩	ابن عباس	١٣٢. علام تشمني؟؟
٧٤٧	عبادة	١٣٣. عليكم بالجهاد
٢٥٠	بريدة	١٣٤. العهد الذي بيننا وبينهم...
٧٨٥	أبي أمامة الباهلي	١٣٥. العارية مؤداة
٥٨٩	كعب بن عجرة	١٣٦. فاحلق، واذبح شاة
٢٩٣	أنس بن مالك	١٣٧. فأمر رجلاً فجاء بدلو...
٨٤٥	أبو هريرة	١٣٨. فإن لم يكن فيها بنت مخاض
٣٠٥	جرهد	١٣٩. الفخذ عورة
٥٦٤	ابن عمر	١٤٠. فمن لم يجد هدياً
٣٩٩	أبو ذر	١٤١. في الإبل صدقتها
٤٠١	ابن عمر	١٤٢. فيما سقت السماء والعيون...
١٦٩	عائشة	١٤٣. قبل بعض نسائه...
٥١٤هـ	كرز بن علقمة	١٤٤. قدم على النبي ﷺ وفد نصارى فخران
٨٤٣	علي بن أبي طالب	١٤٥. قضى أن أولاد بني الأم
١٧٩	عائشة	١٤٦. كان إذا اغتسل...
١٤٢	جابر	١٤٧. كان إذا توضأ أدار الماء
٢١٤	عكرمة	١٤٨. كان إذا أراد من الحائض...
٣٩٩	سمرة	١٤٩. كان رسول الله ﷺ يأمرنا...
٣٠١	ابن عمر	١٥٠. كان يجمع بين...
١٣٦	أنس	١٥١. كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة
٣١٨	ابن عمر	١٥٢. كان النبي ﷺ يصلي على راحلته
٣١٤	ابن عمر	١٥٣. كان النبي ﷺ والمسلمون يصلون إلى بيت...
٣٣٥	سمرة	١٥٤. كان للنبي ﷺ سكتان
٤٦٤	عائشة/أم سلمة	١٥٥. كان يصبح جنباً

١٣٦	سلمة بن الأكوع	١٥٦. كان يعجلها ويصليها...
٣٧٨	عائشة	١٥٧. كان يقوم من الليل
٣٧٥	عائشة	١٥٨. كان ينام أوله...
٦٨٢	عائشة	١٥٩. كان ينصب لحسان منبراً
٥٠٣هـ	عائشة	١٦٠. كانت ترحل النبي ﷺ ...
٧٤٥	عقبة بن عامر	١٦١. كفارة النذر
٣٢٥	عائشة	١٦٢. كنت أحب أن أدخل البيت...
٢١٢	عائشة	١٦٣. كنت اشرب في إناء...
٥٣٢	عمر بن الخطاب	١٦٤. لأخرجن اليهود والنصارى
٦١٢	جابر	١٦٥. لتأخذوا عني مناسككم
٣١٠	أم عطية	١٦٦. لتلبسها أختها من
٣٥١، ٣٥٠	أبو هريرة	١٦٧. لقد هممت أن آمر...
٣١٠	أنس	١٦٨. لما أوم النبي ﷺ على صفية...
٦١٣	جابر	١٦٩. لما طاف صلى...
٧٤٨	عمرو بن شعيب..	١٧٠. لما فتحت مكة، وأراد الرسول أن يشفي صدور
٢٩٠	كعب بن مالك	١٧١. لنمنعك مما نمنع منه...
٢٢١	عمر بن الخطاب	١٧٢. ليراجعها، ثم يمسكها
٢٥٠	جابر	١٧٣. ليس بين العبد، وبين الشرك...
٧١٦	عمرو بن شعيب..	١٧٤. ليس لي مما أفاء الله
٤٠٤	أبو سعيد الخدري	١٧٥. ليس فيما دون خمس أواق صدقة...
١١٩	؟؟؟	١٧٦. ما أئين من بهيمة
٧١٥	أبو هريرة	١٧٧. ما أعطيك ولا أمنعكم
٣٣١	؟؟؟	١٧٨. ما أنزل الله في التوراة
٣٢١	ابن عمر	١٧٩. ما بين المشرق والمغرب
٥٩١	كعب بن عجرة	١٨٠. ما كنت أرى الوجد...
٢٨٠	جابر بن سمرة	١٨١. ما لي أراكم رافعي

١٨٢. ما من أيام	أبو هريرة	٥٤٥
١٨٣. ما من صاحب ذهب	أبو ذر	٤٠٣
١٨٤. ما نقض قوم العهد ألا...	بريدة	٧٤٦
١٨٥. الماء طهور لا ينجسه شيء	أبو سعيد	١١٦
١٨٦. مثل الذي يتكلم	ابن عباس	٣٣٦
١٨٧. المرأة عورة	ابن مسعود	٣٠٨
١٨٨. مرن أزواجكن... فإن رسول الله ﷺ كان يفعله	عائشة	١٦٢
١٨٩. ملأ الله قبورهم...	عمر بن الخطاب	٢٣٨
١٩٠. من أدرك ركعة من الصلاة	أبو هريرة	٣٥٣
١٩١. من أراد الحج فليتعجل	ابن عباس	٥١٦
١٩٢. من أسلم على شيء	أبو هريرة	٨٠٢
١٩٣. من أعتق شركاً...	أبو هريرة	٨٥٩
١٩٤. من بنى لله مسجداً	عثمان بن عفان	٣٤٧
١٩٥. من جهز غازياً	أبو هريرة	٦٩٨
١٩٦. من حج فلم يرفث	أبو هريرة	٥٨٦
١٩٧. من دخل دار أبي سفيان	أبو هريرة	٨١١
١٩٨. من رضي بالله رباً	أبو سعيد الخدري	٦٦٧
١٩٩. من شهد صلاتنا هذه	عروة بن مضر	٦٠٦
٢٠٠. من صام رمضان	أبو هريرة	٥٤٦
٢٠١. من عمل عملاً ليس عليه أمرنا...	عائشة	٣٩٤
٢٠٢. من فاتته عرفات	ابن عباس	٦٠٧
٢٠٣. من كان عليه صوم	ابن عمر	٤٧٩
٢٠٤. من كان له أمام	عبد الله بن شداد	٣٣٣
٢٠٥. من كان منكم أهدي	ابن عمر	٥٥٧
٢٠٦. من لكعب بن الأشرف	جابر	٧٥٤
٢٠٧. من لم يدع قول الزور...	أبو هريرة	٥٠٧

٥٩٥	جابر	٢٠٨. من لم يسق الهدي
٤٧٨	ابن عمر	٢٠٩. من مات وعليه صيام
٢٦١	أبو هريرة ، أنس	٢١٠. من نام عن صلاة
٧٦٥	ابن عباس	٢١١. من يكفيني عدوي؟
٤٨٥	ابن عباس	٢١٢. نعم فدين الله أحق...
٧٦٣	؟؟	٢١٣. نفى بني قينقاع، وبني النضير
٧٦٣	؟؟	٢١٤. نفى قريظة وبعض
٦٩٢	؟؟	٢١٥. نقركم ما أقركم الله
٨٠٣	أبو مسعود الأنصاري	٢١٦. نفى عن ثمن الكلب
٥٦١هـ	أبو هريرة	٢١٧. نفى عن صوم يوم...
٦٧٧	ابن عمر	٢١٨. نفى عن قتل النساء
٥٧٥	ابن عباس	٢١٩. نفى عن قتل الهدهد والصرذ
٣١١	البراء بن عازب	٢٢٠. نفى عن المياثر
٣١٣	علي بن أبي طالب	٢٢١. نفى رسول الله ﷺ عن الميثة
٥٧٥	ابن عباس	٢٢٢. نفى رسول الله ﷺ عن قتل أربعة
٣١٢	علي بن أبي طالب	٢٢٣. نفاني رسول الله ﷺ
٦١٧	جابر	٢٢٤. هذا الموقف، ومزدلفة كلها
٨١١	أسامة بن زيد	٢٢٥. هل ترك لنا عقيل من رباغ؟
٣٥٢	أبو هريرة	٢٢٦. هل تسمع النداء
٢٤٤	حبيب بن سباع	٢٢٧. هل علم أحد منكم أني صليت...
١١٤	أبو سعيد الخدري	٢٢٨. هو الطهور ماءه
٣٣٢هـ	أبو هريرة	٢٢٩. هي أم القرآن
٥٩٢	أبو بردة	٢٣٠. هي خير نسيكتيك
٧٦٠	ابن عباس	٢٣١. وادع هلال بن عويمر
٥٤١	بريدة بن الحصيب	٢٣٢. وجب أجرك وردّها عليك
٦٢١	عائشة	٢٣٣. وضحي بالمدينة...

٢٣٤. وفي الرقة ربع العشر...	أنس	٤٠٤
٢٣٥. ويل للأعقاب من النار	أبو هريرة	١٥١، ١٥٠
٢٣٦. لا اعتكاف إلا بصوم	عائشة	٤٩٩
٢٣٧. لا تبيعوا الدرهم	سعد بن أبي وقاص	٧٩٦
٢٣٨. لا تذبحوا إلا مسنة	جابر	٥٩٨
٢٣٩. لا تسافر المرأة...	أبو هريرة	٣٦٩
٢٤٠. لا تستقبلوا القبلة	ابن عمر	٣٢١
٢٤١. لا تصوموا حتى تروا الهلال	ابن عمر	٤٤٢
٢٤٢. لا تقتلوا الضفادع	ابن عمرو	٥٧٥
٢٤٣. لا حلف في الإسلام...	أنس بن مالك	٨٦٦
٢٤٤. لا صلاة لمن لم يقرأ	عبادة	٣٣٨
٢٤٥. لا نورث	أبو بكر الصديق	٧١٥
٢٤٦. لا وصية لوارث	أبو أمامة الباهلي	٨١٨
٢٤٧. لا يتقدم أحدكم رمضان...	أبو هريرة	٤٥٧
٢٤٨. لا يحل سلف وبيع	عبد الله بن عمرو	٧٩٨
٢٤٩. لا يحل لامرأة	أبو هريرة	٣٦٩
٢٥٠. لا يحل ثمن الكلب	أبو مسعود	٨٠٣
٢٥١. لا يرث الكافر...	علي بن أبي طالب	٨٦٣
٢٥٢. لا يركب البحر إلا	أم سلمة	٥٢٨
٢٥٣. لا يقبل الله صلاة بغير طهور	أبو هريرة	١٢٩
٢٥٤. لا يقبل الله صلاة حائض	عائشة	٣٠٦
٢٥٥. لا يستنجي أحدكم	سلمان الفارسي	١٢٦
٢٥٦. لا يصلي أحدكم وهو يدافع	أبو هريرة	٢٨٦
٢٥٧. لا يصلي أحدكم في الثوب	أبو هريرة	٣٠٧
٢٥٨. لا يمسه القرآن إلا طاهر	عمرو بن حزم	١٧٤
٢٥٩. يُخرب الكعبة..	أبو هريرة	٣٢٥

فهرس الآثار

الصفحة	القائل	الأثر
٧٦١	عوف بن مالك	١. أُتِيَ عمر بن الخطاب برجل من أهل الذمة
٤٦٧	ابن عباس	٢. أثبتت للحامل والمرضع
٤٦٩	مسلم بن يسار	٣. أدركت أهل المدينة
٥٠٣	ابن عباس	٤. إذا جامع المعتكف
٨٥٨	عكرمة	٥. أرسل ابن عباس إلى زيد...
٨٠٩	عمر بن الخطاب	٦. اشترى دار السجن
٨٠٩	؟؟؟	٧. اشترى معاوية...
٥٤٤	ابن مسعود	٨. أشهر الحج ؛ شوال..
٥٤٥	ابن عمر	٩. أشهر الحج ؛ شوال..
٥٤٤	ابن عباس	١٠. أشهر الحج ؛ شوال..
٤٧٢	يحيى بن سعيد القطان	١١. افتدي بطعام مسكين
٣٩٨	عمر بن الخطاب	١٢. ألا تؤدي زكاتها؟
٥٧٠	ابن عباس	١٣. أمر الناس أن يكون آخر عهدهم
٥٢٨-٥٢٧	علي بن أبي طالب	١٤. إن إتمامها أن تُحرم بها
٦٨٧	عبد الرحمن بن زيد	١٥. إن لم يوافقه
٧٣٨	مشجعة بن ربعي	١٦. إنا لم نُعطك العهد...
٤٧٠	معاذ بن جبل	١٧. أنزل الله تعالى ﴿كتب عليكم الصيام...﴾
٣١٠	عمر بن الخطاب	١٨. إنما القناع للحرائر
٣٢٤	ابن عباس	١٩. إنما أمر الناس أن يصلوا للكعبة
٧٦٢	أنس، ابن عمر	٢٠. ﴿إنما جزاء...﴾؛ نزلت في العرنيين
٧٦٢	جمع من الصحابة	٢١. ﴿إنما جزاء...﴾؛ نزلت في من حارب..

٥٧٨	أبو هريرة	٢٢. أنه أقبل من البحرين
٦٥٣	ابن عمر	٢٣. إنها المَقَشَّقَشَةُ
٥٩٩	ابن عباس	٢٤. اهد هدياً لهديك
٥٩٧	جمع من الصحابة	٢٥. أوجبوا في جزاء الصيد
٧٢١	عمر بن الخطاب	٢٦. أول من أخذ منهم العشور
٣١٢	ابن زيد	٢٧. أول يوم رؤيت فيه المعصفرات
٧٦٤	أبو بكر الصديق	٢٨. أيما معاهدٍ تعاطى سب الأنبياء
٥٤٩	أبو الزبير، عن جابر	٢٩. أيهل بالحج قبل أشهره
٨٠٩	حكيم بن حزام	٣٠. باع دار الندوة
٦٩١	علي بن أبي طالب	٣١. بعث النبي ﷺ بأربعة أسياف
٧٩٧	عائشة	٣٢. بثس ما شريت
٣١٦، ٣١٥	ابن عمر	٣٣. بينما الناس بقباء
٦٨٧	قتادة	٣٤. تخيره إما أن...
٣١١	علي بن أبي طالب	٣٥. تصلي الأمة كما تخرج
٥٧٠	مجاهد	٣٦. التفث: حلق الرأس
٥٧٠	ابن عباس	٣٧. التفث: الدماء
٤٦٧	ابن عمر	٣٨. تفطر وتطعم
٧٠٤	ابن مسعود	٣٩. جهادهم باليد...
٧٠٤	ابن عباس	٤٠. جهادهم باللسان
٤٧٠	ابن أبي ليلى	٤١. حدثنا أصحاب محمد ﷺ
٥٧٠	مجاهد	٤٢. حلق الرأس
٥٧٠	عطاء	٤٣. الحلق، وتقليم الأظفار
٢٧٤	ابن عباس	٤٤. خاشعون؛ خائفون ساكنون
٤٦٧	ابن عباس	٤٥. رخص للشيخ الكبير..
٦١٦	عمرو بن ميمون	٤٦. سألت عبد الله بن عمرو: عن المشعر الحرام؟

٥٧٠	محمد بن كعب	٤٧. الشعر والأظفار
٥٤٤	عبد الله بن الزبير	٤٨. شوال، وذو القعدة...
٣٦٠	ابن عمر	٤٩. صلاة السفر ركعتان
٢٨٥		٥٠. صلى بعض الصحابة، وقد شرب الخمر
٣٦٠	ابن مسعود	٥١. صليت خلف رسول الله ﷺ
٣٦٠	حارثة بن وهب	٥٢. صلينا مع رسول الله ﷺ
٤٨٣	ابن عباس	٥٣. صم كيف شئت
٥٧٤	جابر	٥٤. الضبع أكلها؟
٣٦٠	عمر بن الخطاب	٥٥. عجبتُ مما عجبَت منه
٦٨٦	بجاهد	٥٦. فإن قالوا شراً
٣١٦	ابن عمر	٥٧. فإن كان خوف شديد
٣١٢	علي بن أبي طالب	٥٨. فأما القسي
٤٦٨	ابن عمر	٥٩. ﴿فدية طعام مسكين﴾ ؛ منسوخة
٧١٢	عثمان بن عفان	٦٠. فكل وليّ وليّ أمر
٣١١	جابر بن عبد الله	٦١. ﴿في نهيته﴾ ؛ في القرمز
٥٩٧	جابر عن عمر	٦٢. قضى في الضبع
٦٠١	جمع من الصحابة	٦٣. قضوا في بيض النعامة
٥٩٥	جمع من الصحابة	٦٤. قضوا في النعامة؛ بدنة
٢٦٩	زيد بن أرقم	٦٥. كان أحدنا يكلم الرجل
٨٤٣	ابن عباس	٦٦. كان أهل الجاهلية لا يورثون
٧٩٥	زيد بن أسلم	٦٧. كان الرجل في الجاهلية
٣٩٩	سمرة	٦٨. كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نُخرج
٥٨٠	عبد الله بن الزبير	٦٩. كان يتزود صفيّ الطباء
٧٥٩	ابن عباس	٧٠. كان قوم من أهل الكتاب

٤٦٨	ابن عباس	٧١. كان يُرخص في الإفطار
٦٥٣	الأصمعي	٧٢. كان يُقال لسورتي الإخلاص
٤٨٥	عائشة	٧٣. كان يكون علي الصوم
٥٥٠٣ هـ	عائشة	٧٤. كانت ترجل الرسول ﷺ
٤٧٣	ابن عباس	٧٥. كانت رخصة للشيخ الكبير
٤٧٣	قتادة	٧٦. كانت رخصة للشيخ الكبير
٥٨٧	عائشة	٧٧. كانت قریش ومن دان دينها
٧٢٣	علي بن أبي طالب	٧٨. كانت لي شارف...
٤٧٧	علقمة	٧٩. كانوا إذا أراد أحدهم أن يفطر
٧٤٥		٨٠. كفر يمينك.
٨٤٢	أبو بكر الصديق	٨١. الكلالة من لا والد له ...
١٢٢	عائشة	٨٢. كنا نطبخ البرمة
٦٤٥	أبو هريرة	٨٣. لأن أربط ليلة
٨٤٤	ابن مسعود	٨٤. لقد ضللت وما إنا من المهتدين
٧٠٠	ابن عباس	٨٥. لقي ناس من المسلمين..
٤٧٦	سلمة بن ألا كوع	٨٦. لما نزلت ﴿وعلى الذين يطيقونه...﴾؛ كان من
٥٣٣	عكرمة	٨٧. لما نزلت: ﴿ومن يتبع غير الإسلام ديناً﴾
٨٢٥	ابن عباس	٨٨. لما نزلت: ﴿وسألوكم عن اليتامى﴾
٢٩٠	كعب بن مالك	٨٩. لنمنعنك مما نمنع منه أزرنا
٣٥٥	عمر بن الخطاب	٩٠. لو قرأتما ﴿فاسعوا﴾...
٧٧٠	عطاء	٩١. ليس عليه قطع
٣٩٩	ابن عمر	٩٢. ليس في العروض زكاة
٦١٦	ابن عباس	٩٣. ما بين الجبلين مشعر
٦٦٠	قتادة	٩٤. ما سقط فيه من الفتنة

٤٩٢	علي بن أبي طالب	٩٥. ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفين
٦٨٦	مجاهد	٩٦. من أدى منهم الجزية
٦٨٧	مجاهد	٩٧. من جاءك واستمع
٥٤٨	ابن عباس	٩٨. من السنة؛ أن لا يُحرّم
٧٥٩	ابن عباس	٩٩. من شهر السلاح
٦٠٨	ابن عباس	١٠٠. من فاته عرفات
٢٨٦	أبو الدرداء	١٠١. من فقه الرجل أن يبدأ بحاجته
٦٨٦	مجاهد	١٠٢. من قاتلك ولم يعطك الجزية
٥٢٠	ابن عباس	١٠٣. من نسي شيئاً من نسكه
٤٨٤	عائشة	١٠٤. نزلت: (فعدة من أيام آخر متابعات)
٣٧٤	ابن عباس	١٠٥. نشأ؛ قام بالحبشية
٨٥٢	وهب بن زيد	١٠٦. هبوا أباهم كان حماراً!!
٧٢٧	عمر بن الخطاب	١٠٧. هذه عمت المسلمين كلهم
٦٦٠	ابن عباس	١٠٨. هل لك في نساء...
٦٨٦	مجاهد	١٠٩. هم أهل الحرب
٥٤٤	ابن عباس	١١٠. هن شوال، وذو القعدة...
٣٧٧	زيد بن أسلم	١١١. هو التكبير
٤٧٠	ابن المسيب	١١٢. هو الكبير الذي لا يصوم
٥٨٦	ابن عمر	١١٣. هو السباب
٦٥٢	المقداد	١١٤. هي سورة البحوث
٦٥٢	ابن عباس	١١٥. هي الفاضحة...
٦٥٢	ابن عباس	١١٦. هي المبعثرة...
٦٥٢	قتادة	١١٧. هي المثيرة
٧٧٤	أبو بكر	١١٨. وستلقون أقواما
٤٨٠	عائشة	١١٩. لا، بل أطعمي

٦٨٦	مجاهد	١٢٠. لا تقاتل إلا من قاتلك
٣١١	عمر بن الخطاب	١٢١. لا تشبه بالحرائر
٦٨٧	قتادة	١٢٢. لا مجادلة أشد من...
٤٧٣	الزهري	١٢٣. ﴿وعلى الذين يُطيقونه...﴾؛ منسوخة
٤٧٧	عبيدة السلماني	١٢٤. ﴿وعلى الذين يُطيقونه...﴾؛ نسختها التي بعدها
٥١٥	عمر بن الخطاب	١٢٥. لا عمرة في أشهر الحج
٦٥٤	قتادة	١٢٦. يقبضون أيديهم عن كل خير
٦٥٤	مجاهد	١٢٧. يقبضونها عن الإنفاق

فهرس الألفاظ الغريبة، والمصطلحات العلمية	
الصفحة	الكلمة
٧٧٩	١. الأبتير
٨٥٣	٢. الأتاتان
٦٥٢	٣. الإثارة
٨٢٠، ٣٧١	٤. الإثم
٧٩٠	٥. الإجارة
٨٧	٦. الإجماع
٨٧	٧. الإجماع السكوتي
٦٢٧	٨. الإحصار
٨٥٤	٩. الأخ المشعوم
٣٩٨، ١٧٣	١٠. الأدم
٨٣٥	١١. الاستثناء
٧٩١	١٢. الاستقراء
١٢٥	١٣. الإستحمار
٢١٩	١٤. الاستحاضة
١٢٥	١٥. الاستنعاء
٤٤٧	١٦. الاستهلال
٣٧٢	١٧. الإسراف
٧٦٦	١٨. الإصطلام
١٦٦	١٩. أصول الاستدلال
٨٢	٢٠. أصول الفقه
٦١٢	٢١. أطواف
٥٥٧	٢٢. الأضحية
١٣٨	٢٣. الإضمار
٢٨٥	٢٤. الاعتبار

٤٩٢	٢٥. الاعتكاف
٦١٧	٢٦. إلال
٥٠	٢٧. إلكيا
١١٩	٢٨. إلية
٢٨٢	٢٩. الانقطاع
٣٩٩	٣٠. أهبة
٧٣٥	٣١. أهل الذمة
٧٤٠	٣٢. أهل الهدنة
٤٤٨،٤٤٧،٤٣٧	٣٣. الإهلال
٤٠٤	٣٤. ألاواقي
٣١	٣٥. آيات الأحكام
٢١٣،٩٠	٣٦. الإيماء والتنبيه
٤٥٠	٣٧. الإيلاء
٤٥١	٣٨. الأيمان
٦٤٠	٣٩. البديهة
٣١٢	٤٠. البرذون
٣٩٩	٤١. البر
١٥٢	٤٢. البشارة
١١٦	٤٣. بضاعة
٦٥٢	٤٤. البعثة
٣٧١	٤٥. البغي
٨٤٣	٤٦. بنو العلات
٣٢٦	٤٧. البنية
٧٩٠	٤٨. البيع
٧٩٨	٤٩. بيع المراجعة للأمر بالشراء
٧٦١	٥٠. تجلل

٧٩٦	٥١. تحقيق المناط
٧٠	٥٢. تخصيص العام
٨٣٦	٥٣. التخصيص بالغاية
٢٢٤	٥٤. التربص
٤٠٣	٥٥. التزلزل
٢٦٣	٥٦. تعديل الأركان
٥٧٠	٥٧. التفث
٣١	٥٨. التفسير الفقهي
١٣٦	٥٩. توارت بالحجاب
٥٩٨	٦٠. الثني
١٨٥	٦١. التيمم
٣٨٦	٦٢. الجاحد
١٥٢	٦٣. الجبت
٥٨٧	٦٤. الجِدال
٥٩٧	٦٥. الجدي
٥٩٨	٦٦. الجذع
٧٥٠	٦٧. جذلان
٧٢١	٦٨. الجزية
٥٩٧	٦٩. الجفرة
٧٢١	٧٠. الجلاء
٣٠٩	٧١. الجلاليب
٨٢٠، ٣٧١	٧٢. الجنف
٦٣٧	٧٣. الجهاد
٧٥٣	٧٤. الحبل
٥٠٧	٧٥. الحج
١٦١	٧٦. الحدث

٨٢٨	٧٧. حدود الله
١٦٢	٧٨. الحقيقة العرفية
١٧٩	٧٩. الحلاب
٦٠٤	٨٠. الخمس
٥٩٧	٨١. الحمل
١٩٤	٨٢. حمل المطلق على المقيد
٤٨٧	٨٣. الحيس
٢١١	٨٤. الحيض
١٥١	٨٥. الحيوان
١٦١	٨٦. الخارج من السبيلين
٧٢١	٨٧. الخراج
٢٧٠	٨٨. الخرور
١٥٨	٨٩. الخف
٧٧٠	٩٠. الحمَر
٤٥١	٩١. الخيار
١٥١	٩٢. الدابة
٦٦٧، ٦٦٦	٩٣. درجة
٣٨١	٩٤. الدغل
٨٣٢	٩٥. دلالة التنبيه
٧٢٤	٩٦. دولة
٦٠٠	٩٧. الدية
٧٩٤	٩٨. الربا
٦٤٥	٩٩. الرباط
١٩٤	١٠٠. الرسغ
٤٠٣	١٠١. الرَضَف
٧٤٣	١٠٢. الرهن

٨١٥	١٠٣. الراهن
١١١	١٠٤. الروث
٣٨١	١٠٥. الزكاة
٢٩٩	١٠٦. الزُّلْف
٦٧٨	١٠٧. الزمن
٢٨١	١٠٨. السجود
٣٢٩	١٠٩. السير والتقسيم
٤١٤،٤١٢	١١٠. السبيل
٣٥٦	١١١. السعي
٤٥١	١١٢. السَّلم
٧٦٧	١١٣. السِّلْم
٧٢	١١٤. السَّنة
٧٢٣	١١٥. الشارف
٨٣٥	١١٦. الشرط
٧٤٣	١١٧. الشروط في البيع
٣٢٣ و ٣٢١	١١٨. شطر
٢٨٠	١١٩. شَمْس
٢٩٣	١٢٠. شَنَّة
٤٥١	١٢١. الصداق
٥٧٥	١٢٢. الصُّرْد
١٩٢	١٢٣. الصعيد
٧٣٧	١٢٤. الصغار
٧٢٤	١٢٥. الصفي
٤٢٨	١٢٦. الصيام
٢٢٨	١٢٧. الصلاة
١٢١	١٢٨. الظلف

٨١٣	١٢٩. الظئر
١٥٢	١٣٠. الطاغوت
٦١١	١٣١. طواف الصلّ
٦٦٥	١٣٢. الضرر
٧٤٣	١٣٣. الضمين
٩٢	١٣٤. الضوابط الفقهية
٧٨٥	١٣٥. العارية
٧٠	١٣٦. العام
٢٢٥	١٣٧. العاذل (عرق)
٤٥٠	١٣٨. العدة
٣٧٢	١٣٩. العدوان
٨٤	١٤٠. العرف
٣٩٧	١٤١. العروض
٧٧٤	١٤٢. عسا
٨٣٨	١٤٣. العصبة
٤٦٨	١٤٤. العطاش
٨٣٥	١٤٥. عطف البيان
٨٣٥	١٤٦. عطف النسق
١٥٠	١٤٧. العقب
٤٥١	١٤٨. العقل
٣٤٧	١٤٩. عمارة
٥٢٣،٥١٨	١٥٠. العمرة
٨٥٦	١٥١. العمرتان
٥٩٧،٣٨٧	١٥٢. العناق
٨٠٨	١٥٣. عنوة
٧٣٠	١٥٤. العهد الجائر

٧٣٠	١٥٥. العهد اللازم
٨٤٤	١٥٦. العول
١٧٤	١٥٧. علاقة المصحف
٣٠٤	١٥٨. العورة
٧٩٧	١٥٩. العينة
١٦٢	١٦٠. الغائط
٨٣٦	١٦١. الغاية
٤١٠	١٦٢. الغرم
٢٩٩	١٦٣. الغسق
٧٨٥،٧٢٢	١٦٤. الغصب
١٣٥	١٦٥. الغطيط
٧١١	١٦٦. الغنيمة
٧٧٠	١٦٧. غيابة
١٣١	١٦٨. فحوى الخطاب
٥٨٨	١٦٩. الفدية
٦٧٤	١٧٠. فرض الكفاية
٥٨٦	١٧١. الفسوق
٧١٩	١٧٢. الفي
٧٨٩	١٧٣. القبض
٣٢٦	١٧٤. أبو قُبَيْس
٥٧٩	١٧٥. القديد
٥٨٠	١٧٦. القدير
٧١	١٧٧. القراءة الشاذة
٣٩٩	١٧٨. القرظ
٣١١	١٧٩. القرمز
٢٢٣	١٨٠. قروء

٨٣٥	١٨١. القرينة
٦١٧	١٨٢. قزح
٣١٢	١٨٣. القِسِّي
٤٥١	١٨٤. القصاص
٢٦٠	١٨٥. قضى
٢٤١	١٨٦. قنوت النوازل
٩٢	١٨٧. القواعد الفقهية
٦٠٠	١٨٨. القود
٩٠	١٨٩. القياس
٩٠	١٩٠. قياس الشبه
٩٠	١٩١. قياس العلة
٧٥٠	١٩٢. الكبت
٤٥٠، ٩١	١٩٣. الكفارات
١٩٥	١٩٤. الكوع
٧٤٥	١٩٥. اللجاج
٦٥٤	١٩٦. اللجام
١٧٣	١٩٧. اللِّخَاف
١٢٢	١٩٨. المتردية
٥٥٦	١٩٩. المتمتع
٦٩	٢٠٠. المحمل
٢١٣	٢٠١. المبيض
٥٩٣	٢٠٢. المثل
٧٥١	٢٠٣. المحادة
٦١٨	٢٠٤. مُحَسَّر
٧٧٤	٢٠٥. مُحَوَّقة
٦٧٦	٢٠٦. المرتزقة

٨١٥	٢٠٧. المُرْتَهَن
١٤٢	٢٠٨. المرفق
٦١٦	٢٠٩. المزدلفة
٣٢٤	٢١٠. المسامحة
٢٢٤	٢١١. المُسْتَرِيَّة
٨٥٠	٢١٢. المُشْرَكَة
٦١٦	٢١٣. المُشْعَر
٦٩	٢١٤. المطلق
٧٩١	٢١٥. المعاوضة
١٢٢	٢١٦. المُعْرَاض
٨٥٩	٢١٧. مفهوم المخالفة
٨٥٩	٢١٨. مفهوم الموافقة
٦٣١	٢١٩. المفوت
٩٦	٢٢٠. مقاصد الشريعة
٩١	٢٢١. المقدرات
٦٥٣	٢٢٢. المقشقة
٦٩	٢٢٣. المقيد
١٢٢	٢٢٤. المنخنة
٣٠٧	٢٢٥. المنكب
١١١	٢٢٦. المني
٢٩٦	٢٢٧. الموقوت
١٢٢	٢٢٨. الموقوذة
٤٠٩	٢٢٩. المؤلفة
٣١٢	٢٣٠. المياثر
٨٢٣	٢٣١. ميراث العمودين
٢٨٨	٢٣٢. النجاسة

١٢٥	٢٣٣. النجو
٤٥١	٢٣٤. النجوم
٧٤١	٢٣٥. ندر
٤٥٠	٢٣٦. النذر
٣٧٤	٢٣٧. نشأ
١٢٢	٢٣٨. النطيحة
١٢٠	٢٣٩. نفس سائلة
٤٠٣	٢٤٠. النُّعْض
٤٠٢	٢٤١. النقدين
٢٦٧	٢٤٢. نقر الغراب
٧٤٣	٢٤٣. نكث
٦٤٠	٢٤٤. النموذج
٧٦١	٢٤٥. نَهَدَ
٨٤	٢٤٦. النهي
٧٩١	٢٤٧. الهبة
٥٧٥	٢٤٨. الهدهد
٧٢٩	٢٤٩. الهدنة
٥٩٧	٢٥٠. الهدى
١٣٤	٢٥١. الواجب المُضَيَّق
٧٢٢	٢٥٢. الوديعة
٤٠٤	٢٥٣. الورق
٨١٨	٢٥٤. الوصية
٨١٠	٢٥٥. الوقف
٤٧٥٠٤٧٤٠٤٦٨	٢٥٦. يُطَوَّقُونَهُ
٧٤٥	٢٥٧. اليمين

فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	طرف البيت
٦٥	الصفدي	١. عَجَباً من عَجَائِبِ البَرِّ ، والبحر — ونوعاً فَرْداً ، وشكلاً غريباً
١٤٨	عقبة الأسدي	٢. معاوي إننا بشر فاسجع فلسنا بالجبال ولا الحديد
٥٠٧	المخبل السعدي	٣. وأشهد من عوف حلولا كثيرة يحجون بيت الزبرقان المزعفرا
٥٠٨	؟ ؟ ؟	٤. قالت تغير ثم بعدي فقلت لها لا والذي بيته يا سلم محجوج
٤٣٧	ابن الأحمر	٥. يهل بالفرقد ركباناها كما يهل الراكب المعتمر
٢٩٠	غيلان بن سلمة	٦. وإني بحمد الله لا ثوب غادر لبست ولا من خزبة أتقنع
٤٩٢	الطرماح	٧. فبات بنات الليل حولي عكفا عكوف البواكي بينهن صريع
٢٩٠	امرؤ القيس	٨. ثياب بني عوف طهارى نقيّة وأوجههم بيض غران
١٨٥	المثقب العبدي	٩. وما أدري إذا يمت أرضاً أريد الخير أيهما تليني
استدراكات		

فهرس الأعلام

٨٤٨	إبراهيم بن خالد، أبو ثور
٢٧٥	إبراهيم بن سويد النخعي
	ابن أبي موسى = محمد بن موسى بن مشيش
	ابن بطة = عبيد الله بن بطة بن محمد
	ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق السكيت
	ابن عامر = عبد الله بن عامر بن يزيد
	ابن المطهر الرافضي = الحسن بن يوسف بن علي
	ابن مفلح = محمد بن مفلح.
٥٤٤	أبو إسحاق السبيعي
	أبو بكر الخلال = عبد العزيز بن جعفر بن أحمد
	أبو ثور = إبراهيم بن خالد
	أبو الخطاب = محفوظ بن أحمد
٢٦٥	أبو سنان
٣٩٩	أبو عمرو بن حماس الليثي
٧٧٣	أبو عمرو بن العلاء التميمي
	أبو قلابة = عبد الله بن زيد بن عمرو
	أبو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس بن حضار
	أبو يعلى = محمد بن الحسين الفراء
	أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم
٢٦٥	أبي عبد الرحمن المقرئ
٣٣	أحمد بن أبي العلاء الصنهاجي، الشهير بالقراقي
٤٦	أحمد بن الحسين البيهقي
٤٧	أحمد بن علي الرازي الحنفي
١٣٧	أحمد بن القاسم

٥٢٧	أذينة بن سلمة بن الحارث
٥٥١	أربدة التميمي
٢٧٥	إسحاق بن راهويه

الأصمعي = عبد الملك بن قريب

الخصاص = أحمد بن علي الرازي	
٣٩٩	جعفر بن سعد
٧٥٩	جوير بن سعيد الأزدي
٦٩٨	الحسن بن يوسف بن علي - ابن المطهر الرافضي -
٣٩٩	حماس بن عمرو الليثي المدني
٣٠٢	حمزة بنت جحش
١٢٢	حميد الشامي
٢٧٦	خالد بن معدان الكلاعي
الخِرقي = عمر بن الحسين	
٦٤	خليل بن أيك الصفدي
٤٢٨	الخليل بن أحمد الفراهيدي
٣٤٧	درّاج بن سمعان بن أبي السمح
٧٦٠	ذكوان السمان
٢٤٩	رفيع بن مهران الرياحي التميمي
٢٧٦	روح بن عبادة البصري
٣٩٨	رواد بن الجراح
الزهري = محمد بن شهاب	
٢٨٠	زهير بن معاوية بن جديح

٣٢١	ساعدة بن جوية.
٦١٦، ٢٧٦	سعيد بن أبي عروبة
١٥١	سعيد بن أوس الأنصاري
٥٤٤	سعيد بن مرزبان العبسي
٢٧٥	سفيان بن سعيد بن مسروق الكوفي، الثوري
٣٩٨	سُلَيمي بن عبد الله ، أبو بكر الهذلي
٣٢	سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي
١٢٢	سليمان المنبهي
٤٩٩	سويد بن عبد العزيز الدمشقي
٧٦٤	سيف بن عمر التميمي
٥٤٤	شريك بن عبد الله
	الشعي = عامر بن شراحيل
	الصفدي = خليل بن أيك
٧٦٠	الضحاك بن مزاحم الهلالي
٧٨٠	العاص بن وائل السهمي
٢٤٢	عامر بن شراحيل الشعي
٦٢	عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية
٤٨٢	عبد الرحمن بن إبراهيم القاضي
١٣١	عبد الرحمن بن أبي الفرج ابن الجوزي
٤٧٠	عبد الرحمن بن أبي ليلى
٥٢٧	عبد الرحمن بن أذينة العبدي
١٤٩	عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي
٦٨٦	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم
٣١٠	عبد الرزاق بن همام الصنعاني
٦٢	عبد السلام بن تيمية

٦٢٩	عبد العزيز بن جعفر بن أحمد - غلام الخلال-
	عبد الله بن أحمد بن حنبل
٨٣١	عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
٣١١	عبد الله بن زيد بن عمرو
٧٥٨، ٢٧٤	عبد الله بن صالح الجهني
٧٧٣	عبد الله بن عامر بن يزيد، المقرئ
٦٤١	عبد الله بن المبارك
٣٩٩	عبد الله بن معاوية
٧٥٢	عبد الله بن نبتل المنافق!
٦٥٣	عبد الملك بن قريب الأصمعي
	عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني
	عبيد الله بن بطة بن محمد بن حمدان العكبري.
٤٧٧	عبيدة بن عمرو السكّاني
١٦٨	عطاء بن أبي رباح
١٨٢	عطاء بن أبي يسار
١٤٩	عقبة بن هبيرة الأسدي
	عكرمة البربري، مولى ابن عباس، أبو عبد الله المدني.
٢٧٤	علي بن أبي طلحة الهاشمي
٢٠	علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي.
٥٠	علي بن محمد بن علي الطبري
٧٢٣	عمر بن الحسين، الخرقى

٥٢٢	زيد بن أثير
٢٧٦	قتادة بن دعامة السدوسي
	القرطي = محمد بن أحمد بن أبي بكر
	الكلبي = محمد بن السائب
	الكوسج = إسحاق بن منصور
٢١٦	مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج المخزومي.

٢٧٤	محمد بن إبراهيم النيسابوري، ابن المنذر
٥٦	محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطي
٢٧٤	محمد بن جرير الطبري
٢	محمد بن الحسين الفراء الشهير بأبي يعلى
١٩١	محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني
٢٧٦	محمد بن سيرين
٤٦٠	محمد بن شهاب الزهري
٦٣	محمد بن عثمان الذهبي
٦٣	محمد بن محمد بن محمد اليعمري، المعروف بابن سيد الناس
٣٠	محمد بن مفلح بن محمد الحنبلي، ابن مفلح.
٦٢٩	محمد بن موسى بن مشيش
٧٥٩	محمد بن يزيد الواسطي
٣٠	المرداوي = علي بن سليمان

٢٧٥	المسعودي = عبد الرحمن بن عتبة.
٥٤٤	مصعب بن مهران

٥٤٤،٤٠	مقاتل بن سليمان الخرساني
٣٠٥	معاوية بن حيدة القشيري
٧٥٩،٢٧٤	معاوية بن صالح بن حدير
٢٧٦	معمربن المثنى، أبو عبيدة
٤٠٥	المنهال بن الجراح

٥٣٢	يشيع الهمداني الكوفي
١٩١	يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، أبو يوسف
٥٠٧	يعقوب بن إسحاق السكيت

فهرس المراجع، والمصادر

- (١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، للإمام عبد الله بن محمد بن بطة، تحقيق رضا بن نعلسان، ط. دار طيبة، الرياض ١٤٠٩ هـ.
- (٢) ابن تيمية، منهجه، وأثره في التفسير - رسالة جامعية - ناصر بن محمد الحميد، جامعة الإمام، ١٤٠٥ هـ.
- (٣) الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (ت/٩١١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار التراث، الثالثة ١٤٠٥.
- (٤) الإجماع، للإمام محمد بن إبراهيم، الشهير بابن المنذر (ت/٣١٨)، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، مطبوعات المحاكم الشرعية، والشؤون الدينية، قطر، ط. الثانية، ١٤٠٧ هـ.
- (٥) الإجماع في التفسير، محمد الخضير، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٨ هـ.
- (٦) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب علي بن بلبان الفارسي (ت/٧٣٩)، ت/شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٩٨٨ م.
- (٧) أحكام أهل الذمة، لشمس الدين، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية (ت/٧٥١)، تحقيق/ يوسف البكري، وشاكر العارودي، طبعة دار رمادي، للنشر والتوزيع، الدمام، الأولى ١٤١٨ هـ.
- وطبعة دار الملايين، بتحقيق صبحي السامرائي.
- (٨) الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت/٤٥٦)،
- (٩) الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الآمدي (ت/٦٣١)، مطبعة المعارف، بمصر.
- (١٠) أحكام القرآن، للعلامة أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق د. سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية، استنبول، ١٤١٨ هـ.
- (١١) أحكام القرآن، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، جمع الإمام أحمد بن الحسين البيهقي (ت/)، تحقيق الشيخ عبد الغني عبد الخالق، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠.
- (١٢) أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٥.
- وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، بتحقيق/ محمد الصادق قمحاوي.
- (١٣) أحكام القرآن، لعلماد الدين، بن محمد الطبري، الشهير بإلكيا الهراسي ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية ١٤٠٥ هـ.

- (١٤) أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله، الشهير بابن العربي، بتحقيق محمد عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ.
- (١٥) أحكام من القرآن والسنة، لعبد العظيم معاني، وأحمد الغندور، دار المعارف، مصر، الأولى، ١٩٦٥م.
- (١٦) الأحكام الوسطى من حديث رسول الله ﷺ، لأبي محمد بن عبد الرحمن الأشبيلي (ابن الخراط-ت/٥١٠)، تحقيق حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى ١٤٠٦هـ.
- (١٧) أخبار مكة للأزرقي، ت/ رشدي ملحس، ط. دار الثقافة، مكة، الثانية، ١٣٨٥هـ.
- (١٨) اختلاف المفسرين، أسبابه، وأثاره، لسعود الفنينسان، مكتبة أشبيليا، الطبعة الأولى ١٤١٩.
- (١٩) اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - لإبراهيم بن محمد بن أبي بكر الزرعي، طبع مكتبة الرشد، الأولى ١٤٠٦. تحقيق العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد.
- طبعة دار الصفا، الأولى ١٤١٢، نشر، وشرح أحمد موافي.
- (٢٠) الأداء والقضاء، عطاء الله فيض الله، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.
- (٢١) أدب القاضي، للإمام الماوردي.
- (٢٢) آراء الإمام أحمد في التفسير، وعلوم القرآن، جمعاً ودراسة، خالد بن سليمان المزيني-رسالة جامعية-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٦هـ.
- (٢٣) آراء المعتزلة الأصولية، علي الضويحي، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤١٤.
- (٢٤) إرشاد الفحول، للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت/١٢٥٠)، ط. دار الفكر، بيروت، الأولى ١٤١٢.
- (٢٥) إرواء الغليل، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت الثانية، ١٤٠٥.
- (٢٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين أبي الحسن، علي بن محمد الجزري، ت (٦٣٠)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥.
- (٢٧) أسباب النزول، لأبي الحسن، علي بن أحمد الواحدي، ط. دار الكتب العلمية.
- طبعة السيد أحمد صقر، دار الكتاب الجديد، مصر، الأولى، ١٣٨٩هـ.
- (٢٨) أسباب النزول، لجلال الدين السيوطي (ت/٩١١)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٩) الاستغاثة في الرد على البكري، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: عبد الله السهلي، ط. دار الوطن، الرياض، ١٤١٨.

- (٣٠) الاستقامة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. مكتبة ابن تيمية، الأولى ١٤١١، ت: محمد رشاد سالم.
- (٣١) الأشباه والنظائر، لابن نجيم الحنفي، تحقيق/ محمد مطيع الحافظ، ط. دار الفكر، بيروت، الأولى ١٤٠٣.
- (٣٢) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين السيوطي (ت/ ٩١١)، ط. دار الكتب العلمية.
- (٣٣) الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب المالكي.
- (٣٤) الأشراف على مذاهب العلماء، للإمام محمد ابن إبراهيم-ابن المنذر-(ت/ ٣١٨هـ)، تحقيق/ عبد الغني عبد الخالق، ط. دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.
- (٣٥) الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت - بدون.
- (٣٦) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، ط. دار عالم الكتب، بيروت.
- (٣٧) إعراب القرآن ومعانيه، للزجاج، تحقيق/ هدى محمد قراعة، رسالة جامعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٣٩٥هـ.
- (٣٨) الأعلام العلية في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية، للقاضي علاء الدين البعلي، تحقيق/ محمد حامد الفقي، طبعة دار الكتب العلمية، ١٤١١.
- (٣٩) إعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية (ت/ ٧٤٨)، تحقيق/ عبد الرحمن الوكيل، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- (٤٠) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لابن القيم، محمد بن أبي بكر، ت/ محمد الفقي، ط. المكتبة السلفية.
- (٤١) اقتضاء الصراط المستقيم، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: ناصر العقل، دار الرشد، الرياض، الثانية، ١٤١٢.
- (٤٢) الإكليل في استنباط الترتيل، لجلال الدين السيوطي (ت/ ٩١١)، تحقيق سيف الدين الكاتب، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية ١٤٠٥.
- (٤٣) الأم، للإمام أبي عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق/ أحمد بدر الدين، دار ابن قتيبة، سوريا، ١٤١٦هـ.
- (٤٤) الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت: محمد خليل هراس، ط. مطابع الدوحة الحديثة، ١٩٨٧م.

- (٤٥) الأموال، لابن زنجويه، نشر دار الملك فيصل. الأولى ١٤٠٧.
- (٤٦) إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق/محمد أبو الفضل، ط. دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦.
- (٤٧) الأنساب، للسمعاني (ت/٥٦٢)، ت/ عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الأولى، ١٣٨٣هـ.
- (٤٨) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين، المرادوي، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، الأولى.
- (٤٩) آيات الأحكام في المغني لابن قدامة - رسائل جامعية-، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- إعداد فهد الفاضل، وسليمان العمران، ومحمد الشائع.
- (٥٠) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق/ أحمد حسين فرحات، ط. دار المنار، جدة، الأولى، ١٤٠٦.
- (٥١) الآيات المذعّبة نسخها بآية السيف - رسالة جامعية- الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، كلية القرآن الكريم.
- (٥٢) إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، للونشريسي، دار البشائر.
- (٥٣) البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي محمد، عيد الله بن بهادر الزركشي (ت/٧٩٤)، طبعة وزارة الأوقاف، بالكويت، الثانية، ١٤١٣، تحقيق عبد الله العاني، وآخرون.
- (٥٤) البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ط. دار الفكر، الأولى، ١٤١٢.
- (٥٥) بدائع الصنائع، للكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤٠٦.
- (٥٦) بدائع الفوائد، للإمام محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية (ت/٧٤٨)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٥٧) بداية المجتهد، لابن رشد الحفيد، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٣٨٩.
- وطبعة دار الجبيل بتحقيق: عبد الرؤوف طه.
- (٥٨) البداية والنهاية، للحافظ إسماعيل ابن كثير، تحقيق/ أحمد ملحم، وآخرون، ط. دار أم القرى، القاهرة، الأولى، ١٤٠٨.
- (٥٩) البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين، أبي المعالي الجويني، تحقيق / عبد العظيم الديب، ط. دار الوفاء، الثالثة، ١٤١٢.
- (٦٠) البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين، محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي، تحقيق/ محمد أبو الفضل، ط. دار المعرفة، بيروت، الثانية، ١٣٩١.

- (٦١) بيان الدليل على بطلان التحليل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. فيحان بن شالي، ط. دار
لينة، مصر، ١٤١٣.
- (٦٢) تاريخ يحيى بن معين، ت/ أحمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي، بجامعة أم القرى،
الأولى، ١٣٩٩هـ.
- (٦٣) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، ت: محمد النجار، ط. دار المكتبات الأزهرية.
- (٦٤) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ت: السيد أحمد صقر، ط. دار التراث، القاهرة، الثانية،
١٣٩٣.
- (٦٥) تحرير ألفاظ التنبيه، لأبي زكريا، يحيى الدين بن شرف النووي، ط. دار القلم، سوريا.
- (٦٦) التحرير والتنوير، للعلامة محمد الطاهر بن عاشور، منشورات دار الكتب الشرقية، تونس،
١٣٧٦هـ.
- (٦٧) التحفة العراقية في الأعمال القلبية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: الدكتور يحيى الهنيدي،
طُبعت عن مكتبة الرشد، بالرياض ١٤٢١.
- (٦٨) تحفة الفقهاء، للسمرقندي، علاء الدين، ط. دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، الثانية،
١٩٨٨م.
- (٦٩) تحفة الملوك، لمحمد بن أبي بكر الرازي، ت/ عبد الله نذير أحمد، ط. دار البشائر الإسلامية،
بيروت الأولى ١٤١٧هـ.
- (٧٠) التحقيقات المرضية، للفوزان، صالح بن فوزان، نشر كلية الشريعة، الرياض، مطابع الرياض.
- (٧١) تخريج الفروع على الأصول، للزنجاني، شهاب الدين، ت: د. محمد أديب صالح، مؤسسة
الرسالة، بيروت، الثانية، ٩٩م.
- (٧٢) تخريج الفروع على الأصول، لعثمان شوشان، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨.
- (٧٣) تذكرة الحفاظ، للذهبي (ت/ ٧٤٨)، دار إحياء التراث العربي.
- (٧٤) تركية النفس، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. محمد سعيد القحطاني، ط. دار المسلم،
بالرياض - ١٤١٥هـ.
- (٧٥) التعريفات، للشريف الجرجاني، تحقيق/ عبد الرحمن عميرة، ط. دار عالم الكتب، بيروت،
الأولى ١٤٠٧.
- (٧٦) تفاسير آيات الأحكام، ومناهجها، رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه، أعدها/ علي بن
سليمان العبيد، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٧.

- (٧٧) التفريق بين الأصول والفروع، للدكتور سعد بن ناصر الشثري، ط. دار المسلم، الأولى، ١٤١٧.
- (٧٨) تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت/٧٢١)، تحقيق/ عبد العزيز الخليفة، ط. الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٨.
- تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز.
- (٧٩) تفسير التابعين (عرض، ودراسة، ومقارنة) للدكتور/ محمد بن عبد الله الخضير، ط. دار الوطن، الأولى، ١٤٢٠.
- (٨٠) تفسير الخمسمائة آية في الأمر، والنهي والحلال، والحرام، لمقاتل بن سليمان الخرساني (ت/١٥٠)، رسالة جامعية، من كلية القرآن الكريم، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، ١٤٠٧هـ.
- (٨١) تفسير سفيان الثوري، (ت/١٦١هـ)، تحقيق/ امتياز علي عرشي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ.
- تفسير الطبري = جامع البيان.
- (٨٢) تفسير سورة الإخلاص، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: عبد العلي حامد، طبعة الدار السلفية - بمباي الهند.
- (٨٣) تفسير عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ط. دار الكتب العلمية، الأولى.
- (٨٤) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى.
- (٨٥) تفسير القرآن العظيم... للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق الدكتور/ أحمد بن عبد الله العمّاري الزهراني، والدكتور/ بشير حكمت ياسين، ط. دار هجر، مصر، الأولى ١٤٠٨،
- وطبعة نزار الباز.
- (٨٦) تفسير القرآن العظيم، للحافظ إسماعيل ابن كثير، تحقيق/ د. إبراهيم البناء، ط. دار طيبة، الرياض، الأولى ١٤١٨.
- وطبعة دار الأندلس، ١٤١٦هـ.
- (٨٧) تفسير مجاهد بن جبر، (ت/١٠٢)، تحقيق/ محمد أبو الليل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر العربية، الأولى ١٤١٠هـ.
- (٨٨) تفسير النسفي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- (٨٩) التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، الأولى ١٤٠٩هـ.
- (٩٠) تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق/ أبو الأشبال الباكستاني، ط. دار العصمة، بالرياض ١٤١٩.

- طبعة دار البشائر، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ. بتحقيق/ محمد عوامة.
- (٩١) تقريب الوصول إلى علم الأصول، لأبي القاسم، أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي (ت/٧٤١)، تحقيق الدكتور/ محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الأولى، ١٤١٤هـ.
- (٩٢) التقرير والتحبير، لمحمد بن محمد بن محمد بن عمر (ت/٨٧٩)، تحقيق مكتب البحوث الإسلامية، ط. دار الفكر، بيروت، الأولى ١٩٩٦م.
- (٩٣) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، القاهرة، ت/ عبد الله هاشم يماني.
- (٩٤) التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني، تحقيق/ مفيد أبو عمشة، وزميله، ط. جامعة أم القرى، الأولى ١٤٠٤.
- (٩٥) التمهيد في تخريج الأصول على الفروع، لأبي محمد جمال الدين، الأسنوي، تحقيق/ محمد حسن هيتو، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الثالثة ١٤٠٤.
- (٩٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام الحافظ أبي عمر يوسف ابن عبد البر، تحقيق/ مصطفى العلوي، وآخرون، ط. مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.
- (٩٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مصورة دائرة المعارف العثمانية، الهند.
- (٩٨) تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المزي، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٠هـ.
- (٩٩) الثبات والشمول، للدكتور عابد السفياي، ط. دار المنارة، مكة المكرمة، الأولى.
- (١٠٠) الثقات لابن حبان، مصور عن دائرة المعارف العثمانية، الهند.
- (١٠١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت/٣١٠)، ط. دار الفكر، بيروت.
- طبعة دار المعارف، مصر، الثالثة، بتحقيق/ أحمد و محمود شاكر.
- (١٠٢) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق/ عبد الرحمن مهدي، ط. دار إحياء التراث العربي، الأولى ١٤١٨.
- (١٠٣) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - خلال سبعة القرون، جمع محمد عزيز شمس، وعلي العمران، ط. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الأولى ١٤٢٠.
- (١٠٤) الجامع الصحيح، لأبي عيسى الترمذي = سنن الترمذي.
- (١٠٥) الجليس الصالح الكافي، والأنيس الناصح الشافعي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الجري (ت/٣٩٠)، تحقيق/ إحسان عباس، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٧.

- ١٠٦) الجهاد كما تعرضه سورة الأنفال - رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، كلية أصول الدين، ١٤١٥هـ.
- ١٠٧) جواب أهل العلم، والإيمان؛ بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن؛ من أن {قل هو الله أحد}؛ تعدل ثلث القرآن، ت: ندا .
- ١٠٨) الجواب الباهر في زوار المقابر، طبعة دار الجليل، بيروت، ط. أولى ١٤١٧هـ، بتحقيق/ محمد أيمن الشبراوي.
- ١٠٩) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، ل شيخ الإسلام ابن تيمية، ط. دار العاصمة، الرياض، ١٤١٤.
- ١١٠) حقائق الآداب، لأبي محمد بن عبد الله بن محمد الأهرى، تحقيق/ محمد سليمان السديس، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
- ١١١) درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى، ١٣٩٩.
- ١١٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت: أحمد الخراط، ط. دار القلم، دمشق، ١٤٠٦.
- ١١٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، ط. دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٠٣.
- ١١٤) الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، لابن عبد الهادي، ت: مختار رضوان، ط. دار المجتمع، جدة، الأولى.
- ١١٥) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر، ت/ السيد عبد الله هاشم، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- ١١٦) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، ت/ محمد سيد جاد، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الثانية، ١٣٨٥هـ.
- ١١٧) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي، ت: أبو النور الأحدي، ط. دار التراث، القاهرة.
- ١١٨) ديوان ابن الأحمر، عمرو بن أحمد الباهلي.
- ١١٩) ديوان امرؤ القيس، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٢٠) ذيل طبقات الحنابلة، للعلامة ابن رجب الحنبلي، ط. المكتبة السلفية، الأولى ١٣٩٩، تحقيق محمد حامد الفقي.
- ١٢١) الرد على من قال بفناء الجنة والنار، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. محمد السمهرى، ط. دار بلنسية، الرياض، الأولى، ١٤١٤.

- (١٢٢) الرسالة، للإمام الشافعي، ت/ أحمد شاكر، مطبعة البابي، القاهرة، الأولى، ١٣٥٨هـ.
- (١٢٣) رصف المباني، للمالقي (ت/٧٠٢)، طبع مجمع اللغة العربية، بدمشق.
- (١٢٤) الروض الآنف، للسهيلي (ت/٥٨١)، ت: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، الأولى، ١٣٨٧هـ.
- (١٢٥) روضة الناظر، وجُنة المناظر، لابن قدامة المقدسي، ت: عبد الرحمن السعيد، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى.
- (١٢٦) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، (ت/٥٩٧)، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ.
- (١٢٧) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت/٧٥١)، ت/ شعيب، وعبد القادر الأرناؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الرابعة، ١٤١٠هـ.
- (١٢٨) الزواجر عن اقتراف الكبائر، ط. دار المعرفة، بيروت (بدون).
- (١٢٩) الزوائد في فقه إمام السنّة أحمد بن حنبل، لمحمد بن عبد الله آل حسين (بدون).
- (١٣٠) السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ت: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الثالثة.
- (١٣١) سنن أبي داود، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- (١٣٢) سنن ابن ماجة، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- (١٣٣) سنن الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨٩هـ.
- (١٣٤) سنن الدارقطني، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى.
- (١٣٥) وطبعة بمتن التعليق المغني، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، ط. عالم الكتب، بيروت.
- (١٣٦) سنن سعيد بن منصور، ت/ حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية.
- وطبعة دار العاصمة، الرياض، الأولى، ت/ د. سعد آل حميد.
- (١٣٧) سنن النسائي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، الثانية، ١٤٠٦هـ.
- (١٣٨) سير أعلام النبلاء، لشمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٢.
- (١٣٩) السيرة النبوية، لابن هشام، ت: مصطفى السقا، وزميليه، دار الفكر، بيروت.
- (١٤٠) شرح تنقيح الفصول، لشهاب الدين، القرافي (ت/٦٨٤)، طبعة الكليات الأزهرية.
- (١٤١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لشمس الدين، محمد بن عبد الله الزركشي الحنبلي (ت/٧٧٢)، تحقيق الشيخ العلامة عبد الله بن جبرين (بدون).
- (١٤٢) شرح السنة، للبخاري (ت/٥١٦)، ت: شعيب الأرناؤط، ط. المكتب الاسلامي، الأولى، ١٤٠٣هـ.

- (١٤٣) شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الفكر، بيروت، الثانية، ١٣٩٢هـ.
- (١٤٤) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ت: عبد الله التركي، وشعيب الأرتاؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١١
- (١٤٥) شرح العمدة، لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -
- (١٤٦) قسم الطهارة، حققه الدكتور سعود العُطَيْشان، طُبِعَ عن دار العبيكان (للعام/١٤١٢).
- (١٤٧) جزء من قسم الصلاة - من أول كتاب الصلاة، وحَتَّى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة - حققه الدكتور خالد المشيقح، وصدر عن دار العاصمة، بالرياض (عام/١٤١٩).
- (١٤٨) قسم الصيام، حققه زائد بن أحمد النشيري، طبع دار الأنصاري، للنشر والتوزيع، عام (١٤١٧هـ).
- (١٤٩) قسم المناسك، حققه الدكتور صالح بن محمد بن الحسن، وطبع مكتبة الحرمين بالرياض (عام/١٤٠٩).
- (١٥٠) شرح الكوكب المنير، لابن النجار الفتوح، ت: محمد الزحيلي، نزيه حماد، ط. مركز البحوث بجامعة أم القرى، الأولى، ١٤٠٠.
- (١٥١) شرح مختصر الروضة، للشيخ سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت/٧١٠)، تحقيق د. عبد الله التركي، طبع مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٠٩.
- (١٥٢) شرح معاني الآثار، للطحاوي، محمد بن سلامة (ت/٣٢١)، ت: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٣٩٩
- (١٥٣) الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ، ت/ الحلواني، وشودري، ط. رمادي للنشر، الأولى، ١٤١٨هـ.
- وطبعة دار المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤١٤هـ، تحقيق عصام الحرساني، ومحمد الزغلي.
- (١٥٤) الصحاح، للجوهري، إسماعيل بن حماد، ت: أحمد عطار، ط. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م.
- (١٥٥) صحيح ابن خزيمة، ت: محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (١٥٦) صحيح البخاري مع فتح الباري.
- (١٥٧) صحيح سنن ابن ماجه، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤١٢.
- (١٥٨) صحيح سنن أبي داود، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤١١.

- (١٥٩) صحيح سنن الترمذي، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤١٢.
- (١٦٠) صحيح سنن النسائي، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤١٣.
- (١٦١) صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت/٢٦١)، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة.
- (١٦٢) الصفدية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد رشاد.
- (١٦٣) الضعفاء، للنسائي، ت: محمود إبراهيم، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦.
- (١٦٤) الضعفاء والمتروكين، للدارقطني (ت/٣٨٥)، ت: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤٠٦.
- (١٦٥) ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، عبد الله القرني، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى ١٤١٧.
- (١٦٦) طبقات الحنابلة، لأبن أبي يعلى، محمد، ط. دار المعرفة، بيروت.
- (١٦٧) طبقات الشافعية، لأبي بكر بن محمد بن أحمد بن قاضي شهبة (ت/٨٥١)، ت: الحافظ خان، دار عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤٠٧.
- (١٦٨) طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق/ عبد الفتاح الحلو، و محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.
- (١٦٩) طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (ت/٧٤٤)، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (مرجع سابق).
- (١٧٠) طبقات الفقهاء، للشيرازي، إبراهيم بن علي (ت/٤٧٦)، تحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت - بدون.
- (١٧١) الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد الزهري، ط. دار صادر، بيروت.
- (١٧٢) طبقات المفسرين، للداودي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٣.
- (١٧٣) العُجَاب في بيان الأسباب، للحافظ شهاب الدين، أحمد بن علي - ابن حجر العسقلاني - (ت/٨٥٢)، تحقيق/ عبد الحكيم الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام، الأولى ١٤١٨هـ.
- (١٧٤) العدة في أصول الفقه، للقاضي، أبي يعلى، ت: أحمد سير المبارك، الثانية، ١٤١٠.
- (١٧٥) عون المعبود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤١٥.
- (١٧٦) غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الأولى، ١٣٨٤.

- (١٧٧) غريب القرآن، لابن قتيبة، ت: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٧٨) فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩.
- (١٧٩) فتح المغيث بشرح الفية الحديث، للسخاوي (ت/٩٠٢)، ت: علي حسين، المطبعة السلفية، بنارس، الهند، الأولى، ١٤٠٧.
- (١٨٠) الفتوى الحموية الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت/٧٢٨)، تحقيق حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الأصبعي، الرياض، الأولى، ١٤١٩هـ.
- (١٨١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع أحمد عبد الرازق الدويش، دار العاصمة، الرياض، الأولى، ١٤١٦هـ.
- (١٨٢) الفرق بين الفرق، لعبد القاهر طاهر البغدادي (ت/٤٢٩)، نشر دار الأوقاف، بيروت، الأولى ١٣٩٣هـ.
- (١٨٣) الفرقان بين أولياء الرحمن، وأولياء الشيطان، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: عبد الرحمن اليحيى، ط. دار طويق، الرياض، الأولى، ١٤١٤.
- (١٨٤) الفهرست، محمد بن إسحاق، ابن الندم (ت/٣٨٥)، ط. دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨.
- (١٨٥) قاعدة جلية في التوسل والوسيلة، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت/٧٢٨)، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٦.
- (١٨٦) القاموس المحيط، للفيروز آبادي (ت/٨١٧)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤٠٧.
- (١٨٧) القرطبي ومنهجه في التفسير، للقصبي محمود زلط، المركز العربي للثقافة، والفنون، بيروت.
- (١٨٨) قواطع الأدلة، للسمعاني، منصور بن محمد (ت/٤٨٩)، ت: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ٩٧٧م.
- (١٨٩) القواعد، لأبي عبد الله المقرئ، ت: أحمد بن حميد، ط. جامعة أم القرى، الأولى، ١٤٠٩.
- (١٩٠) القواعد، لابن رجب الحنبلي، ط. دار المعرفة، بيروت.
- (١٩١) القواعد الحسان لتفسير القرآن، لابن سعدي، ط. دار المعرفة، بيروت.
- (١٩٢) الكامل لابن عدي (ت/٣٦٥)، دار الفكر، بيروت.
- (١٩٣) الكشف في نكت المعاني - رسالة جامعية - جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، قسم التفسير، الرياض.
- (١٩٤) الكليات، لأبي البقاء، أيوب بن موسى الكفوي، ت: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤١٢.

- (١٩٥) لباب النقول في أسباب التزلزل، للسيوطي (ت/٩١١)، دار إحياء العلوم، بيروت، الثالثة، ١٤٠٠.
- (١٩٦) المال في القرآن الكريم- رسالة جامعية- جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، قسم التفسير، ١٤١٥.
- (١٩٧) مجمع البيان، لأبي علي الطبرسي الرافضي، طبعة دار الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- (١٩٨) مجمع الزوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت/٨٠٧)، دار الريان، بيروت، ١٤٠٧.
- (١٩٩) مجموع فتاوى شيخ الإسلام- قَلَسَ اللهُ رُوحَهُ- جمع العلامة عبد الرحمن بن قاسم، وولده محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر.
- (٢٠٠) المحرر الوجيز، لابن عطية، ط. وزارة الأوقاف، قطر، الأولى.
- (٢٠١) المحصول، للرازي، تحقيق طه جابر العلواني، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الأولى.
- (٢٠٢) مختار الصحاح، للرازي، ط. المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الأولى ١٤١٠.
- (٢٠٣) مختصر اختلاف العلماء، للجصاص، ت: عبد الله نذير، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤١٧.
- (٢٠٤) مختصر من قواعد العلائي، والأسنوي، للفيومي، محمود بن أحمد، ت: مصطفى محمود، ط. مطبعة الجمهورية، العراق، ١٩٨٤م.
- (٢٠٥) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر ابن بدران، تحقيق/د. عب الله التركي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- (٢٠٦) مراتب الإجماع، لابن حزم الظاهري (ت/٤٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٠٧) مسائل الإمام أحمد، لابنه عبد الله، ت: علي بن سليمان المهنا، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الأولى، ١٤٠٦.
- (٢٠٨) مسائل الإمام أحمد، لأبي داود، ت: محمد الفقي، الدار السلفية، الأولى، (١٣٩٩).
- (٢٠٩) مسائل أحمد، لابنه صالح، الطبعة الأولى، ١٤١٩.
- (٢١٠) مسائل الإمام أحمد، لابن هاني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧، ت: زهير الشاويش.
- (٢١١) مسائل أحمد، وإسحاق، للكوسج، قسم الطهارة، والصلاة، جمع/محمد الزاحم، ط. دار لينة، القاهرة، ١٤١٩.
- (٢١٢) مسائل أحمد، وإسحاق، الكوسج، قسم المعاملات، تحقيق/د. صالح الفهد، -بدون-.
- (٢١٣) المسائل التي نسبها المتكلمون إلى الأئمة الأربعة في أصول الدين- رسالة جامعية- للدكتور/ عبد العزيز الحميدي، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

(٢١٤) المسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، لعبد الإله الأحمدى، دار طيبة، الرياض، الأولى، ١٤١٤.

(٢١٥) المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ت: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى.

(٢١٦) المستصفى، لأبي حامد، محمد بن محمد الغزالي (ت/٥٠٥)، تحقيق عماد زهير حافظ - بدون -.

(٢١٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت/٢٠٤)، مكتبة قرطبة، القاهرة.

• وطبعة بولاق.

(٢١٨) مسند الإمام الشافعي، محمد بن إدريس (ت/٢٠٤)، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢١٩) المسودة، لآل ابن تيمية، ت: محمد محي الدين، ط. دار الكتاب العربي، بيروت.

(٢٢٠) مشكل الآثار، للطحاوي، دار صادر، بيروت.

(٢٢١) المصنف، لابن أبي شيبة (ت/٢٣٥)، ت: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى

١٤٠٩.

(٢٢٢) المصنف، لعبد الرزاق، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي، الأولى.

(٢٢٣) المطلع، محمد بن أبي الفتح البعلبي (ت/٧٠٩)، تحقيق محمد بشير، طبعة المكتب الإسلامي،

بيروت ١٤٠١.

(٢٢٤) معالم أصول الفقه، د. محمد الجيزاني، ط. دار ابن الجوزي، الأولى ١٤١٧.

(٢٢٥) معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، ت: محمد الصابوني، ط. جامعة أم القرى، مكة، الأولى،

١٤٠٨.

(٢٢٦) معاني القرآن للزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلي، الأولى، ١٤٠٨.

(٢٢٧) معاني القرآن، للفرّاء، ط. عالم الكتب، بيروت، الثالثة، ١٤٠٣.

(٢٢٨) معترك الأقران، للسيوطي، ت: أحمد شمس الدين، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

الأولى ١٤٠٨.

(٢٢٩) المعونة، للقاضي عبد الوهاب المالكي، تحقيق: محمد إسماعيل الشافعي، ط. دار الكتب العلمية،

الأولى ١٤١٨ هـ.

(٢٣٠) معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط. دار بيروت، بيروت، ١٤٠٠.

(٢٣١) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد الشهير بابن فارس، ط. دار الكتاب العربي.

(٢٣٢) المغني، لابن قدامة المقدسي، تحقيق/د. عبد الله التركي، د. محمد الحلو، طبعة هجر، القاهرة،

١٤١٤.

(٢٣٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ت/٧٦١)، ت: محي الدين عبد الحميد، دار

الكتاب العربي، بيروت.

- (٢٣٤) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، لأبي عبد الله التلمساني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣.
- (٢٣٥) مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للأصفهاني، ت: أحمد فرحات، ط. دار الدعوة، الكويت، الأولى ١٤٠٥.
- (٢٣٦) المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، محمد بن عبد الرحمن المغراوي، دار طيبة، الرياض، الأولى، ١٤٠٥هـ.
- (٢٣٧) موسوعة الإجماع، سعدي أبو حبيب، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٩هـ، الثالثة.
- (٢٣٨) مناهل العرفان، للزرقاني، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٧.
- (٢٣٩) منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط. مكتبة ابن تيمية، ١٤١١.
- (٢٤٠) منهج القرآن في تقرير الأحكام.
- (٢٤١) منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه، وأصوله، أ.د عبد الوهاب إبراهيم، أبو سليمان، ط. دار ابن حزم، الأولى ١٤٢٠هـ.
- (٢٤٢) الموافقات، لأبي إسحاق الشاطبي، ت: د. عبد الله دراز، ط. دار المعرفة، بيروت.
- (٢٤٣) الموطأ، لأبي عبد الله الإمام مالك بن أنس، رواية أبي مصعب الزهيري، مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤١٢.
- (٢٤٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ الذهبي (ت/٧٤٨)، ت: علي البجاوي، دار الفكر، بيروت.
- (٢٤٥) الناسخ والمنسوخ لقتادة، ضمن مجموع كتب الناسخ والمنسوخ، ت: حاتم الضامن.
- (٢٤٦) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس، ت/ إبراهيم اللاحم، مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٠٧.
- (٢٤٧) النبوات، لشيخ الإسلام ابن تيمية، بتحقيق الدكتور عبد العزيز الطويان، مكتبة أضواء السلف، ١٤١٩.
- (٢٤٨) نثر الورود شرح مراقي السعود، للعلامة محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت/١٣٩٩)، دار المنارة، مكة المكرمة، الأولى ١٤١٤هـ.
- (٢٤٩) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ت: علي الضباع، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٥٠) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين، أبي الحسين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت/٨٨٥)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

(٢٥١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، ت: ربيع هادي، دار الراية، الرياض، الثانية، ١٤٠٨.

(٢٥٢) النكت والعيون، للماوردي، ت: خضر محمد خضر، مطابع المقهوي، الكويت، الأولى، ١٤٠٢.

(٢٥٣) نواسخ القرآن، لابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢٥٤) الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز ومعانيها، لأبي عبد الله الحسن بن محمد الدامغاني، تحقيق فاطمة الحنمي، مكتبة الفارابي، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

(٢٥٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبن الأثير، ت: محمود الطناجي، وطاهر الزاوي، ط. المكتبة العلمية، بيروت.

فهرس الموضوعات

الصفحة

٢٩-١

٣٠

٣١

٣٢

٣٥

٣٩

٤٥

٤٦

٤٧

٥٠

٥٣

٥٦

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٦

٦٧

٨١

٩٧

١٠٤

١٠٥

١١٢

١١٧

- مقدمة البحث.....
- الباب الأول: آيات الأحكام، وتفسيرها، ومنهج ابن تيمية في تفسيرها.....
- الفصل الأول/ التعريف بآيات الأحكام.....
- المبحث الأول/ معنى آيات الأحكام.....
- المبحث الثاني/ عدد آيات الأحكام.....
- المبحث الثالث/ نشأة تفسير آيات الأحكام.....
- الفصل الثاني : التعريف بتفسير آيات الأحكام.....
- المبحث الأول: التعريف بتفسير أحكام القرآن، المطبوعة ، والمحققة.....
- المبحث الثاني: التعريف بتفسير آيات الأحكام المصنفة للموازنة بتفسير شيخ الإسلام
- المطلب الأول: التعريف بكتاب أحكام القرآن للإمام الشافعي .
- المطلب الثاني: التعريف بكتاب أحكام القرآن للإمام الحصاص
- المطلب الثالث: التعريف بكتاب أحكام القرآن للإمام إلكيا الهراسي
- المطلب الرابع : التعريف بكتاب أحكام القرآن للإمام ابن العربي
- المطلب الخامس: التعريف بكتاب أحكام القرآن للإمام القرطبي
- الفصل الثالث : شيخ الإسلام ، ومنهجه في تفسير آيات الأحكام.....
- المبحث الأول: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية.....
- المطلب الأول / اسمه، ونسبه، ومولده.....
- المطلب الثاني/ نشأته العلمية.....
- المطلب الثالث / مكاتبه العلمية.....
- المطلب الرابع / وفاته.....
- المبحث الثاني: منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير آيات الأحكام.....
- المطلب الأول: منهجه في تفسير آيات الأحكام.....
- المطلب الثاني: منهجه في تقرير الأحكام من آيات الأحكام.....
- المبحث الثالث : مميزات، وخصائص تفسيره لآيات الأحكام
- الباب الثاني: آيات أحكام العبادات.....
- الفصل الأول؛ آيات أحكام الطهارة.....
- المبحث الأول: الأصل في الأعيان الطهارة.....
- المبحث الثاني: أقسام المياه.....
- المبحث الثالث: حكم شعور الميتة، وعظامها.....

١٢٤	المبحث الرابع: حكم الاستنجاء.....
١٢٨	المبحث الخامس: متى يجب الوضوء.....
	المبحث السادس: صفة الوضوء.
١٤١	المطلب الأول: صفة غسل الوجه.....
١٤٢	المطلب الثاني: صفة غسل اليدين.....
١٤٤	المطلب الثالث: صفة مسح الرأس.....
١٤٧	المطلب الرابع: صفة غسل القدمين.....
١٥٥	المبحث السابع: حكم الترتيب في الوضوء.....
١٥٧	المبحث الثامن: المسح على الخفين، والعمامة.....
١٦٠	المبحث التاسع: نواقض الوضوء.....
١٧٠	المبحث العاشر: مس الجنب للمصحف.....
١٧٦	المبحث الحادي عشر: كيفية الغسل من الجنابة.....
١٨٠	المبحث الثاني عشر/ حكم لبث الجنب في المسجد.....
	المبحث الثالث عشر: أحكام التيمم
١٨٥	المطلب الأول: تعريف التيمم.....
١٨٦	المطلب الثاني/ من يباح لهم التيمم.....
١٩١	المطلب الثالث: صفة الصعيد الذي يجوز التيمم به.....
١٩٤	المطلب الرابع: مقدار ما يمسح من اليد في التيمم.....
١٩٧	المطلب الخامس: عدد الضربات في التيمم.....
١٩٩	المطلب السادس: يشترط إلصاق الصعيد بأعضاء التيمم.....
٢٠٠	المطلب السابع: التيمم طهارة مستقلة.....
٢٠٤	المطلب الثامن: التيمم مباح في كل أنواع السفر.....
٢٠٥	المطلب التاسع: في حكم معاشرة فاقد الماء لأهله.....
٢٠٦	المطلب العاشر: فائدة ذكر الغائط، والجماع في الآية.....
٢١٠	المبحث الثالث عشر: أحكام الحيض.
٢١١	المطلب الأول: تعريف الحيض، لغة، وشرعا.....
٢١٢	المطلب الثاني: صفة اعتزال الحائض.....
٢١٥	المطلب الثالث: لا يجوز وطء الحائض إذا طهرت حتى تغتسل.....
٢١٩	المطلب الرابع: الطهر موجب للغسل.....
	المطلب الخامس: لا يجوز تطليق الحائض.....

٢٢٢	المطلب السادس: إذا طهرت الحائض قبل غروب الشمس، أو قبل طلوع الفجر؛ فما تصلي ؟
٢٢٣	المطلب السابع: بالحيض تعدد المطلقة؛ إن كانت من ذوات العدد.....
٢٢٤	المطلب الثامن: لا حدٌ لأقل الحيض، ولا لأكثره.....
٢٢٦	الفصل الثاني: آيات أحكام الصلاة.
٢٢٧	المبحث الأول/ أهمية الصلاة وآثارها.....
٢٢٨	المطلب الأول/ تعريف الصلاة.....
٢٢٩	المطلب الثاني/ أهمية الصلاة.....
٢٣٠	المطلب الثالث / من فضائلها وآثارها.....
٢٣٢	المطلب الرابع/ من خصائصها.....
٢٣٥	المبحث الثاني/ الأمر بالمحافظة على الصلاة، ودم تضييعها.....
٢٥٢	المبحث الثالث: أحكام ترك الصلاة، وفيه ثلاثة مطالب :.....
٢٥٥	المطلب الأول : حكم تاركها.....
٢٥٨	المطلب الثاني : لا يقضي المرتد ما تركه من الصلوات أثناء رده.....
٢٦٠	المطلب الثالث : معنى الأداء ، والقضاء في الاستعمال الشرعي.....
٢٦٢	المبحث الرابع/ أركان الصلاة
٢٦٣	المطلب الأول / وجوب الطمأنينة في الصلاة.....
٢٨٣	المطلب الثاني / وجوب الركوع، والسجود.....
٢٨٤	المبحث الخامس / شروط الصلاة
٢٨٥	المطلب الأول / العقل.....
٢٨٨	المطلب الثاني/ الطهارة من النجاسة.....
٢٩٥	المطلب الثالث / أداؤها في وقتها.....
٣٠٣	المطلب الرابع / ستر العورة في الصلاة.....
٣١٣	المطلب الخامس/ استقبال القبلة.....
٣٢٨	المبحث السادس: القراءة خلف الإمام في الصلاة.....
٣٤٠	المبحث السابع: دلالات القرآن على أن السجود؛ أفضل الأركان.....
٣٤٦	المبحث الثامن: وجوب التسييح؛ في الركوع، والسجود.....
٣٤٧	المبحث التاسع: أحكام صلاة الجماعة.....
٣٤٩	المطلب الأول / فضل صلاة الجماعة.....
٣٤٩	المطلب الثاني / حكم صلاة الجماعة.....

٣٥٣	المطلب الثالث / بما تُدْرِك صلاة الجماعة.....
٣٥٥	المطلب الرابع / آداب المشي إلى الصلاة.....
٣٥٧	المبحث العاشر: صَلَاة المسافر
٣٥٨	المطلب الأول/ تحرير المراد بالقَصْرِ في الآية الكريمة.....
٣٦٢	المطلب الثاني / حكم القَصْرِ في الآية.....
٣٦٥	المطلب الثالث / مشروعية القَصْرِ في جنس السَّفَر.....
٣٧٤	المطلب الرابع/ أن رخص السَّفَر تعم السَّفَرَ المُبَاح، والسَّفَرَ المُحَرَّم.....
٣٧٥	المبحث الحادي عشر: معنى قوله تعالى: {ناشئة الليل}.....
٣٧٦	المبحث الثاني عشر: التكبير في صلاة العيدين.....
	الفصل الثالث: آيات أحكام الزكاة.
٣٨٠	المبحث الأول: تعريف الزَّكَاة.....
٣٨٢	المبحث الثاني : أهميتها ، وعِظَم أمرِهَا .
٣٨٤	المبحث الثالث: من حكمة مشروعيّتها .
٣٨٦	المبحث الرابع :حكم مانعها .
٣٨٩	المبحث الخامس: من آداب إخراجها.....
٣٩٥	المبحث السادس: طريقة القرآن في عرض أحكامها .
٣٩٦	المبحث السابع: ما تجب فيه الزَّكَاة
٣٩٧	المطلب الأول: عُرُوضُ التِّجَارَةِ.....
٤٠١	المطلب الثاني: الخارج من الأرض.....
٤٠٢	المطلب الثالث: زكاة النقدين.....
٤٠٦	المبحث الثامن : المستحقون للزكاة.....
٤٠٨	المطلب الأول: المراد بالفقراء والمساكين ..
٤٠٩	المطلب الثاني: تفسير العاملين عليها .
٤٠٩	المطلب الثالث: التعريف بالمؤلفة قلوبهم.....
٤١٠	المطلب الرابع: معنى {وفي الرقاب}.....
٤١٠	المطلب الخامس: المراد بالغارمين.....
٤١١	المطلب السادس: ما يدخل في سَبِيلِ اللَّهِ .
٤١٢	المطلب السابع: المراد بابين السبيل.....
٤١٢	المبحث التاسع : جواز صرف الزَّكَاة كلها لصنف واحد.....
٤١٥	المبحث العاشر: تفسير المراد بالزَّكَاة: في قوله تعالى: {لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاة}.....

٤٢٦	الفصل الرابع: آيات أحكام الصيام.....
٤٢٧	المبحث الأول : تَعْرِيفُ الصَّيَّامِ
٤٣٠	المبحث الثاني: من حِكْمَةِ مَشْرُوعِيَةِ الصَّيَّامِ
٤٣٢	المبحث الثالث: النَّيَّةُ فِي الصَّيَّامِ
٤٣٥	المبحث الرابع: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَهْلَةِ
٤٣٦	المطلب الأول : تحديد المواقيت إنما هو بالأهلة.....
٤٤١	المطلب الثاني : الطريق إلى معرفة الأهلة إنما هو بالرؤية
٤٤٤	المطلب الثالث : الأحكام المتعلقة بمسمى الهلال.....
٤٥٨	المبحث الخامس: الحدُّ الْمُحَرَّمُ لِلْأَكْلِ مِنْ نَهَارِ رَمَضَانَ.....
٤٦١	المبحث السادس: مُفْسِدَاتُ الصَّوْمِ.....
٤٦٣	المبحث السابع: صِحَّةُ صَوْمٍ مَنْ أَصْبَحَ حَتْبَاءً.....
٤٦٥	المبحث الثامن: أَحْكَامُ الْمُفْطَرِّينَ بِعُذْرٍ.....
٤٨١	المبحث التاسع: جَوَازُ قِضَاءِ رَمَضَانَ مُفَرَّقًا.....
٤٨٦	المبحث العاشر: جَوَازُ قَطْعِ الصَّائِمِ مُتَّفَعًا لِصِيَامِهِ.....
٤٩٠	الفصل الخامس: آيات أحكام الاعتكاف.
٤٩١	المبحث الأول : تَعْرِيفُ الْعِتْكَافِ.....
٤٩٤	المبحث الثاني: يشترط؛ أن يكون في مسجدٍ تُقام فيه الصلاة.....
٤٩٨	المبحث الثالث: لا يُشْتَرَطُ له الصيام
٥٠١	المبحث الرابع: تحريم المعاشرة على المعتكف.....
٥٠٦	الفصل السادس: آيات أحكام الحج.
٥٠٩	المبحث الأول/ تعريف الحج.....
٥١٢	المبحث الثاني/ حكم الحج.....
٥١٧	المبحث الثالث/ حكم العمرة
٥٢٢	المبحث الرابع/ عدم مشروعية تكرار الاعتمار في سفر واحد.....
٥٢٥	المبحث الخامس/ الإحرام من المواقيت.....
٥٣٠	المبحث السادس/ الإسلام من شروط صحة الحج.....
٥٣٤	المبحث السابع / الاستطاعة من شروط وجوب الحج.....
٥٣٩	المبحث الثامن / يحج عن الميت الذي لم يحج من تركته وإن لم يوص.....
٥٤٢	المبحث التاسع / تحديد الأشهر الزمانية للحج
	المطلب الأول: تحديد الأشهر الزمانية.....

٥٤٧	المطلب الثاني: عدم جواز الإحرام بالحج في غير أشهره.....
٥٥٣	المبحث العاشر: المراد بمحاضري المسجد الحرام.....
٥٥٥	المبحث الحادي عشر: أحكام هدي التمتع.....
٥٦٨	المبحث الثاني عشر / محظورات الإحرام.
٥٧٠	المطلب الأول: إزالة شيء من الشعر، والأظفار.....
٥٧٢	المطلب الثاني: صيد حيوانات البر.....
٥٨٢	المطلب الثالث: الجماع.....
٥٨٦	المطلب الرابع: الفسوق.....
٥٨٧	المطلب الخامس: الجدال في مناسك الحج، والعمره.....
٥٨٨	المبحث الثالث عشر: أحكام القدية.....
٦٠٢	المبحث الرابع عشر: من أركان الحج ، الوقوف بعرفة.....
٦١٠	المبحث الخامس عشر: واجبات الحج
٦١١	المطلب الأول: طواف القدوم.....
٦٩١٥	المطلب الثاني: المبيت بمزدلفة.....
٦٢٠	المطلب الثالث: النحر.....
٦٢٢	المطلب الرابع: الحلق، أو التقصير.....
٦٢٣	المطلب الخامس: رمي الجمار.....
٦٢٤	المطلب السادس: المبيت بمنايا أيام التشريق.....
٦٢٦	المبحث السادس عشر: أحكام الإحصار.....
٦٣٥	الفصل السابع : آيات أحكام الجهاد
٦٣٦	المبحث الأول/ تعريف الجهاد.....
٦٣٧	المبحث الثاني/ من حكمة مشروعيته، وغاياته.....
٦٤٣	المبحث الثالث/ من فضائل الجهاد.....
٦٤٧	المبحث الرابع/ من ثمرات الجهاد.....
٦٥٠	المبحث الخامس/ ذم المعرضين عن الجهاد.....
٦٥١	المبحث السادس/ العواقب الوخيمة على من ترك الجهاد الواجب عليه.....
٦٥٨	المبحث السابع / التفضيل في { أولي الضرر } المعذورين في ترك الجهاد.....
٦٦٣	المبحث الثامن / مراحل تشريع الجهاد.....
٦٧٩	المبحث التاسع / حكم الجهاد.....
	المبحث العاشر / أقسام الجهاد.....

٦٩٩	المبحث الحادي عشر / التثبيت في الجهاد
٧٠١	المبحث الثاني عشر / أصناف من يجاهدون
٧١٠	المبحث الثالث عشر / أحكام الغنيمة
٧١٨	المبحث الرابع عشر / أحكام الفبيء
٧٢٨	المبحث الخامس عشر / حكم الهدنة وملتها
٧٣٤	المبحث السادس عشر / أحكام عقد الذمة
٧٨٢	الباب الثالث: آيات أحكام المعاملات.
٧٨٣	الفصل الأول/ آيات أحكام البيوع، والإيجارات.
٧٨٤	المبحث الأول/ وجوب أداء الأمانات، ورد المظالم لأصحابها
٧٨٧	المبحث الثاني/ العُقُود تصح بكل ما دُل على مقصودها
٧٩٣	المبحث الثالث/ حكم الرِّبَا، وصوره
٧٩٩	المبحث الرابع/ حكم المقبوض بعقد فاسد
٨٠٦	المبحث الخامس/ حكم بيع رِبَاع مكة، وإجارتها
٨١٢	المبحث السادس/ بعض أحكام الإجارة
٨١٦	الفصل الثاني: آيات أحكام الوصايا.
٨١٧	المبحث الأول: آية الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بآيات المواريث
٨١٩	المبحث الثاني: وصية المضار في وصيته غير نافذة
٨٢٢	المبحث الثالث: وجه ذكر الإضرار في ذكر ميراث الأزواج ، والأخوة
٨٢٤	المبحث الرابع: جواز خلط وصيِّ اليتيم لطعامه بطعامه اليتيم
٨٢٦	الفصل الثالث: آيات أحكام المواريث.
٨٢٧	المبحث الأول : الفرائض مقدرة من الله تعالى
٨٢٩	المبحث الثاني : نصيب البنتين في الميراث
٨٣٧	المبحث الثالث: نصيب بنات الابن مع البنت، وبنات الأب مع الأخت الشقيقة
٨٤٠	المبحث الرابع : ميراث الأخوات مع البنات
٨٤٩	المبحث الخامس :مسألة المُشْرَكة
٨٥٥	المبحث السادس: مسألة العُمَريَّتان
٨٦٢	المبحث السابع : لا يرث الكافرُ المسلم
٨٦٤	المبحث الثامن : الميراث بالمواخاة ، والمُخالفة.
٨٦٧	الخاتمة
	فهرس الفهارس